



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مخبر الإقتصاد، المالية وإدارة الأعمال ECOFIMA



أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه - الطور الثالث -

بعنوان:

محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وأثرها في جودة التقرير المالي:

دراسة ميدانية لبعض المجمعات الجزائرية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

للطالب: بلال عبد الحليم

مدير الأطروحة: رماش كمال أستاذ جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
كيموش بلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
رماش كمال	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة العليا للضمان الاجتماعي	مشرفا ومقررا
فروم محمد الصالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
عبد الواحد محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بورفيس نور الهدى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
شوقي طارق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة فرحات عباس سطيف 1	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مخبر الإقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)



## إقرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالب(ة) **بلال عبد الحليم** أقر بأن هذه الأطروحة

الموسومة بـ:

**محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وأثرها في جودة التقرير المالية:**

**دراسة ميدانية لبعض المجمعات الجزائرية**

هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي

مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب زدني علما"

الآية 114 من سورة طه

# اهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وثل الله وسلم على نبينا وحبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي الى منبع فخري وعزتي وسندي في الحياة الوالدين الكريمين أطال الله ببارك في عمرهما، مهما قدمت لهما لن أوف فضلهما.

الى زوجتي رفيقة دربي التي من كانت سندا رغم تقصيري لها.

الى أولادي أحبتي فلذة كبدي جنا وسما وسجى ويوسف، وأنا في الأربعينيات من عمري يشاهدونني أدرس وأجتهد، لأكون لهم قدوة ومثل يحتذى به.

الى أخواتي وأخوتي الأحباء حفظهم الله، ومتعمهم بلباس الصحة والعافية.

الى جميع أصدقائي وأحبتي، الى زملائي الأكاديميين وزملائي المهنيين، وكل باسمه وبمقامه.

الى من لم يدركهم قلبي، والى كل طالب علم.

الى بلدنا الحبيب حماه الله من كل سوء.

بلال عبد الحليم

## شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل

الذي أمدني بالقوة والصبر وأنار عقلي وثبت خطايا

حتى وصلت الى المبتغى وأتممت عملي هذا، فالحمد له حمدا كثيرا.

اعترافا بالفضل لذويه وعملا بقوله تعالى " هل جزاء الاحسان الا الاحسان "

أتقدم بشكري وامتناني لأستاذي القدير الأستاذ: "كمال رماش" على قبوله الاشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمه من توجيهات قيمة، فكان السند والأخ والصديق وليس مجرد مشرف فقط كما يطيب لي أن أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول قراءة ومناقشة هذا العمل، واثرائه بالملاحظات القيمة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل عبارات الشكر والامتنان الى كل الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة وأخص بالذكر الأستاذ طارق شوقي، والأستاذ خياري منير

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع موظفي المجمعات محل الدراسة الذين قدموا لي يد المساعدة، وحسن الاستقبال وكل المعلومات المقدمة حول مختلف جوانب الدراسة

كما لا يسعني أن أنسى مدراء المالية والمحاسبة والقائمين بممارسة التجميع الذين قاموا بإجراء  
المقابلة

وأختم شكري لزملاء الدراسة وكل من شجعني بالكلمة الطيبة والابتسامة والدعاء.

أقول للجميع جزاكم الله كل خير.

## المخلص

هدفت الدراسة الى معالجة إشكالية أثر محددات ممارسات تجميع القوائم المالية على جودة التقرير المالي في بعض المجمعات الجزائرية، وللإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بمعالجة الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي، حيث قمنا بالاستعانة بأدوات التحليل الإحصائية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، من خلال توزيع 50 استبانة على مجموعة من القائمين بعملية التجميع على مستوى بعض المجمعات، وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.23)، واستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية (pls-sem) باستخدام برنامج (SMART PLS (v.4)، كما دعمنا دراستنا التطبيقية بإجراء مقابلات مع بعض المسؤولين القائمين على عملية التجميع في هاته المجمعات.

وقد خلصت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي وقوي وذو علاقة إحصائية عالية جدا لمتغير محددات ممارسات تجميع القوائم المالية على جودة التقرير المالي، وكذلك وجود تأثير إيجابي وقوي وذو علاقة إحصائية عالية جدا لمتغير العامل البشري على جودة التقرير المالي، على غرار وجود تأثير ولكن ضعيف جدا لباقي المتغيرات (النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، النظام الجبائي الجزائري، القانون التجاري، تكنولوجيا المعلومات) على جودة التقرير المالي.

## الكلمات المفتاحية

تجميع القوائم المالية المجمع، ممارسات التجميع، المجمع، جودة التقرير المالي.

## Résumé

Cette étude visait à aborder la problématique de l'impact des déterminants des pratiques de consolidation des états financiers sur la qualité du reporting financier au sein de certains groupes algériens. Pour répondre à cette problématique et atteindre les objectifs de l'étude, nous avons abordé le sujet sous ses aspects théorique et empirique. Nous avons eu recours à des outils d'analyse statistique pour analyser la relation entre les variables de l'étude, à travers la distribution de 50 questionnaires aux personnes responsables du processus de consolidation au niveau de certains groupes. Pour l'analyse des données, nous avons utilisé le logiciel Statistique Package for the Social Sciences (SPSS 23) et la modélisation par équations structurelles selon la méthode des moindres carrés partiels (PLS-SEM) à l'aide du logiciel SMART PLS v.4.

L'étude empirique a été en outre soutenue par la conduite d'entretiens avec plusieurs responsables du processus de consolidation dans ces groupes.

L'étude a conclu qu'il existe un effet positif, fort et hautement significatif sur le plan statistique du facteur humain sur la qualité de du reporting financier, ainsi qu'un effet positif mais impact positif, fort et statistiquement très significatif de la variable du facteur humain sur la qualité du reporting financier, ainsi qu'un effet positif mais très faibles des autres facteurs, à savoir le système comptable financier, les normes comptables internationales, le système fiscal algérien, le droit commercial et les technologies de l'information, sur la qualité du reporting financier.

### **Mots-clés :**

Etats financiers consolidés, pratiques de consolidation, groupe, qualité du reporting financier

## **Abstract:**

The study aimed to address the issue of the impact of the determinants of financial statement consolidation practices on the quality of financial reporting in selected Algerian groups. To answer the research problem and achieve the study objectives, the topic was examined from both theoretical and empirical perspectives. Statistical analysis tools were employed to analyze the relationships among the study variables through the distribution of 50 questionnaires to individuals responsible for the consolidation process within several groups. Data analysis was conducted using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS v.23), and structural equation modeling was applied using the partial least squares approach (PLS-SEM) with the SMART PLS v.4 software.

The empirical study was further supported by conducting interviews with several officials responsible for the consolidation process in these groups.

The study concluded that there is a strong and highly statistically significant positive effect of the determinants of financial statement consolidation practices on the quality of financial reporting. It also revealed a strong and highly statistically significant positive effect of the human factor on financial reporting quality, alongside a positive but very weak effect of the remaining variables, namely the financial accounting system, international accounting standards, the Algerian tax system, commercial law, and information technology, on the quality of financial reporting.

**Keywords:** Consolidated Financial Statements, Consolidation Practices, Group, Financial Reporting Quality.

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	اهداء
	شكر وتقدير
	ملخص
III-I	قائمة المحتويات
VI	قائمة الأشكال
IV-V	قائمة الجداول
VII	قائمة الاختصارات
	قائمة الملاحق
	VIII
أ-ذ	مقدمة
	الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية
	تمهيد
02	المبحث الأول: تجميع القوائم المالية
02	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول مجمع الشركات والتجميع المحاسبي
09	المطلب الثاني: مكونات المجمع وأشكال المساهمات
18	المطلب الثالث: طرق التجميع المحاسبي وعرض الحسابات المجمعة
24	المبحث الثاني: الإجراءات التطبيقية لعملية ممارسة تجميع القوائم المالية
24	المطلب الأول: تنظيم وسير إجراءات التجميع المحاسبي
26	المطلب الثاني: وضعية مقارنة الحسابات البيئية والعمليات الداخلية والأموال الخاصة
43	المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي في مجمع الشركات وفق النظام المحاسبي المالي
71	المبحث الثالث: محددات الممارسات المحاسبية للتجميع
72	المطلب الأول: محددات داخلية في المجمع
81	المطلب الثاني: محددات خارجية عن المجمع
86	المطلب الثالث: محددات تشريعية أو قانونية
	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: جودة التقرير المالي

	تمهيد
103	المبحث الأول: التقارير المالية
104	المطلب الأول: تعريف وأنواع التقارير المالية
117	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التقارير المالية
119	المطلب الثالث: ماهية معايير جودة التقارير المالية
123	المبحث الثاني: خصائص جودة التقارير المالية
123	المطلب الأول: الخصائص النوعية للتقارير المالية
130	المطلب الثاني: قياس جودة التقارير المالية
138	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التقارير المالية وتؤدي الى رداؤها
145	المبحث الثالث: المحددات وأثرها في جودة التقرير المالية
146	المطلب الأول: المحددات الداخلية وأثرها في جودة التقرير المالي
159	المطلب الثاني: المحددات الخارجية وأثرها في جودة التقرير المالي
169	المطلب الثالث: المحددات التشريعية أو القانونية وأثرها في جودة التقرير المالي
	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

	تمهيد
178	1-منهج الدراسة
178	2-مجتمع الدراسة
179	3-عينة الدراسة
179	4-حدود الدراسة
180	5-خصائص العينة
191	6-أداة الدراسة
193	7-تحليل اتجاهات وراء أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة
209	8-اكتشاف نوع توزيع البيانات المستجوبين وتحديد الأساليب الإحصائية
213	9-أساليب المعالجة الإحصائية والأدوات اللازمة
	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

	تمهيد
217	الجزء الأول: تحليل ومناقشة النتائج بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية
218	المبحث الأول: نمذجة المعادلة البنائية
219	1- أهداف النمذجة بالمعادلة البنائية في هذه الدراسة
219	2- مقارنة بين منهجيتي نمذجة المعادلة البنائية
220	3- النموذج التصوري وفرضيات الدراسة
222	المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار النموذج
222	1- تقييم نموذج القياس
222	2- تقييم النموذج الهيكلي
222	3- تحليل نموذج القياس
241	4- تقييم النموذج الهيكلي
250	5- اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة
261	الجزء الثاني: عرض المقابلات وتحليلها
279	خلاصة الفصل
280	خاتمة
284	قائمة المراجع
299	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأنواع المختلفة للرقابة	11
02	جدول حسابات المقاربة	31
03	جدول مقاربة الديون والنفقات	31
04	رزمة المقاربة للحسابات البيئية	33
05	تسوية الاختلافات	34
06	محتوى القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007	88
07	قوانين تنظم عملية ممارسة التجميع في ظل النظام المحاسبي المالي	89
08	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المجمع	180
09	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	182
10	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	183
11	التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي ونوع المجمع	185
12	التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي والخبرة المهنية	187
13	التقدير الكمي للمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة	189
14	درجات أسئلة الاستبيان	192
15	تحليل استجابات عينة الدراسة حول النظام المحاسبي المالي	193
16	تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور معايير المحاسبة الدولية	195
17	تحليل استجابات عينة الدراسة حول تأثير النظام الجبائي الجزائري	197
18	تحليل استجابات عينة الدراسة حول محددات العامل البشري	199
19	تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور تكنولوجيا المعلومات	202
20	تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور لقانون التجاري	205
21	تحليل استجابات عينة الدراسة حول جودة التقرير المالي	207
22	نتائج (Tests Normality) لبيانات المستجوبين	210
23	المؤشرات المستخدمة لاختبار الصدق التقاربي	223
24	نتائج تحليل التشبعات الخارجية لمؤشرات متغيرات الدراسة قبل التعديل	224
25	التشبعات العاملة النهائية لمؤشرات متغيرات الدراسة	227
26	نتائج اختبار الموثوقية والاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة)	230

## قائمة الجداول

232	نتائج متوسط التباين المستخلص (AVE) لمتغيرات الدراسة	27
234	نتائج اختبار الصدق التمييزي باستخدام معيار فورنل لاركر	28
236	معاملات الموثوقية	29
239	نتائج اختبار الصدق التمييزي باستخدام نسبة HTMT	30
241	نتائج اختبار التعدد الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF)	31
243	اختبار نتائج التمهيد لمعاملات المسار	32
245	اختبار معامل التحديد $R^2$	33
246	نتائج اختبار حجم الأثر ( $F^2$ ) للمتغيرات المستقلة	34
247	معامل الملائمة التنبؤية للمتغير التابع	35
248	جودة المطابقة GOF	36
252	معامل المسار للفرضية الجزئية الأولى	37
253	معامل المسار للفرضية الجزئية الثانية	38
254	معامل المسار للفرضية الجزئية الثالثة	39
255	معامل المسار للفرضية الجزئية الرابعة	40
256	معامل المسار للفرضية الجزئية الخامسة	41
257	معامل المسار للفرضية الجزئية السادسة	42
259	معامل المسار للفرضية الرئيسية	43

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	2
02	التمثيل الموسع للمجمعات والمعلومات المحاسبية الخاصة بها	13
03	المساهمة المباشرة	14
04	المساهمة الغير مباشرة	15
05	المساهمة المتعددة	16
06	المساهمة المتبادلة	17
07	المساهمة الدائرية	17
08	مراحل التجميع	22
09	أنواع التقارير المالية	138
10	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	156
11	تعارض خاصيتي الملاءمة والموثوقية	160
12	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المجمع	181
13	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	182
14	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	184
15	التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي ونوع المجمع	186
16	التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي والخبرة المهنية	188
17	نموذج الدراسة النظري	217
18	النموذج التصوري لفرضيات الدراسة	221
19	قيم الموثوقية المركبة	230
20	نتائج متوسط التباين المفسر	232
21	المدرج التكراري لاختبار HTMT	240
22	نموذج الفرضيات الجزئية	251
23	نموذج الفرضية الرئيسية	258

قائمة الاختصارات

المختصرات	ما يقابلها باللغة الأجنبية	ما يقابلها باللغة العربية
PCN	PLAN COMPTABLE NATIONAL	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	SYSTEME COMPTABLE FINANCIER	النظام المحاسبي المالي
IAS	INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS	معايير الإبلاغ المالي الدولية
FASB	FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASB	INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE	لجنة معايير المحاسبة الدولية
BOAL	BULTIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES	النشرة الرسمية للإعلانات القانونية
TAP	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNEL	الرسم على النشاط المهني
IBS	IMPOT SUR LE BENEFICE DES SOCIETE	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE	الرسم على القيمة المضافة

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
297	الميزانية أصول المجمع	01
298	الميزانية خصوم المجمع	2
299	جدول حساب النتائج المجمع	03
300	جدول سيولة الخزينة المجمع	04
301	جدول تغير الأموال الخاصة المجمع	05
302	الملاحق المجمع	06
310-303	استمارة الاستبيان	07
313-311	استمارة المقابلة	08
314	مخرجات SPSS	09
314	مخرجات SPSS	10
315	مخرجات SMART PLS	11

# مقدمة

## تمهيد:

مع نهاية القرن الثامن عشر (1780-1800) انطلقت الثورة الصناعية، التي شكلت نقطة تحول في الاقتصاد الحديث، حيث بدأت المؤسسات الكبرى تبحث عن اليات تنظيمية جديدة لإدارة مواردها، حيث أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، والعولمة الاقتصادية تقوم على العولمة الإنتاجية والعولمة المالية والاعتماد المتبادل والمشارك في المجال الاقتصادي<sup>1</sup>، ومع منتصف القرن العشرين (1950)، برزت فكرة المجمعات كصيغة للتكامل بين الشركات، بهدف تحقيق وحدة القرار المالي وضمان الشفافية في عرض النتائج، فنشأت المجمعات الاقتصادية المتخصصة التي تستفيد من هذه الديناميكيات لخلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة<sup>2</sup>.

بعدها عرف مطلع النصف الثاني من القرن العشرين بداية مرحلة جديدة من تطور الاقتصاد العالمي الذي حل محل مفهوم الاقتصاد القومي، حيث تميزت هذه المرحلة بظهور المنافسة الشرسية بين الشركات، مما استدعى قيام بعض الشركات بالتكامل فيما بينها وهذا ما أدى الى نشوء فكرة جديدة وهي مجمع الشركات، فمجمع الشركات هو مجموعة من الشركات المنفصلة قانوناً عن بعضها والمرتبطة في الوقت ذاته كل منها بالأخرى، حيث تعتبر أحدها الشركة المسيطرة أو الشركة الأم التي لها القدرة في القانون أو في الواقع على فرض وحدة القرار على الشركات، مستخدمة أموالها في شراء أسهم شركات أخرى أو الاكتتاب فيها<sup>3</sup>.

فبعد ظهور المجمعات نتجت تطورات جذرية في مختلف جوانب المحاسبة، سواء من ناحية اطارها الفكري أو أسلوب ممارسة العمل المحاسبي، والاستفادة من مخرجاته أو الفهم البليغ للطبيعة المحاسبية ودراساتها، وإجراء بحوثها، ذلك لأن القوائم المالية للشركة الأم أصبحت لوحدتها عاجزة عن إعطاء الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي والمركز المالي للمجمع، وغير قادرة على توفير كل المعلومات المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية، هذا ما يستوجب من الناحية

1- سلمى سلطاني، العولمة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2012.

2 - Hyan.Juang Nam, Doojin Ryu, Does Trade Openness Promote Economic Groth In Developing Countries ?, Journal Of International Financial Markets, Institutions And Money, Vol 13, June 2024,101985.

3- هارون أورارن، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، العدد 04، أكتوبر 2015، ص 142.

المحاسبية اعداد قوائم مالية مجمعة توضع من قبل الشركة الأم ومختلف الشركات التابعة لها، بغية توفير المعلومات الكافية لمستخدمي هذه القوائم المالية وتقديم الوضعية الصحيحة للمجمع. أصبحت عمليات التجميع على المستوى الدولي أكثر استخداما، خصوصا بين الشركات المتعددة الجنسيات والمجموعات الاقتصادية الكبرى، غير أن العديد من التحديات التقنية والمحاسبية تتأثر بشكل كبير بعوامل مثل حجم المجمع، ومدى توافق أو تعارض المعايير المحاسبية الدولية المطبقة عبر الدول، ولهذا أصبحت المجمعات الكبيرة تواجه تحديا في الرقابة الداخلية الفعالة، مما يزيد من خطر الأخطاء المحاسبية أو التلاعب المالي أثناء ممارسات عملية التجميع، ورغم انتشار المعايير الدولية للمحاسبة لا تزال بعض الدول تعتمد معايير محلية تختلف جذريا عنها. والجزائر بدورها من الدول التي سعت للتوجه نحو الاقتصاد الحر، اقتصاد السوق بعدما كانت متبينة النظام الاشتراكي، وقامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها جلب الاستثمار الخارجي وخصوصة الشركات العمومية، وبناء اقتصاد جديد بدلا من الاعتماد على الربوع البترولية، ومع ظهور الشركات القابضة كأول نوع من المجمعات في بيئة الأعمال الجزائرية، وقامت الدولة بوضع إطار قانوني ينظم المجمعات في المواد 724 الى 732 مكرر 4 ومن المادة 744 الى 757 والمادة 763 من القانون التجاري، كما خصص المشرع الجزائري نظام جبائي خاص بمجمعات الشركات تمثل في المواد 138، 173، 142، 150، 220، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما قام المشرع الجزائري بسن وتشريع قوانين مختلفة للمجمعات في النظام المحاسبي المالي SCF.

تعتبر ممارسة تجميع القوائم المالية في الجزائر عبارة عن ممارسات محاسبية تؤثر فيها العديد من المحددات، يصعب تحديدها ومعرفتها، فمنذ صدور النظام المحاسبي المالي سنة 2010، والذي جاء كخطوة نحو التقارب مع المعايير الدولية، الا أنه يفتقر لمعايير محاسبية جزائرية، مما يستدعي وجود العديد من النقائص لا توجد لها حلول رغم جهود المجلس الوطني للمحاسبة لإصدار بعض الآراء، الا أنها محدودة بالنسبة لو تم الرجوع الى المعايير المحاسبية الدولية، التي بدورها وخصيصا في مجال التجميع مستها العديد من التغيرات، وهذا ما جعل من التجميع وفق النظام المحاسبي

المالي المستنبط من المعايير المحاسبية الدولية، والقانون التجاري الجزائري الذي لم يحدث من فترة طويلة ليتماشى مع التغيرات الاقتصادية التي جرت في الساحة الدولية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تؤثر محددات ممارسات جميع القوائم المالية على جودة التقرير المالي في بعض المجمعات الجزائرية؟

واستنادا الى ما تم طرحه سابقا، يسعى الباحث في الدراسة الى تسليط الضوء على علاقة المحددات وجودة التقرير المالي، من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

**السؤال الأول:**

هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ ؟

**السؤال الثاني:**

هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعايير الدولية للمحاسبة وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ ؟

**السؤال الثالث:**

هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين النظام الجبائي الجزائري وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ ؟

**السؤال الرابع:**

هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين القانون التجاري الجزائري وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ ؟

**السؤال الخامس:**

هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين كفاءة القائمين بعملية التجميع وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ ؟

**السؤال السادس:**

هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية في عملية التجميع وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ ؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لها، قمنا بصياغة الفرضيات العلمية لهذه الدراسة قصد طرحها للمناقشة واختبار صحتها، فتمثل دراستنا على الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0,05)$  بين محددات ممارسات تجميع القوائم المالية (محددات داخلية، محددات خارجية، محددات تشريعية) على جودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية (صيدال، جيكا، BCR، CONDOR، CID، ENPC).

ومجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

**الفرضية الأولى:**

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

**الفرضية الثانية:**

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعايير الدولية للمحاسبة وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

**الفرضية الثالثة:**

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين النظام الجبائي الجزائري وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

**الفرضية الرابعة:**

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين القانون التجاري الجزائري وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية  $(\alpha \leq 0,05)$ .

**الفرضية الخامسة:**

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين كفاءة القائمين بعملية التجميع وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ).

**الفرضية السادسة:**

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا الرقمية في عملية التجميع وجودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية محل الدراسة عند عتبة معنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ).

**أهداف الدراسة:**

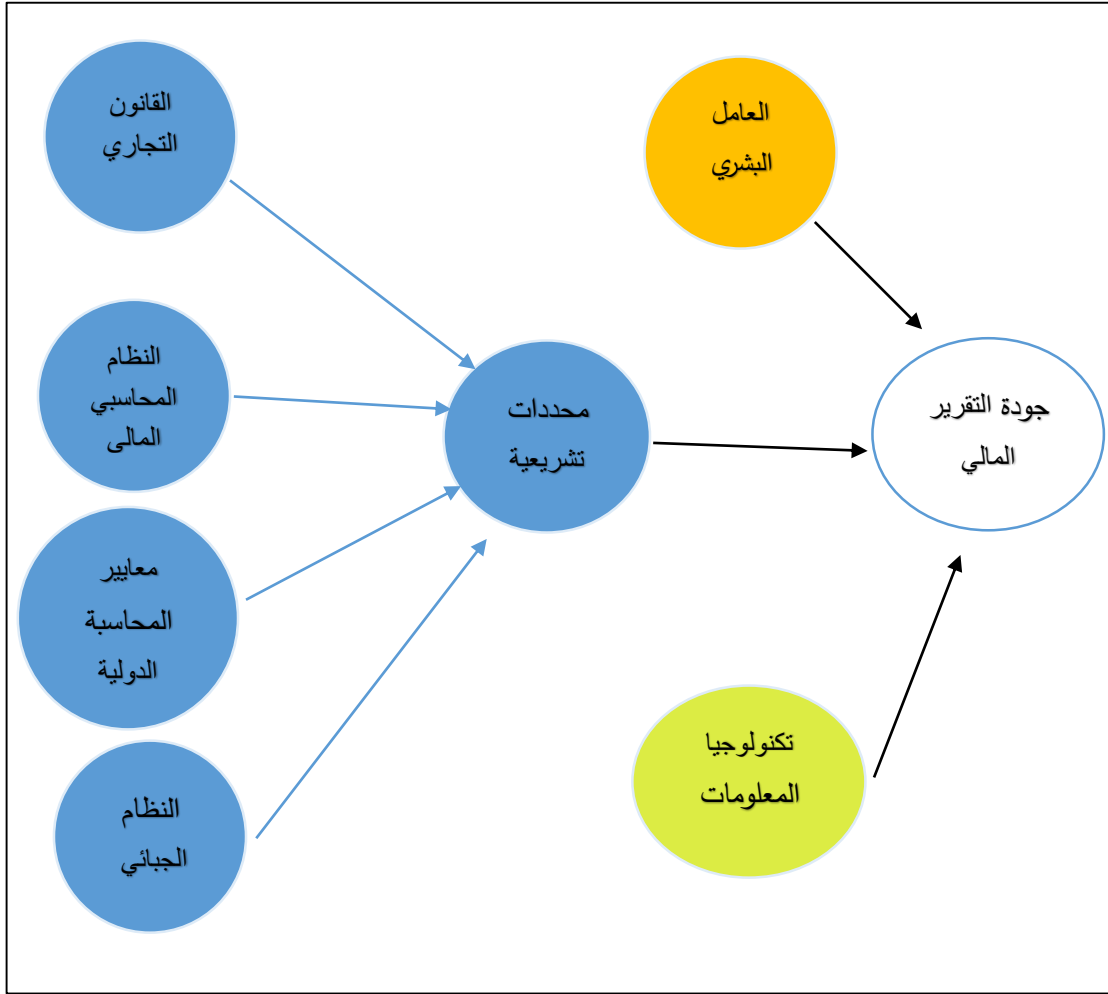
يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ معرفة محددات ممارسات التجميع وتحديد لها في البيئة الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ التعرف على علاقة محددات ممارسات التجميع وجودة التقرير المالي في بعض المجمعات الجزائرية.
- ✓ ترسيخ المعرفة النظرية لكيفية اعداد القوائم المالية المجمع، من خلال الوقوف على واقع عملية التجميع في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ تقييم مدى تأثير محددات ممارسات تجميع القوائم المالية على جودة التقرير المالي في بعض المجمعات الجزائرية.

**نموذج الدراسة:**

نسعى من خلال نموذج البحث ابراز متغيرات الدراسة وكيفية تأثير هذه المتغيرات على بعضها، وربط هذه التغيرات بما يوافقها من فرضيات.

الشكل رقم(01): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تقديم إضافات نوعية في مجال عمليات ممارسات التجميع في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بدراسة العلاقة بين محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وجودة التقرير المالي، وهذا للوصول الى تقارير مالية متضمنة معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وتزداد أهمية الدراسة عند معرفة طبيعة محيط التجميع في ممارسة تجميع القوائم المالية، وكيفية تأثيرها في جودة التقرير المالي.

## دوافع الدراسة:

من الأسباب التي دفعت الباحث لدراسة الموضوع نذكر:

✓ يمثل الموضوع أحد أبرز اهتمامات الباحث، حيث أن هذا الموضوع لم يتم التطرق إليه، ولم يجد اهتمام كبير لدى الباحثين الآخرين.

✓ محاولة الباحث اثراء الفكر المحاسبي عبر تسليط الضوء على أهم محددات ممارسات تجميع القوائم المالية ومدى تأثيرها في جودة التقرير المالي.

✓ انعدام الدراسات التي تعالج موضوع محددات ممارسات التجميع، رغم تناول بعض الدراسات العلاقة بين عامل وحيد وأثره على جودة التقارير المالية، في حين أن الباحث قام بدراسة تعالج أثر مجموعة من العوامل في جودة التقرير المالي.

✓ انعدام الدراسات وخاصة الدراسات الكيفية التي تتناول تأثير محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وأثرها في جودة التقرير المالي.

## منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أدوات الاستبانة والمقابلة للدراسة، باعتبارهما أداتين مناسبتين لجمع وتحديد البيانات وتحليل المعلومات ومعالجتهم من أجل الحصول على نتائج موثوقة، واتباع الباحث أحد أساليب المنهج الوصفي والمتمثل في "دراسة الحالة" الذي يعتبر من أهم الأساليب المتبعة في الدراسات الوصفية، والذي يسعى لدراسة الظاهرة في سياقها الواقعي والتعمق في دراسة جزئيتها ومحاولة تحليل: المحددات (محددات داخلية، محددات خارجية، محددات تشريعية) التي أثرت بشكل مباشر وأو غير مباشر على الظاهرة أو العناصر المدروسة وهي جودة التقرير المالي، كما يستعمل هذا الأسلوب عندما تكون الحدود بين الظاهرة والعناصر المدروسة والسياق غير واضحة بشكل دقيق أو ليس مكتمل الأجزاء، ويتطلب بحث أعمق، فاستعمل الباحث أداة الاستبانة لتحديد ومعرفة مكونات المتغير المستقل وهو المحددات، حيث تم تحديد وتعريف المحددات بشكل

دقيق، ودعم الباحث الدراسة بأداة المقابلة التي جاءت بمثابة تحليل كفي للدراسة فوضحت كيفية تأثير المحددات في جودة التقرير المالي.

### صعوبات الدراسة:

من البديهي أن جميع الدراسات صادفت العديد من الصعوبات، ودراستنا في حد ذاتها واجهت العديد من الصعوبات فيمكن تلخيصها كالتالي:

✓ نقص المراجع في الجانب النظري للدراسة.

✓ صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات خاصة عند جمع المعلومات عن طريق الاستبانة، لأن عدد الممارسين لعملية التجميع على مستوى المجمعات أو الفروع قليل جدا بالنسبة لعدد المحاسبين المتواجدين بنفس المجمع.

✓ من خلال الوقوف على الدراسات السابقة، نجدها لم تتناول في مجملها تشخيص للمحددات، خاصة في ظل انعدام والوصول الى المعلومات الكمية والنوعية.

### هيكل الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، وكذلك تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة قمنا بإعداد البحث في تركيب هيكلي متماسك يتألف من ثلاث فصول متكاملة، تهدف الى تغطية مختلف الجوانب المعرفية للموضوع، وقد تمت مراعاة الترابط المنهجي في هذا التقسيم بما يضمن الإحاطة بكافة محاور الدراسة بكل موضوعية، وعليه تم تقسيم الدراسة كالاتي:

الفصل الأول: تضمن "محددات ممارسات تجميع القوائم المالية"، حيث تناولنا فيه تجميع القوائم المالية ثم الإجراءات التطبيقية لعملية ممارسة تجميع القوائم المالية، وصولا الى التسجيل المحاسبي في مجمع الشركات وفق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني: وتضمن "جودة التقرير المالي"، تناولنا فيه الربط بين متغيرات الدراسة، عن طريق عرض المحددات وأثرها في جودة التقرير المالي، من خلال سرد الأفكار المتعلقة بموضوع الدراسة ومناقشتها وعرض أهم ما توصلت اليه الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والكشف

عن فجوة الدراسة لنتمكن من صياغة الفرضيات وتحديد الأداة اللازمة، ووضع نموذج يساهم في الإجابة على أسئلة الدراسة، بدءاً بأثر كل من المحددات الداخلية ثم المحددات الخارجية ثم المحددات التشريعية.

الفصل الثالث: وتم فيه عرض إجراءات الدراسة الميدانية التي أجريت من خلال عرض الإطار المنهجي الذي يشكل الدعامة الأساسية للجانب التطبيقي، حيث قمنا بتحويل المفاهيم النظرية إلى بيانات إحصائية قابلة للقياس.

الفصل الرابع: تم تقسيمه إلى فصلين الجزء الأول تم عرض ومناقشة النتائج من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية عن طريق نمذجة المعادلات الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية (pls-sem)، وهذا لاختبار نموذج الدراسة وصحة الفرضيات، ثم عرض في الجزء الثاني المقابلات الميدانية التي أجريت مع القائمين بعملية تجميع القوائم المالية على مستوى المجمعات الاقتصادية الجزائرية، ثم تحليل ما جاء فيها وصولاً إلى النتائج المتوصل إليها.

وتختتم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، من خلال اختبار الفرضيات وتحليل النتائج، إضافة إلى تقديم جملة من التوصيات والمقترحات، ثم عرض قائمة المراجع التي اعتمدت عليها الدراسة والملاحق.

**الفصل الأول:  
محددات تجميع القوائم المالية**

### تمهيد:

شهدت البيئة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تحولات هيكلية عميقة، تمثلت في انفتاح السوق وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتنامي القطاع الخاص، مما أدى إلى بروز المجمعات الاقتصادية كأحد الفاعلين الرئيسيين في المشهد المالي الجزائري، وبالنظر إلى خصوصية هذه المجمعات التي تضم شركات تابعة مرتبطة ماليًا وإداريًا، تبرز الحاجة إلى إعداد قوائم مالية مجمعة تجسد الأداء الحقيقي وتعطي الصورة الصادقة عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية على نحو شامل وشفاف.

ورغم تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF سنة 2010 المنبثق من معايير المحاسبة الدولية، إلا أن ممارسات تجميع القوائم المالية ما تزال تواجه تحديات متعددة، تتراوح بين ضعف الإلمام بالإطار النظري والتقني لعملية التجميع ومحدودية الكفاءات المحاسبية المتخصصة وتفاوت مستوى التنظيم والرقابة داخل المجمعات الاقتصادية.

إن تحليل محددات ممارسات تجميع القوائم المالية في البيئة الجزائرية، يعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم العوامل التنظيمية المحاسبية والبنوية التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي على مستوى المجمعات وتشمل هذه المحددات، محددات داخلية كطبيعة الشركة، التدقيق الداخلي، نظم المعلومات المحاسبية، العامل البشري، أسعار التحويل، ومحددات خارجية كمحافظ الحسابات، حوكمة الشركات، لجان التدقيق، البيئة الاقتصادية، ومحددات تشريعية أو قانونية كالنظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، النظام الجبائي الجزائري، القانون التجاري الجزائري. ولإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بمحددات ممارسات تجميع القوائم المالية، قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

➤ تجميع القوائم المالية

➤ الإجراءات التطبيقية لعملية ممارسة تجميع القوائم المالية

➤ التسجيل المحاسبي في مجمع الشركات وفق النظام المحاسبي المالي

### المبحث الأول: تجميع القوائم المالية

تجميع القوائم المالية هو عملية جمع البيانات المالية لعدة شركات أو وحدات تابعة لكيان واحد في قائمة مالية واحدة شاملة والهدف منها هو تقديم صورة مالية واضحة وموحدة على أداء المجمع ككل، وللاإمام بمختلف المفاهيم والجوانب المتعلقة بتجميع لقوائم المالية ارتأيت الى تقديم هذا المبحث في المطالب التالية:

➤ **المطلب الأول:** مفاهيم عامة حول مجمع الشركات والتجميع المحاسبي

➤ **المطلب الثاني:** مكونات المجمع وأشكال المساهمات

➤ **المطلب الثالث:** طرق التجميع المحاسبي وعرض الحسابات المجمعة

### المطلب الاول: مفاهيم عامة حول مجمع الشركات والتجميع المحاسبي

#### 1-تعريف مجمع الشركات:

عند دراسة مفهوم مجمع الشركات، وجب علينا التطرق الى تعريفه من خلال تقديم بعض التعاريف وعليه فعرف المجمع كما يلي:

يعرف مجمع الشركات على أنه مجموعة من الشركات لها الشخصية القانونية الخاصة بها ولكن تضع نفسها تحت الإدارة المالية لإحدى الشركات المؤهلة "الشركة الام"، حيث تمتلك هاته المجموعة ارتباطات فائدة موحدة بينها، كل شركة تمتلك جزء من رأسمال شركة أخرى (بين 10% و50%) تحتوي على "مشاركة" وعندما يفوق هذا الجزء 50% فهي تمتلك فرع.<sup>1</sup>

ويعرف مجمع الشركات بأنه عبارة عن مجموعة من شركات مرتبطة فيما بينها بمساهمات في رأس مالها وتعتمد على شركة تديرها وتسيطر عليها تسمى الشركة الأم، والبقية شركات تابعة تكون تبعيتها ورقابتها خاضعة لها، كما أن المجمع ليس له شخصية معنوية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Dov Ogien, gestion financière de l'entreprise, 4eme édition DUNOD, France 2018, p5

<sup>2</sup> Eglem yean-yves et al, les mécanismes comptables de l'entreprise, gualino, paris 1998, p431.

ويعرف المجمع على أنه " مجموعة من الشركات المرتبطة ماليا واقتصاديا بشركة أخرى تدعى الشركة الام تتضمن هذه الأخيرة ادره ومراقبة مجموع الشركات التابعة لها من خلال الهيكلة القانونية.<sup>1</sup>

مجمع الشركات هي مجموعة من الشركات لكل منها شخصيتها القانونية الخاصة بها، ولكنها تربطها مصالح مشتركة، وبموجبها تسيطر احداها، المعروفة باسم الشركة الأم على الشركات الأخرى تحت سلطتها بحكم القانون أو بحكم الواقع وتمارس السيطرة عليها، وبذلك تضمن وحدة القرار<sup>2</sup>

من خلال التعاريف المعروضة يجب دراسة مفهوم مجمع الشركات من عدة جوانب، بداية من الجانب القانوني الى الجانب الاقتصادي ثم الجانب المحاسبي، الجانب الجبائي

### 1-1- الجانب القانوني:

يعتبر القانون التجاري الجزائري شريعة التاجر والشركات الا أنه لم يعترف بالمجمع لعدم امتلاكه الشخصية المعنوية، لكنه نص عليه في الفصل الرابع المتعلق بالأحكام المشتركة الخاصة بالشركات التجارية ذات الشخصية المعنوية في القسم الثاني بعنوان "الشركات التابعة، المساهمات والشركات المراقبة" أمر رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، حيث حدد الاحكام المتعلقة ب:

✓ مفهوم مجمع الشركات

✓ تعريف الشركة الأم، الشركات التابعة والشركات القابضة

✓ القواعد المنظمة للمساهمات المتبادلة

✓ تحديد شروط الشركة المراقبة

كما نص القانون التجاري في المواد: 729، 730، 731، 732، 732 مكرر، 732 مكرر 1، 732 مكرر 2، 732 مكرر 3، 732 مكرر 4، ما يلي:

إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى.

<sup>1</sup> Pierre conso, Farouk hemici , gestion financière de l'entreprise, dunod 11 édition, paris 2005,p 572.

<sup>2</sup> Hamadi benamor , la consolidation des bilans 2006,1ere édition,tunisie,les éditions raouf yaich,2006,p3,

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

تعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى، إذا كان جزء الرأسمال الذي تملكه في هذه الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها.

▪ لا يمكن لشركة المساهمة ان تملك أسهما في شركة أخرى إذا كانت هذه الأخيرة تملك جزءا من رأسمالها يزيد عن 10%.

▪ تعد شركة ما مراقبة لشركة أخرى قصد تطبيق أحكام هذا القسم:

- عندما تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا من رأسمال لها يخول أغلبية الأصوات في الجمعيات العامة هذه الشركة.

- عندما تملك وحدها أغلبية الأصوات في هذه الشركة بموجب اتفاق مع باقي الشركاء الآخرين أو المساهمين، على ألا يخالف هذا الاتفاق مصالح الشركة.

- عندما تتحكم في الواقع، بموجب حقوق التصويت التي تملكها، في قرارات الجمعيات العامة لهذه الشركة.

تعتبر ممارسة لهذه الرقابة عندما تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا يتعدى 40% من حقوق التصويت، ولا يحوز أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء أكثر من جزئها. تسمى الشركة التي تراقب شركة أو عدة شركات وفقا للفقرات السابقة، قصد تطبيق هذا القسم، "الشركة القابضة".

▪ تعتبر أي مساهمة حتى ولو كانت أقل من 10% تحوزها شركة مراقبة، بأنها متحيزة بصفة غير مباشرة من طرف الشركة التي تراقبها.

▪ عندما تراقب شركة مساهمة شركة أخرى بصفة غير مباشرة لا يجوز لهذه الأخيرة امتلاك أكثر من 50% من رأسمال الشركة الأولى.

▪ عندما تأخذ شركة، خلال سنة مالية، مساهمة في شركة يوجد مركزها بالجزائر، أو تحصلت على أكثر من نصف رأسمال هذه الشركة، يذكر ذلك في التقرير الذي يقدم للشركاء والمتعلق بالعمليات التي تم إجراؤها خلال السنة المالية، وعند الاقتضاء، في تقرير محافظي الحسابات.

يشير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسير في تقريره إلى نشاط الشركات التابعة قد حسب مجال النشاط كما يظهر النتائج المحصل عليها.

- يقوم محافظان للحسابات على الأقل بمراقبة حسابات الشركة القابضة.
  - تلزم الشركات القابضة التي تلجأ علنياً للدخار وأو المسعرة في البورصة بإعداد الحسابات المدعمة ونشرها كما هو محدد في المادة 732 مكرر 4 من هذا القانون.
  - يقصد بالحسابات المدعمة تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات وكأنها تشكل نفس الوحدة.
- وتخضع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية.

### 1-2- الجانب الاقتصادي:

يمثل مجمع الشركات عملية دمج أو تحالف بين شركات مختلفة بهدف تعزيز الكفاءة الاقتصادية، خفض التكاليف وتوسيع قاعدة السوق، تختلف الأسباب الاقتصادية التي تدفع الشركات لتكوين مجتمعات، ومنها:<sup>1</sup>

الاقتصاد في الحجم: حيث تستطيع الشركات المشتركة تقليل التكاليف من خلال الاستفادة من الحجم الأكبر في عمليات الإنتاج والتوزيع.

- تنويع المخاطر: يساعد المجمع على تنويع المخاطر بين الشركات المختلفة.
- تحقيق السيطرة على السوق: بعض المجتمعات تهدف الى تحقيق نفوذ أكبر في السوق.
- تعزيز القدرة التنافسية: يسمح المجمع للشركات بتعزيز ميزتها التنافسية عبر الوصول الى موارد أكثر أو قدرات إنتاجية أعلى.

<sup>1</sup> فتحي محمد، اقتصاديات الشركات والتحالفات الاقتصادية، دار الفكر العربي، 2017، ص 102.

### 1-3- الجانب المحاسبي:

مجمع الشركات هو مجموعة من البيانات المالية التي يتم اعدادها ودمجها من قبل شركة رئيسية مع الشركات التابعة لها، بحيث يتم عرض الأداء المالي لمجموعة الشركات كوحدة اقتصادية واحدة، الهدف من اعداد البيانات المالية المجمع هو تقديم صورة شاملة عن الوضع المالي والنتائج التشغيلية للمجموعة ككل، بدلا من تقديم بيانات مالية منفصلة لكل شركة من شركات المجموعة.

يشمل هذا الدمج جميع الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات لكل من الشركة الام والشركات التابعة، يتم الغاء المعاملات الداخلية بين الشركات المدمجة لتجنب مضاعفة الأرقام<sup>1</sup>

### 1-4- الجانب الجبائي:

من خلال التشريع الجبائي الجزائري، فان قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة قد عرف مجمع الشركات بأنه كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا تدعى احداها الشركة الأم والتي تحكم الشركات الأخرى المسماة الشركات الأعضاء تحت تبعيتها لاملاكها المباشر لنسبة 90% أو أكثر من رأسمال الشركة، والتي لا يكون رأسمالها ممتلكا كليا أو جزئيا من طرف هذه الشركات أو بنسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم.<sup>2</sup>

يجب أن تكون العلاقات بين الشركات الأعضاء في المجمع، في المفهوم الجبائي، مسيرة أساسا وفق أحكام القانون التجاري.

يتم الاقصاء التلقائي من محيط مجمع الشركات، في المفهوم الجبائي، لكل شركة تتوقف عن استيفاء الشروط المبنية أعلاه.

يمكن مجمع الشركات مثلما هي معرفة في هذه المادة أن تختار الخضوع لنظام الميزانية الموحدة باستثناء الشركات البترولية.

<sup>1</sup>رشيد بوزيد، المحاسبة المتقدمة، دار وهران للنشر، 2020، ص150.

<sup>2</sup>وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025، المادة 138، ص 39.

يقصد بالميزانية الموحدة، جمع مجموع حسابات الميزانية ويتم الاختيار من طرف الشركة الأم ويتم قبوله من طرف مجموع الشركات الأعضاء، وهو غير قابل للتراجع عنه لمدة أربع سنوات. في حالة الممارسة المتزامنة لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات مختلفة من طرف شركات أعضاء في المجمع يخضع الربح المتأتي من هذا التوحيد بعنوان كل معدل، تبعا لحصة رقم الأعمال المصرح به لكل صنف من النشاط.

### 2- مفاهيم عامة للتجميع:

**2-1- التجميع المحاسبي:** هو عملية دمج البيانات المالية من الشركات التابعة مع البيانات المالية للشركة الأم لإنشاء تقرير مالي موحد يظهر الوضع المالي للمجموعة ككل، يتم في هذه العملية دمج الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصروفات لجميع الكيانات المدمجة لتوفير صورة دقيقة عن الأداء المالي الموحد.<sup>1</sup>

التجميع المحاسبي يتضمن دمج البيانات المالية للشركات الأم والشركات التابعة في مجموعة واحدة، مع الغاء التعاملات الداخلية بين الشركات المدمجة لتجنب المكرر، يهدف هذا الى توفير معلومات مالية موحدة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين، مما يعكس الأداء المالي الحقيقي للمجموعة.<sup>2</sup>

### 2-2- التجميع الجبائي:

عرف محمد صالح بن عامر التجميع الجبائي على أنه العملية التي يتم فيها دمج الكيانات الاقتصادية (شركات أو مؤسسات) بهدف الاستفادة من الامتيازات الضريبية التي تقدمها الدولة أو النظام الضريبي، ويهدف الاندماج الجبائي إلى تقليل العبء الضريبي على الشركات عن طريق تجميع القوائم المالية وتوحيد الإجراءات الضريبية، مما يوفر لها فرصا للحصول على مزايا ضريبية مثل الاعفاءات أو التخفيضات في الضرائب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Harrison,j.&stickney,c .p(2019)finanacial accounting :a managerial approach(8th ed.).Mc graw-hill education, p350-352.

<sup>2</sup> Kieso,D .E.,weigandt,J .J ., &warfield,T.D.(2020).intermediate accounting(16 th ed.).wiley,p 1250-1255.

<sup>3</sup> - محمد صالح بن عامر، النظام الجبائي الجزائري، دار هومة، 2017 ص 142.

عرف Richard L.doernberg الاندماج الجبائي في سياق الضرائب الدولية بأنه العملية التي يتم فيها دمج كيانات اقتصادية بهدف تحقيق استراتيجيات ضريبية موحدة من خلال تجميع القوائم المالية للشركات المدمجة، وذلك للحصول على امتيازات ضريبية مثل تخفيضات أو إعفاءات، مما يقلل العبء الضريبي على المجموعة المدمجة ككل ويشمل هذا النوع من الاندماج تحليلاً دقيقاً للأنظمة الضريبية الدولية لتحديد الفوائد الضريبية التي يمكن أن تحصل عليها الشركات المدمجة.<sup>1</sup>

**2-3- التوحيد المحاسبي:** هو عملية مواءمة المعايير المحاسبية عبر الدول أو الشركات لتقليل الفجوات بين الأساليب المحاسبية المختلفة، مما يسهل المقارنة بين التقارير المالية ويعزز الشفافية، يشمل التوحيد المحاسبي تبني معايير محاسبية موحدة مثل المعايير الدولية للتقارير المالية (ifrs).<sup>2</sup>

التوحيد المحاسبي يشير إلى الجهود المبذولة لتحقيق توافق بين الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول أو الشركات عبر تبني معايير موحدة، مثل معايير (ifrs)، بهدف تعزيز الشفافية والاتساق في إعداد التقارير المالية.<sup>3</sup>

**2-4- الاندماج المحاسبي:** هو عملية دمج شركتين أو أكثر في كيان واحد، حيث يتم تجميع الأصول والخصوم والنشاطات التشغيلية لجميع الكيانات المعنية، الهدف من الاندماج هو تعزيز القوة التنافسية.<sup>4</sup>

الاندماج هو العملية التي يتم من خلالها دمج شركتين أو أكثر لتشكيل كيان واحد، ويمكن أن يحدث من خلال استحواذ الأسهم أو تبادل الأسهم، ويهدف الاندماج إلى تحسين الأداء المالي للشركات من خلال التوسع في الأسواق، وزيادة القدرة التنافسية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Richard. L doernberg, international taxation in a nutshell, west academic publishing, 2018, p178.

<sup>2</sup> Nobes,C .&parker,R.(2016).comparative international accounting (13th ed.)pearson education limited,p 220-225.

<sup>3</sup> Doupanik,T.& perera,H.(2015).international accounting (4th ed.). Mc graw-hill education, p100-105.

<sup>4</sup> Scott, W.R.(2015).Financial Accounting Theory(7th ed.) Pearson Canada, p430-435.

<sup>5</sup> Gaughan,P.A.(2017).Mergers ;Acquisitions, and Corporate Restructurings (7th ed.),Wiley , p56-60.

**2-5- الشركات القابضة:** هي شركة تمتلك حصصا مسيطرة في شركات أخرى دون أن تمارس نشاطات تجارية مباشرة، تركز الشركة القابضة على إدارة الأنشطة المالية لشركاتها التابعة، وتعمل على تحقيق وفورات الحجم وتقليل المخاطر المالية من خلال التنوع.<sup>1</sup>

الشركة القابضة هي نوع من الشركات التي تمتلك أسهما في شركات أخرى بهدف السيطرة عليها، الشركات القابضة توفر هيكلًا إداريًا وماليًا للمجموعة، مع التركيز على الاستثمارات والأرباح الناتجة عن الشركات التابعة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: مكونات المجمع وأشكال المساهمات

في هذا المطلب يتم تحديد مكونات المجمع وأشكال المساهمات من خلال الإحاطة بالمعلومات التالية:

#### 1- مكونات المجمع:

يتكون مجمع الشركات من شركة أم تمارس الرقابة والسيطرة على شركات تابعة لها تربطها علاقة قانونية واقتصادية ومالية بها، بحيث أن كل شركة لها شخصية معنوية خاصة بها مستقلة عن الشركة الأم وعليه فإن مجمع الشركات مكون من:

**1-1- الشركة الأم:** هي الكيان القانوني الذي يمتلك حصة مسيطرة في شركة أخرى أو أكثر تعرف بالشركة التابعة، عادة ما تمتلك الشركة الأم أكثر من 50% من أسهم الشركة التابعة، مما يمنحها الحق في التحكم في قراراتها الإدارية والمالية، يمكن للشركة الأم أن تؤثر بشكل كبير على سياسات واستراتيجيات الشركة التابعة، مع الحفاظ على استقلالية الشركة التابعة ككيان قانوني منفصل.<sup>3</sup>

**1-2- الشركات التابعة:** هي شركات تكون مملوكة أو خاضعة لسيطرة شركة أخرى (الشركة الأم)، يتمتع الكيان القانوني للشركة التابعة باستقلالية نسبية، ولكنها تخضع لسيطرة الشركة الأم

<sup>1</sup> Higgins, R .C. (2015).Analysis For Financial Management (11th ed.).Mc Graw-Hill Education.

<sup>2</sup> Brigham, E.F&Ehrhardt, M.C.(2017).Financial Management :Theory&Practice(15th ed .).Cengage Learning ,p344-348.

<sup>3</sup> عبد القادر بن عيسى، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2019، ص 178.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

من حيث الإدارة والسياسة العامة، يمكن أن تكون الشركة التابعة مملوكة بالكامل أو جزئياً من قبل الشركة الام.<sup>1</sup>

وتتقسم الشركات التابعة الى نوعين:<sup>2</sup>

النوع الأول: شركات تكون الشركة القابضة أو الشركة الام نفوذ جوهري لديها دون وجود سيطرة كاملة عليها ويعرف هذا النوع بالشركات الزميلة أو المشاركة (Associates).

النوع الثاني: شركات تكون الشركات القابضة أو الشركة الام سيطرة كاملة عليها وتعرف هذه الشركات بالشركات التابعة (subsidiaries).

### 2- مصطلحات ممارسات التجميع:

يتم من خلال هذا العنصر تعريف أهم المصطلحات في عملية ممارسات تجميع القوائم

**2-1- حقوق الملكية:** تعبر عن القيمة المتبقية في الشركة بعد خصم جميع الالتزامات من اجمالي الأصول، تستخدم هذه القيمة لتحديد نصيب المساهمين في أرباح أو خسائر الكيان، وتعتبر عنصر أساسيا في تحديد الوضع المالي للمؤسسة في التقارير المالية الموحدة.<sup>3</sup>

**2-2- حقوق الأقلية:** تمثل حقوق الأقلية حصة المساهمين في الشركات التابعة التي لا تملكها الشركة الام بشكل مباشر أو غير مباشر، تظهر في القوائم المالية الموحدة كجزء من حقوق المساهمين.<sup>4</sup>

**2-3- حقوق التصويت:** هي الحقوق التي يتمتع بها المساهمون للتصويت على القرارات الهامة في الشركة، مثل انتخاب مجلس الإدارة أو الموافقة على السياسات الكبرى.<sup>5</sup>

**2-4- السيطرة:** تشير الى القدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية للشركة للحصول على فوائد اقتصادية.<sup>6</sup>

**2-5- قوائم مالية فردية:** هي القوائم المالية التي تعدها كل شركة بشكل منفصل دون دمجها مع شركات أخرى في المجموعة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> محمد الصالح بن عمر، المحاسبة المتقدمة والمراجعة، دار الخلدونية للنشر، 2017، ص 210.

<sup>2</sup> عاطف محمد العوام، القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة، مكتب أمير للكمبيوتر، رقم الإيداع ISBN-4-356-94/10089-204، 977-2000، ص11.

<sup>3</sup> Harold birkenz , Advanced Accounting Consolidations And Mergers, wiley, 2021, p 227.

<sup>4</sup> Richard Baker & Valdean Lembke, Advanced Financial Accounting, Cambridge Business Publishers, 2020, P 312.

<sup>5</sup> Paul Kimmel & Jerry Weygandt & Donald Kieso, Financial Accounting : Tools For Business Decison Making, Wiley, 2021, P 450.

<sup>6</sup> Steven Colings, International Financial Reporting Standards(IFRS)Guidebook , Routledge, 2022,P 178

<sup>7</sup> Michael E.Bradbury & Jhon J .Glynn, Consolidated Financial Statements, Pearson, 2019, P 95.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

**2-6- الترتيب المشترك:** هو اتفاق بين طرفين أو أكثر للتحكم بشكل مشترك في كيان أو نشاط معين.<sup>1</sup>

**2-7- السيطرة المشتركة:** هي الحالة التي يتم فيها تقاسم السيطرة على ترتيب مشترك بين طرفين أو أكثر.<sup>2</sup>

**2-8- العقد المشترك:** هو ترتيب مشترك يتم فيه انشاء كيان منفصل يتم التحكم فيه بشكل مشترك من قبل الأطراف المشاركة.<sup>3</sup>

**2-9- العملية المشتركة:** هي ترتيب مشترك حيث يكون للأطراف المشاركة حقوق في الأصول والتزامات بالخصوم المرتبطة بالترتيب.<sup>4</sup>

**2-10- نسبة الرقابة:** تشير نسبة الرقابة الى مدى تأثير جهة أو كيان ما في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية داخل كيان اخر، تستخدم هذه النسبة لتحديد درجة السيطرة على شركات فرعية من قبل الشركة الام، وتعد مؤشرا أساسيا لتجميع القوائم المالية في المحاسبة.<sup>5</sup> وهناك عدة أنواع للرقابة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): الأنواع المختلفة للرقابة

الشروط	نوع الرقابة
أكثر من 50% من حقوق التصويت	رقابة قانونية
أكثر من 40% من حقوق التصويت	الرقابة الممارسة بالفعل
تعيين لمدة سنتين متتاليتين لأغلبية أعضاء الإدارة	الرقابة التعاقدية
السيطرة وممارسة تأثير وهذا لوجود عقد أو توفر شروط متفق عليها	تأثير ملموس
أكثر أو يساوي 20% من حقوق التصويت	رقابة مشتركة
وجود اتفاق تعاقدي	خارج نطاق توحيد الحسابات
أقل من 20% من حقوق التصويت	

Source : Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Manuel

Comptabilité& Audit, Berti, Alger, 2013, P196.

<sup>1</sup> PKF International Ltd, Wiley IFRS 2023 :Interpretation and Application of IFRS Standards, Wiley, 2023, p145.

<sup>2</sup> Abbas Ali Mirza & Graham Holt, IFRS Stanandards Explained :A Guide to IFRS 1 to IFRS 17 , Wiley, 2022, P 145

<sup>3</sup> Floyd A .Beams, Joseph.H Anthony, Bruce. Bettinghams,Keneth A.Smith, Pearson Edition, 2015.

<sup>4</sup> Steven Collings,Ibid, P215.

<sup>5</sup> Timothy Jhonsson, Financial Reporting And Analysys, MC Graw-Hill Education, 2022, P195

**2-11-المصلحة(Inters):** تعبر المصلحة عن حصة الطرف المشارك أو المستثمر في الكيان المستقل أو الشركات الفرعية، والتي لا تمنح له السيطرة الكاملة ولكن تتضمن استثمارا مباشرا يؤثر في قرارات الشركة.<sup>1</sup>

**2-12-محيط التجميع:** يقصد بمحيط التجميع مجمل المؤسسات التي ستجمع حساباتها في قوائم مالية موحدة، وهذا ما تعرضت اليه كل من المعايير المحاسبية الدولية لاسيما المعيار رقم 27 وكذا النظام 02-99 الفرنسي المتعلق بالحسابات التجميعية للمؤسسات التجارية والمؤسسات العمومية بصفة متكافئة.

يتشكل محيط التجميع من المؤسسة المجموعة أو المؤسسة الام، والمؤسسات التي تمارس عليهم المؤسسة رقابة (كاملة أو مشتركة) أو تأثير بارز، وتسمى هذه المؤسسات التابعة بالفروع، يجب الإشارة أن محيط التجميع يضم مؤسسات وطنية وأجنبية مهما كان شكلها القانوني وقطاع نشاطها.

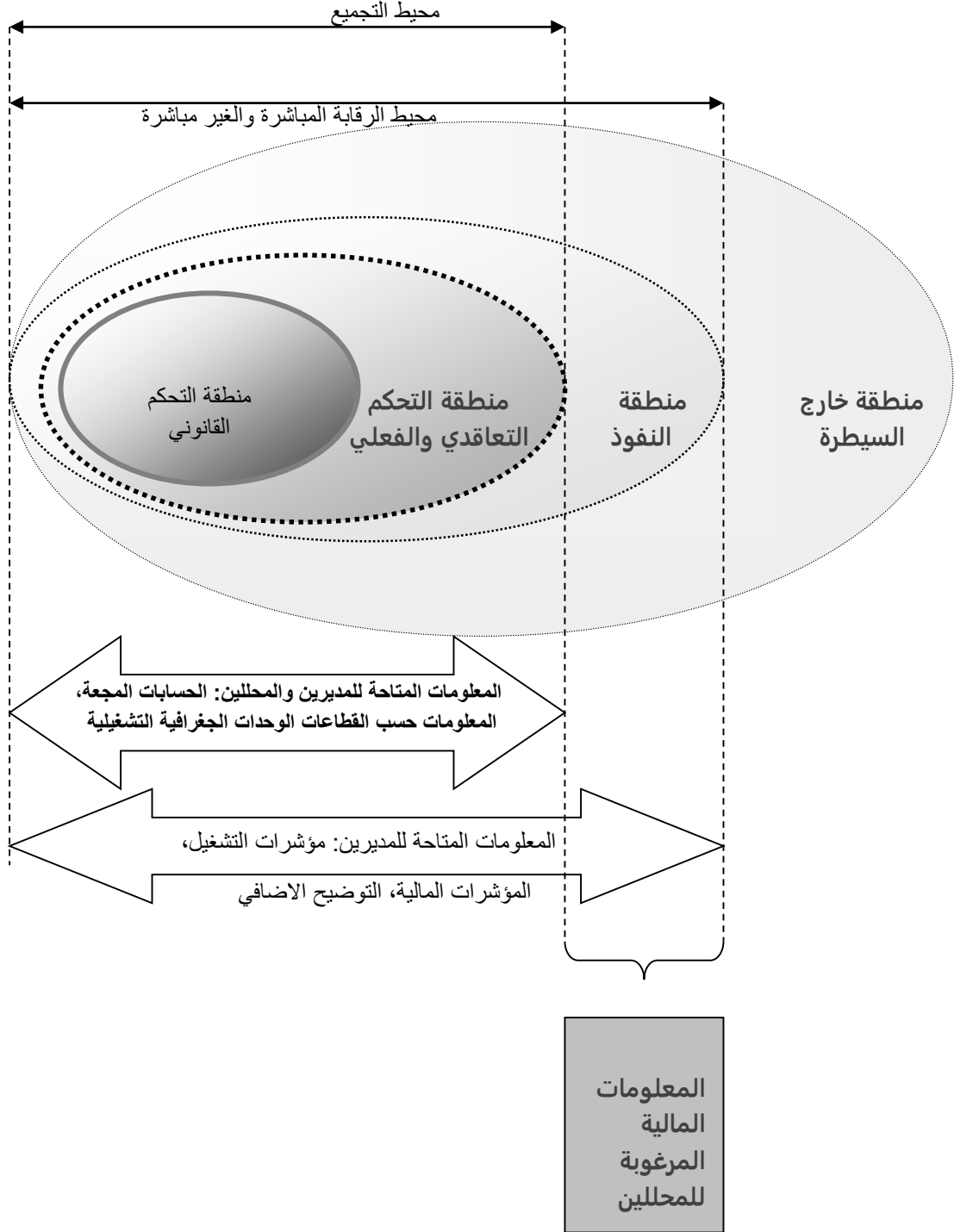
بالرغم من التقارب الموجود في تعريف كل المعايير المحاسبية الدولية والمرجعية الفرنسية الا ان هناك اختلاف في الحالات التي تؤدي الى اقضاء بعض المؤسسات من محيط التجميع، حيث تعتبر المعايير المحاسبية الدولية والابلاغ المالية الدولية 3 ifrs, 28,ias, 27,ias أربع حالات للإقضاء وهي:

- ✓ الاقتناء بغرض البيع لاحقا
- ✓ صعوبة تحويل الأموال
- ✓ الطابع غير المعبر للبيانات
- ✓ نشاطات هامشية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Danielle Marcos, Corporate Financial Management, Pearson Education, 2023, P103

<sup>2</sup> جمال عمورة، تجميع القوائم المالية باستخدام طريقة التكافؤ وتغيير محيط التجميع: حساب فارق الاقتناء وفقا للنظريات المفسرة للتجميع والمعايير المحاسبية والابلاغ المالية الدولية ifrs, 28,ias, مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27، المجلد 2، 2013، ص 15.

الشكل رقم (01): التمثيل الموسع للمجموعات والمعلومات المحاسبية الخاصة بها



**Source :** contrôle du périmètre et périmètre de contrôle réflexion sur le système d'information comptable des groupes, François Meyssonier et Frédéric pourtier, comptabilité–contrôle–audit, tome 19 volume 3, décembre 2013, P130

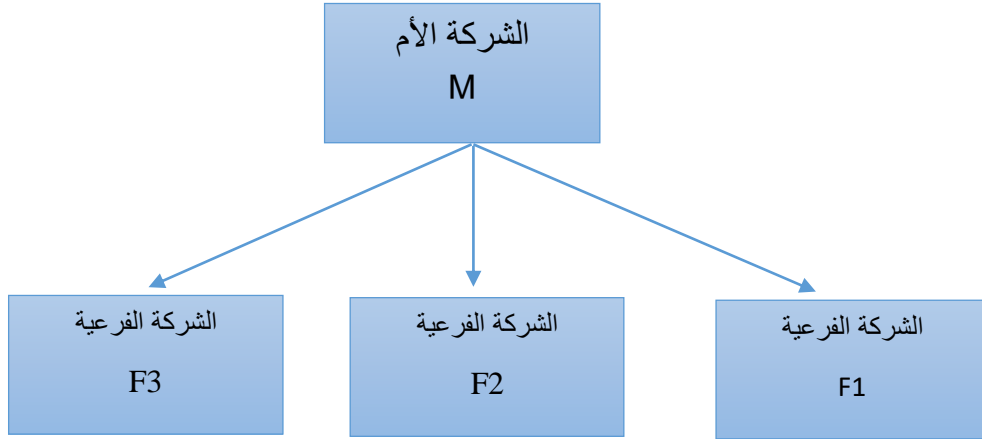
### 3- أشكال المساهمات

هناك خمس أشكال للمساهمة في مجمع الشركات:

#### 3-1- المساهمة المباشرة:

هو عبارة عن امتلاك الشركة الأم M حصة مباشرة في رأسمال الشركات التابعة F1 و F2 و F3 كما يوضحه الشكل الاتي:<sup>1</sup>

الشكل رقم (01-02): المساهمة المباشرة



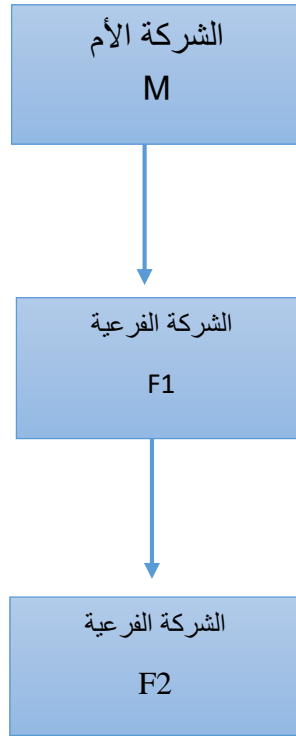
Source : Christian et Christiane Raulet, comptabilité des sociétés commerciales, 13<sup>ème</sup> éditions, Dunod, France 2001, p 273.

#### 3-2- المساهمة غير المباشرة:

هو عبارة عن امتلاك الشركة الأم M لجزء من رأسمال الشركة التابعة F2 عن طريق مشاركتها في رأسمال الشركة التابعة F1 كما يوضحه الشكل الاتي:

<sup>1</sup> - Christian et Christiane Raulet, comptabilité des sociétés commerciales, 13<sup>ème</sup> éditions, Dunod, France 2001, p 273.

الشكل رقم (02-02): المساهمة غير المباشرة

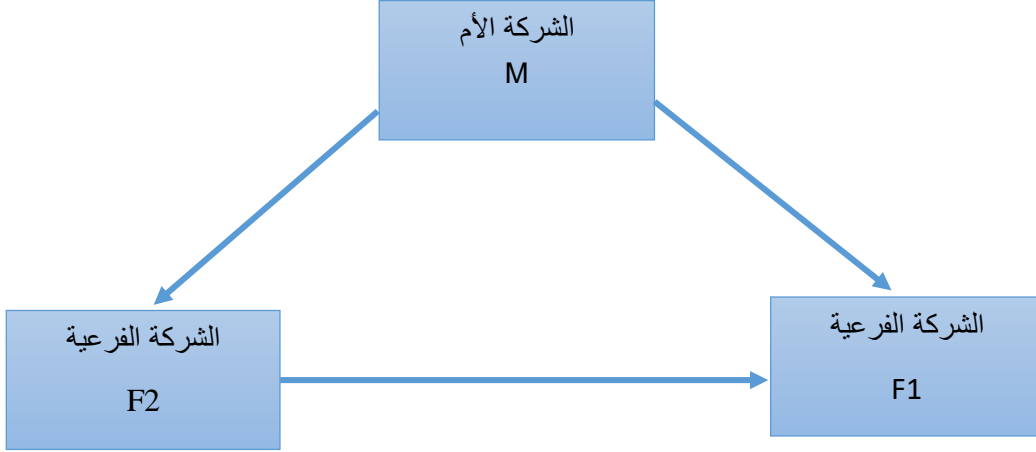


Source : Christian et Christiane Raulet, Op.cit., P273.

### 3-3- المساهمة المتعددة:

هو عبارة عن امتلاك الشركة الأم M لجزء من رأسمال الشركة التابعة F1 بصفة مباشرة وامتلاك حصة في رأسمال الشركة التابعة F2 والتي تحوز عليه الشركة التابعة F1 على جزء من رأسمالها، كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (02-03): المساهمة المتعددة



Source : Christian et Christiane Raulet, Op-cit, P273

### 3-4- المساهمة المتبادلة:

هو عبارة عن امتلاك الشركة الأم مساهمات في الشركة التابعة F وامتلاك الشركة التابعة F بدورها مساهمات في الشركة الأم M كما يوضحه الشكل الآتي:

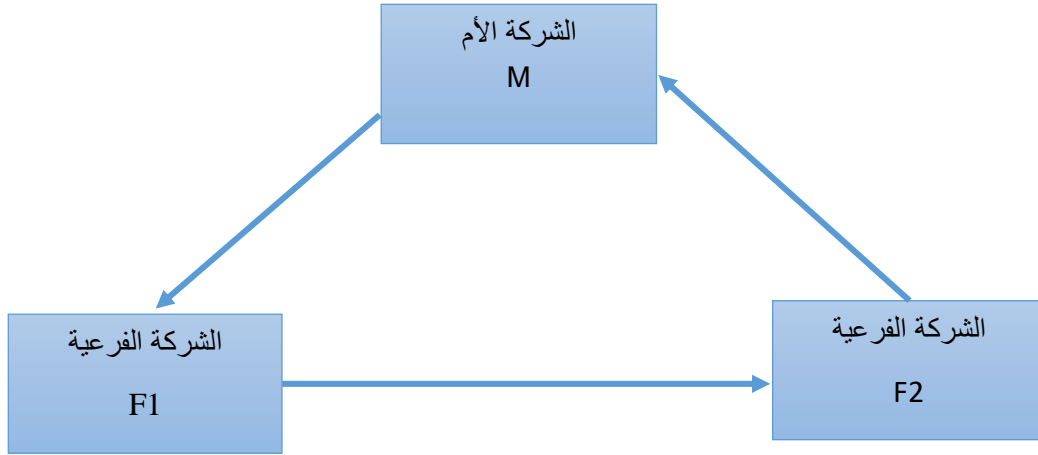
الشكل رقم (02-04): المساهمة المتبادلة



Source : Christian et Christiane Raulet, Op-cit, P274.

3-5- المساهمة الدائرية:

هي عبارة عن مساهمات لشركتين أو أكثر لهما مساهمات مباشرة أو غير مباشرة في ان واحد وبأقساط مختلفة، كأن تمتلك الشركة الأم M مساهمات مباشرة أو غير مباشرة في الشركات الفرعية F1 و 2F وأن هذه الأخيرة لها مساهمات في الشركة الأم M، كما يوضحه الشكل الاتي:  
الشكل رقم (02-05): المساهمة الدائرية



Source : Christian et Christiane Raulet, Op-cit, P273.

### المطلب الثالث: طرق التجميع المحاسبي وعرض الحسابات المجمعة:

من خلال هذا المطلب سنتطرق بعرض طرق التجميع المحاسبي وكذلك كيفية عرض الحسابات المجمعة.

#### 1- طرق التجميع المحاسبي:

عرفت عملية تجميع الحسابات ثلاث طرق محاسبية (طريقة التكامل الكلي، طريقة التكامل النسبي، طريقة المعادلة)، حيث يتم اختيار طريقة التجميع المناسبة على أساس معدل الرقابة التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة لها، فطرق التجميع المحاسبي السالفة الذكر نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية ias، أما بعد صدور المعايير الجديدة ifrs المتعلقة بالقوائم المالية المجمعة، جاءت بمفهوم جديد للسيطرة (الرقابة)، وعلى إثره تم إلغاء طريقة التكامل النسبي، وتم الإبقاء على طريقة التكامل الكلي وطريقة المعادلة.

#### 1-1- تعريف طريقة التكامل الكلي:

طريقة التكامل الكلي هي أسلوب محاسبي يستخدم عندما تمتلك الشركة الأم سيطرة كاملة على الشركة التابعة، وهذا غالبًا يحدث عندما تمتلك الشركة الأم أكثر من 50% من أسهم الشركة التابعة. في هذا النوع من التجميع، يتم دمج جميع القوائم المالية للشركة الأم والشركات التابعة بشكل كامل بحيث تصبح جميع الأصول، الخصوم، الإيرادات والمصروفات جزءًا من البيانات المالية الموحدة.

تشمل عملية الدمج إلغاء أي معاملات داخلية بين الشركة الأم والشركات التابعة مثل المبيعات والشراء بين الشركات المتصلة أو القروض، وذلك لتجنب تضخيم الأرقام المالية. كما أن هذه الطريقة تتطلب احتساب الشهرة (Goodwill) التي تمثل الفرق بين تكلفة الاستحواذ على الشركة التابعة والقيمة الدفترية للأصول المدمجة. يتم تمثيل هذه الشهرة في القوائم المالية للشركة الأم.

هذه الطريقة تقدم صورة مالية شاملة توضح كيفية أداء الشركة الأم والشركات التابعة في نفس الوقت، ولكن قد تخلق صعوبة في تحليل الأداء الفردي للشركات التابعة، حيث أن جميع الشركات تُدمج في بيان مالي واحد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Peter J. Walton, Financial Accounting : A Practical Approach, Wiley, 2016, P105-125.

### 1-2-1- منهجية تطبيق طريقة التكامل الكلي:

تعتمد في تطبيق طريقة التكامل الكلي على تجميع عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج للشركات التابعة ويتم ذلك وفقا للمنهجية التالية:<sup>1</sup>

#### 1-2-1-1- الجمع:

تعتبر أول خطوة تتم ضمن هذه الطريقة، وفيها يتم وضع حسابات الشركة المجموعة وحسابات الشركات التابعة، فهي خطوة أساسية وبسيطة في حد ذاتها، تجعل فيها كل الحسابات التي هي قيد التجميع حسابات مجموعة بنسبة 100%، بالنسبة لكل من عناصر الميزانية (الأصول والخصوم)، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وهذا يخص كل الهيئات التي تنتمي الى محيط التجميع.

#### 1-2-2-1- الإقصاء:

وهي الخطوة الثانية التي تلي عملية التجميع، بحيث يتم اقصاء الحسابات الداخلية، المتبادلة مثل العمليات المتعلقة بالاستثمارات، المخالفات، والحسابات الأخرى كالديون والحقوق الأخرى، والتكاليف، بالإضافة الى النتيجة الداخلية للمجمع، خاصة الأرباح.

#### 1-2-3-1- التسجيل:

في هذه المرحلة تسجل الضرائب المؤجلة المتعلقة بالنتائج الداخلية التي تم اقصاؤها.

#### 1-2-4-1- توزيع الأموال الخاصة والنتيجة المجموعة:

#### 1-2-5-1- تحديد الاحتياطات المجموعة والنتائج المجموعة:

#### 1-2-6-1- اعداد الحسابات المجموعة:

هي آخر خطوة فيتم فيها اعداد الميزانية المجموعة وجدول حسابات النتائج المجمع وتحديد الاحتياطات المجموعة والنتيجة المجموعة، تتم بعدها عملية التسجيل المحاسبي في جدول اليومية.

### 2- طريقة التكامل النسبي:

طريقة التكامل النسبي تُستخدم عندما تمتلك الشركة الأم حصة جزئية في الشركة التابعة، تتراوح عادة بين 20% و 50% من أسهم الشركة التابعة. في هذه الحالة، تختلف الطريقة عن التكامل الكلي في أنه لا يتم دمج الأصول والخصوم بالكامل، بل فقط بنسبة الحصة التي تملكها الشركة الأم.

<sup>1</sup> - رشيد عريوة، اعداد القوائم المالية المجموعة وفق النظام المحاسبي المالي scf في ظل المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs-دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص 121.

على سبيل المثال، إذا كانت الشركة الأم تمتلك 40% من أسهم الشركة التابعة، يتم دمج 40% فقط من الأصول، الخصوم، الإيرادات والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة في البيانات المالية الموحدة للشركة الأم. ومن خلال هذا الأسلوب، يتم توفير معلومات عن تأثير الحصة المملوكة على الأوضاع المالية والتشغيلية للشركة الأم من خلال دمج جزء من البيانات المالية فقط.

في هذه الطريقة، يجب على الشركة الأم إلغاء المعاملات الداخلية (مثل المبيعات بين الشركات) بنسبة الحصة المملوكة، ولكن لا يتم إلغاء المعاملات مع الشركات التي لا تملك فيها الشركة الأم حصة مؤثرة. وتعتبر هذه الطريقة أكثر مرونة من التكامل الكلي، حيث يمكن استخدامها في حال لم يكن للشركة الأم السيطرة الكاملة على الشركات التابعة.<sup>1</sup>

### 2-1- منهجية تطبيق طريقة التكامل النسبي

ان المنهجية المعتمدة في تطبيق طريقة التكامل النسبي لا تختلف كثيرا عن منهجية تطبيق طريقة التكامل الكلي، الا في بعض النقاط التي تخص نسبة فوائد الأقلية التي يتم اقصاؤها تماما، ويتم تلخيصها في الخطوات التالية:

#### 2-2-1-الادماج:

يتم في هذه الخطوة ادماج في حسابات الشركة المجمعة حصص (quote-part) من الأصول والديون المتعلقة بنسبة الفائدة التي تملكها الشركة الأم في الشركات الأخرى التابعة، بمعنى أن الحسابات التي تم ادماجها تكون معبرة عن فوائد المؤسسة المالكة لسندات المساهمة، وذلك بعد القيام بمعالجات تخص اقصاء العمليات الداخلية للمجمع.

#### 2-2-2-الاقصاء:

في هذه الخطوة يتم اقصاء المساهمات المتعلقة بالشركة الأم في الشركات التابعة من الميزانية المجمعة.

### 3-1- طريقة المعادلة (الوضع في تكافؤ):

طريقة الوضع بالتكافؤ تُستخدم عندما تمتلك الشركة الأم حصة مؤثرة في الشركة التابعة تتراوح بين 20% و 50%، ولكن دون أن يكون لديها السيطرة الكاملة عليها. في هذه الحالة، لا يتم دمج

<sup>1</sup> Richard Lewis & David Pendrill , Advanced Financial Accounting, Pearson Education, 2019,P220-240.

الأصول والخصوم الخاصة بالشركة التابعة في القوائم المالية الموحدة، ولكن الشركة الأم تُدرج استثمارها في الشركة التابعة بمقدار حصة ملكيتها.

بموجب هذه الطريقة، تعترف الشركة الأم بحصتها في أرباح أو خسائر الشركة التابعة بشكل دوري في البيانات المالية لها. بمعنى آخر، إذا حققت الشركة التابعة ربحاً، يتم إضافة الحصة النسبية للشركة الأم في الربح إلى بياناتها المالية، وكذلك في حالة الخسائر. يتم تعديل قيمة الاستثمار في الشركة التابعة بناءً على حصة الشركة الأم من هذه الأرباح أو الخسائر الموزعة وغير الموزعة.<sup>1</sup>

### 3-2- منهجية تطبيق طريقة المعادلة

في هذه الطريقة تتم عملية استبدال القيم المحاسبية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم مع ما تكافؤها وتعادلها في الوضعية الصافية للشركة التي تخضع للتجميع.

فمن خلال هذا الأسلوب يتم إحلال القيمة المحاسبية الصافية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم محل رأسمال الخاص مضافاً إليه نتيجة الدورة ويمكن الإشارة إلى ما يلي:

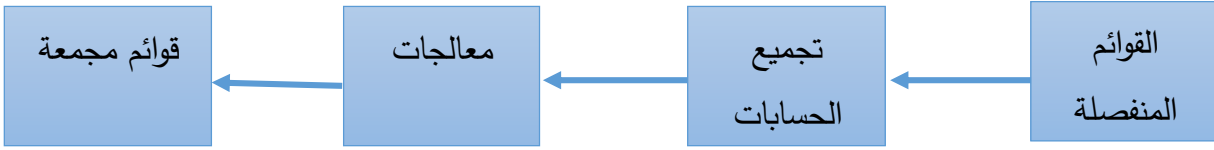
- ✓ بالنسبة إلى الميزانية المجمع: يجب إظهار سندات المساهمة المكافئة للأصل التي تم استبدالها بالأموال الخاصة المضاف إليها نتيجة الدورة المحددة حسب قواعد التجميع؛
- ✓ بالنسبة إلى جدول حسابات النتائج المجمع: يجب إعادة إظهار حصة الأموال المكافئة لتلك السندات؛
- ✓ إهمال كل ما هو متعلق بالشركة الفرع فيما يخص أصول الفرع وديونه.

### 4- عرض الحسابات المجمع:

تترجم الحسابات المجمع مجمل العمليات التي تمت مع الأطراف التي لا تنتمي إلى المجمع، الوثائق الشاملة (الميزانية المجمع، حساب النتائج المجمع، الملاحق) هي في الواقع بيانات مركبة من حسابات الشركات الفردية التي تشكل المجمع.

<sup>1</sup> Kieso, D. E., Weigandt, J. J., & Warfield, T. D. (2018). Intermediate Accounting. Wiley, p 1100-1130.

الشكل رقم (03): مراحل التجميع



Source : Dov Ogien, Gestion Financière de l'entreprise, 4 Edition, Dunod 2018, P 15.

قبل تجميعها، يجب توحيد حسابات الشركات التابعة لمحيط التجميع، للتأكد من أن الحالات المماثلة تُترجم بشكل مشابه في القوائم المنفصلة، يتم ضمان التجميع من خلال تطبيق إجراءات محاسبية للتجميع، التي تحدد القواعد والأساليب المستخدمة في التقييم والتصنيف على المستوى المجمع.

تختلف قواعد التقييم المطبقة على الحسابات المجمعة عن تلك المطبقة على القوائم المنفصلة، تحاول الحسابات المجمعة عمومًا نقل الواقع الاقتصادي للعمليات وليس واقعها القانوني أو الضريبي، تعرض الحسابات المجمعة العديد من الاختلافات مقارنة بالحسابات الفردية .

يجب تسجيل فرق الاستحواذ (أو الشهرة) كأصل في الميزانية كأصول غير مادية عندما تكون القيمة الحقيقية للأوراق المالية المملوكة من الشركة الأم أعلى من القيمة الدفترية. في الحالة العكسية، نتحدث عن فارق الاستحواذ السلبي.

يظهر بند حقوق الأقلية في حقوق الملكية. يمثل الجزء الذي يعود للمساهمين الأقلية في الشركات التابعة وليس للشركة الأم .

يتم توليد بند الضرائب المؤجلة من حالة ضريبية مؤجلة أو كامنة تؤدي إلى اختلافات بين القيم الضريبية والقيم الدفترية. يمكن أن تأتي هذه الاختلافات:

- من حساب النتائج بطريقة نهائية : مصروفات لن تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الربح الخاضع للضريبة (مثل : الغرامات والزيادات الضريبية غير القابلة للخ) ؛

- من حساب النتائج بشكل مؤقت : اختلافات ناتجة عن الانتقال من الربح الدفترية إلى الربح الضريبي، تم تسجيل المصروف محاسبياً بينما لم يتم تسجيله ضريبياً بعد؛

-من أصول الميزانية : مصروفات محاسبية لن تكون قابلة للخصم ضريبياً إلا لاحقاً، مثل مخصص التعويضات عن التقاعد أو بعض العجز الضريبي الذي قد يؤدي قريباً إلى تقليل الضرائب المستحقة مثل التقارير الضريبية السلبية، والخسائر الرأسمالية طويلة الأجل، إلخ؛

-من خصوم الميزانية : المتعلقة بأصول عندما يتم بيعها أو استخدامها، لا تؤدي إلا إلى خصومات ضريبية أقل من قيمتها الدفترية. الحالة الأكثر شيوعاً هي إعادة تقييم الأصول عند أول تجميع لشركة تابعة، والتي تدخل بالتالي إلى الميزانية المجمعة بقيمة أعلى من القيمة الضريبية المستخدمة عند حساب الإهلاك أو عند حساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التنازل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Dov Ogien, obid, p15

### المبحث الثاني: الإجراءات التطبيقية لعملية ممارسة تجميع القوائم المالية

تعرف إجراءات عملية ممارسة تجميع القوائم المالية من أصعب الإجراءات، إذ لم يتم التحضير الجيد لها جيداً، أو اتباع التنظيم والقواعد المعمول به، فالهدف من عملية تجميع الحسابات هو إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية ونتائج الدورة للشركات المكونة للمجمع، وكأنها وحدة اقتصادية واحدة<sup>1</sup>

تقوم الإجراءات التطبيقية لعملية ممارسة تجميع القوائم المالية على مجموعة من المراحل التي تعتمد على الدقة والوضوح من حيث المعطيات وتنظيمها، وهذا تجنب لحدوث أي خطأ محتمل، فمهمة اعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج الذي يعرف بالكيان المدمج (أو الشركة الأم) أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته.<sup>2</sup>

تسير عملية ممارسة تجميع القوائم المالية وفقاً للمراحل الآتية:

### المطلب الأول: تنظيم وسير إجراءات التجميع المحاسبي

من أهم مراحل إجراءات عملية التجميع هي مرتبة كالاتي:

#### 1- مرحلة فرز الهيكل التنظيمي للمجمع وتحديد محيط التجميع:

تعتبر أهم وأول مرحلة من مراحل إجراءات عملية التجميع، حيث تقوم الشركة الأم بتحديد محيط التجميع من خلال اجراء عملية تحديث للمعطيات حول الهيكل التنظيمي للمجمع، فالمهمة الأساسية للشركة الأم هي تحديد بدقة الشركات التابعة لها ونسبة المساهمة لكل شركة تابعة، أو تحديد نسبة السيطرة ونسبة معدل الرقابة على الشركات التابعة.<sup>3</sup>

#### 2- مرحلة المقاربة ومبادلة المعلومات والارصدة بين الشركة الأم والشركات التابعة:

هي عملية غالباً ما تتم على مستوى الشركة الأم التي تقوم بالإشراف عليها ويمكن أن تتجسد العملية في المراحل التالية:

#### أولاً: طلب تأكيد الأرصدة المتواجدة في سجلات الشركات التابعة والشركة الأم

في هذه المرحلة تقوم الشركات التابعة التي لها حقوق أو ديون اتجاه شركات أخرى تنتمي للمجمع بإرسال طلب تأكيد الأرصدة فيما بينها، وهذا في مدة زمنية محددة، ثم تقوم الشركة الأم بطلب

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، المادة 01-132، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص15.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، المادة 03-132، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص16.

<sup>3</sup> Stephane Mercier, La consolidation Guide Pratique, Edipro, 3Edition, 2013 , P106.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

تأكيد للأرصدة، فيما بينها وبين الشركات التابعة وهذا أيضا في آجال محددة مع إرفاق المعلومات التالية:

- حالة مقارنة للأرصدة للحقوق والديون الداخلية

- حالة مقارنة للتكاليف والإيرادات الداخلية

### ثانيا: الرد على طلب تأكيد الأرصدة

في هذه المرحلة تقوم الشركات التابعة بإعداد تدقيق لحساباتها، وتقوم بإرسال وثيقة حالة مقارنة الأرصدة، مع إرفاق نسخة من كشوف العمليات في حالة وجود اختلاف في الأرصدة، ليتم ضبطه على مستوى الشركات التابعة الأخرى.

### ثالثا: تسجيل الأرصدة النهائية بين الشركة الأم والشركات التابعة

تعتبر هذه المرحلة، مرحلة تأكيد نهائي للأرصدة على مستوى الشركة الأم، حيث أن الشركات التابعة قامت بتسجيل الأرصدة النهائية، من حقوق وديون فيما بينها وبين الشركة الأم.

### رابعا: مرحلة إعداد ملاحق تجميع الحسابات

ملاحق التجميع هي عبارة عن ملفات خاصة بالتجميع، تتكون من مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تم التأشير عليها من طرف مصلحة المحاسبة والمالية للشركات المجمعة، والمرسلة إلى مصلحة التجميع على مستوى الشركة الأم<sup>1</sup>

تعتبر ملاحق التجميع القاعدة الأساسية التي تسهل عملية الاتصال، بين مختلف مصالح المحاسبة للشركات المنتمية إلى محيط التجميع، فهي تضمن البيانات المحاسبية الرسمية الموجودة في الملاحق<sup>2</sup>

فمن بين الأهداف التي تحققها ملاحق التجميع نجد:

- التنسيق في عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج، مع ضبط نموذج خاص بها لشركات المجمع.

<sup>1</sup> Philippe Dondon, Odile Barbe, La Consolidation Méthodologique Et Pratique, Edition (ECM), 1999.

<sup>2</sup> Eric Toret, Le Reporting Financier Aspect Comptable Fiscaux Et De Gestion, Paris, Dunod, 2006, P 18.

- إحصاء المعطيات والمعلومات الضرورية التي تخص مرحلة إقصاء الحقوق والديون الخاصة بالشركات التابعة، وكذلك مصاريفها وإيراداتها والحصص المقدمة والمستلمة وتحليل محفظة سندات المساهمة.
- تسمح بتحليل مختلف أساليب التقييم المحاسبي داخل المجمع، وهذا بفضل إعداد يومية خاصة بالمعالجات، والملاحق المتعلقة بالبيانات اللازمة لعملية المعالجة.
- تسمح بإعداد ملاحق خاصة بالحسابات المجمعة.
- تسهل عملية إنشاء جدول التمويل للمجمع، الذي يسمح بقراءة يسيرة ومباشرة، للتغيرات التي تطرأ على الميزانية، والتي تتعدى السنة المالية، كما تسمح بإنشاء جدول يظهر تغيرات الأموال الخاصة.

### 3- محتوى ملاحق تجميع حسابات:

تتضمن ملاحق تجميع الحسابات على ما يلي:

#### 3-1- الميزانية وجدول حساب النتائج المجمع:

إن النموذج المستعمل للميزانية المجمعة أو جدول حسابات النتائج المجمع يختلف من مجمع إلى آخر من حيث الشكل، فكل مجمع يقوم بإعداد نموذج خاص به يتوافق مع النظام المحاسبي المالي الجزائري.

#### 3-2- مرحلة معالجة الملاحق المجمعة:

هي أهم مرحلة في عملية تجميع الحسابات فعندها تقوم الشركة الأم في حالة تطبيق مركزي التجميع على مستواها والتي تخولها بتحديد إجراءات المعالجة فهي تقوم بمعالجة:

✓ التباين بين المبادئ والأساليب المحاسبية المستعملة في الشركات التابعة والحسابات المجمعة.

✓ الاطلاع على التسجيلات المحاسبية بغرض مجانسة المبادئ المحاسبية، وأساليب التقييم.

✓ إقصاء التسجيلات التي لها طبيعة جبائية فقط.

✓ كما تقوم الشركة الأم في هذه المرحلة بمعالجة مجموعة من العمليات الخاصة ب الاستبعاد والتي تشمل كل من:

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

- الحسابات البنينة
  - النتائج الداخلية
  - سندات المساهمة والأموال الخاصة
- وعليه فإن المعلومات الضرورية الأدنى التي يجب أن تتوفر في هذا الإطار تشمل:
- البيانات المتعلقة بحسابات الشركة التابع والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج مع إظهار الأرصدة بين الشركات المدمجة وتلك التي توضع في المعادلة
  - البيانات المتعلقة بسندات المساهمة المجمعمة وتغيراتها في السنة الجارية
  - البيانات الخاصة بتقسيمات الأرباح المستلمة من الشركات المجمعمة
  - البيانات المتعلقة بالمؤونات التي تخص سندات المساهمة المجمعمة، وكذلك حركية هذه المؤونات منذ إقفال السنة المالية الماضية.
  - البيانات الخاصة بالحقوق المتعلقة بالشركات المجمعمة وحراكيته منذ إقفال السنة المالية الماضية.
  - مبالغ المخزونات، والأدوات الأساسية لتحديد الهامش الذي سيتم إقصاءه.
  - البيانات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة، والاحتياطات.
  - البيانات المتعلقة بالالتزامات المقدمة من طرف الشركات المجمعمة.
  - البيانات التي تحدد التنازل الداخلي للمجمع بالنسبة للأصول الثابتة وفائض أو ناقص القيمة التي قد ينتج عن التنازل.
  - البيانات التي تخص المؤونات المترتبة عن الأخطار التي تحيط بالشركات الداخلة في محيط التجميع مع الإشارة إلى طبيعة الخطر المستحدث، والتغيرات لهذه المؤونات في السنة الجارية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>عريوة رشيد، اعداد القوائم المالية المجمعمة وفق النظام المحاسبي المالي scf في ظل المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs -دراسة حالة مجمع صيدال، 2017-2018، ص 139.

### المطلب الثاني: وضعية مقارنة الحسابات البنينة والعمليات الداخلية وتوزيع الأموال الخاصة

#### 1- وضعية مقارنة الحسابات البنينة والعمليات الداخلية:

عملية المقارنة للحسابات البنينة يتم ادراجها على المستوى الداخلي للمجمع، وبصفة مباشرة من قبل الشركات التابعة، فمن منطلق الوصول إلى تقديم صورة صادقة عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمجمع، لابد من اتباع الإجراءات المتعلقة بالمقارنة، باعتبارها مرحلة حساسة من مراحل إعداد الحسابات المجمع، فهي تقام مباشرة على مستوى كل شركة فرع، وهذه الأخيرة تقوم بإرسالها إلى المصلحة المختصة وذلك بعد القيام بمجانسة كل الحسابات المعنية بها وبالمجمع ككل.

#### 1-1- أهدافها:

تهدف عملية مقارنة الحسابات البنينة إلى إلغاء الحسابات المتعلقة بالحقوق والديون والمبيعات وأداء الخدمات الداخلية من حسابات التجميع، كما تهدف إلى تحقيق شرط التجانس بين الحسابات التي تسمح بإجراء التقييم وتقدير القيم الحقيقية للعمليات البنينة ثم اقصائها من الحسابات المجمع وهذا بدون تداخل أو تعارض في تسيير عملية الفوترة والتحصيل.<sup>1</sup>

#### 1-2- إجراءات المقارنة:

في إطار عملية المقارنة للحسابات المجمع، تلتزم الشركات المدينة والدائنة للمجمع باتباع إجراءات المقارنة على الأقل كل ثلاثي من سنة الاستغلال، وذلك فيما يخص الحسابات المتعلقة بالحقوق والعمليات المتبادلة.

كما أن عملية المقارنة تعد من أولويات المدراء الماليين للشركات المعنية بحيث يولون القيام بمطابقة وجمع الحسابات البنينة لكل فرع محل التجميع.

كما أن الأعمال المرتبطة بالتنسيق والتحكيم هي من مسؤوليات المصلحة المركزية للتجميع، فهي تتولى تجميع الحسابات غير متطابقة وذلك على الأقل مرة واحدة قبل إقفال الحسابات السنوية للدورة.

1- محمد بلقايد خملول، اعداد وعرض القوائم المالية المجمع وتأثيرها على جودة المعلومات المحسبية-دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمع الجزائرية، 2019-2020، ص 38.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

كما أن المجمع مكلف بتجسيد المبادئ والقواعد الخاصة بالتقييم التي يمكن الاعتماد عليها بالنسبة للفروع الداخلة في محيط التجميع.

ويمكن تلخيص الإجراءات المتعلقة بالمقاربة في النقاط التالية:

- طلب تأكيد الأرصدة

- الإجابة على طلب تأكيد الأرصدة

- دراسة الإجابة على طلب التأكيد

- التنسيق ومعالجة وتسوية الاختلافات أو التباين.

### 1-2-1- طلب تأكيد الأرصدة:

في هذه الحالة تقوم الشركة التي لها حقوق أو ديون اتجاه شركات أخرى تنتمي إلى محيط التجميع بإرسال طلب تأكيد الأرصدة وهذا في الآجال المحددة من قبل المجمع مع ضرورة ارفاقها بما يلي:

✓ وثيقة المقاربة لأرصدة الحقوق والديون المتبادلة (المشتركة).

✓ وثيقة المقاربة للتكاليف والإيرادات البينية (المشتركة).

كما يمكن تلخيص أهم حسابات المقاربة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): جدول حسابات المقاربة

رقم الحساب	طبيعة الحقوق/أو العملية	مصدر المعلومات	درجة الأهمية
حقوق وتسبيقات مختلفة	مختلف التسبيقات	استخلاص الأرصدة عن طريق تحليل الحسابات المشار إليها	ضعيفة
حقوق على الزبائن	حقوق تجارية (مبيعات أو أداء خدمات)	إعادة أرصدة حسابات الزبائن الخاصة بكل شركة	قوية
مبيعات/أداء خدمات	مبيعات وخدمات الدورة	مبلغ المبيعات يمكن استنتاجها من خلال: -الرصيد الإجمالي لحساب الزبائن لكل شركة.	قوية

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

	-الاحصائيات المتعلقة بالمبيعات.		
إيرادات مختلفة	فوائد وإيرادات أخرى	استخلاص الرصيد عن طريق تحليل حساب الإيرادات.	ضعيفة

Source : GIREC-ACS.OP cit. P30.

### 1-2-2- الإجابة على طلب تأكيد الأرصدة:

الشركة التابعة المدينة مقيدة بفترة زمنية محددة لمراجعة حساباتها وتقدر هذه المدة بعشرة (10) أيام بغرض المعاينة وإعادة إرسال وثيقة مقارنة الأرصدة، مع ارفاقها بكشف يبين فيه التباين والاختلاف الحاصل.

ووفي هذه المرحلة يمكن أن نميز بين نقطتين أساسيتين هما:

### 1-2-3- ترحيل الأرصدة (إعادة تسجيلها):

المقارنة وفقا للحسابات المشتركة، والتي تخص الديون والنفقات وفي نفس تاريخ تسجيلها في الشركة الدائمة، ويمكن تلخيص جدول المقارنة الخاص بالديون والنفقات كما يلي:

جدول رقم (2): جدول مقارنة الديون والنفقات

رقم الحساب	طبيعة الديون أو العملية	مصدر المعلومات
ديون مختلفة	ديون وتسبيقات متحصل عليها	إعادة الأرصدة من خلال الحسابات المذكورة
موردون/ مقدمو الخدمات	ديون تجارية (شراء)	إعادة الأرصدة الفردية للموردين ومقدمي الخدمات
بضائع مستهلكة	مشتريات الدورة	استخلاص المشتريات انطلاقا من:
مواد ولوازم مستهلكة	مشتريات مستخدمة أو مبيعة	-المجموع الدائن لحساب الموردين
مواد ولوازم مخزنة	مشتريات في المخزن	-الاحصائيات المتعلقة بالمشتريات من خلال عملية تقدير المشتريات التي تم بيعها، أو المخزنة.
خدمات	خدمات محصلة	إعادة رصيد حساب الخدمات.
تكاليف مالية	فوائد وأرباح موزعة	إعادة الرصيد انطلاقا من تحديد حساب التكاليف المالية.

Source: GIREC-ACS. Op cit.31.

### 1-2-4-مقاربة الأرصدة:

ان مصلحة المحاسبة للشركة المدينة تقوم بإعداد وثائق المقاربة المتعلقة بالأرصدة، وبالتالي يمكن أن نميز بين حالتين:

**الحالة الأولى: أرصدة الحسابات المتعلقة بوثائق المقاربة تكون كلها مطابقة ومتناسقة:**

نجد حسابات ووثائق المقاربة هي نفسها الحسابات المسجلة لدى الشركة المدنية وفي هذه الحالة، تقوم مصلحة المحاسبة لدى الشركة المدينة بالتأشير على موافقتها لتعيد إرسالها في الأجل المحددة لمصلحة المحاسبة للشركة الدائنة.

**الحالة الثانية: أرصدة الحسابات المتعلقة بوثائق المقاربة تحتوي على تباين كلي أو جزئي:**

وفي هذه الحالة مصلحة المحاسبة للشركة المدينة مكلفة بالبحث والتحليل والتسوية فيما يخص حالات التباين الناتجة، وهذا بالتعاون والاستشارة مع الشركة الدائنة.

-فإذا كانت الاختلافات ناتجة عن السهو أو الخطأ فالتصحيح يكون فوري ومباشر.

-إذا كانت هذه الاختلافات ناتجة عن عمليات متعلقة بنزاعات ما، يجب شرحها وتبريرها وقيمتها تأخذ بعين الاعتبار وتسجل في عمود خاص بالملاحظات.

-كما أن كل الحالات الناتجة عن تباين والاختلافات في الحسابات يتم تدوينها في ملاحق أو كشوفات خاصة بها تكون مرتبطة أصلا مع الملحق الخاص بمقاربة الأرصدة، وفي الأخير يعاد إرسال الوثيقة للشركة التابعة الدائنة مع الاحتفاظ بنسخة منها للاستعانة بها لاحقا.<sup>1</sup>

### 1-2-5-دراسة الرد على طلب التأكيد:

إن مصلحة المحاسبة للشركة الدائنة تستغل الإجابات على طلب تأكيد الأرصدة وتدرسها من أجل تقدير الاختلافات الحاصلة إن وجدت وتحديدها، بالإضافة إلى أنها تبين الشركات المدينة التي لم ترد على طلب التأكيد، ومن ثم تقوم بإنشاء ملف تفصيلي للاختلافات ويكون مبررا أيضا ويتم معالجته لاحقا في جلسة تقام تحت إشراف المصلحة المختصة بالمقاربة للوصول إلى تحقيق الانسجام للمطابقة بين جميع الأطراف مع الإشارة إلى أن مصلحة المحاسبة للشركة المعنية هي التي تقوم بتنظيمه.

<sup>1</sup> رشيد عريوة، مرجع سابق، ص 141.

### 1-2-6-التنسيق ومعالجة وتسوية الاختلافات:

يعنى ممثلو مصلحة المحاسبة لشركات المجمع والتي تكون أرصدها موضوع عدم انسجام، باجتماع يكون عادة في شهر مارس من السنة الجارية من أجل تنسيق الأعمال والمقاربة لكل الحسابات البنينة.<sup>1</sup>

كما تعتبر عملية التنسيق ومعالجة الاختلافات ضرورية وجوهرية لأنها تساهم في:

- تسهيل إقصاء الحسابات والعمليات البنينة لشركات المجمع.

- تطبيق القواعد والمبادئ " مبدأ الحيطة والحذر " الذي يجسد تخفيض النفقات في حالة عدم التأكد.

ففي إطار بلوغ هذين المبدئين يتسنى لمصلحة التجميع بتسوية الاختلافات الناجمة عن طريق:

- مطابقة أرصدة الحسابات للشركة المدينة والشركة الدائنة وهذا انطلاقاً من مبدأ الحيطة والحذر (الحقوق التي هي محل النزاع).
- التسجيل المحاسبي للبضائع التي تم إرسالها وتحويل الأموال (تسديد، تسبيق، ...) حتى لو كانت في طريقها للوصول وذلك في قيود خاصة بالشركات المستفيدة والمرسلة.
- كما أن الاختلافات الناجمة تسجل محاسبياً قبل إقفال حسابات الدورة، وذلك في وثائق خاصة يتم الموافقة والمصادقة عليها من قبل ممثلين للشركات المعنية مع مسؤول مصلحة التجميع للمجمع، مع ضرورة المراعاة بالنسبة للشركات المعنية الأجل المحددة للقيام بتصفية نهائية لهذه الحسابات.

-التسجيلات المحاسبية المتعلقة بالتسوية تكون مدونة في وثائق التحميل تكون مؤشرة من طرف ممثلو الشركات المعنية والمسؤول عن تجميع المجمع.

- كما أن الشركات المعنية مجبرة على إعداد ما يسمى برزنامة المقاربة للحسابات والعمليات المتبادلة، ويمكن صياغتها حسب الجدول التالي:

<sup>1</sup> محمد بلقايد خملول، مرجع سابق، ص 40.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

جدول رقم (3): رزنامة المقاربة للحسابات البنينة

العمليات	المدة المحددة
طلب تأكيد الأرصدة	العشر أيام الثانية من شهر فيفري
الإجابة على طلب تأكيد الأرصدة	العشر أيام الثالثة من شهر فيفري
ارسال الأوراق المتعلقة بالاختلافات أو التباين الى المصلحة المختصة بالتجميع	العشر أيام الأولى من شهر مارس
اجتماع التنسيق	العشر أيام الثانية من شهر مارس

Source: GIREC-ACS, OP CIT P 34.

### 2- صعوبة المقاربة وإجراءات تحسينها:

سنتطرق في هذا الصدد إلى تحديد أهم الصعوبات التي تصادف المقاربة، ثم نخرج بعدها إلى إجراءات تحسينها:

#### 2-1- صعوبات المقاربة:

تعد عملية المقاربة من أصعب المراحل التي تمر بها عملية التجميع فكلما اتسع محيط المجمع كلما كانت الحسابات داخلها عادة تختلف (حسابات متباينة) ومن بين الصعوبات التي تواجه عملية تسوية الاختلافات نذكر منها ما يلي:<sup>1</sup>

- الاختلافات في سعر الصرف :

شركات المجمع التي هي خارج نطاق الأصل للمجمع، عند مباشرتها لتحويل حقوقها وديونها البنينة بأسعار صرف مختلفة تؤدي إلى خلق حالة تباين، ولمعالجتها يتطلب جعل العملة المرجعية في التعامل هي العملة المستخدمة في التجميع.

- وجود حالة عدم التأكد :

إن بعض الاختلافات التي قد تنتج في الحسابات البنينة في بعض الأحيان تبقى مبهمة يصعب تحديدها، خاصة تلك العملية التي تتم عند عملية البيع والشراء مما يصعب تحديد حصة شركات المجمع فيها بينها ففي هذه الحالة تقوم مصلحة التجميع باتباع عملية التحكيم والضبط وانتقاء

<sup>1</sup>رشيد عريوة، مرجع سابق، ص 141.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

المعلومات الأكثر صحة، وعليه يمكن صياغة الجدول الذي يبين كيفية تسوية الاختلافات كما يلي:

جدول رقم (4): تسوية الاختلافات

الحالة المحتملة	تسوية الحالة المحتملة
تسديد لم يسجل بعد في حسابات الشركة الدائنة	تسجيل التسديد في حساب الشركة الدائنة
بضائع في الخارج (مخازن المورد)	تسجيل المشتريات في حساب الشركة المدينة
ديون وحقوق مسجلة بعملات أجنبية مختلفة	توحيد سعر الصرف المستخدم طبقاً للعملة المستعملة في التجميع
أوراق تجارية لم تخصم بعد	تسجيلها في حسابات البنك
خطأ/سهو	تصحيح وتسوية
نزاع	تسيير محاسبي للنزاع

Source : François Colinet, Pratique Des Comptes Consolides, Dunod  
Paris, 2001, P203.

### 2-2- إجراءات تحسينها:

من بين الإجراءات المتبعة لضمان سير عملية المقاربة بالنسبة للحسابات البيئية نذكر ما يلي:

إعداد رزنامة المقاربة للحسابات والعمليات المتبادلة

رزنامة التجميع هي عبارة عن وثائق قاعدية تحدد فيها آجال الإنجاز والإرسال من طرف الشركة المعنية والوثائق الأساسية لتجميع وكذلك آجال إعداد الحسابات المجمعة، وهذه الرزنامة لا بد أن تكون همزة وصل وأداة اتصال بالنسبة ل:<sup>1</sup>

- مسؤولي التجميع، المصلحة المركزية للتجميع مسؤولو الشركات التابعة.
- مسؤولي مصلحة المحاسبة للشركات المجمعة التي تقوم بإنتاج معلومات محاسبية ضرورية لتجميع.
- المدراء العاميين للشركات المجمعة وكذلك مصلحة التدقيق والمراجعة الداخلية لها وكذا مصلحة مراقبة التسيير.

<sup>1</sup> رشيد عريوة، مرجع سابق، ص 141.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

### • محافظي الحسابات للشركات المجموعة.

كما سبق وأن تناولنا أهداف التجميع فإن من بين الأهداف التي ترمي إليها هي نشر الحسابات المجموعة، وعليه فإن رزمة المقاربة تكون على عكس النشر للحسابات المجموعة للمجمع، فهي تأخذ بعين الاعتبار العمليات التالية:

#### أ-العمليات الأولية للتجميع: ويتعلق الأمر ب:

- تحديد محيط التجميع والوقوف على الأساليب المستخدمة من طرف كل هيئة.

- إقفال حسابات الشركات المجموعة.

- إعداد الملاحق التجميعية للشركات المجموعة.

-العمليات المتعلقة بالمعالجة

- تحويل العملات الأجنبية.

#### ب-العمليات المتعلقة بالتجميع:

- جمع الحسابات

-إقصاء العمليات المتبادلة

- إعداد الحسابات المجموعة (الميزانية، جدول حساب النتائج، الملاحق، مخطط التمويل...)

- إعداد تقرير المجلس التسييري.

#### ج-العمليات المتعلقة بالرقابة:

- الرقابة على حسابات الهيئات المجموعة عن طريق محافظ الحسابات.

- الاستعانة بتقرير المصادقة على الحسابات المجمعات التي أعدت من طرف محافظي الحسابات.

- اجال إرسال الوثائق والملفات من طرف الشركات المجموعة.

بعض الإجراءات الأخرى المتخذة في هذا المجال:

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

يمكن الإشادة بها في النقاط التالية:

- تحديد عدد العمليات البنينة.
- تحديد عدد الفاتورات المتعلقة بالعمليات الداخلية.
- إرسال كشف شهري للفاتورات البنينة.
- التسديدات تكون على أساس الكشف الشهري للفاتورات.
- منع تسديد الحقوق باستخدام الأوراق التجارية.
- تقادي التسديد في الأيام الأخيرة من تاريخ إقفال للحسابات المجمعة.
- الرفع من فترة المقاربة.
- اللجوء إلى ترميز الشركات الداخلة في المجمع لمعرفة حصة كل شركة في المعاملات البنينة.
- الالتزام بتسجيل الفاتورات البنينة حتى إذا كانت محل نزاع.
- الاعتماد على نظام معلومات فعال "شبكة" تسهل من عملية انتقال المعلومات "سرعة الانتقال" من قبل شركة واحدة (دائنة ومدينة) تسمح بتسجيل العمليات الداخلية.

### 3- إقصاء العمليات البنينة

تهدف عملية إقصاء العمليات البنينة إلى إظهار العمليات والنتائج المحققة مع الآخرين، وهنا يمكننا أن نميز بين الإقصاءات التي ليس لها تأثير على النتيجة وإقصاءات لها تأثير على النتيجة<sup>1</sup>

- **على مستوى الميزانية:** يتم إقصاء الحقوق والديون المتبادلة بين شركات نفس المجمع، وهذا مهما كانت نوعية الحق أو الدين (زبائن، موردون).

<sup>1</sup> محمد بلقايد خملول، مرجع سابق، ص 43.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

- **على مستوى جدول حسابات النتائج:** يتم إلغاء الإيرادات والنفقات الخاصة بشركات المجمع وبالخصوص عمليات الشراء والبيع، حيث يجب ألا يشمل رقم الأعمال المحقق على أي عملية متعلقة بالمعاملات الداخلية.
- يجب أن يتم إلغاء القيم المتعلقة بالعمليات السابق ذكرها من ميزان مراجعة الخاص بالقوائم المالية المجمعة وذلك بترصيد الحسابات المعنية.
- أ- **الإقصاءات بدون تأثير على النتيجة المجمعة:** تلغى العمليات المحققة بين شركات المجمع، وهذا من أجل إعطاء الصورة الصادقة عن النشاط وعن وزن المجمع من الناحية الاقتصادية المستعملة للقوائم المالية المجمعة، إذ تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية بالغة في مسار التجميع.
- يتمثل هذا الإلغاء في التدفقات المتبادلة ذات المبالغ المتساوية ما بين شركتين تابعتين لنفس المجمع، كعمليات الشراء/البيع، النفقات/الإيرادات، الحقوق/الديون.
- ويكون الإلغاء حسب طريقة التجميع على النحو التالي:
- عمليات تتم بين شركات مدمجة بإدماج كلي، فإن الحقوق والديون الداخلية وكذا الإيرادات والنفقات يجب أن تلغى بصفة اجمالية.
- عمليات تتم بين شركة مدمجة بإدماج نسبي وأخرى مدمجة بإدماج كلي:
- في هذه الحالة تلغى الديون والحقوق المتبادلة والإيرادات والنفقات الداخلية في حدود نسبة الفائدة في الشركة المدمجة إدماجاً نسبياً، والفرق بين القيمة الملغاة وقيمة الديون والحقوق الباقية تقيد على أساس أنها ديون أو حقوق باتجاه الغير.
- عمليات تتم بين شركتين مدمجتين بإدماج نسبي:
- يتم تحديد الإقصاء بنسبة المساهمة الأقل قيمة، كما تجدر الإشارة أن كل هذه الإلغاءات ليس لها أي تأثير على النتيجة ولذا فلا ينتج عن هذه العمليات تسجيل أي ضريبة مؤجلة.
- يتم استعمال نفس مبدأ الإلغاء سواء تعلق الأمر بحسابات الحقوق/ديون أو بحسابات إيرادات/النفقات
- ب- **إقصاءات لها تأثير على النتيجة:**

تتمثل هذه الإقصاءات في العمليات الداخلية التالية:

### 3-1- إلغاء النتائج الداخلية:

يمكن أن نستخلص في عملية إلغاء النتائج الداخلية الحالات التالية:

- عمليات تتم بين شركات مجمعة وفق طريقة التكامل الكلي: تلغى الأرباح والخسائر بصفة إجمالية، ثم يتم تقسيمها بين حصة الشركة الأم وحصة الأقلية للشركات المعنية بالنتائج.

- عمليات تتم بين شركات مجمعة بإدماج نسبي وشركات مجمعة بإدماج كلي: في حالة عملية بيع التي تتم بين الشركة المدمجة كلياً إلى الشركة المدمجة نسبياً، يتم الإلغاء في حدود معدل الفائدة في الشركة المدمجة نسبياً ونفس النسبة تؤخذ عندما يتم البيع من الشركة المدمجة نسبياً إلى شركة مدمجة كلياً.

- عمليات تتم بين شركات مجمع بإدماج نسبي: في حالة عمليات بين شركتين مدمجتين نسبياً الإقصاء محدد بأقل نسبة مساهمة.

- عمليات تتم بين شركات في وضع المعادلة والشركات المدمجة بإدماج كلي أو نسبي: النتائج الداخلية المدرجة في حسابات الناتجة عن عملية محققة بين الشركات هي في وضع تكافؤ وشركات مدمجة بإدماج كلي تقصى في حدود نسبة مساهمة شركة الأم في رأس مال الشركة التي هي في وضع تكافؤ.

وكذلك العمليات المحققة بين شركات مدمجة نسبياً وأخرى في وضع تكافؤ تقصى في حدود ضرب نسبتي المساهمة.

وتجدر الإشارة أنه لا يتم الإقصاء إلا إذا كانت العمليات لها أهمية نسبية.

### 3-2- إلغاء الأرباح الموزعة داخلياً:

يجب أن تلغى من نتائج الدورة حصص الأرباح الموزعة من قبل شركة مجمعة أو المسجلة في حسابات نتائج الشركة الأم، وكذلك يتم إلغاء الأرباح المتعلقة بالسنوات الماضية والتي تم توزيعها خلال السنة وذلك عن طريق تحويلها إلى الاحتياطات.

### 3-3- إلغاء الأرباح الداخلية المسجلة في عملية بيع المخزون:

ينجم عن عملية بيع المخزون بين شركات المجمع هامش ربح يقيد في حساباتها الفردية، ولهذا يجب أن يلغى من حساب المخزون النهائي ومن النتيجة والاحتياطات للشركة التي تقوم بعملية بيع المخزون.

هذا النوع من الإلغاء يستوجب الخطوات التالية:

- تعيين المخزون لدى المشتري.
- تحديد نسبة الهامش.
- حساب قيمة الهامش في هذه الدورة والدورة السابقة.
- تقييد حسابات إلغاء هامش المخزون لدى البائع والمشتري، ويتم هذا حسب طريقة التجميع المتبعة:
- في طريقة التكامل الكلي: الإلغاء الاجمالي للهامش مع تحديد حصة الأقلية.
- في طريقة التكامل النسبي: الإلغاء محدد بنسبة المساهمة.
- في طريقة الوضع في المعادلة: الإلغاء يتم من أجل تعديل الأموال الخاصة ونتائج الشركات التي هي في وضع المعادلة.

### 3-4- إلغاء المؤونات الداخلية:

يمكن أن تقوم إحدى شركات المجمع بتشكيل مؤونة تحسبا لمواجهة خسارة محتملة من جراء معاملتها مع شركة أخرى من نفس المجمع، لذا يجب أن تلغى مؤونات الأعباء والخسائر من الحسابات المجمعة.

وفي هذه الحال يمكن أن تشكل المؤونات المعنية إما لنقصان قيمة الأسهم أو في حالة وجود خسائر محتملة، أو في حالة عدم التأكد من الحقوق الداخلية المسجلة وذلك تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.

### 3-5- إلغاء فائض قيمة التنازل عن الأصول الثابتة:

يجب إلغاء القيم الموجبة الناتجة عن عملية التنازل عن الأصول الثابتة بين شركات المجمع، وهذا عن طريق تسجيلها بقيمتها التاريخية.

فائض القيمة المحققة خلال الدورة يلغى من النتيجة، أما فائض القيمة المحققة خلال الدورة السابقة ان وجد يلغى من الاحتياطات.

ويطبق الإلغاء حسب طريقة التجميع وهذا على النحو التالي:

- في طريقة التكامل الكلي: إلغاء كلي.

-في طريقة التكامل النسبي: إقصاء محدد بنسبة المساهمة.

- في طريقة الوضع في المعادلة: تتم الإلغاءات من أجل تقديم رأس المال الخاص واحتياطات الشركات المعنية وفي حالة التنازل الداخلي الذي ينجم عنه خسارة في حسابات الشركة المتنازلة، يجب في هذه الحالة إلغاء هذه الخسارة من حساباتها.

في حالة كون التثبيات المتنازل عنها قابلة للإهلاك فإن أقساط الإهلاك التي ستسجل عند المؤسسة التي تقوم بالحيازة ستكون مضخمة أو مقللة مقارنة بالتكلفة التاريخية للتثبيات وبذلك فإن الإهلاكات الزائدة أو الناقصة يتم إدماجها في النتيجة.

### 4- توزيع الأموال الخاصة

تعتبر مرحلة توزيع الأموال الخاصة قلب التجميع، وهذا راجع لكون عملية التجميع هي استبدال المساهمات المالية بما يقابلها من الأموال الخاصة للشركات المجمعة، ويلاحظ أنه لا توجد دائما مساواة بين قيمة المساهمة المالية وما يعادلها من الأموال الخاصة (رأس المال، الاحتياطات، الخ).

ولذا يجب في هذه المرحلة من التجميع:

- من التأكد أولا من المساواة ما بين قيمة الأسهم والجزء من الأموال الخاصة للشركات الخاضعة للتجميع عند دخول هذه الأخيرة في مرحلة التجميع، والفرق الذي ينشأ من بين هاتين القيمتين يسمى "فرق التجميع الأول".

- كما يجب استبدال قيمة المساهمة المالية بالجزء الذي يعود للمجمع من الأموال الخاصة للشركات الداخلة في محطة التجميع.

### 4-1- فرق التجميع الأول:

إن معالجة الأسهم توجب مقارنة قيمة الحياة بقيمة حصة الشركة الأم في الأصول الصافية للشركات المجموعة ويمكن أن نعرفه كالتالي:

يطلق فرق التجميع الأول على الفرق المحقق في تاريخ دخول الشركة في محيط التجميع ما بين تكلفة الحصول على المساهمة المالية وحصة الشركة المالكة لها في أموالها الخاصة، بما فيها نتيجة الدورة المتحصل عليها في ذلك التاريخ.

وحسب تعريف آخر: إن الفرق المسجل عند دخول الشركة في محيط التجميع الناتج عن تكلفة تحصيل الأسهم وحصة الشركة الأم في الأموال الخاصة للشركة أو في المساهمة بما فيها نتيجة النشاط في هذا التاريخ، يشكل الفرق الأول للتجميع.

يقسم فرق التجميع الأول إلى:

- فرق التقييم ويمثل الفرق بين القيمة الداخلة للميزانية المجموعة لعنصر ما والقيمة المحاسبية لنفس العنصر من عناصر الميزانية في المؤسسة الداخلة في محيط التجميع.

- فرق الاقتناء وهو فرق التجميع الذي لم يتم تحميله إلى عنصر من العناصر المعرفة التي تم إعادة تقييمها والذي يمكن أن يكون:

- إما موجبا عندما يكون فارق الاقتناء أكبر من القيمة المعاد تقديرها لعناصر الأصول والخصوم، في هذه الحالة يسجل ضمن أصول الميزانية ويمثل "مكافأة" دفعتها الشركة الأم للحصول على تلك الحصة من الشركة.
- أو سلبيا وغالبا ما يأخذ صفة مؤونة الخسائر ويسجل محاسبيا ضمن عناصر الخصوم في الميزانية.

وحسب المادة 7 من القانون المؤرخ في 9-10-1999م، فإن فرق التجميع الأول ينقسم إلى فرق التقييم وفارق الاقتناء:

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

يخص فرق التقييم العناصر المعرفة التي أعيد تقييمها حسب القيمة العادلة لتحديد القيمة الإجمالية للشركة المجمعة، ويمثل فارق الاقتناء الرصيد غير المخصص.

يسجل فارق الاقتناء في أصول الميزانية إذا كان إيجابيا ويمثل المكافأة المسددة للحصول على الأسهم، وفي حالة ما إذا كان سالبا يسجل في خصوم الميزانية، ويمثل مؤونة الأخطار.

### 4-2- معالجة فرق التقييم:

يجب أن يسجل فارق التقييم على مستوى كل عنصر معني، الفرق بين القيمة المحاسبية المجمعة لعنصر من عناصر الأصول أو الخصوم وقيمه المأخوذة بعين الاعتبار جبائيا ينتج عنها ضرائب مؤجلة، يتم تسجيل الاهتلاكات المتعلقة بفارق التقييم.

هناك إكانيينتان للتسجيل المحاسبي لفارق التقييم:

- إما أن تسجل الشركة الأم زيادة القيم بمعدل 100% مع أنها لا تملك معدل 100% في الشركة التابعة، فيجب حينئذ تسجيل فوائد الأقلية في أصول الميزانية (حالة التكامل الكلي فقط).

- اما أن تسجل الشركة الأم زيادات القيم إلا في حدود معدل المساهمة.

### 4-3- معالجة فارق الاقتناء:

يتم تسجيل فرق الاقتناء في حدود المعدل المتعلق بالشركة المالكة وبمعنى آخر فلا تسجل حصة فوائد الأقلية في أصول الميزانيات، وهنا نسجل حالتين:

- **فارق اقتناء موجب:** يسجل فارق الاقتناء في أصول الميزانية (التثبيات العينية) ويشكل المكافأة المقدمة من طرف المجمع للحصول على المساهمة التي تمت حيازتها. لا يتم إهلاك فارق الاقتناء الموجب ولكنه يخضع لاختبار تدهور القيمة، ويسجل تدهور القيمة في حالة وجوده مثله مثل تدهور قيمة التثبيات الأخرى ولكن هذا التدهور غير قابل للتراجع.
- **فارق اقتناء سالب:** وفي حالة ما إذا كان سالبا يسجل في حسابات النتائج ويمثل إيرادات للمؤسسة.

تهدف عملية التجميع إلى إحلال العناصر التي تنتسب إليها في حسابات الشركة التابعة محل أوراق المساهمة، فيتم تبديل هذه المساهمة بالحصة التي تقابلها من الأموال الخاصة، وبذلك تقصى

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

أوراق المساهمة وتحدد الحصة التي تتعلق بالمجمع والحصة الخاصة بفوائد الأقلية. بصفة عامة تطبق عملية إقصاء أوراق المساهمة حسب طريقة التجميع وهذا كما يلي:

➤ في حالة التكامل الكلي: فتسلسل العمليات بالنسبة إلى رأس مال الشركة التابعة.

-تحقيق فوائد الأقلية الخاصة بمعدل فائدة خارج المجمع داخل رأس المال مضافا إليه الاحتياطات ونتيجة الشركة التابعة المجمعة.

-تسجيل فوائد الأغلبية بداخل رأس المال، الاحتياطات والنتيجة.

➤ في حالة التكامل النسبي:

- إقصاء أوراق المساهمة المنسوبة إلى رأس مال الشركة التابعة.

- تسجيل فوائد الأغلبية داخل رأس المال، الاحتياطات والنتيجة (في حالة التكامل النسبي فلا يكون هناك تسجيل فوائد الأقلية لان حصة الحسابات التابعة للمجمع تجمع عند الإدماج).

في حالة الوضع في المعادلة: لا يوجد توزيع الأموال خاصة ولا إقصاء لأوراق المساهمة المالية، فهذا الأسلوب يتفق مع منطق مختلف، بما أنه يقوم على استبدال تكلفة اكتساب الأسهم بالقيمة المحاسبية التي تنتسب إليها داخل الأموال الخاصة للشركة التابعة (بما فيها النتيجة).

### المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي في مجمع الشركات وفق النظام المحاسبي المالي:

عالج النظام المحاسبي المالي SCf موضوع شركات المجمع والشركات التابعة، وقدم فكرة واضحة من خلال المقرر المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث خصص مجموعة من الحسابات وهي كالتالي:

ح/17، ح/18، ح/26، ح/45، حيث سنقوم بتفصيلها من خلال بعض المعالجات كالتالي:

#### 1- معالجة الديون المرتبطة بالمساهمات (ح/17):

يمثل الحساب رقم 17 الديون المرتبطة بالمساهمات، فمن الضروري التمييز بتقسيمات فرعية خصوصية بين:

-الديون المرتبطة بمساهمات المجمع (الفرع، الكيانات المشاركة).

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

- الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع.<sup>1</sup>
- ويندرج تحت هذا الحساب مجموعة من الحسابات الفرعية هي:
  - ح/171: الديون المرتبطة بمساهمات المجمع.
  - ح/172: الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع.
  - ح/173: الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة.
  - ح/178: الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات.

### 1-1- حساب الديون المرتبطة بمساهمات المجمع(ح/171):

يسجل في هذا الحساب الديون التي تنشأ بين المؤسسة الأم وفروعها، أو الفروع فيما بينها التابعة لنفس الشركة الأم، والهدف منها توضيح على أن الشركات التابعة تنتمي لنفس المجمع مما يسهل عملية الغاء الديون عند اعداد القوائم المالية المجمعة.

يكون التسجيل المحاسبي للديون السابقة كما يلي:

أ- عند الاستلام:<sup>2</sup>

512	من ح/ البنك	XXX	
171	الى ح/الديون المرتبطة بمساهمات المجمع	XXX	

ب- عند الارجاع:<sup>3</sup>

171	من ح/ الديون المرتبطة بمساهمات المجمع	XXX	
512	الى ح/البنك	XXX	

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009: قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، الفصل الثاني: سير الحسابات، ص 56.

<sup>2</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, SONATACH, janvier 2010, p99.

<sup>3</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, Ibid., p100.

**1-2- حساب الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع (ح/172):**

يسجل في هذا الحساب الافتراضات السندية القابلة للتحويل، والقروض التي لها صفة التحويل الى أوراق مالية أخرى بعد فترة من الإصدار، أحيانا بسبب الافتراضات المالية المفاجئة. يكون التسجيل المحاسبي للديون السابقة كما يلي:  
أ- عند الاستلام:<sup>1</sup>

	XXX	من ح/ البنك	512
XXX		الى ح/الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع	172

ب- عند الارجاع:<sup>2</sup>

	XXX	من ح/ الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع الى ح/البنك	512
XXX			172

**1-3- حساب الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة (ح/173):**

يسجل في هذا الحساب حجم الأموال المتاحة بشكل مباشر أو غير مباشر من الشركة التي استحوذت عليها شركات المشاريع المشتركة، فهذا الحساب هو حساب تجميع وليس حساب تخصيص، وهو مقسم بحيث تظهر الديون المرتبطة بالشركات المساهمة بفائدة أو دون فائدة، وكذلك الديون المتوسطة والطويلة الأجل أو القصيرة الأجل، إذا كان رأس المال متوسط أو طويل الأجل.

يكون التسجيل المحاسبي للديون السابقة كما يلي:  
أ- عند الاستلام:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, Ibid., p101.

<sup>2</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, Ibid., p102.

<sup>3</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, Ibid., p104.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

	XXX	من ح/الشركاء، العمليات التي تمت بالاشتراك معا أو في تجمع	173	458
XXX		الى ح/الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة		

ب- عند الارجاع:<sup>1</sup>

	XXX	من ح/الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة	458	173
XXX		الى ح/الشركاء، العمليات التي تمت بالاشتراك معا أو في تجمع		

### 1-4- حساب الديون الاخرى المرتبطة بمساهمات (ح/178):

يسجل في هذا الحساب الديون الأخرى بين شركتين أو أكثر مرتبطة فيما بينها بنوع اخر من الشركات التي لم تذكر في الحسابات السابقة.  
يكون التسجيل المحاسبي للديون السابقة كما يلي:  
أ- عند الاستلام:<sup>2</sup>

	XXX	من ح/ البنك	178	512
XXX		الى ح/ الديون الاخرى المرتبطة بمساهمات		

ب- عند الارجاع:<sup>3</sup>

	XXX	من ح/ الديون الاخرى المرتبطة بمساهمات	512	178
XXX		الى ح/البنك		

<sup>1</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, Ibid., p104.

<sup>2</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, Ibid., p105.

<sup>3</sup> Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, Ibid., p106.

## 2- معالجة حالات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة (ح)

(18):

تتناول النظام المحاسبي المالي الحساب 18 بصورة مختصرة جدا، فذكر بأن الحساب هو رهن حاجة الكيانات (أي المؤسسات) لاستخدامه لتسجيل العمليات التي تمر ما بين الوحدات. كما نذكر وجوب ترصيده في نهاية السنة، ونظرا لعدم ذكر أي شرح على المخطط المحاسبي الفرنسي PCG، مع ملاحظة هذا الأخير يتطابق مع المخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 1975، باستثناء استخدام الحساب 89 في (م، م، و) لسنة 1975 فقد عوض لحسابين 186 و 187 الواردين في المخطط المحاسبي الفرنسي PCG، ووفق المخطط المحاسبي الفرنسي فإن الحساب 18 يتم كالتالي: <sup>1</sup>

181- حساب وسيط بين الوحدات

186- سلع وخدمات متبادلة بين الوحدات (أعباء)

187- سلع وخدمات متبادلة بين الوحدات (نواتج)

حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي حول تعريف الحساب 18 ولم يبين الحسابات الفرعية للحساب 181 ولا قواعد تسجيل التنازلات ما بين الوحدات، ولا كيفية تقييم هذه التنازلات أرباح بين العمليات التنازل، أو تبعا لأسلوب آخر.

وبخصوص تحديد أسعار التنازل ما بين الوحدات فإن المخطط المحاسبي الضريبي يذكر أنه: " يمكن للوحدات تقييم التنازلات ما بين الوحدات على أساس تكلفة المنتج المتنازل عنه أو على أساس قمة مختلفة عن التكلفة ".

قاعدة ملك الحسابات الفرعية للحساب 18 حسب ما جاء به المخطط المحاسبي الفرنسي PCG كما يلي:

<sup>1</sup>- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المالية المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، امتحان شهادة الخبرة في المحاسبة، نسخة الكترونية، 2018، ص 160.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

أ- عندما تتعلق التنازلات بعناصر توجد قيمتها بأحد حسابات المحاسبة العامة للوحدة المتنازلة فإنها تسجل:

- في دفاتر الوحدة المتنازلة (الموردة) بجعل الحساب المعني (حساب الأصل المتنازل عليه) دائناً، وجعل الحساب 181 الذي يفتح باسم الوحدة الزبونة (المستلمة للأصل) مديناً.
- في دفاتر الوحدة المستلمة (المتنازل لها)، بجعل الأصل (محل التنازل) مديناً والحساب 181 الذي يفتح باسم الوحدة الموردة دائناً.

ب- وعندما تتعلق التنازلات بمنتجات وخدمات لا تحدد تكلفتها إلا بالرجوع للمحاسبة التحليلية أو بحسابات إحصائية، فإن على الوحدات المعنية فتح الحسابات 186 (سلع وخدمات متبادلة ما بين الوحدات، أعباء) أو 187 (سلع وخدمات متبادلة ما بين الوحدات، نواتج) والتي يمكن أن تقسم إلى حسابات فرعية تبعا للحاجة.

ت- إن التنازلات تسجل كالتالي:

### في الوحدة الموردة:

181	187	من ح/الارتباطات ما بين المؤسسات باسم الوحدة المستلمة الى حساب سلع وخدمات متبادلة بين الوحدات نواتج	XXX	XXX
-----	-----	--	-----	-----

### في الوحدة المستلمة:

186	181	من ح/سلع وخدمات متبادلة بين الوحدات أعباء الى ح/الارتباطات ما بين المؤسسات باسم الوحدة المستلمة	XXX	XXX
-----	-----	---	-----	-----

إن نتائج كل وحدة هي حصيلة جمع المراكز المختلفة للأعباء (مجموعة 6) والنواتج (مجموعة 7) مع الحسابين 186 و 187 (سلع وخدمات متبادلة ما بين الوحدات، أعباء ونواتج) وبالنسبة للمؤسسة ككل فإن أرصدة الحسابين 186 و 187 تقاوس فيما بينها ذلك لأن المبالغ المسجلة بالطرف المدين من الحساب 186 (من قبل الوحدات الزبونة) تساوي المبالغ المسجلة بالطرف الدائن من الحساب

187 (من قبل الوحدات الموردة) لبعض المؤسسات تستخدم الحساب 896 بدلا من الحساب 186 والحساب 897 بدلا من الحساب 187.

إن النظام السليم للتنازلات ما بين الوحدات يجب أن يحقق الشروط التالية:

أ- تمكين كل وحدات المؤسسة من معرفة حقوقها والتزاماتها سواء اتجاه الغير أو اتجاه الوحدات الأخرى.

ب- التقيد بمبدأ الدقة والحذر في تقييم أصول المؤسسة، بحيث لا نعتبر أي ربح ناتج عن انتقال أصول من وحدة إلى وحدة أخرى، ذلك أن انتقال تجهيزات من وحدة إلى وحدة أخرى وسعر يفوق قيمتها الحقيقية سيؤدي إلى تضخيم قيمة أصول المؤسسة إذا لم تتم المعالجة وإلغاء الأرباح الوهمية المحققة في التنازلات ما بين الوحدات.

### 3- معالجة الحساب المجمع والشركاء ح / 45:

لم يخصص النظام المحاسبي المالي SCF معيارا محددًا لمعالجة حسابات المجمع والشركاء، إلا أنه قاعدة أساسية تؤكد بوضوح فصل الذمة المالية للكيان عن ذمة مالكيه وتنص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008 صراحة على هذا التمييز، موضحة أن المحاسبة المالية تقوم على الفصل بين أصول الكيان والتزاماته ومصاريفه وإيراداته من جهة وأصول المشاركين في حقوق الملكية أو مساهميه من جهة أخرى، كما تؤكد المادة أن القوائم المالية للكيان يجب أن لا تأخذ في الاعتبار إلا معاملات الكيان نفسه، وليس معاملات مالكيه.<sup>1</sup>

يندرج ضمن الحساب 45: المجمع والشركاء مجموعة من الحسابات الفرعية مقسمة إلى:

- الحساب 451: عمليات المجمع.
- الحساب 455: الشركاء، الحسابات الجارية.
- الحساب 456: الشركاء، العمليات على رأس المال.
- الحساب 457: الشركاء، الحصص الواجب دفعها.
- الحساب 458: الشركاء، العمليات التي تمت بالاشتراك معا أو في المجمع.

<sup>1</sup> -Manuel de comptabilité financière, Edition 2013, P189.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

### 3-1- الحساب 451، عمليات المجمع:

يسجل في الجانب المدين من هذا الحساب مبالغ الأموال المقدمة بشكل مباشر أو غير مباشر وبصورة مؤقتة من قبل الكيان إلى الكيانات الأخرى، أما في الجانب الدائن يسجل مبالغ الأموال التي تضعها كيانات المجمع تحت تصرفه بشكل مباشر أو غير مباشر

مثال:

1- استلم الفرع slim بتاريخ 01 جويلية من الفرع ABC تحت أمر المجمع HPM الذي

يراقب الفرعين مبلغ 1000000,00 دج، مقابل عائد سنوي 3 %.

أ- استلام الأموال:

1000000	1000000	من ح/الخزينة الى ح/ عمليات المجمع حساب ABC	451	5XX
---------	---------	---	-----	-----

ب- نهاية الدورة: فوائد التسجيل

15000	15000	من ح/أعباء الفوائد الى ح/ عمليات المجمع حساب ABC $12/6 \times \%3 \times 1000000$	451	661X
-------	-------	---	-----	------

2\_ الفرع SLIM سدد مبلغ 500000 دج لحساب الفرع ZOM تحت امر المجمع (APM)

قرض بدون فوائد.

ج- دفع الأموال لحساب الفرع ZOM:

500000	500000	من ح/ عمليات المجمع حساب ABC الى ح/الخزينة	5XX	451
--------	--------	---	-----	-----

لا تسجل أي عملية في نهاية الدورة لأن تسبيق الأموال هو عبارة عن قرض دون فوائد.

### د-سداد الأموال من طرف الفرع ZOM:

يتم تسجيل هذا السداد من خلال عكس القيد المحاسبي المذكور أعلاه.

### 4-معالجة العمليات الداخلة في التجمع وفارق الإدماج الأولي:

#### 4-1-معالجة حسابات التثبيتات:

تسجل التثبيتات العينية في حالة اقتنائها بصورة منفردة بتكلفة الشراء، التي تضم سعر الشراء الصافي من التخفيضات التجارية والرسوم المسترجعة (الرسم على القيمة المضافة)، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الملحقة بالعملية من الرسوم غير المسترجعة، الأتعاب غير المباشرة واختبارات سير الأصل ويستثنى من تكلفة الشراء:

- المصاريف الإدارية والمصاريف العامة.
- تكاليف انطلاق التشغيل.
- خسائر العملية من البداية.<sup>1</sup>

#### 4-1-1-التقييم الأولي (الإدراج في الميزانية).

وفقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول وتسجيلها محاسبيا يتم ادراج الأصل غير الملموس كأصل في الدفاتر المحاسبية عند تحقق الشرطين التاليين:<sup>2</sup>

- 1- أن يكون من المحتمل أن تتحقق مزايا اقتصادية مستقبلية مرتبطة بهذا الأصل إلى الكيان.
- 2- أن يمكن تحديد تكلفة الأصل بشكل موثوق كما ينص البند 121-3 من القرار الصادر 28 جوان 2008، أي أن المكونات الأساسية للأصل يجب أن تكون قابلة للتقييم المباشر مثل:

- الفواتير في حالة الاستحواذ الخارجي (شراء براءة اختراع)
- كشوف التكاليف في حالة الأصول المنتجة داخليا مثل تكاليف تطوير برمجيات.

<sup>1</sup>- علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام SCF، تمارين وتطبيقات محلولة، الصفحات الزرقاء، 2018، ص31.

<sup>2</sup>- Manuel de comptabilité financière، Ibid، P41.

### 4-2- معالجة تكاليف الاقتراض:

يتم تسجيل تكاليف الاقتراض كمصروفات مالية في الفترة التي يتم تكبدها فيها، إلا إذا تم دمجها في تكلفة أصل ما وفقا لأحكام البند 126-3 من القرار الصادر في 28 جوان 2008 والذي ينص على "التصرف المحاسبي المسموح به "

يتم دمج تكاليف الإقراض التي تعزى مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب فترة إعداد طويلة (أكثر من 12 شهر) قبل أن يتم استخدامه أو بيعه، في تكلفة هذا الأصل (مثل العقارات الاستثمارية).<sup>1</sup>

### 4-3- تكلفة الأصل الغير ملموس المقتنى بشكل منفصل :

تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المقتنى بشكل منفصل:

- سعر الشراء
  - الرسوم الجمركية والضرائب غير قابلة للاسترداد.
  - أي تكاليف تعزى مباشرة إلى إعداد الأصل للاستخدام المخطط له.
- لا تعتبر الشهرة المنتجة داخليا العلامات التجارية، عناوين النشر، ملفات العملاء، والعناصر المماثلة أصولا قابلة للتسجيل.

كما تشمل تكلفة الأصل غير الملموس الذي ينتجه الكيان لنفسه:

- تكاليف العمال.
- المصروفات الأخرى المتعلقة بالتصميم.

### 4-4- الأصول غير الملموسة المدمجة في دعامة مادية :

قد تكون بعض الأصول غير الملموسة مدمجة في أو على دعامة مادية مثل:

- القرص المضغوط في حالة البرمجيات.
- الوثائق القانونية في حالة الرخص أو براءة الاختراع.

<sup>1</sup> -Manuel de comptabilité financière, Ibid, P43.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

- الفيلم في حالة الأعمال الفنية.

لتحديد ما إذا كان الأصل الذي يحتوي على عناصر مادية وغير مادية يجب تسجيله كأصل مادي أو غير مادي، يجب على الكيان استخدام تقديره لتحديد العنصر الأكثر أهمية (الأكثر تأثيراً).

### 4-5- معالجة الإهلاكات :

تقوم مصلحة التجميع على القيام بعملية توحيد الطرق المحاسبية المستخدمة على مستوى الفروع وجعلها مطابقة لنظام الإهلاك الخطي الثابت وهذا ما يسمح بتقارب فترات حياة الأصول الخاصة بالمجمع ككل.

يكون التسجيل المحاسبي للاهلاك كما يلي:

XXX	XXX	من ح/مخصصات الإهلاك	28X	68X
XXX		الى ح/اهلاك التثبيات		

### 5- معالجة فرق إعادة التقييم:

يرخص النظام المحاسبي المالي SCF بإعادة تقييم التثبيات العينية والمعنوية على أساس قيمتها الحقيقية والسوقية حيث يتم حساب الإهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها، ويتم تسجيل الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم بين النتيجة معاد تقييمها والقيمة المحاسبية الصافية في الجانب الدائن من الحساب 105 فرق إعادة التقييم.<sup>1</sup>

يكون التسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم كما يلي:

XXX	XXX	من ح/التثبيات	28X	21X
XXX		الى ح/اهلاك التثبيات		
XXX		الى ح/فرق إعادة التقييم	105	

<sup>1</sup>-سماعين عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة، تقنيات جباية ومحاسبية، الصفحات الزرقاء، 2023، ص233.

6- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار:

يتم إدراج الأصل المحصل عليه من خلال الإيجار التمويلي في جانب الأصول لحسابات المؤسسة وبتاريخ دخول العقد حيز التنفيذ، حيث يتم معالجته محاسبيا بالقيمة الأقل بين كل من القيمة الحالية للمدفوعات الدنيا والقيمة العادلة للأصل في عناصر التثبيت.

يتم تحيين دفعات الإيجار على أساس معدل الفائدة المحددة في العقد كما يمكن تحديد معدل فائدة ضمني من خلال العقد:

- يتم اهتلاك الأصل بما أنه أصبح ملكا للمؤسسة.
- يتم تسجيل الدفعات عن الطريق التفريق بين الفائدة و اهتلاك الدين.
- يتم حساب مبلغ النتيجة الحالية بالعلاقة التالية:

$$V_A = V_0 + R \times \frac{1-(1+i)^{-n}}{i} + V_R \times (1+i)^{-n}$$

القيمة الحقيقية للأصل = دفعة أولى عند إبرام العقد + ( مبلغ الدفعة × تحيين دفعات الإيجار ) + خيار الشراء

i : المعدل  
n : عدد الدفعات

التسجيل المحاسبي لقروض الإيجار التمويلي:

عند المستأجر: <sup>1</sup>

XXX	XXX	بتاريخ عقد الإيجار	2X
		من ح/تثبيات ايجار التمويل	167
		الى ح/ديون على عقود التأجير	

1- عطية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 125.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

### دفعات تسديد ايجار التمويل:

XXX	XXX	من ح/ديون على عقود التأجير	167
XXX	XXX	من ح/أعباء الفوائد	661
XXX		الى ح/البنك	512

عند المؤجر:<sup>1</sup>

XXX	XXX	بتاريخ عقد الايجار	
XXX	XXX	من ح/ديون على عقود التأجير	274
XXX		الى ح/البنك	512

### 7- معالجة الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات الحساب 26:

يتناول هذا الحساب جميع المعاملات التي تتم داخل المجمع سواء بين المجمع والشركات فيما بينها من نفس المجموعة حيث تربطها علاقات مالية كمعاملات متمثلة في شراء سندات من فرع داخل المجموعة أو مختلف معاملات الإقراض التي تتم داخل هذه المجموعة.<sup>2</sup>

يحتوي هذا الحساب على مجموعه من الحسابات الفرعية مقسمة كما يلي:<sup>3</sup>

- ح / 261: سندات الفروع المنتجة.
- ح / 261: سندات المساهمة الأخرى.
- ح / 265: سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة).
- ح / 266: اعانات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع.
- ح / 267: اعانات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع.
- ح / 268: اعانات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة.

1- عطية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 127.

2- لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 232.

3- الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009، ص 47.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

- ح / 269: عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمه غير مسددة.

### 7-1- عند اقتناء الأصل:

في تاريخ الاقتناء للسندات وتسجيلها في أصول المنشأة يتم الاعتراف بالأصول المالية بتكلفتها وهي القيمة العادلة للمقابل المعطى، بما في ذلك رسوم الوساطة والضرائب الغير مسترجعة والمصاريف البنكية ولكن لا تشمل أرباح الأسهم غير المدفوعة المستحقة القبض والمتركمة قبل الاستحواذ.

القيمة العادلة من حيث المبدأ هي سعر المعاملة وبعبارة أخرى الأجر العادل المدفوع من قبل الكيان، تكاليف المعاملة التي تضاف إلى القيمة العادلة هي تكاليف هامشية تعزى مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي، أما التكلفة الهامشية هو ما لم تكن المنشأة لتكبده لو لم يتم اقتناء الأصل، وهكذا لا يتم تضمين أي تكاليف داخلية في تكلفة الأصل.<sup>1</sup>

مثال:

في 01 مارس من السنة N قامت الشركة OMEGA باقتناء 500 سهم من الشركة F بمبلغ 50 مليون دج وسددت بالإضافة لمصاريف اقتناء خارج الرسم نسبة 5% من المبلغ الأسهم المقنتاة، بما يسمح هذا الاستحواذ لشركة OMEGA السيطرة على الشركة F بامتلاك 51% من رأس المال.

الحل:

ترى الشركة OMEGA أن هذا الاستحواذ على الأسهم يجب أن يصنف كسندات فروع منتسبة لأنه يسمح بالسيطرة على إدارة الشركة F.

		03/01ن	
	50250000	من ح/سندات فروع منتسبة الفرع F	261
	42500	من ح/الرسم على القيمة المضافة استثمارات	4452
50292500		الى ح/البنك	512
		اقتناء سندات الشركة F	

<sup>1</sup> -Manuel de comptabilité financière،Ibid ,P125 .

### عند غلق الدورة المحاسبية في 31/12/ن:

تسجل في الكشوف المالية الفردية المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهلكة.

وتخضع عند اقفال كل سنة مالية لاختبار تدني القيمة قصد اثبات وجود أي خسارة محتملة وهذا طبقاً للقواعد العامة لتقييم الأصول حسب المادة 3-122 من المرسوم الصادر في 26 جويلية 2008.

تخضع الأوراق المالية والذمم المدينة عند اغلاق كل منها في نهاية السنة المالية لاختبار تدني القيمة من أجل ملاحظة الخسارة المحتملة في القيمة، وهي مسجلة في النتيجة بخضم الحساب 686 مخصصات الإهلاك والتموينات وخسائر القيمة، مقابل ايداع الحساب 296 خسائر القيمة في المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات.

الخسارة في قيمة أدوات وحقوق الملكية (الأسهم والسندات) تساوي الفرق بين قيمتها الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره يتم تحديدها بسعر الفائدة الحالي في السوق لأصل مالي مماثل (المعيار المحاسبي الدولي: 66-39-IAS).

وفي حالة صعوبة الحصول على القيمة العادلة من خلال التدفقات النقدية المستقبلية يجوز للمنشأة اللجوء إلى صافي الأصول عند اقفال الحسابات.

إذا كشف اختبار تدني القيمة خلال السنوات المالية التالية:

✓ خسارة في القيمة أكبر من تلك التي سجلت في السنة المالية الماضية: يجب على المنشأة

الاعتراف بخسارة إضافية في القيمة بنفس نمط التسجيل المحاسبي في السنة الماضية.

✓ خسارة أقل من تلك المسجلة في السنة المالية السابقة: تم ملاحظة انتعاش في هذه الحالة

هذا وجب استرجاع القيمة من خلال تسجيل الحساب 781: استرداد الاستغلال عن

خسائر القيمة والتموينات -الأصول غير الجارية -.

✓ ربح بالنسبة لقيمة الاقتناء، لا يسجل هذا الربح في القوائم المالية للمنشأة.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

أما في حالة تنازل جزئي لجزء من التوظيف المالي الخاص، فإن قيمة دخول الكسر المحتفظ به تقدر بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة حسب الفترة 1228 من المرسوم الصادر في 26 جويلية 2008.

**مثال توضيحي:** (تابع المثال المذكور سابقا)

في نهاية السنة المالية ن، القيمة العادلة لأسهم F هي:

في الفرضية أ: هي 60,000,000 دج.

في الفرضية ب: هي 49,000 دج.

قم بالتسجيلات المحاسبية لكلتا الفرضيتين في 12/31/ن (تم الحصول على القيمة العادلة للسهم بالرجوع إلى سعر البيع الأخير للأسهم لكيان مماثل).

**الحل:**

**في الفرضية الأولى:**

تكون القيمة العادلة أكبر من تكلفة الاقتناء، فإن فائض القيمة يجب الا يتم الاعتراف به في قائمة الدخل للسنة المالية (تكلفة الاقتناء: 50250000 دج، القيمة العادلة 6000000 دج، نتحصل على فائض القيمة ب 9750000 دج).

**في الفرضية الثانية:**

تكون القيمة العادلة أقل من تكلفة الاقتناء، مما ينتج عن اختبار تدني القيمة خسارة:

$$(50250000 \text{ دج} - 49000000 \text{ دج} = 1250000 \text{ دج}).$$

في هذه الحالة يجب الاعتراف بخسارة القيمة في القوائم المالية، وتسجل العملية كما يلي:

1250000	1250000	ن/12/31	686
		من ح/مخصصات الإهلاك	
		الى ح/خسائر القيمة عن المساهمات	296
		تسجيل خسائر القيمة في سندات الشركة F	

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

في حالة تحسن الوضع خلال السنوات اللاحقة فلا بد من استرجاع القيمة بقيمة المبالغ الحالية المنتعشة.

### 8- المعالجة المحاسبية للحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع (ح / 266):

يتم اثبات الإيرادات المتعلقة بالسنة المالية الحالية في نتيجة السنة المالية بجعل الحساب 761: منتوجات المساهمات أو الحساب 762: عائدات الأصول المالية حسب الحالة دائن ويقابله في المدين الحساب 266: الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع، حتى ولو لم يتم تحصيلها من قبل المنشأة.

مثال: (تابع المثال السابق)

تم ابلاغ الشركة OMEGA في 02 فيفري N+1 بأن الأرباح المرتبطة بكل سهم هو 1500 دج بعد قرار الجمعية العامة لشركة F.

الحل:

الأرباح التي تتحصل عليها شركة OMEGA هي 1500 دج  $\times$  500 سهم = 7500000 دج بقيمة إجمالية، علما أن توزيع الأرباح التي تم تقديمها على مستوى الشركة F خضعت للضريبة على أرباح الشركات ولا تخضع للضريبة على أرباح الشركات في الشركة OMEGA، فيكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

		31/12/ن		
	7500000	من ح/المساهمات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع		266
7500000		الى ح/منتوجات المساهمات	761	
		نواتج المساهمات (5000 سهم $\times$ 1500 دج)		

عندما يتم تحصيل الأرباح تقوم الشركة OMEGA بجعل الحساب 512: البنك مدين ويقابله في الجانب الدائن ح / 266: الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع.

9- معالجة الدخل الناتج عن التنازل على أصل مالي:

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول المالية في تاريخ البيع كتكاليف أو إيرادات تشغيلية وذلك من خلال خصم الحساب 667 " الخسائر الصافية عن التنازل على الأصول المالية " أو إضافة الحساب 767 " الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية "

مثال: (تابع المثال السابق)

في 15 جويلية من السنة N+1 اضطرت الشركة OMEGA إلى بيع جميع الأسهم التي تمتلكها في الشركة F كان سعر البيع:

الفرضية أ: 9000 دج للسهم الواحد.

الفرضية ب: 11000 دج للسهم الواحد.

قم بالتسجيل المحاسبي لعملية البيع في الفرضيتين.

الحل:

أ\_ البيع بسعر 9000 دج للسهم:

		15/06/ن+1		
	45000000	من ح/البنك		512
	1250000	من ح/خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة		296
	4000000	من ح/ الخسائر الصافية من عمليات التنازل عن أ، م		667
50250000		الى ح/سندات الشركة F	261	
		التنازل عن سندات الشركة F		

ب\_ البيع بسعر 11000 دج للسهم:

		15/06/ن+1		
	55000000	من ح/البنك		512
	1250000	من ح/خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة		296
4750000		الى ح/ أرباح صافية من عمليات التنازل عن أ، م	767	

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

1250000		الى ح/ استرجاع الاستغلال عن خسائر القيمة والتموينات	781	
50250000		الى ح/سندات الشركة F التنازل عن سندات الشركة F	261	

يمكن أن تكون النتيجة العادلة لأسهم المشاركة هي القيمة السوقية إذا كان السهم مدرجا في البورصة أو السعر بناء على معاملات حديثة أو بالاستناد على القيمة العادلة الحالية لأداة مالية مماثلة أو من خلال تحليل التدفقات النقدية المخصومة في حالة عدم توفر صافي الأصول.

### 10- معالجة الأسهم المشاركة والديون المرتبطة بها والمقومة للعملة الأجنبية.

أ\_ عند الإدراج في الأصول:

يتم تسجيلها بتكلفتها، على غرار الأصول المكتسبة بالدينار، والتي تعادل القيمة بالدينار للعملة المعينة في يوم إتمام الصفقة، يتم تحويل الأصول المكتسبة بعملة أجنبية إلى العملة الوطنية بناء على سعر الصرف في تاريخ اتفاق الأطراف على الصفقة في حالة المعاملات التجارية، أو في تاريخ توفر العملات الأجنبية في حالة العمليات المالية عند بيع الأصل خلال نفس الفترة المالية، فإن الفروق في القيمة الناتجة عن تغير سعر الصرف تعتبر خسائر أو أرباح من الصرف للفترة المالية الحالية.

مثال:

لنعد إلى عملية اكتتاب شركة OMEGA (5000 سهم من الشركة F)، ونفترض أن سعر السهم هو 100 يورو وتكاليف الاكتتاب هي 0.5 % في N/03/01 (تاريخ الاكتتاب) كان سعر الصرف الدينار/ يورو هو 101 دج لكل 1 يورو.

الحل:

		03/01 ن		
	50752500	من ح/سندات الفروع	261	
	42925	من ح/الرسم على القيمة المضافة	445	
50795425		الى ح/فارق التقييم اقتناء أسهم في الشركة F (5000 سهم × 100 يورو × 101 × 1,005)	104	

سعر الاكتتاب: 5000 سهم  $\times$  100 أورو  $\times$  101  $\times$  1.0005 = 50752500 دج.

الرسم على القيمة المضافة: 5000 سهم  $\times$  100 أورو  $\times$  101  $\times$  0.005  $\times$  0.17 = 42925 دج.

ب\_ عند إغلاق الدورة:

ب\_1\_ تقييم أسهم المشاركة:

تقلبات أسعار الصرف لا تؤثر على القيمة المحاسبية لأسهم المشاركة:

عند تقييم أسهم المشاركة بالتكلفة المطفأة أو المهلكة (الأسهم التي يعتبر لاحتفاظ بها لفترة طويلة مفيدا لنشاط الكيان)، طالما لم يتم بيعها، فإن تقلبات أسعار الصرف لا تؤثر على قيمتها المحاسبية ومع ذلك يتم أخذ أرباح أو خسائر الصرف في الاعتبار، عند تحديد صافي الأصول لتقييم فقدان القيمة والذي يشمل أي عنصر صرف مرتبط (المعيار الدولي للإبلاغ IAS 21 الفقرة أ-23).

عند تقييم أسهم المشاركة بالقيمة العادلة:

يتغير مقدارها إذا كان سعر الاقفال مختلفا من السعر المستخدم عند الاكتتاب أو (الأسهم الثابتة ضمن نشاط المحفظة) في نهاية الفترة المالية السابقة، تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل مباشر على زيادة أو نقصان قيمة أسهم المشاركة مع المقابلة بحساب في حقوق الملكية وهو الحساب 104 فارق التقييم (الفرقة 137-7 من القرار الصادر في 26 جويلية 2008).

مثال:

الأسهم المقيمة بالقيمة العادلة (أسهم المشاركة المتاحة للبيع)

لنعد إلى مثال اكتتاب الشركة OMEGA لأسهم الشركة F ولنفترض أن سعر السهم هو 100 يورو وفي 01 مارس للسنة N كان سعر الصرف الدينار/يورو هو 101 دينار لكل 1 يورو مما يؤدي إلى سعر اكتتاب قدره:

5000 سهم  $\times$  100 أورو  $\times$  101  $\times$  1.0005 = 50752500 دج

في نهاية الفترة المالية: القيمة العادلة للسهم في الشركة F:

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

الفرضية أ: هي 110 يورو وسعر الاقفال 103 دج لليورو.

الفرضية ب: هي 90 يورو وسعر الاقفال 95 دج لليورو.

**الملاحظة:**

في هذا المثال القيمة العادلة للسهم تتوافق مع قيمته في البورصة.

قم بالتسجيل المحاسبي في N/12/31

**الحل:**

**في الفرضية الأولى:**

القيمة العادلة: 5000 سهم  $\times$  110 يورو  $\times$  103 دج = 56650000 دج

أعلى من تكلفة الاكتتاب 50752500 دج

الفرق الإيجابي (الزيادة) هو 56650000 دج - 50752500 دج = 5897500 دج

يجب تسجيل هذه الزيادة في الحساب 104: فرق التقييم.

		ن/12/31		
	5897500	من ح/أسهم المشاركة		261
5897500		الى ح/فارق التقييم	104	

**تحليل هذه الزيادة:**

تنقسم هذه الزيادة إلى فرق في سعر السهم وفرق في سعر الصرف كما يلي:

1\_ الفرق في سعر الاكتتاب

5000 سهم  $\times$  101 يورو (100.5 يورو - 110 يورو) = 4797500 دج

2\_ الفرق في سعر الصرف

500 سهم  $\times$  110 دج = 110000 دج

1 يورو  $\times$  (103 دج - 101 دج)

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

3\_ الفرق الإجمالي 4797500 دج + 110000 = 5897500 دج

ملاحظة: عند الشراء إذا كان سعر السهم هو 100 يورو + التكاليف (1.005 × 100) = 100.5 يورو.

في الفرضية الثانية:

القيمة العادلة أقل من تكلفة الاكتتاب بمبلغ

50752500 - (5000 سهم × 90 دج × 101 يورو)

50752500 - 4545000 دج

= 302500 دج. (خسارة)

يجب تسجيل هذه الخسارة في الجانب المدين من الحساب 104: فرق التقييم، بالإضافة إلى ذلك يجب تسجيل تأثير تغيير سعر الصرف أيضا في الحساب 104: فرق التقييم.

في الفرضية الثانية مع سعر صرف (95 دج لكل يورو)

القيمة العادلة أقل من تكلفة الاكتتاب بمبلغ

50752500 - (5000 سهم × 90 دج × 95 دج)

50752500 - 42750000 دج

= 8002500 دج.

يجب تسجيل هذه الخسارة في الجانب المدين من حساب 104: فرق التقييم

8002500	8002500	ن/12/31 من ح/فارق التقييم الى ح/السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة خسارة قيمة أسهم الشركة F	273	104
---------	---------	---	-----	-----

إذا لم يكن السهم مدرج في البورصة لم يكن من الممكن تقييمه بشكل موثوق، يتم تقييمه بالتكلفة ولا يتم تسجيل فروق الصرف.

### 11- المعالجة المحاسبية للحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع:

يسجل جميع الديون الممنوحة للشركات التابعة للمجموعة والتي يكون للمقرض مشاركة فيها، الحساب 266 هو حساب تجميع وليس حساب إسناد.

**التقييم:**

#### أ\_ التقييم الأولي:

يتم تقييم الأصول المالية المكتسبة بتكلفة الاكتتاب (أو قيمة المساهمة) تتضمن هذه التكلفة، التكاليف المباشرة المرتبطة بالاكتتاب مثل عمولات الوساطة والضرائب الغير قابلة للاسترداد والمصاريف البنكية، ولكنها لا تشمل الأرباح المستحقة وغير المدفوعة والمتركمة قبل الاكتتاب.

#### ب\_ التقييم في نهاية الدورة:

في القوائم المالية الفردية يتم تسجيل الديون المرتبطة بالمشاركات بالتكلفة المطفأة (المهلكة) بالنسبة للديون المرتبطة بالمشاركات في الشركات الأجنبية، يجب مراعاة تغيرات العملة الأجنبية:

- إذا كانت هناك ترتيبات محددة لسداد الديون يتم تسجيل تغيرات العملة الأجنبية في حساب الأرباح والخسائر، كأرباح أو خسائر صرف.
- إذا لم تكن هناك ترتيبات محددة لسداد الديون، فإن هذه الديون تعتبر اشعاراً صافياً في فرع أجنبي ويتم تسجيل تغيرات العملة الأجنبية في حقوق الملكية عبر الحساب 104 "فرق التقييم".

لا يوجد معالجة محاسبية في نهاية الدورة المالية تتعلق بالحساب 266 ما عدا في حالة تغيرات العملة الأجنبية للديون المتعلقة بالشركات الأجنبية ومع ذلك في حالة وجود فقدان في القيمة يجب تسجيل فقدان القيمة من خلال الحساب 296.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

### 1\_ التسجيل المحاسبي الأولي:

266	من ح/المساهمات الملحقه بمساهمات في المجمع الى ح/البنك	512	XXX	XXX
-----	--	-----	-----	-----

### 2\_ التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة المالية:

#### 1\_2\_ في حالة زيادة قيمة الديون:

زيادة قيمة الأصول المالية لا تؤدي إلى تسجيل محاسبي.

#### 2\_2\_ في حالة انخفاض قيمة الديون:

يتم تسجيل فقدان القيمة كما يلي:

686	من ح/مخصصات الاهتلاك والتموينات وخسائر القيمة الى ح/خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة	2966	XXX	XXX
-----	--	------	-----	-----

### التسجيل المحاسبي لاسترجاع فقدان القيمة في حالة زيادة القيمة بعد فقدان القيمة:

2966	من ح/خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة الى ح/استرجاعات مالية عن خسائر القيمة والتموينات	786	XXX	XXX
------	--	-----	-----	-----

في حالة تغيرات العملة الأجنبية للديون المتعلقة بالشركات الأجنبية مع وجود ترتيبات سداد.

#### في حالة أرباح:

266	من ح/المساهمات الملحقه بمساهمات في المجمع الى ح/أرباح الصرف	766	XXX	XXX
-----	--	-----	-----	-----

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

### في حالة الخسارة:

XXX	XXX	من ح/خسائر الصرف الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	666
-----	-----	---	-----	-----

في حالة تغيرات العملة الأجنبية للديون المتعلقة بالشركات الأجنبية دون وجود ترتيبات سداد (استثمار صافي في الفروع الأجنبية).

### في حالة أرباح:

XXX	XXX	من ح/المساهمات الملحقه بمساهمات في المجمع الى ح/فارق التقييم	104	266
-----	-----	---	-----	-----

### في حالة الخسارة:

XXX	XXX	من ح/فارق التقييم الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	104
-----	-----	--	-----	-----

### في حالة التنازل عن الأصول المالية:

### في حالة الأرباح:

	XXX	من ح/البنك		512
	XXX	من ح/تدني قيمة الحقوق المرتبطة بمساهمات في المجمع		2966
XXX		الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	
XXX		الى ح/أرباح صافية من عمليات التنازل عن أ، م	767	

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

### في حالة الخسارة:

	XXX	من ح/البنك		512
	XXX	من ح/تدني قيمة الحقوق المرتبطة بمساهمات في المجمع		2966
	XXX	من ح/الخسائر الصافية من عمليات التنازل عن أ، م		667
XXX		الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	

في حالة الديون المتعلقة بشركات أجنبية دون وجود ترتيبات سداد (استثمار صافي في الفروع الأجنبية):

### حالة أرباح مع فارق تقييم موجب

	XXX	من ح/البنك		512
	XXX	من ح/فارق التقييم		104
XXX		الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	
XXX		الى ح/أرباح صافية من عمليات التنازل عن أ، م	767	

### حالة أرباح مع فارق تقييم سالب

	XXX	من ح/البنك		512
	XXX	الى ح/فارق التقييم	104	
XXX		الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	
XXX		الى ح/أرباح صافية من عمليات التنازل عن أ، م	767	

### حالة الخسارة مع فارق تقييم موجب

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

	XXX	من ح/البنك		512
	XXX	من ح/فارق التقييم		104
	XXX	من ح/الخسائر الصافية من عمليات التنازل عن أ، م		667
XXX		الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	

### حالة الخسارة مع فارق تقييم سالب

	XXX	من ح/البنك		512
	XXX	من ح/الخسائر الصافية من عمليات التنازل عن أ، م		667
XXX		الى ح/الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات في المجمع	266	
XXX		الى ح/فارق التقييم	104	

### الفائدة المستحقة:

### عند اختتام السنة المالية ن:

يجب تسجيل الفوائد المتحققة غير المدفوعة المرتبطة بالمساهمات الدائنة كإيرادات مالية عن طريق خصمها من حساب فوائد متحققة خاصة بالحقوق المرتبطة بالمساهمات في المجمع.

	XXX	من ح/الفوائد المستحقة على الحقوق المرتبطة بمساهمات		2668
XXX		الى ح/عائدات الحسابات الدائنة	763	

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

في السنة الموالية ن+1:

يتم إلغاء الحساب 2668 فوائد مستحقة على الحقوق المرتبطة بالمساهمات في المجمع، عندما يتم تحقق هذه الفوائد في الدورة المقبلة.

	XXX	من ح/البنك		512
XXX		الى ح/الفوائد المستحقة	2668	
XXX		الى ح/عائدات الحسابات الدائنة	763	

### المبحث الثالث: محددات الممارسة المحاسبية للتجميع:

المحددات هي الحدود أو القيود التي يضعها الباحث لتحديد نطاق بحثه، وتشمل هذه المحددات الجوانب التي سيركز عليها الباحث وتلك التي سيستبعدها، كما تساعد محددات الدراسة في تركيز البحث على جوانب معينة وتجنب التوسع غير الضروري، مما يسهل عملية التحليل والاستنتاج، تشمل محددات الدراسة عادة:<sup>1</sup>

- المحددات الموضوعية: الهدف منها تحديد الموضوع أو الجوانب المحددة التي يركز عليها البحث.
- المحددات المكانية: الفترة الزمنية التي سيركز عليها البحث.
- المحددات الزمنية: الفترة الزمنية التي سيغطيها البحث.
- المحددات المنهجية: الطرق والأدوات التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات وتحليلها.
- المحددات البشرية: الفئة أو المجتمع الذي سيشملهم البحث.

من خلال المفهوم السابق ولتحديد نطاق بحثنا الموسوم بمحددات الممارسة المحاسبية لعملية التجميع، وجب التطرق الى أهم المحددات كما يلي:

<sup>1</sup>-وائل السديمي(2021/2/18)، حدود البحث العلمي، موقع سنك، اطلع عليه في: 2025/3/2.  
<https://www.sanadkk.com/blog/post/32/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.html>

### المطلب الأول: محددات داخلية في المجمع

#### 1-1- طبيعة الشركة:

**1-1-1- حجم الشركة:** المقصود به هو مدى تصنيف الشركات الى شركات صغيرة، أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يتم قياس الحجم بإجمالي أصول الشركة أو إجمالي مبيعاتها أو إجمالي القيمة الدفترية.<sup>1</sup>

معظم الشركات الاقتصادية الجزائرية هي شركات متوسطة وصغيرة الحجم، وهذا من خلال الاحصائيات المتواجدة عبر موقع الديوان الوطني للإحصاء، زيادة حجم الشركة يكون بكمبرها، فكلما كبرت الشركة زادت سهولة الحصول على الرأس المال الخارجي، وكلما يزيد رأس المال الخارجي يزيد حجم الشركة، فغالبا ما نجد أن اهتمام المستثمرين يتعلق بالشركات التي تقدم عوائد مالية مرتفعة.

**1-2- حجم رأس المال:** فهو القيمة الاسمية للأسهم والسندات والحصص في الشركة وهو يشمل جميع عناصر التمويل التي تحتاجها الشركة لنشاطها وتوسعها مضافا اليه مختلف التطورات الناشئة خلال مسيرة الشركة.<sup>2</sup>

#### 1-3-1- مكونات رأس المال في المجمعات:

أغلب المجمعات الاقتصادية الجزائرية هي عبارة اما عن شركات عائلية، أو شركات وطنية، واما شركات مختلطة، أو شركات لها فروع في دول أجنبية أو هي فرع لشركة أجنبية في الجزائر.

#### 1-3-1-1- الشركات العائلية:

الشركة العائلية تعرف تاريخيا بنسبها الى اسم عائلة ما، أي الى اسم شخص واحد وهو عميد العائلة، أو الى لقب تلك العائلة، فتكسب الشركة شهرتها من خلال اسم العائلة أو العكس، فقد تكتسب العائلة شهرة من خلال شهرة الشركة، ومن صفات الشركة العائلية في جميع الحالات هي شركات مغلقة على مالكيها فقط، فتم تصنيف الشركات العائلية من الناحية القانونية في عدة

<sup>1</sup>-الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة(ط1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص51.

<sup>2</sup>-حسياني عبد الحميد، صالح بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (ط1)، (ج2)، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص7.

مسميات، اما أن تكون شركة ذات توصية بالأسهم، أو شركة تضامن، أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة توصية محدودة، خاصة بأبناء العائلة فقط.

وتعرف الشركة العائلية على أنها تلك الشركة التي يمتلكها اما بالكامل، أو تسيطر عليها عائلة معينة، كما تعد شركة عائلية كل شركة تسيطر على الملكية الرئيسية للأسهم القادرة على التصويت، وأن تكون مسيطرة على مجلس ادارتها، بحيث تستطيع تعيين المدير التنفيذي في الشركة، كما لا تعتبر شركة عائلية إذا كان المدير التنفيذي من خارج أفراد العائلة.<sup>1</sup>

### 1-3-2- الشركات الاقتصادية العمومية:

وقد تعددت تعاريف المؤسسات العمومية بتعدد وأنواع ذاتها، منها المؤسسات العامة الإدارية (EPP)، والمؤسسات العامة الاقتصادية (EPE)، والمؤسسات العمدة الاقتصادية ذات الأسهم (SPA)، كما تختلف تسميات هذه المؤسسات حسب تواجدها بين دول رأسمالية متقدمة، أو دول نامية أو دول اشتراكية.

وهناك العديد من التصنيفات الأخرى والمختلفة للمؤسسات، التي نذكر منها شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الأموال المحدودة.<sup>2</sup>

### 1-3-3- الشركات المختلطة الاقتصاد:

تتميز الشركة المختلطة الاقتصاد بصفاتها عقد شراكة عمومي خاص، ببعض الأحكام الخاصة في التأسيس التي ألزم المشرع احترامها، كما حدد الشكل القانوني للشركة في المادة 03 من القانون 82-13، تشكل الشركة المختلطة الاقتصاد (الوطنية) بالشركة ذات الأسهم بصريح العبارة بقوله: < تعد الشركة مختلطة الاقتصاد القائم مقرها بالجزائر، هي شركات بالأسهم ،،،، >.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-بن علي أمال، مسعودي زكرياء، البعد الاستراتيجي للحكومة الرشيدة المطبقة في الشركات العائلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص 109-124.

<sup>2</sup>-درامشية لمياء، فاطمة بلقاسمي، المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر دراسة تأصيلية، مجلة الحوار الثقافي، عدد 9، 2016.

<sup>3</sup>-بن جميلة محمد، طيار منى، تشكيلة أعضاء الأجهزة الإدارية في الشركة المختلطة الاقتصاد، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، عدد 4، ديسمبر 2021، ص 499-509.

### 1-3-4- الشركات الأجنبية وفروعها في الجزائر:

لم يرق المشرع الجزائري بإعطاء تعريف صريح للشركات الأجنبية التي تتراول نشاطها في الجزائر، على غرار أنو وضع قانون أساسي للتاجر الأجنبي، من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية، كما وضع شرطين أساسيين للتاجر الأجنبي يتمثلان في:

-قاعدة الشراكة مع شركات مساهمة وطنية مقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي للشركة التجارية

-تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر.

الشركات الأجنبية في الجزائر هي المؤسسات ذات رؤوس أموال ومؤسسات الأشخاص، التي تمارس نشاطها بشكل مؤقت أو دائم في الجزائر، بحيث أن الشركات التي لها إقامة دائمة في الجزائر، فهي تخضع للقانون العام الذي تخضع له الشركات الاقتصادية الجزائرية، أما التي ليس لها إقامة دائمة، فهي تخضع حسب النشاط الممارس، أشغال عقارية أو أداء خدمات، حيث تتبع المؤسسات الأجنبية التي تنجز أشغال عقارية مؤقتة في الجزائر الى نظام القانون العام، أما المؤسسات الأجنبية التي تدخل في اطار صفقة تأدية خدمات فهي تخضع للاقتطاع من المصدر بمعدل 30%، حسب ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ويمكن لهذا المعدل أن يتغير حسب قوانين المالية التي تصدر فيما بعد.<sup>1</sup>

### 2-أنواع الشركات المكونة للمجمع:

#### 2-1-الشركات القابضة:

عرفت الشركات القابضة العديد من التعاريف حيث اختلفت التشريعات في تقديم تعريف دقيق لها يشمل كل عناصرها ومقوماتها، واكتفت التشريعات الأخرى بتحديد وسائل قيامها.

فالمشرع الجزائري فقد ساير المشرع الفرنسي في طريقة تعريفه للشركة القابضة، إذ أننا نجد المادة 729 من القانون التجاري متطابقة مع المادة 1/233 من القانون الفرنسي حيث عرفها بأنها: إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى تعد الثاني تابعة للأولى، وبالتالي اكتساب

<sup>1</sup>-علاش زهية، معزوز نشيدة، البية الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية في الجزائر-دراسة حالة الرقابة على الشركات الأجنبية بمديرية الطرائب لولاية البليدة خلال الفترة 2015-2018، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 2، 2021، ص7-26.

صفة الشركة القابضة تكون عندما تمتلك أغلبية رأسمال الشركة التابعة، وكذلك عرفها بأنها الشركة التي تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا من رأسمالها، ويحولها ذلك الحصول على أغلبية الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة، وتعتبر أيضا شركة قابضة عندما تمتلك بصفة مباشرة وغير مباشرة جزءا يتعدى 40% من حقوق التصويت ولا يحوز أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء أكثر من جزئها.

ما تم ملاحظته من هذا التعريف هو أن المشرع التجاري الجزائري أعلن عن التسمية خص بها هذه الشركة إذ أطلق عليها الشركة القابضة "société holding" الذي جاءت به الفقرة الأخيرة من المادة 731 من القانون التجاري.<sup>1</sup>

### 2-2- شركات المساهمة:

قام المشرع الجزائري بتعريف شركات المساهمة من خلال نص المادة 592 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 كما يلي: "شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم، ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء أقل عن سبعة 07".

وجب أن يكون رأسمال شركة المساهمة خمس ملايين دينار على الأقل عندما تقوم الشركة باللجوء إلى علنية الادخار، ومليون دينار على الأقل في حالة عدم اللجوء إلى علنية الادخار. كما يتولى إدارة مجلس الإدارة على الأقل ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن تنا عشرة عضو على الأكثر، وفي حالة الدمج يجوز رفع العدد الكامل للقائمين على الإدارة إلى العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة أشهر دون تجاوز أربعة وعشرون عضو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-محمد لعوارم، أمال بوهنتالة، الطوابق القانونية لتكوين مجمع الشركات التجارية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص 456-472.

<sup>2</sup>-المادة 610 من المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في 25 أبريل 1993، القانون التجاري في ضوء الممارسة القضائية، النص الكامل للقانون تعديلاته إلى غاية 31 مارس 2023 مدعم بالجتهاد القضائي والتصوص القانونية ذات الصلة، بمساهمة الأستاذ مبروك حسين، برتي للنشر، الطبعة 13، 2023، ص 466.

### 2-3- شركات ذات المسؤولية المحدودة:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي تتأسس من طرف واحد أو عدة شركاء يتحملون الخسائر في حدود ما قدموا من حصص، وتعين بعنوان للشركة يشمل اسم أحد الشركاء أو أكثر متبوعة بكلمات "شركة ذات مسؤولية محدودة" أو بالأحرف الأولى منها أي "ش، ذ، م، م" مع بيان رأسمالها.

تتميز هذه الشركة بعدة خصائص أهمها المسؤولية المحدودة للشركاء فلا يتحملون المسؤولية الا بقدر مساهمتهم في رأسمال الشركة مثلما هو الحال عليه في شركات المساهمة، والمسؤولية المحدودة هي مبدأ مطلق سواء في العلاقة بين الشركاء بعضهم ببعض، أو في علاقاتهم مع الغير، والمسؤولية المحدودة هي التي أدت الى تسميتها الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وهي تسمية خاطئة لأن لشركة تسأل مسؤولية مطلقة عن جميع التزاماتها وتشمل هذه المسؤولية جميع أموالها وموجوداتها.

ألزم المشرع الجزائري وجود توفر الأركان الشكلية أثناء تأسيس الشركة، كإفراغ العقد في الشكل الرسمي والقيام بإجراء الشهر في المركز الوطني للسجل التجاري، وإذا لم يحترم الشركاء هذا الشرط يمكن أن تبطل الشركة ويتحمل الشركاء المسؤولية التضامنية اتجاه الغير.<sup>1</sup>

### 3- التدقيق الداخلي:

وردت له عدت تعاريف كل حسب وجهة نظره، ونذكر منها ما يلي:

يعتبر معهد المدققين الداخليين (IAA, 1999) من أهم المساهمين في الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي، كما أن التعريف الذي قدمه للتدقيق الداخلي يعتمد عليه دوليا باعتباره الأدق والأشمل، والذي هو كالتالي: التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي، يعطي للشركة تأكيدا وضمانا على عملياتها، ويقدم نصائح لتحسينها والمساعدة على خلق قيمة مضافة، كما يساعد هذه الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم منظم ومنهجي لكل من عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة الشركات إضافة الى تقديم اقتراحات لتعزيز الكفاءة، ركز هذا التعريف على الخصائص المميزة للتدقيق الداخلي وهي: نشاط مستقل، موضوعي، ضمان عمليات الشركة، تقديم نصائح، والقيام بالرقابة ليتمكن من تحقيق الأهداف التي تسعى اليها وفق أسس منهجية ومنظمة.

<sup>1</sup> - دربال سهام، المسؤولية التضامنية في قانون الشركات التجارية الجزائري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص 146-155.

ويعرف أيضا على أنه: وظيفة يؤديها موظفيهم من داخل الوحدة وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة، ومعلومات سليمة ودقيقة وكافية، ويوضح هذا التعريف بأن التدقيق الداخلي هو وظيفة تستند الى موظفين تابعين للشركة يقومون بالتأكد من التطبيق الجيد للسياسات الموضوعة والتحقق من مدى فعالية إجراءات الرقابة المعتمدة.

كما عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي على أنه: "وظيفة داخلية تابعة لإدارة الوحدة الاقتصادية التي لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الداخلية بما فيها المحاسب لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل، على أحسن استخدام لمواردها، بما يحقق الكفاية الإنتاجية للمنشأة، أي أن التدقيق الداخلي هي وحدة اقتصادية تقوم بنشاط مستقل لتتأكد من الاستخدام الجيد للموارد وبالكفاءة المطلوبة.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه: ذلك النشاط الداخلي المنظم والمستقل والموضوعي والممارس من قبل موظفين تابعين للشركة، يقومون بإجراء رقابة داخلية عن نشاطات الشركة للتأكد من التطبيق الجيد للسياسات الموضوعة، والاستخدام الكفاء والجيد للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة.<sup>1</sup>

#### 4- نظم المعلومات المحاسبية:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم نظم المعلومات المحاسبية،

حيث عرفت بأنها: "مجموعة من الإجراءات الرسمية التي يتم من خلالها جمع البيانات وتبويبها ومعالجتها وتوزيعها على المستخدمين" (Seid, 8, Gameda).

عرفها الدلاهمة بأنها: "خطة محوسبة تقوم بضبط عملية القياس وتقديم المعلومات للمستخدمين بطرق سهلة، من خلال الاعتماد على مجموعة من القواعد والإجراءات" (خديجة خليل، طارق عوده، 2020، 165)

عرفها Fitriati & Mulyani بأنها: "مجموعه من الاجراءات التي تعالج الأحداث الاقتصادية وتقدمها في شكل قرار وسجلات للجهات المعنية".

<sup>1</sup>- زهرة عباس، نجوى بن عويده، التدقيق الداخلي كأحد أهم الاليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 03، العدد 01، (2022)، ص 36-05.

### 4-1 أنواع أنظمة المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من الأنواع المختلفة لأنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في منظمات الأعمال اليوم. حجم المنظمة، وطبيعة عملياتها، ومدى الحوسبة، وفسلفة الإدارة كلها تؤثر على اختيار النظام. ببساطة ل تنظيم دراسة نظم المعلومات المحاسبية، قمنا بتقسيم الأنظمة المعمول بها إلى ثلاث فئات، على النحو التالي (Leslie, Andrea , 2017, 34-38):

**الأنظمة اليدوية:** من المؤكد أن معظم المؤسسات الكبيرة أو المتوسطة الحجم تستخدم أنظمة المحاسبة المحوسبة بدلاً من أنظمة حفظ السجلات اليدوية، ومع ذلك، هناك العديد من المنظمات الصغيرة التي تستخدم الأنظمة اليدوية، كلياً أو جزئياً، للاحتفاظ بالسجلات المحاسبية. بالإضافة إلى ذلك، حتى تلك المنظمات الكبيرة التي لديها جوانب محوسبة من نظام المعلومات المحاسبية قد لا يزال لديها أجزاء من عملياتها التي تنطوي على سجلات يدوية. على سبيل المثال، حساب وطباعة الدفع

**الأنظمة القديمة:** النظام القديم هو نظام موجود يعمل داخل المؤسسة. يستخدم النظام القديم تقنية قديمة تمتلك فيها المؤسسة قدرًا كبيرًا من الاستثمار، وهذا قد يكون راسخا في المؤسسة، بعض الأنظمة القديمة موجودة منذ سنوات عديدة؛ ربما قضت الشركات الكثير من الوقت في تطوير أنظمة المعلومات وصيانتها وتخصيصها، في كثير من الأحيان تعتمد الأنظمة القديمة على تكنولوجيا قديمة أو غير كافية في الشركات الكبيرة، تعمل العديد من الأنظمة القديمة على المضيف وهي أجهزة كمبيوتر قائمة على " المعتمد على المضيف " غالبا ما تتم كتابة أنظمة البرامج المحاسبية التي تعمل على أجهزة الكمبيوتر هذه بلغة برمجة تقترب من التقادم

خلال العقدين الماضيين، حتى مع أن التقدم التكنولوجي جعل هذه الأنظمة أكثر تطورا، كانت العديد من الشركات مترددة في التخلي عنها لأنها تم تخصيصها لتلبية احتياجات محددة، وأن عملية استبدالها مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً.

هناك مزايا وعيوب لهذه الأنظمة القديمة، أما المزايا فهي:

- غالبًا ما يدعم العمليات التجارية الفريدة غير المتأصلة في الحساب العام

- غالبًا ما يتم تخصيصها لتلبية الاحتياجات المحددة في المنظمة

-تحتوي على بيانات تاريخية لا تقدر بثمن والتي قد يكون من الصعب دمجها في أي نظام جديد

أما العيوب فهي تتمثل في:

- صيانتها مكلفة من حيث المال والجهد الوقت
- غالبًا ما تقتصر إلى الوثائق الداعمة الكافية والحديثة
- قد لا يعمل بسهولة على الأجهزة الجديدة، والأجهزة القديمة والأجزاء اللازمة للصيانة قد تصبح عفا عليها الزمن
- غالبًا ما يكون من الصعب تعديلها لجعلها مستندة إلى الويب أو سهلة الاستخدام

ج- الأنظمة الحديثة والمتكاملة: في بيئة أنظمة المعلومات الحالية تتوفر العديد من أنظمة البرامج المحاسبية والتي تدمج العديد من العمليات التجارية أو جميعها داخل المؤسسة، في الأيام الأولى لأتمتة المحاسبة بالكمبيوتر، تم تطوير الكثير من برامج المحاسبة وكتابتها داخليًا بواسطة موظفي تكنولوجيا المعلومات في المنظمة، في كثير من الأحيان، يتم تعديل الأنظمة المشتراة من قبل موظفي تكنولوجيا المعلومات لتلبية الاحتياجات المحددة للمؤسسة. حيث تستخدم أحدث التقنيات في تخزين البيانات وواجهات الإنترنت، وتوفر أنظمة قوية ومتقدمة تقنيًا تعمل كجزء مهم من نظام المعلومات المحاسبية على سبيل المثال " نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP".

### 5-العامل البشري:

#### 5-1-المورد البشري:

تحولت النظرة الى الأفراد في المنظمات من كونها عنصر من عناصر التكلفة التي يجب خفضها الى أدنى حد لها، الى كونها أصل من أصول المنظمة التي يمكن الاستثمار فيها وزيادة قيمتها، وقد أدى هذا التحول في النظرة الى الأفراد باعتبارهم مورد من موارد المنظمة، رغم أن مصطلح مورد يطلق على الأصول المادية التي تحقق الأيراد أو الثروة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-الهام شيلي، تسيير الموارد البشرية في ظل تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 06، العدد 01، جوان 2023، ص 79-94.

المورد هو اما مصدر مادي أو معنوي، فاذا تم استخدامه بطريقة فعالة فهو يحقق منفعة مثل المورد المالي، فاذا تم انفاقه بطريقة مفيدة فسيحقق منفعة لصاحبه، أما إذا أسئ استخداماه فيكون مضرة لصاحبه، وكذلك الحال للمورد البشري، فلا بد أن ينظر الى المورد البشري في المنظمة على أنه مصدر إيجابي، وعليها استخدامه استخدام أمثل وادارته بطريقة صحيحة.

تعرف الموارد البشرية على أنها: "مجموعة الايراد المشاركة في رسم أهداف وسياسات ونشاطات وإنجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسات"، أو هي: "كل القوى العاملة القادرة والراغبة في العمل ومستعدة لتقديم قيمة مضافة للمجتمع".

### 5-2- إدارة الموارد البشرية:

عرف Sheman and Chruden إدارة الموارد البشرية على أنها: "تشتمل على عمليات أساسية يجب أدائها وقواعد يجب اتباعها، والمهمة الرئيسية لمدير الأفراد هي مساعدة المديرين في المنشأة وتزويدهم بما يحتاجوه من رأي ومشورة تمكنهم من إدارة مرؤوسيهم بفعالية أكثر".

عرفت أيضا إدارة الموارد البشرية على أنها: "ذلك الجانب من الإدارة الذي يهتم بالناس كأفراد أو مجموعات وعلاقتهم داخل التنظيم، وكذلك الطرق التي يستطيع بها الأفراد المساهمة في كفاءة التنظيم، وهي تشمل الوظائف التالية: تحليل التنظيم، تخطيط القوى العاملة، التدريب والتنمية الإدارية، العلاقات الصناعية، مكافأة وتعويض العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، ثم أخيرا المعلومات والسجلات الخاصة بالعاملين"<sup>1</sup>.

ومما سبق فان إدارة الموارد البشرية تختص بتوضيح وتسيير هيكل مناسب من الموارد البشرية، تتميز بقدرات وجملة من المهارات كما تهتم هذه الإدارة بمكافأة الأفراد بطريقة عادلة تتفق مع الجهود التي تبذل ثم تحقيق نوع من التكامل والتنسيق بين مصالح الأفراد والمنظمة ومنع حدوث تضارب بينهما، تختص إدارة الموارد البشرية بتوجيه وتسيير ورقابة وتخطيط الأفراد لتحسين مستوى المنظمة والرفع من أدائها.

<sup>1</sup>-الهام شيلي، مرجع سابق.

### 6- أسعار التنازل بين الوحدات:

عرف مفهوم أسعار التنازل الداخلي بين الوحدات العديد من التعاريف من أهمها:

تعريف 1: سعر التنازل الداخلي هو سعر الانتقال الذي يتم من خلاله تقييم عملية التنازل ما بين مركزين مسؤولية.

تعريف 2: أسعار التنازل الداخلية هي المبالغ التي تتم من خلالها التبادلات ما بين المراكز، الأقسام، مواقع الإنتاج، ...، وكذلك الشركات التابعة لنفس المجموعة، وتستلزم تحديد نظام لهذه الأسعار بما يتوافق والمؤسسة.

ويجب التمييز بين مفهومي أسعار التنازلات الداخلية وأسعار الانتقال، فالأول يخص مبالغ السلع أو الخدمات المحولة ما بين الأقسام أو الورشات الخاصة بنفس الوحدة القانونية (المؤسسة)، وهي محددة وفقاً لقواعد ومبادئ تسييرها، أما لثاني فهو يتمثل في السعر الذي من خلاله تحول المؤسسة الأصول الغير مادية أو المادية أو تقدم خدمات للمؤسسات الشريكة معها، والتي تقع في الغالب في دول مختلفة، ولسعر الانتقال أثر على النتيجة المحققة من طرف كل شريك.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: محددات خارجية عن المجمع

#### 1- محافظ الحسابات

هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.<sup>2</sup>

من خلال التعريف السابق، نستخلص بأن محافظ الحسابات هو شخص يعمل بشكل مستقل، وليس كموظف داخل الشركة أو الهيئة التي يقوم بمراجعة حساباتها، ويعمل باسمه الخاص دليل على تحمل المسؤولية الشخصية عن أداء واجبه، وهذا ما يؤكد أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية القانونية والمهنية عن نتائج عمله في حال وجود إهمال أو خطأ، فالدور الرئيسي لمحافظ الحسابات وهو التحقق من صحة ودقة الحسابات المالية للشركات والهيئات، بحيث يؤكد محافظ الحسابات أن البيانات المالية تعكس بشكل عادل الوضع المالي الحقيقي للشركة، أما عن انتظام الحسابات

<sup>1</sup>-تواتي مريم، أسعار التنازل الداخلية كأداة لتحسين أداء مراكز المسؤولية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

<sup>2</sup>-القانون 10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة في 11 جويلية 2010، ص 07.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

يعني التأكد من أن الحسابات تم اعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنه تم تسجيلها بشكل منتظم ودوري وفقا للفترات المالية المحددة ووفقا للقانون 10-01، وقانون الضرائب، وقانون الشركات وغيرها من القوانين والتشريعات الجزائرية.

يلعب محافظ الحسابات دورا حيويا في ضمان شفافية ودقة البيانات المالية للشركات والهيئات، من خلال المصادقة على الحسابات ويساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي، ويدعم الامتثال للقوانين واللوائح المحلية.

تقارير محافظي الحسابات تؤثر على قرارات المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصلحة الامرين مما يجعل دوره حاسما في استقرار السوق المالي.

### 2-حوكمة الشركات:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) عام 1999 الحوكمة بأنها: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والاحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة".

كما عرف البنك العالمي (BM) الحوكمة بأنها: "ممارسة السلطة في تدبير موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما عرف صندوق النقد الدولي (FMI) الحوكمة بأنها: "الطريقة التي بواسطتها تدير سلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة، لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".<sup>1</sup>

### 3-لجان التدقيق(المراجعة):

عرفت لجنة Tredway لجان المراجعة بأنها: "أداة تستخدمها إدارة الشركة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة حين لا تملك الوقت أو الخبرة لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالأمور المالية".

1- تحريشي جمانة، دور الحوكمة في تفعيل الدور التنموي للقطاع العام، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 333-348.

أما بنك إنجلترا فعرّفها بأنها: "لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تكون مسؤوليتها متابعة الأمور المالية في الشركة من أجل مساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية عندما لا يكون هناك وقت أو خبرة كافية لمعرفة تفاصيل تلك القضايا المتعلقة بالأمور المالية".

وعرفت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بأنها: "لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين، على أن تشمل مسؤوليتها في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة والاجتماع بالمدقق الخارجي ومناقشته حول نتيجة عملية التدقيق وأيضا التأكيد على ملائمة نظم الرقابة المالية للشركة".<sup>1</sup>

### 4- البيئة الاقتصادية:

يقصد بالبيئة الاقتصادية جميع العوامل التي تؤثر على القوة الشرائية للمستهلكين ونماذج الانفاق لديهم لذا فقد أصبح توافر القوة لشرائية لدى الأفراد من الشروط الأساسية لقيام الأسواق طالما أن الرغبات وحدها لا تكون سقوا، وان قيام إدارات شركات الأعمال لدولية بالتعرف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية وتطوراتها الحالية والمستقبلية في الدول المضيفة يجعلها أكثر قدرة على تحديد مدى صلابة أو هشاشة البيئة الاقتصادية في هذه الدول ومدى ملاءمتها لممارسة نشاطات تجارية واستثمارية على أراضيها، وذلك من خلال التعرف على بيئة الأعمال الاقتصادية الداخلية للدول المضيفة ومنهجها الفكري المتبع وسياستها الحرة الانفتاحية أو الانكماشية والتقليدية والمحافظة التي يتجلى من خلال أساليب استخدامها لمواردها البشرية والمادية المتاحة ومعرفة النتائج التي يتم تحقيقها على أرض الواقع عبر معرفة مؤشرات النمو الاقتصادي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد السنوي وطريقة توزيع الدخل الوطني ونسبة المديونية وتكاليف خدماتها وأوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجاري وحجم التدفقات الاستثمارية الخارجية وغيرها من المؤشرات التي يمكن الحصول عليها من التقارير السنوية التي تصدر عن الحكومات أو المنظمات الدولية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-بن أزواو ليلي، دور لجان المراجعة في الرقابة على جودة التدقيق: دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل، م، د) في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة باتنة 1، 2022-2023.

<sup>2</sup>-عطية الجبار، البيئة الاقتصادية والسياسية وأثرها على التسويق الدولي، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 01، العدد 01، 2014، ص 179-200.

### 4-1- التضخم

التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي الى زيادة في الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الانفاق النقدي).<sup>1</sup>

ويمكن تعريف التضخم أيضا أنه حركة تصاعدية مستمرة في الأسعار، ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.

وبالرغم من ذلك فإن بعض المؤلفين الاقتصاديين يحصرون مصطلح التضخم بالحالات حيث يتوقف فيها ارتفاع الأسعار عن كونه معتدلا ومنتظما، في حين يربط اقتصاديون آخرون التضخم بارتفاع الأسعار عن كونه معتدلا ومنتظما، في حين يربط اقتصاديون آخرون التضخم بارتفاع الأسعار مع احتمال وصف هذا التضخم لحد ذاته.

فعند التعرض لتعريف أجمع عليه أغلب الاقتصاديين، نجد أنه حركة صعودية ذاتية ومستمرة للمستوى العام للأسعار، ناتجة عن اختلال بين فائض الطلب الكلي الزائد عن العرض الكلي، وعن اختلافات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تؤدي الى تدهور في القوة الشرائية للنقود ولا بد من توفر شرطين حتى يكون هناك حالة تضخم:

- أن يكون الارتفاع في مستوى العام للأسعار ارتفاعا عاما، أي أنه يشمل جميع السلع في الأسواق وعوامل الإنتاج.

- الاستمرارية في ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي لمدة زمنية طويلة نسبيا، فلو كان لفترة قصيرة أعتبر اضطراب اقتصادي فقط.

### 4-2- التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي أحد الأعراف الملازمة لمهنة المحاسبة منذ بداية ممارستها، فقد استخدم رواد الفكر المحاسبي الأوائل مصطلح الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية، اذ يرى "هيندركسن" أن مصطلح التحفظ يستخدم عموما للإشارة على ضرورة أخذ المحاسبين أدنى القيم الممكنة للأصول والايرادات، وأعلى القيم الممكنة للالتزامات والمصروفات في تقاريرهم

<sup>1</sup>- عزري حميد، خوني رايح، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة 1999-2018، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 212-232.

المالية، كما يتضمن الاصطلاح أيضا الاعتراف بالمكاسب حالا دون تأخير، بينما تأجيل الاعتراف بالأرباح الى غاية تحققها، ويرى آخرون أن التحفظ المحاسبي يشق من فرض الاستمرارية وفرض الدورية، ويمثل استثناء أو تعديلا، بمعنى أنه يطبق كقيد عند التقييم واعداد التقارير المالية.

كما ورد في مفاهيم المحاسبة المالية رقم 02، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) عام 1980، تعريفا للتحفظ المحاسبي على أنه: "رد فعل حذر في ظل عدم التأكد، في محاولة لضمان أن حالات عدم التأكد والمخاطر المرافقة لأنشطة المؤسسة قد تم أخذها في الاعتبار بشكل كاف".<sup>1</sup>

كما أشار النظام المحاسبي المالي (SCF) الى التحفظ المحاسبي بنص المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أنه: "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة، الذي يؤدي الى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة الى المستقبل، من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه"، كما يوفر النظام المحاسبي المالي دلائل إجرائية لتطبيق التحفظ المحاسبي حيث:

-ينبغي عدم المبالغة في تقدير الأصول والنواتج كما يجب عدم تقليل قيمة الخصوم والأعباء.

-يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة الى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.<sup>2</sup>

### 4-3- المحاسبة الإبداعية:

المحاسبة الإبداعية عبارة عن تحويل أرقام المحسبة المالية عما هي عليه فعلا، الى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/أو تجاهل بعضها و/أو جميعها. عرف جاك برنارد الاحتيال بأنه: " جميع المخالفات والأفعال غير القانونية التي ترتكب بقصد الخداع".

كما عرف مجلس معايير المراجعة الدولية (IAASB) الغش بأنه: "تصرف متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على استخدام التضليل للحصول على ميزة غير عادلة، أو غير قانونية".

<sup>1</sup>-تريرات أيمن، شلابي عمار، كيموش بلال، التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص ص 146-155.

<sup>2</sup>- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27 الصادر في 28 ماي 2008، ص 12.

من هذه التعاريف يتبين أن مصطلح المحاسبة الإبداعية لا يتضمن المدلول اللغوي لكلمة الإبداع، ولا المفهوم الفعلي للكلمة، ومن ثم يتضح أن مفهوم المحاسبة الإبداعية الحقيقي هو الذي يظهر في مختلف الإنجازات التي استطاعت المحاسبة من خلالها إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المحاسبية، التي صادفت مرارا التطورات المختلفة للمحاسبة، فالمحاسبة الإبداعية هي التلاعب المتعمد بالأرقام وتحويلها الى التعبير عن الواقع غير الفعلي للمؤسسة، من خلال استغلال الفرص والثغرات القانونية، والبدائل المحاسبية المسموح بها، لتحقيق مصلحة شخصية لمعد الكشوف المالية أو لأطراف معينة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: محددات تشريعية أو قانونية:

يعتبر التشريع المصدر الرسمي الأصلي في القانون الجزائري، ويقصد به القانون المكتوب الصادر عن السلطات المختصة في الدولة، أو مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.

تتمثل خصائص التشريع في:

-التشريع يتضمن قواعد قانونية: يحتوي التشريع على قواعد قانونية عامة ومجردة وملزمة وذات سلوك اجتماعي.

-التشريع يتضمن قواعد مكتوبة: تعتبر قواعد التشريع قواعد مكتوبة، لأن الكتابة تحقق التحديد والثبات اللازمين لاستقرار المعاملات، وتسمح لنا بتحديد سريان القاعدة القانونية من حيث الزمان وهذا ما يحقق الاستقرار والعدالة بين الأفراد.

-التشريع يصدر عن سلطة عامة مختصة بوضعه: يصدر التشريع عن السلطة العامة وقد يصدر عن البرلمان بغرفتيه، أو من طرف رئيس الجمهورية أو عن الشعب ويختلف ذلك من دستور لآخر ومن دولة لأخرى.

<sup>1</sup>- نوي الحاج، المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية بين المفهوم والتطبيق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، ص 213-224.

### 1- النظام المحاسبي المالي:

#### 1-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

قام المشرع الجزائري بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، بإصدار التشريع المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية".<sup>1</sup>

عرفت "المحاسبة المالية" بالنظام الذي من شأنه تنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة.<sup>2</sup>

فمن خلال تعريفه للمحاسبة المالية، ركز المشرع على المعطيات العددية ولم يتطرق الى المعطيات الكتابية والوصفية التي تعد مهمة، حيث أوجد النظام المحاسبي المالي المعطيات كتابية ووصفية تشكل كشفا ماليا مستقلا، يتمثل في الملحق الذي يوضح القواعد والطرق المحاسبية المتبعة، ويوفر معلومات إضافية للميزانية وحسابات النتائج والكشوف المالية الأخرى.

#### 1-2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يخضع لأحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي كل من:

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية، مبنية على عمليات متكررة.
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.<sup>3</sup>

1- النظام المحاسبي المالي، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 07.

2- النظام المحاسبي المالي، مرجع نفسه، ص 08.

3- الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 04، ص 03.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

### 1-3- مضمون النظام المحاسبي المالي:

حسب ما تم عرضه في أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، يمكن تلخيص محتواه في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): محتوى القانون 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007.

رقم المواد	محتوى الفصل	عنوان الفصل	الفصل
من 02 الى 05	تعريف المحاسبة المالية، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي والاستثناءات من مجال التطبيق.	التعاريف ومجال التطبيق	الفصل الأول
من 06 الى 09	الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات.	مضمون النظام المحاسبي المالي	الفصل الثاني
من 10 الى 24	العمليات الاجبارية، الوثائق لثبوتية والدفاتر المحاسبية، شروط وكيفية مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الاعلام الالي	تنظيم المحاسبة	الفصل الثالث
من 25 الى 30	محتوى الكشوف المالية، هدف الكشوف المالية، كيفية اعداد وعرض الكشوف المالية.	الكشوف المالية	الفصل الرابع
من 31 الى 36	شروط وكيفيات، طرق وإجراءات اعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة.	الحسابات المدمجة والحسابات المدمجة	الفصل الخامس
من 37 الى 40	الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وكيفية تغيير التقديرات والطرق المحاسبية.	تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	الفصل السادس
من 41 الى 43	تاريخ حيز التنفيذ النظام المحاسبي المالي وإلغاء العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية	أحكام ختامية	الفصل السابع

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على أحكام القانون 07-11

### 1-3- تنظيم عملية ممارسة التجميع في ظل النظام المحاسبي المالي:

اعتمد المشرع الجزائري عند وضعه لمشروع النظام المحاسبي المالي في سنة 2004، على المرجعية الدولية من خلال تبنيه الإطار المفاهيمي التصوري لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة سنة 2003، ولكن مع بداية سنة 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الإطار المفاهيمي الجديد لإعداد التقارير المالية، حيث توسع مفهومه ليشمل جميع مكونات التقرير

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

المالي بعد ما كان يهتم بالقوائم المالية فقط، لذا نجد أن المشرع الجزائري لم يأخذ بهذا التعديل، فقد اقتصر الاطار المفاهيمي حسب النظام المحاسبي المالي على تقنية معالجة الأحداث الاقتصادية، عكس المرجعية الدولية التي اهتمت بكل عنصر من الأحداث مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة.

صدر النظام المحاسبي المالي الذي بدء سريانه من الفاتح جانفي من سنة 2010، بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، تناول عملية ممارسة التجميع من خلال مجموعة من المواد التي تنظمه يمكن تلخيص محتواها في الجدول الآتي:

جدول رقم(07): قوانين تحكم عملية ممارسة التجميع في ظل النظام المحاسبي المالي.

القانون أو المرسوم	مضمونه	المواد
القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007	النظام المحاسبي المالي	من المادة 31 الى المادة 36
المرسوم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008	يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11	من المادة 39 الى المادة 41
القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008	يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها	من المادة 131,1 الى المادة 131.4 من المادة 131,7 الى المادة 131.8 من المادة 132.1 الى المادة 132.21

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على أحكام قوانين النظام المحاسبي المالي

### 2- المعايير المحاسبية الدولية:

#### 2-1- مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

قبل التطرق الى تعريف معايير المحاسبة الدولية، وجب تناول معنى مصطلح المعيار المحاسبي بشكل عام، حيث أن كلمة معيار هي كلمة لاتينية الأصل "Norme" ويقصد بها القاعدة ومعنى ذلك أن المعيار يعتبر قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم الى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة.

أما في المحاسبة، فالمعيار المحاسبي هو قاعدة عامة أو مجموعة من القواعد التي تصف الطريقة أو الطرق التي يتم فيها اعداد الحسابات وعرضها.<sup>1</sup>

وتحت هذا المسمى استعمل مصطلح المعايير المحاسبية في إصدارات مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث تم تحديد عدة تعاريف للمعايير المحاسبية أهمها:

- " هي بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث التي تخص المركز المالي ونواتج الأعمال، وبموجبه يتم تحديد أسلوب القياس والعرض أو كيفية التصرف، وعادة ما يلقي هذا المعيار قبولا عاما على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي".

- " هي بيانات موثوقة حول الكيفية التي ينبغي أن تنعكس على أنواع معينة من المعاملات والأحداث في البيانات المالية للمؤسسة، ووفقا لذلك يكون الالتزام بالمعايير المحاسبية ضرورة لعرض القوائم المالية بطريقة عادلة".<sup>2</sup>

#### 2-2- مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية:

اتجهت العديد من الدول الى تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، حتى أن بعض الدول تخلت عن معاييرها ولجأت الى اعتماد المعايير الدولية بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لمدى أهميتها في عصر العولمة، على عكس معايير المحاسبة الدولية IAS التي تناولت السياسات المحاسبية

<sup>1</sup>- ايت محمد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013، جامعة الجزائر 03، (2013، 2014)، ص 122.

<sup>2</sup>- سحنون أسامة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في ظل تولي المجلس مهمة التنميط المحاسبي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص 33-62.

وقامت بتوضيح وتفسير البيانات المالية، أما معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS تتعامل مع مبادئ الإبلاغ المالي وأسس عرض وتقديم القوائم المالية.

فيما يخص تعريف معايير الإبلاغ المالي الدولية هي: "المعايير والتعديلات عليها، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB منذ نشأته سنة 2001، حيث تم اصدار 18 معيار، من IFRS1 الى IFRS18 مازالت كلها سارية المفعول الى غاية يومنا هذا.<sup>1</sup>

معايير الإبلاغ المالي الدولية هي مجموعة من القواعد المشتركة التي توضح كيفية الإبلاغ عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث الأخرى في البيانات المالية، بشرط أن تكون هذه البيانات متسقة وشفافة وقابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم، كما تحدد بالضبط كيف يجب على المحاسبين الحفاظ على حساباتهم والإبلاغ عنها، ومن جهة أخرى فإن الهدف من انشاء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو تطوير حزمة من المعايير المحاسبية تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق، لمساعدة المشاركين في سوق رأس المال العالمي وباقي المستخدمين للقيام بقرارات اقتصادية، وكذلك من أجل الحصول على لغة محاسبية مشتركة، بحيث يمكن فهم الأعمال والحسابات من شركة الى أخرى ومن بلد الى آخر.<sup>2</sup>

### 1-3-تنظيم عملية ممارسة التجميع في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

عند التطرق الى معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS نجد أن هاته المعايير تناولت في طياتها عملية ممارسة التجميع من خلال مجموعة من المعايير أهمها:

✓ معيار المحاسبة الدولي IAS 21: اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يهدف هذا المعيار الى بيان كيفية محاسبة المعاملات بالعملات الأجنبية، وبيّن المعيار كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الى عملة تقرير الشركة القابضة، وعملة التقرير هي العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية، وبشكل رئيس يهدف المعيار الى تحديد أسعار الصرف الواجب استخدامها في عملية المعاملات التجارية التي تتم بعملات أجنبية وأسعار الصرف الواجب

<sup>1</sup>-كيموش بلال بتصرف، معايير التقرير المالي الدولية ملخصات وتطبيقات، الجزء الأول، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى 2022، ص 63.

<sup>2</sup>-سحنون أسامة، مرجع سابق.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

استخدامها لترجمة القوائم المعدة بعملة أجنبية، وتحديد أين سيتم إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية.<sup>1</sup>

✓ معيار المحاسبة الدولي 24 IAS: الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة.

الهدف من هذا المعيار ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي أو أرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة لقائمة لدى هذه الجهات.

يتناول هذا المعيار فقط العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة الموصوفة من (أ) إلى (هـ) أدناه:

أ- المنشآت التي تتحكم أو يتحكم بها، مباشرة أو غير مباشرة، من خلال وسيط أو أكثر، أو تحت سيطرة مشتركة مع المنشأة معدة التقرير (وهذا يضم الشركات القابضة والشركات التابعة والشركات الزميلة لها).

ب- الشركات الزميلة.

ج- الأفراد الذين يملكون، بشكل مباشر أو غير مباشر، حق التصويت في المنشأة معدة التقرير ويعطيهم تأثيراً هاماً على المنشأة والأعضاء المقربين في عائلات هؤلاء الأفراد.

د- الموظفين الإداريين الرئيسيين، أي الأشخاص الذين لديهم سلطة أو مسؤولية عن التخطيط والتوجيه والرقابة عن نشاطات المنشأة معدة التقرير، بما في ذلك المدراء وموظفي الشركات والأعضاء المقربين في عائلات هؤلاء الأفراد.

هـ- المنشآت التي يمتلك فيها أي شخص من المبيينين في (ج) أو (د) بشكل مباشر أو غير مباشر حصة هامة من حقوق التصويت فيها، أو المنشآت التي يستطيع فيها ذلك الشخص ممارسة تأثير كبير عليها وهذا يضم المنشآت المملوكة من قبل مدراء أو مساهمين رئيسيين في المنشأة معدة التقرير والمنشآت معدة التقرير والمنشآت التي لديها أعضاء رئيسيين في الإدارة بشكل مشترك مع المنشأة معدة التقرير.<sup>2</sup>

✓ معيار المحاسبة الدولي 27 IAS: القوائم المالية المنفصلة.

1- راشدي أمين، أثر ترجمة البيانات المالية بالعملة الأجنبية على القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي استناداً للمعيار الدولي رقم 21، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019.  
2- محمد بوسماحة، مطبوعة في مقياس المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة طاهري محمد بشار، السنة الجامعية 2019-2020، ص 105.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

الهدف من هذا المعيار هو تحديد متطلبات المحاسبة والافصاح عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة، عندما تقوم المنشأة الأم بإعداد قوائم مالية منفصلة.

وجب تطبيق هذا المعيار عند المعالجة المحاسبية للاستثمارات في المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة وفق معايير التقرير المالي الدولية، عند اختيار المنشأة، أو تكون مطالبة بعرض قوائم مالية منفصلة بموجب لوائح محلية، دون تحديد ماهية المنشآت التي تعد القوائم المالية المنفصلة.<sup>1</sup>

✓ معيار المحاسبة الدولي 28 IAS: الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة.

يهدف هذا المعيار الى وصف المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة، وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة.

وجب تطبيق هذا المعيار من طرف جميع المنشآت التي هي عبارة عن منشآت مستثمرة لها سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على منشأة مستثمر فيها.<sup>2</sup>

✓ معيار الإبلاغ المالي الدولية 03 IFRS: اندماج الأعمال.

الهدف من هذا المعيار هو تعزيز الملائمة والموثوقية وقابلية المقارنة للمعلومات التي توفرها المنشآت حول عملية اندماج الأعمال واثارها في قوائمها المالية، ومن أجل تحقيق ذلك وجب على المنشأة المشتركة وضع المبادئ والمتطلبات فيما يخص:

- الاعتراف، في قوائمها المالية، وقياس الأصول المحصل عليها القابلة للتحديد، والالتزامات التي تم حملها، وأي حصص غير مسيطر عليها في المنشأة المشترية.

- الاعتراف، وقياس الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال أو الربح من الشراء بسعر منخفض.

- تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنه لتمكين المستخدمين من تقييم طبيعة الاندماج وأثاره المالية.

<sup>1</sup> - كيموش بلال، معايير التقرير المالي الدولية ملخصات وتطبيقات، الجزء الثاني، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى 2022، ص 482.

<sup>2</sup> - كيموش بلال، نفس المرجع، ص 492.

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

ينطبق هذا المعيار على المعاملات أو أي أحداث أخرى تستوفي تعريف اندماج الأعمال، ولا ينطبق على:

-المحاسبة عن انشاء ترتيب مشترك في القوائم المالية للترتيب المشترك في القوائم المالية للترتيب المشترك نفسه.

-اقتناء أصل أو مجموعة أصول لا تشكل عملاً، وفي هذه الحالات تحدد المنشأة المشتريّة الأصول الفردية المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها وتعترف بها وتخصص عليها تكلفة المجموعة على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، ولا ينشأ عن مثل هذه المعاملة أي شهرة. -تجميع منشآت أو أعمال خاضعة لسيطرة الطرف أو الأطراف نفسها قبل وبعد اندماج الأعمال.

لا ينطبق المعيار على اقتناء منشأة استثمارية، كما تم تعريفها في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS10)، لاستثمار في منشأة تابعة يجب قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.<sup>1</sup>

✓ معيار الإبلاغ المالي الدولية IFRS 10: القوائم المالية الموحدة.

يهدف هذا المعيار الى وضع مبادئ اعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر شركة واحدة أو أكثر على الشركات الأخرى ومن أجل ذلك فالمعيار:

-يتطلب أن تعرض الشركة الأم قوائم مالية موحدة، إذا كانت تسيطر على شركات أخرى تابعة أو أكثر.

-يعرف مبدأ السيطرة، ويحدد نوع السيطرة باعتبارها أساس التوحيد.

-يحدد كيفية تطبيق مبدأ السيطرة، يجب توحيد الأعمال إذا كانت الشركة المستثمرة تسيطر على أعمال مستثمر فيها.

-يقوم بتحديد المتطلبات المحاسبية لإعداد القوائم المالية الموحدة.

-يقوم بتعريف الشركة الاستثمارية، كما يحدد الاستثناء من توحيد شركات معينة تابعة لشركة استثمارية.

1- كيموش بلال، مرجع سابق، ص 584.

لا يتعامل هذا المعيار مع المتطلبات المحاسبية لاندماج الاعمال وأثرها في التوحيد بما في ذلك الشهرة التي تنشأ عن اندماج أعمال وفقا للمعيار الدولي (IFRS 03).

لذا وجب على كل شركة أم عرض قوائم مالية موحدة باستثناء إذا كانت تستوفي جميع الشروط الآتية:

-تكون شركة تابعة بشكل كامل أو جزئي لشركة أخرى، وأن جميع ملاكها الآخرين بما فيهم الذين لا يحق لهم التصويت تم اخطارهم بأن الشركة لا تعرض قوائم مالية موحدة، ولم يعترضوا على ذلك.

-لا يتم المتاجرة بأدوات الدين للشركة أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عام.

-ليست بصدد إيداع ولم تودع قوائمها المالية لدى هيئة الأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى، من أجل إصدار أي فئة من الأدوات المالية في سوق عام.

-تقوم الشركة الأم النهائية لها أو أي شركة وسيطة لها بعرض قوائم مالية موحدة تكون متاحة للاستخدام العام وتلتزم بمعايير التقرير المالي الدولية.

لا يجوز للشركة الأم التي هي شركة استثمارية أن تعرض قوائم مالية موحدة، إذا كان مطلوب منها وفقا لهذا المعيار قياس كافة الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.<sup>1</sup>

✓ معيار الإبلاغ المالي الدولية IFRS 11: الترتيبات المشتركة.

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقرير المالي للشركات التي تمتك حصة في ترتيبات تخضع لسيطرة مشتركة، ولذلك يعرف المعيار السيطرة المشتركة، ويتطلب من الشركة التي تكون طرف في ترتيب مشترك أن تحدد نوعه من خلال تقييم حقوقه والتزاماتها، والمحاسبة عنها وفقا للترتيب المشترك.

وعليه وجب تطبيق هذا المعيار من قبل جميع الشركات التي تكون طرفا في الترتيب المشترك حيث:

-جميع الأطراف تكون مقيدة بترتيب تعاقدي.

-يمنح الترتيب التعاقدي السيطرة المشتركة على الترتيب لطرفين أو أكثر من تلك الأطراف.

<sup>1</sup>-كيموش بلال، مرجع سابق، ص 684.

- يكون الترتيب المشترك، اما عملية مشتركة أو مشروع مشترك.<sup>1</sup>

✓ معيار الإبلاغ المالي الدولية IFRS 12: الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى.  
الهدف من هذا المعيار هو مطابقة الشركة بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة:

- طبيعة الحصص في الشركات الأخرى والمخاطر المرتبطة بها.

- آثار تلك الحصص في المركز المالي وأدائها المالي والتدفقات المالية.

ولتحقيق ذلك، وجب على الشركة الإفصاح عن:

- الاجتهادات والافتراضات المهمة المستخدمة لتحديد:

(أ) طبيعة حصتها في شركة أو ترتيب اخر، (ب) نوع الترتيب المشترك الذي لديها حصة فيه، أو (ج) أنها تستوفي تعريف شركة استثمارية، عندما يكون منطبقا.

-معلومات حول حصصها في: (أ) الشركات التابعة، (ب) الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة، و(ج) الشركات المهيكله التي لا تخضع لسيطرة الشركة (الشركات المهيكله غير الموحدة).

وعليه وجب تطبيق هذا المعيار من طرف الشركة التي لها حصة في: (أ) شركات تابعة، (ب) ترتيبات مشتركة، (سواء عمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة)، شركات زميلة و(د) شركات مهيكله غير موحدة.<sup>2</sup>

### 3 - النظام الجبائي الجزائري:

تعد الجباية من أهم موارد الدولة التي يتم تحصيلها سواء من عند الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لتمويل ميزانيتها، فالجباية تشمل العديد من العناصر كالضريبة والرسم والأتاوة، فعند الحصول على الأفراد على امتيازات بشكل منفرد فيقومون بدفع مقابل هذا الامتياز اتاوة، كما قد يدفع الفرد الى الدولة مبلغا من النقود مجبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة وهذا ما يسمى بالرسم، أما الضريبة هي المورد الأساسي لإيرادات الدولة فهو الزامي ولا يتوفر أي مقابل لدفع الضرائب.<sup>3</sup>

1- كيموش بلال، مرجع سابق، ص 704.

2- كيموش بلال، مرجع سابق، ص 720.

3- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2020، ص 115.

### 3-1 - مفهوم النظام الجبائي لمجمع الشركات:

شهد النظام الجبائي لمجمع الشركات العديد من التغيرات وهذا ناجم عن الطبيعة لعامة للنظام الجبائي الجزائري الذي يتميز بعدم الاستقرار، كما تطرق قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في طياته الى الاندماج الجبائي، من خلال العديد من المواد الجبائية وأهمها المادة 138 مكرر، حيث قام المشرع الجزائري بتعريف مجمع الشركات على أنه: "كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا تدعى احداها الشركة الأم والتي تحكم الشركات الأخرى المسماة الشركات الأعضاء تحت تبعيتها لاملاكها لنسبة 90 % أو أكثر من رأسمال الشركة، والتي لا يكون رأسمالها ممتلكا كليا أو جزئيا من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم.<sup>1</sup>

### 3-2 - نظام الاندماج الجبائي (الميزانية الموحدة):

عرف الاندماج الجبائي وفقا للمادة 138 مكرر على أنه نظام يسمح تحت شروط معينة لمجمع الشركات، بتشكيل قاعدة الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، يكون هذا الانخراط اختياري يسري لمدة أربعة سنوات، كما يجب على لشركة الأم التي تقود المجمع أن تقوم سنويا بالتصريح للإدارة الجبائية، والتي يجب أن تشمل جميع الشركات التابعة للمجمع، كم يلزم في نفس الوقت الشركات التابعة بإيداع التصريح السنوي للميزانيات المنفصلة، في حدود الأربعة أشهر من السنة الموالية لإقفال السنة المالية، وفي حالة ممارسة المجمع لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات ضريبية مختلفة من طرف الشركات الأعضاء، فالربح المتأتي من هذا التوحيد يخضع بعنوان كل معدل تبعا لحصة رقم الأعمال المصرح به لكل صنف من النشاط.<sup>2</sup>

1-المادة 138 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 46.

2-المادة 138 مكرر، مرجع نفسه، ص 46.

3-3- تنظيم عملية ممارسة التجميع في ظل النظام الجبائي الجزائري:

من خلال تطرقنا لمحتوى النظام الجبائي الجزائري، نجد أن المشرع الجزائري قام بإصدار مجموعة من القوانين التي تعالج عملية ممارسة التجميع الجبائي ومن أهم المواد نجد:

✓ المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (النظام الخاص بمجمع الشركات الجبائي).

✓ المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (فوائض القيمة عن التنازل الكلي أو الجزئي على عناصر الأصول).

✓ المادة 142 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (الإعفاءات والتخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات).

✓ المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (حساب مبلغ الضريبة على أرباح الشركات).

✓ المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (الاعفاء من الرسم على النشاط المهني للعمليات التي تتم بين أعضاء المجمع الجبائي) والتي تم الغاؤها بموجب المادة 14 من قانون المالية 2024.

✓ المادة 31 من قانون الرسم على رقم الأعمال (حسم الرسم على القيمة المضافة الذي أثقل المواد أو الخدمات المشتراة من قبل مختلف الوحدات أو المؤسسات أو الاستغلال لحسابها).

✓ المادة 31 مكرر من قانون الرسم على رقم الأعمال (شروط خصم الرسم على القيمة المضافة الذي أثقل السلع أو الخدمات المقتناة لشركات الأعضاء).

✓ المادة 36 من قانون المالية 1997 (يتم قانون التسجيل بالمادة 347 مكرر 3 التي تنص على الاعفاء من حقوق التسجيل في إطار تطبيق أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، العقود التي تثبت نقل الأملاك بين الشركات الأعضاء والعقود التي تثبت تحويل الشركات قصد ادماجها في المجمعات).

✓ المادة 19 من قانون المالية 1997 (تتم المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بإحداث فقرة 3 التي تنص على اعفاء الأرباح المحققة بين شركات من نفس المجمع من الضريبة).

## الفصل الأول: محددات ممارسات تجميع القوائم المالية

- ✓ المادة 14 من قانون المالية 1997 (يتم قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بالمادة 138 مكرر بإحداث نظام الميزانية الموحدة باستثناء الشركات البترولية).
- ✓ المادة 27 من قانون المالية 2007 (تتم أحكام المادة 8 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وذلك من خلال الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للعمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).
- ✓ المادة 17 من قانون المالية 2007 (تعديل أحكام المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وذلك من خلال الاعفاء من الرسم على النشاط المهني للعمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).
- ✓ المادة 8 من قانون المالية 2007 (أحداث المادة 141 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي تنص على ادراج الأرباح الممكن تحقيقها من طرف المؤسسة المستغلة في الجزائر ولكن لم يتم تحقيقها بسبب الشروط المختلفة ضمن أرباح هذه المؤسسات الخاضعة للضريبة).
- ✓ المادة 6 من قانون المالية 2008 (تلغى أحكام الفقرة 3 من المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، وذلك بإلغاء شرط تحقيق نتائج إيجابية خلال السنتين الأخيرتين من نظام تجميع الشركات).
- ✓ المادة 3 من قانون المالية التكميلي 2009 (تعديل أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وذلك بتحديد مدة توحيد الأرباح، وجعل مدتها 4 سنوات، وخضوع الربح المتأتي من عملية التوحيد لمعدل 19% إذا كان رقم الاعمال تابعا للمعدل المتفوق، وفي الحالة العكسية يسمح بتوحيد الأرباح تبعا لـصنف رقم الأعمال).
- ✓ المادة 6 من قانون المالية 2012 (الغاء اقصاء الشركات العاجزة من محيط التجميع الجبائي حسب ما نصت عليه أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

#### 4- القانون التجاري

##### 4-1- مفهوم القانون التجاري:

القانون التجاري هو فرع من فروع القانون الخاص، يختص بتنظيم القواعد القانونية التي تحكم الأعمال التجارية ونشاط التجارة، فمن خلال هذا التعريف يعد تاجر كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا تجاريا ويتخذ مهنة معتادة له، ما لم يقض القانون بخلاف ذلك.<sup>1</sup> أول ظهور للقانون التجاري كان بموجب الامر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري.

أجريت العديد من التعديلات على القانون التجاري عن طريق مجموعة من القوانين والمراسيم وهي: القانون رقم 87-20 المؤرخ في 28 ديسمبر 1987، المتضمن قانون المالية لسنة 1988، لاسيما المواد من 158 الى 167 منه، الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 54 المؤرخ في 1987/12/28.

- القانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988، الذي يحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخ في 1988/01/13، حيث تم الغاؤه بموجب الأمر 95-25 لمؤرخ في 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 55 المؤرخ في 1995/12/27.

- المرسوم التشريعي رقم 93-03 المؤرخ في 1993/03/01، المتعلق بالنشاط العقاري الصادر في لجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخ في 1993/03/03.

- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخ في 1993/04/27.

- الأمر رقم 96-23 المؤرخ في 09 جويلية 1996، المتعلق بالوكيل المتصرف القضائي، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 43 المؤرخ في 1996/07/10.

- الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 77 المؤرخ في 1996/12/11.

- القانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 11 المؤرخ في 2015/02/09.

<sup>1</sup>-مبروك حسين، القانون التجاري في ضوء الممارسة القانونية، مرجع سابق، ص 01.

-القانون 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 71 المؤرخ في 2015/12/30.

-القانون 22-09 المؤرخ في 05 ماي 2022، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 32 المؤرخ في 2022/05/04.<sup>1</sup>

#### 4-2-تنظيم عملية ممارسة التجميع في ظل القانون التجاري:

من خلال معالجتنا لمحتوى القانون التجاري فيما يخص عملية ممارسة التجميع، نجد أن لمشروع الجزائري قام بتناول العملية بإصداره مجموعة من القوانين ومن أهمها نجد:

-الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري الصادر في الجريدة الرسمية رقم 101 المؤرخة في 19 ديسمبر 1975 ومن أهم المواد ما يلي:

✓ من المادة 729 الى المادة 732

✓ من المادة 744 الى المادة 757

✓ المادة 763

-الأمر 96-27 المؤرخ في 9 ديسمبر 1996، يعدل الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في 11 ديسمبر 1996 ومن أهم المواد ما يلي:

✓ المادة 732 مكرر

✓ المادة 732 مكرر 1

✓ المادة 732 مكرر 2

✓ المادة 732 مكرر 3

✓ المادة 732 مكرر 4

<sup>1</sup>-مبروك حسين، القانون التجاري في ضوء الممارسة القضائية، مرجع سابق، ص 01.

### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف المفاهيم والدراسات والأبحاث المتعلقة بمحددات ممارسات تجميع القوائم المالية، وأهميتها في السياق المحاسبي المعاصر، والوقوف على الإجراءات التطبيقية المعتمدة في ممارسة التجميع، وصولاً إلى تحليل محددات هذه الممارسة، يتضح أن عملية تجميع القوائم المالية ليست مجرد إجراء عملي تقني أو روتيني بل تمثل ركيزة أساسية لضمان الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية المجمعة للمجمعات الاقتصادية الجزائرية.

لقد بينت هذه الدراسة أن ممارسات تجميع القوائم المالية تتأثر بجملة من المحددات سواء كانت محددات داخلية أو محددات خارجية أو محددات تشريعية أو قانونية، ما يستدعي توجيه اهتمام أكبر إلى هذه العوامل من قبل الجهات الرقابية والمهنية لضمان ممارسة سليمة وموحدة في بيئة اقتصادية جزائرية، كما أن الفهم الدقيق لطبيعة هذه المحددات يشكل مدخلاً ضرورياً لفهم الاختلافات في جودة التقرير المالي بين المجمعات الاقتصادية المختلفة.

ويمهد هذا الفصل الطريق للفصل اللاحق الذي سيتناول أثر هذه المحددات في جودة التقرير المالي من حيث خصائصها النوعية كالشفافية، الملائمة، والقابلية للمقارنة وذلك بهدف الوصول إلى توصيات من شأنها تعزيز فاعلية وفعالية عمليات ممارسات تجميع القوائم المالية وتحسين مخرجاتها المالية.

# الفصل الثاني: جودة التقرير المالي

### تمهيد:

توفر التقارير المالية معلومات دقيقة ومحدثة تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب تتعلق بالاستثمارات والتوسعات وتقليل التكاليف، على أساس بيانات موثوقة وشفافة غير أن تحقيق هذا الهدف يظل مرهون بجودة التقرير المالي، الذي يعد انعكاس مباشر لمدى التزام المجمعات الجزائية بالمبادئ المحاسبية وفعالية نظم الرقابة وجودة الإفصاح ومدى انسجام عملية تجميع القوائم المالية مع المعايير المحاسبية المعتمدة.

وانطلاقاً من التحليل الذي تم في الفصل الأول والذي تطرق الى المحددات المختلفة التي تؤثر في عملية ممارسات التجميع للقوائم المالية سواء كانت داخلية مرتبطة بالمجمع، أو خارجية ناتجة عن البيئة المؤسسية والتشريعية، تبرز الحاجة الى استكشاف العلاقة بين المحددات وجودة التقرير المالي، ويأتي هذا الفصل كمحاولة لفهم كيف تسهم تلك العوامل مجتمعة أو منفردة في تحسين أو اضعاف جودة التقرير المالي، من خلال دراسة الأبعاد المفاهيمية للجودة ومؤشراتها وصولاً الى تحليل الروابط التأثيرية التي تربطها بمحددات التجميع.

### المبحث الأول: التقارير المالية

التقارير المالية هي مجموعة من المخرجات المحاسبية والمالية، فهي عبارة عن وثائق توضح الأداء المالي والوضعية المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة، حيث تتضمن هذه التقارير معلومات مالية ومحاسبية منظمة مثل: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج<sup>1</sup>، ضف الى ذلك تقرير محافظ الحسابات<sup>2</sup>، وتقرير مجلس الإدارة<sup>3</sup>، وللاحاطة بموضوع التقارير المالية وماهيته تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب كما يلي:

- المطلب الأول: تعريف وأنواع التقارير المالية
- المطلب الثاني: أهمية وأهداف التقارير المالية
- المطلب الثالث: ماهية معايير جودة التقارير المالية

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية، المادة 25 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، 2007.

<sup>2</sup>-الجريدة الرسمية، المادة 25 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2010.

<sup>3</sup>-مبروك حسين، المرسوم التشريعي رقم 93-08، المادة 656 من القانون التجاري، مرجع سابق، ص 480.

### المطلب الاول: تعريف التقارير المالية وأنواعها:

#### 1-1- مفهوم التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية هي أوسع وأشمل من القوائم المالية، حيث تعد هذه الأخيرة جزءاً من التقارير المالية بحيث تقوم الشركة بإعدادها تلبية لاحتياجات مستخدميها، وفي ظل تلك المتطلبات يستحيل تلبية جميع الاحتياجات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، وهذا راجع لكم الهائل والكبير من المخرجات المحاسبية والغير محاسبية.

كما تشمل التقارير المالية على معلومات مالية ومعلومات غير مالية والنشرات والتقارير الصادرة عن مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو الغير مباشرة التي يتم استخراجها من النظام المحاسبي.<sup>1</sup>

تعرف التقارير المالية بأنها: "وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استخدامها والاطلاع عليها من قبل مستعملين كالمستثمرين، المقرضين، العمال، الإدارة، الدولة، وغيرهم من أصحاب المصالح"<sup>2</sup>.

كما تعرف التقارير المالية كذلك بأنها: "معاملة بين طرفين حيث يقوم الطرف الأول وهو مصدر التقارير المالية والمتحكم في اعدادها وتقديمها وايصالها الى الطرف الثاني المتمثل في مستخدمي التقارير المالية وهذا بهدف مساعدتهم في تحسين قراراتهم المالية بخصوص المؤسسة"<sup>3</sup>.

وأيضاً تم تعريف التقارير المالية على أنها: "المنتج النهائي للمحاسبة فهي ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لإمداد المستخدمين منها بالمعلومات الملائمة التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة"<sup>4</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التقارير المالية على أنها وسيلة اتصال بين الشركة ومحيطها الخارجي، حيث تقوم بنشر وعرض معلوماتها المالية والغير المالية، الهدف منها إعطاء صورة صادقة وواضحة حول نتائج الشركة وأعمالها لتساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات حسب حاجة كل مستخدم.

وعليه يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص للتقارير المالية ويتم حصرها فيما يلي:

- مخرجات نظام محاسبي ونتائج نهائي للمحاسبة.

<sup>1</sup>- البشير زبيدي، يحي سعدي، جودة التقارير المالية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، العدد 19، المجلد 02، 2016.

<sup>2</sup>- محمد محمود عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

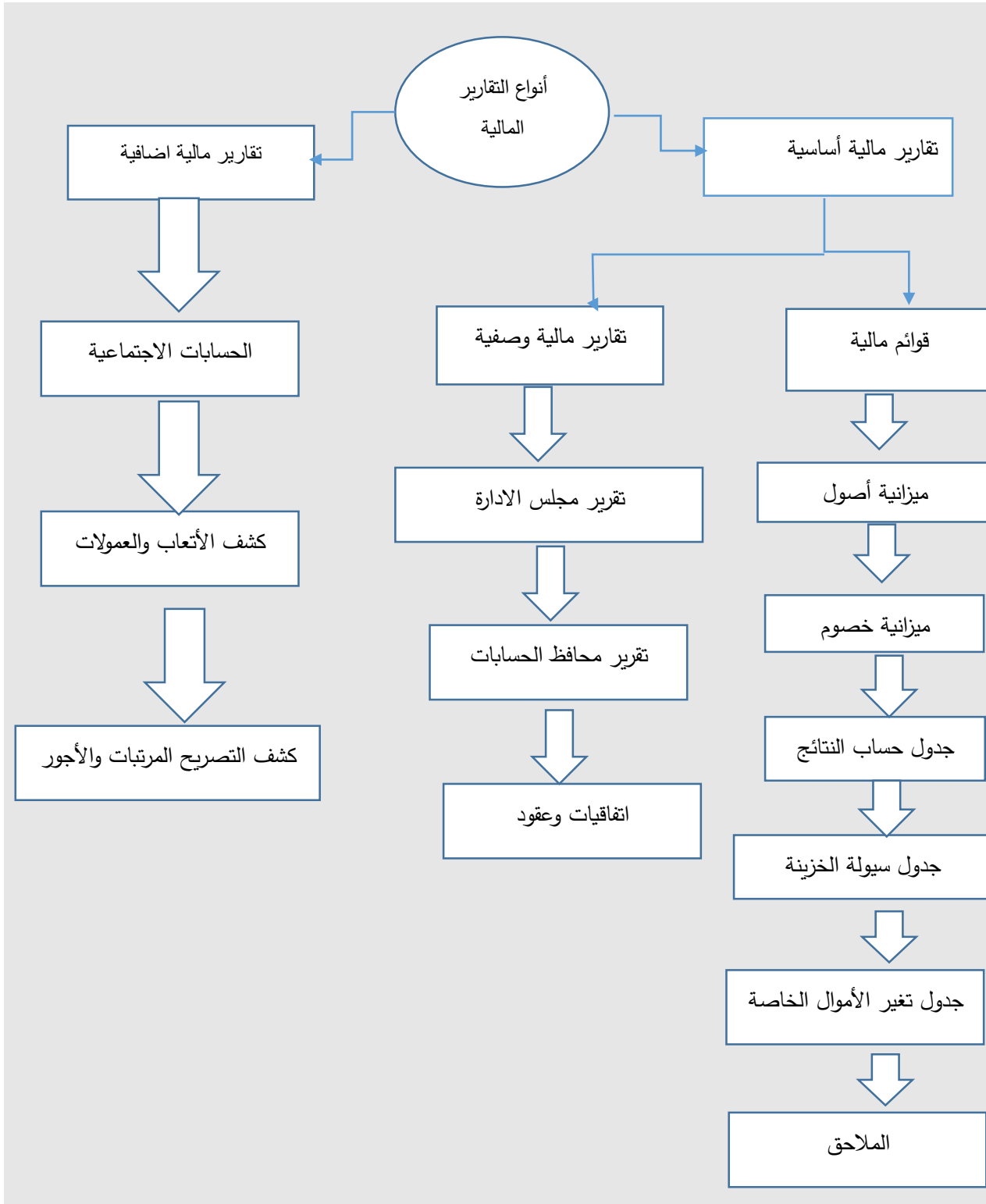
<sup>3</sup>- Paul Rosenfield, Contemporary Issues In Financial Reporting, Routledge, Canada, 2006, P27.

<sup>4</sup>- محمد سامي راضي، تحليل التقارير لمالية-محاسبية-مالي-اقتصادي، دار التعليم الجامعي مصر، 2015، ص 13.

- تقديم صورة واضحة وشاملة للوضع المالي للشركة.
- تقديم مجموعة من المعلومات المالية والغير المالية للشركة.
- إعطاء ملخص شامل عن الأداء المالي للشركة.
- عرض وافصاح عن المعلومات بصفة دورية تكون اما ثلاثية، أو سداسية أو سنوية.

1-2- أنواع التقارير المالية:

تم تقسيم أنواع التقارير المالية الى نوعين وتلخيصهما في الشكل التالي:  
الشكل 09: يمثل أنواع التقارير المالية



المصدر: من اعداد الباحث بتصرف بالاعتماد على القانون 07-11 والقانون التجاري

### 1-2-1- التقارير المالية الأساسية:

#### -القوائم المالية:

هي مجموعة من الوثائق المحاسبية المالية، تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها سنويا تلبية لاحتياجات شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجين للمعلومات وهذا بهدف اتخاذ القرارات استنادا الى هذه المعلومات المنشورة.<sup>1</sup>

كما تقوم الكيانات بإعداد كشوف مالية سنويا على الأقل، حيث تتضمن هذه الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة ما يلي:

- ✓ الميزانية المجمع<sup>2</sup>
- ✓ جدول حساب النتائج المجمع
- ✓ جدول سيولة الخزينة المجمع
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة المجمع
- ✓ ملاحق تبين الطرق والقواعد المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية المجمع وحساب النتائج المجمع.<sup>3</sup>

#### أ-الميزانية المجمع:

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، حيث تبرز بصورة منفصلة عند وجود عمليات تتعلق على الأقل بالفصول الأتية:

#### -في الأصول:

- التثبيات المعنوية
- التثبيات العينية
- الاهتلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة
- الزبائن، والمدينين الاخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الايجابية

1-خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 95.

2 أنظر الملحق رقم 1

3-المادة 25 من لقانون 11-07، مرجع سابق، ص 05.

-في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات)، والاحتياطات ولنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى
  - الخصوم الغير الجارية التي تتضمن فائدة
  - الموردون والدائنون الآخرون
  - خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة
  - المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقاً)
- حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة
- الفوائد ذات أقلية

كما يجب التمييز بين العناصر الجارية والعناصر الغير الجارية في عرض الأصول والخصوم في الميزانية.<sup>1</sup>

### ب-جدول حساب النتائج المجمع:

هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية اما ربح أو خسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:
  - الهامش الإجمالي، لقيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
  - منتجات الأنشطة العادية
  - أعباء المستخدمين
  - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
  - المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية
  - نتيجة الأنشطة العادية
  - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)
  - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية، المادة 220. 1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق ص 23.

➤ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة  
-في حالة حساب النتائج المدمجة:

➤ حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في  
النتيجة الصافية

➤ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.<sup>1</sup>

### ج-جدول سيولة الخزينة المجمعة:

يهدف هذا الجدول لإعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، حيث يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية التي تمت أثناء السنة المالية حسب مصدرها:

➤ التدفقات المالية التي تنتج عن الأنشطة العملياتية (عمليات الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة الغير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

➤ التدفقات المالية التي تنتج عن الأنشطة الاستثمارية (عمليات سحب أموال عن اقتناء أو تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

➤ التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

➤ تدفقات الأموال الناتجة عن فوائد وحصص الأسهم وتقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية الى أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.<sup>2</sup>

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية اما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة الغير مباشرة، بالطريقة المباشرة تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الاجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد ابراز تدفق مالي صافي.

- تقريب هذا التدفق المالي الصافي الى النتيجة قبل الضريبة للفترة المقصودة.

أما الطريقة الغير مباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).

- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية، المادة 230. 2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص24.  
<sup>2</sup>-الجريدة الرسمية، المادة 240. 2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص26.

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى<sup>1</sup>.

### د-جدول تغير الأموال الخاصة بالمجموعة:

الهدف منه هو تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، كما يجب ان تتوفر المعلومات الدنيا في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عميات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية<sup>2</sup>.

### هـ-ملحق الكشوف المالية:

يشتمل على المعلومات التي تكتسي طابعا هاما أو تكون مفيدة لفهم العمليات الموجودة في الكشوف المالية، وتخص النقاط الآتية:

- القواعد والطرق المحاسبية المستعملة لمسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية.
- مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيية<sup>3</sup>

1- الجريدة الرسمية، المادة 240. 3 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص26.

2- الجريدة الرسمية، المادة 250. 1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص26.

3- الجريدة الرسمية، المادة 260. 1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص27.

### 1-2-2-التقارير المالية الوصفية:

هي مجموعة من التقارير يقوم بإعدادها اما الشركة في حد ذاتها أو جهة خارجية لها علاقة رقابية أو تنظيمية، الغرض منها وصف الأحداث والعمليات المالية والغير المالية التي تخص الشركة خلال الدورة، ومن أهم هذه التقارير:

#### أ-تقرير مجلس الإدارة:

لقد فرض القانون التجاري على شركات المساهمة خاصة وبعض الشركات الأخرى عامة أن يقوم مجلس إدارة هاته الشركات بإعداد تقرير سنوي يرفق الى القوائم المالية للشركة، حيث يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة العادية.

يلخص تقرير مجلس الإدارة ويشرح جميع العمليات المالية والغير المالية، ويهدف من خلاله اعلام أصحاب المصلحة حول الوضع المالي العام للشركة، مع ابراز ما قامت به من مشاريع، إضافة الى تحليل النتائج التشغيلية والمالية، ومن جانب آخر يقدم التقرير تصورا واضحا حول هيكله مجلس إدارة الشركة، ومدى التزامها لأحكام لائحة حوكمة الشركات.<sup>1</sup>

#### ➤ محتويات تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة رسالة مجلس الإدارة الى المساهمين حول أداء الشركة وتوقعاتها المستقبلية، فمحتوى التقرير يتضمن ما يلي:

#### ✓ وصف النشاط الرئيس للشركة:

ان أهم وأول ما تتطرق اليه الشركة في تقرير مجلس ادارتها هو وصف نشاطاتها الرئيسية والمتنوعة، كما تكمن أهمية وصف نشاط الشركة في معرفة مدى الربحية ومستوى المخاطر لكل نشاط في المؤسسة على حدى، مما يساعد المستثمر للوصول الى قرارات استثمارية واضحة ودقيقة، كما يوضح الوصف مدى مساهمة النشاطات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة واسهامها في نتائج أعمال الشركة، ضف الى ذلك مدى الاستثمار في نشاط معين من خلال توسعها والدخول في مشاريع جديدة أو اندماج أو استحواذ على شركات أخرى. ومن أهم النقاط التي يجب سردها والقائها في التقرير عن النشاطات الرئيسية ومدى مساهمتها في الشركة:

- مستوى مخاطر الشركة وكيفية ادارتها من طرف مجلس الإدارة.
- مدى التزام مجلس الإدارة بتطبيق اليات وحوكمة الشركات.

<sup>1</sup>نشریات هيئة السوق المالية للملكة العربية السعودية، أطلع عليه في 2025/4/15

[https://www.alahlicapital.com/PublishedDocuments/cma/How-to-read-board-of-directors-report-of-listed-company\\_Ar.pdf](https://www.alahlicapital.com/PublishedDocuments/cma/How-to-read-board-of-directors-report-of-listed-company_Ar.pdf)

- نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية.
  - وصف وتحليل للخطط والقرارات المستقبلية المهمة، والتوقعات المستقبلية لأعمالها.
- ✓ **مخاطر الشركة:**

وجب الإشارة الى جميع المخاطر المتعلقة بالشركة سواء كانت واقعة أو احتمالية وقوعها مستقبلا، وقياس مدى خطورة كل نشاط، وهذا توضيحا لمدى التزام الشركة بالإفصاح عن المخاطر ومدى تأثيرها في أداء الشركة الحالي أو المستقبلي.

### ✓ ملخص المؤشرات المالية:

زيادة على القوائم المالية المرفقة بالتقرير السنوي التي توضح بالتفصيل أداء الشركة للسنة المالية المقفلة، وجب أن يحتوي التقرير على ملخص لنتائج أعمال الشركة وأصولها وخصومها لتمكين المستثمرين من الوصول الى النتائج التي تكون في غاية الأهمية، وأهم النقاط التي يتناولها ملخص المؤشرات المالية كأدوات تحليل إضافية نجد ما يلي:

- جدول أو رسم بياني يوضح أصول الشركة وخصومها (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) للسنوات المالية الخمسة الأخيرة ويوضح الجدول أهم الأصول والخصوم.
- تحليل جغرافي للمناطق المتواجدة بها سواء في الداخل أو الخارج والتي تتمركز فيه الشركة، وتحصل فيه إيراداتها.
- الفروقات الجوهرية في النتائج التشغيلية مقارنة مع السنة السابقة ان وجدت.

### ب- تقرير محافظ الحسابات:

هو تقرير يعده مهني مسؤول حول دقة وصحة حسابات الشركات، مبدئا رأيه المحايد عن مدى صدق القوائم المالية، ومدى امتثالها للمعايير المحاسبية المعتمدة، حيث يكتسي هذا التقرير أهمية بالغة، باعتباره الضمان لمستخدمي القوائم المالية والمستفيدين منها من أجل اتخاذ القرارات السليمة.

### ➤ محتويات تقرير محافظ الحسابات:

لمعرفة ما يتناوله محافظ الحسابات في تقريره باستخدامه العنايات المهنية التي يجب أن يبذلها والتي تطرق اليها كل من القرار رقم 94/SPM/103 والقانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 والمرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 2011/05/26 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال ارسالها، والقرار المؤرخ في 24 جوان 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، والقرار المؤرخ في 12 جانفي 2014 المحدد لكيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات، وضحت في مجملها أن محافظ الحسابات ملزم بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي يتناول فيه مهمته الرئيسية بالإضافة الى ثلاثة عشر (13) تقريرا خاصا يتناول

فيهم مهامه الثانوية، ويتم عرض ما جاء فيهم أثناء مداخلته يوم انعقاد الجمعية العامة العادية، وتتلخص التقارير فيما يلي:<sup>1</sup>

### ❖ تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية:

من خلال هذا التقرير يبدي محافظ الحسابات رأيه الفني المحايد يبين فيه أداء مهمته ويرسل هذا التقرير الى جميع الشركاء في الشركة، ويعرض خلال انعقاد الجمعية العامة العادية، وينتهي هذا التقرير العام للتعبير عن الرأي بالمصادقة بتحفظ أو دون تحفظ على انتظام وصحة القوائم المالية وكذا صورتها الصادقة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة بمبرر.

يعبر محافظ الحسابات عن رأيه وعلى تأدية مهمة الرقابة المسندة اليه طبقا لمعايير المهنة، وعلى أنه توصل الى الحصول على ضمان كاف بأن الحسابات السنوية سليمة لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية، كم يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير على الرأي ما يلي:<sup>2</sup>

-اسم وعنوان محافظ الحسابات ورقم اعتماده ورقم التسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

-عنوان يشير بأن الأمر يتعلق بتقرير محافظ حسابات لكيان محدد بوضوح، وأنه يخص سنة مالية مقفلة بتاريخ اقال دقيق.

كما ينقسم هذا التقرير الى جزأين: التقرير العام للتعبير عن الرأي والمراجعات والمعلومات الخاصة.

أما التقارير الخاصة التي جاء بها القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 هي:<sup>3</sup>

### ❖ التقرير الخاص حول الاتفاقيات المنظمة

### ❖ التقرير الخاص حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة (5) أو عشرة (10)

تعويضات.

### ❖ التقرير الخاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

### ❖ التقرير الخاص حول تطور نتيجة السنوات الخمسة (5) الأخيرة والنتيجة حسب

السهم أو الحصة.

<sup>1</sup>-المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال ارسالها

<sup>2</sup>-قرار مؤرخ في 24 جوان 2013، الجريدة الرسمية رقم 24/2014، ص 14.

<sup>3</sup>- قرار مؤرخ في 24 جوان 2013، مرجع سابق، ص 15.

- ❖ التقرير الخاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- ❖ التقرير الخاص حول استمرارية الاستغلال.
- ❖ التقرير الخاص المتعلق بحياسة أسهم الضمان.
- ❖ التقرير الخاص المتعلق بعملية رفع رأس المال.
- ❖ التقرير الخاص المتعلق بعملية تخفيض رأس المال.
- ❖ التقرير الخاص المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.
- ❖ التقرير الخاص المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.
- ❖ التقرير الخاص المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.
- ❖ التقرير الخاص المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.

### 1-2-3-التقارير المالية الأخرى:

#### أ-الحسابات الاجتماعية BOAL:

هو عبارة عن اشهار قانوني للحسابات الاجتماعية لكل الشركات، بمعنى إيداع ونشر هذه الحسابات في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL)، فهي عملية اجبارية على جميع الشركات بموجب المادة 717 من القانون التجاري والقانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية المعدل والمتمم بالقانون 13-06 المؤرخ في 23 جويلية 2013، والأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والمرسوم التنفيذي رقم 92-70 المؤرخ في 18 فيفري 1992 المتعلق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية (المادة 03 فقرة 04). بعد إرساء لامركزية الإشهارات القانونية والتي بدأ العمل بها بداية من شهر جانفي 2007، تقوم الشركات بإيداع حساباتها على مستوى الفرع المحلي للسجل التجاري بالولاية التي يتواجد بها مقرها الاجتماعي أو عبر الإيداع الإلكتروني في البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-موقع المركز الوطني للسجل التجاري، أطلع عليه في 2025/4/16-<https://sidjilcom.cnrc.dz/ar/web/sidjilcom/comptes-sociaux/1.4>

### ب-الكشف التفصيلي للعملاء:

يقدم هذا التصريح كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للضريبة يقوم بمزاولة نشاط البيع بالجملة أو الاستيراد للبيع على الحالة، ويكتتب سنويا لدى مفتش الضرائب المباشرة التابع لمكان فرض الضريبة، هذا التصريح يخص مبلغ رقم الأعمال المحقق أو الإيرادات المهنية الاجمالية حسب الحالة الفترة الخاضعة للضريبة وذلك في نفس الوقت الذي يتم فيه اكتتاب التصريحات الآتية: التصريح بمبلغ الربح الخاضع للضريبة المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتصريح الخاص بمبلغ النتيجة واكتتاب الكشف السنوي التلخيصي المنصوص عليهما في المادة 18 من القانون السالف الذكر. مما يجب أن يبرز هذا الكشف بوضوح جزء رقم الأعمال الذي قد يستفيد من التخفيض في مجال الرسم على رقم الأعمال (TAP)، الذي تم الغاؤه بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 2024 التي نصت على الغاء أحكام المواد من 217 الى 231 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يجب دعم التصريح بجدول بما في ذلك سند الاعلام المتضمن المعلومات التالية عن كل زبون:

- رقم التعريف الجبائي
- الاسم واللقب (الألقاب) أو العنوان التجاري
- العنوان الصحيح للزبون
- مبلغ عمليات البيع المنجز خلال السنة المدنية
- رقم التسجيل في السجل التجاري
- مبلغ الرسم على القيمة المضافة المفوتر
- رقم المادة الخاضع للضريبة.<sup>1</sup>

### ج-كشف التصريح بالعمولات والمكافآت عن الوساطة والانقاصات والأتعاب والمناولة ومختلف المكافآت الأخرى:

هو كشف اجباري على مسيري المؤسسات أن يقوموا بإيداعه على متن وسيط الكتروني أو عن طريق التصريح عن بعد، الذين يدفعون أثناء ممارسة مهنتهم، أتعابا وأتاوى عن براءات وخص وعلامات الصنع ومصارييف المساعدة التقنية والمقر والمناولة والدراسات وتأجير العتاد وتوفير المستخدمين والايجاتر بكمل أنواعها، وكذا المكافآت مهما كانت طبيعتها، حيث يتضمن هذا الكشف المعلومات الآتية عن كل مستفيد من هذه المبالغ:

- الاسم واللقب أو تسمية الشركة

<sup>1</sup>-وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 183 مكرر 2، ص 115.

- رقم التعريف الجبائي
- رقم التسجيل في السجل التجاري
- رقم الاعتماد
- العنوان الفعلي لمقرها ومكان مزاوله نشاطها
- مرجع وتاريخ ومبلغ الصفقة أو الاتفاقية
- طبيعة العمليات التي ترتبط بها هذه المبالغ المدفوعة
- مبلغ التسديدات المنجزة لحسابها
- مبلغ الرسم على القيمة المضافة المفوتر من طرف المتعامل المستفيد من المبالغ المدفوعة
- طريقة الدفع المستعملة

كما يجب التأكد على الموقع الالكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري من صحة أرقام السجل التجاري للأشخاص المستفيدين من هذه المبالغ، وعبر الموقع الالكتروني للترقيم الجبائي للمديرية العامة للضرائب أرقام تعريفهم الجبائي، قبل الشروع في عملية دفع هذه المبالغ. ان عدم احترام أحكام المادة 176 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يعد بمثابة حالة من المناورات التدليسية كما هو محدد في المواد 303 وما يليها من نفس القانون السالف الذكر.<sup>1</sup>

### د- كشف التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة:

هذا الكشف هو اجباري اعداده وتقديمه من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بدفع مرتبات أو أجور أو تعويضات أو أتعاب أو معاشات أو ربوع عمرية، الى مصالح الضرائب التابع لها مكان نشاطه أو المقر الرئيسي لمؤسسته أو المكتب الذي أجرى الدفع خلال السنة السابقة، على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة، يكون الكشف على حامل معلوماتي أو عن طريق التصريح عن بعد.

يتضمن كل واحد من المستفيدين البيانات الآتية:

- الاسم واللقب والعمل والعنوان
- الحالة العائلية
- المبلغ الإجمالي قبل خصم اشتراكات التأمينات الاجتماعية والاقتطاعات الخاصة بالتقاعد، والمبلغ الصافي بعد خصم هذه الاشتراكات والاقتطاعات، للمرتبات والأجور والمعاشات المدفوعة خلال السنة المعتمدة

<sup>1</sup>-وزارة المالية، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 176، ص55.

- مبلغ الاقطاعات التي تتم من أجل ضريبة الدخل على المرتبات والأجور المدفوعة
- الفترة التي تطبق عليها المدفوعات عندما نقل هذه الفترة عن سنة واحدة<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف التقارير المالية

#### 1-أهمية التقارير المالية:

تكمن أهمية التقارير المالية في توفير معلومات أساسية للشركات وأصحاب المصلحة لاتخاذ القرارات المهمة، حيث تساعد هذه التقارير في تقييم الأداء المالي للشركة وفهم وضعيتها المالية، واتخاذ القرارات الاستثمارية أو القرارات الاقتراضية السليمة، كما أنها تساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة وتلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية، ويتم تلخيص أهمية التقارير المالية فيما يلي:

- اتخاذ القرارات
- تقييم الأداء
- الشفافية والمساءلة
- الامتثال القانوني والضريبي
- التخطيط المالي
- جلب الاستثمارات
- تقييم المخاطر

كما يسمح الرفع من جودة التقارير المالية التي تفصح عنها الشركات ب:

- زيادة قدرة المساهمين على مراقبة أنشطة الشركة من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وفئة المساهمين
- تخفيض الأثر السلبي للقيود التمويلية على الاستثمار وتخفيض تكلفة، والتخلص من مختلف المشاكل المرتبطة بكفاءة الاستثمار
- كما تظهر أهمية جودة التقارير المالية عند إتمام عمليات الاندماج والاستحواذ فقد أشارت الدراسات الى أن انخفاض جودة التقارير المالية قد تؤدي الى إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات، وزيادة احتمال إعادة اصدار القوائم المالية وارتفاع تكلفة الدين وتكلفة رأس المال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 75، ص 22.

<sup>2</sup>-يمينة عبدلي، دور جودة التقارير المالية في التخفيف من تأثير سياسة توزيع الأرباح على القرارات الاستثمارية-دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2022-2023.

### 2- أهداف التقارير المالية

ان تحديد أهداف التقارير المالية يعتبر من أهم الأمور التي اهتمت بها الجمعيات والمنظمات المهنية المختصة، فبتحديد الهدف يتحدد نوع المعلومة المحاسبية المطلوبة، فدور التقارير المالية معروف بتقديم المعلومات المناسبة والمفيدة في اتخاذ القرارات مهما كانت استثمارية أو قرارات اقتصادية، فالمعلومات التي تقوم بالمساعدة في تحديد الاستخدام الأمثل للموارد، وكذلك تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة، فهي أيضا تساعد في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال.<sup>1</sup>

وتتمثل أهداف التقارير المالية فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين.
- توفير المعلومات التي تمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، مما يسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، مع تحديد درجة عدم التأكد المحيطة بها.
- توفير المعلومات المتعلقة بموارد والتزامات المؤسسة والتغيرات التي طرأت عليها، مما يتيح لمستخدمي هذه المعلومات تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- توفير المعلومات التي تساعد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها.
- توفير المعلومات التي تساعد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.
- تقديم معلومات تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستعمال معلومات الربحية ومكوناتها.
- إعطاء معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، بغرض زيادة منفعة هذه المعلومات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-البشير زبيدي، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي-دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.

<sup>2</sup>-البشير زبيدي، يحي سعدي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 02، 2017.

### المطلب الثالث: ماهية معايير جودة التقارير المالية

#### 1- مفهوم معايير الجودة:

##### 1-1- تعريف المعيار

تتبع الكلمة الإنجليزية "معيار" من كلمة فرنسية قديمة تعني "علما"، تشير هذه الكلمة الى موضع المعيار، وهو موضع جسم رصاصي تتبعه قوات الجيش أو الناس بشكل عام. في العلوم الاجتماعية تستخدم كلمة معيار في التعبير على مستوى المعيشة، وفي الاقتصاد نواجه "المعيار الذهبي" وفي تربية الحيوانات "معيار السلالة" وفي الرياضيات "الانحراف المعياري" وفي علم التشفير "معيار التشفير".

المعيار: هو وثيقة وضعت بالإجماع واعتمدها هيئة معترف بها، وتنص على الاستخدام الشائع والمتكرر أو قواعد أو إرشادات أو خصائص للأنشطة أو نتائجها بهدف تحقيق الدرجة المثلى من النظام في سياق معين.

تتبع العديد من الخصائص المهمة للمعايير الوثائقية من هذا التعريف:

أولاً: يعني هذا التعريف أن المعايير وضعت بالإجماع مما يعني أن المعنيين بالمعيار والذين يطلق عليهم عادة أصحاب المصلحة، قد اتفقوا على أن معياراً معيناً هو أفضل طريقة لممارسة الأعمال التجارية وأنه يحمي مصالحهم بطريقة متوازنة.

ثانياً: يذكر التعريف أن المعايير وضعت للاستخدام الشائع والمتكرر، وهذا يميز المعيار عن اتفاقية بين شركاء تجاريين تتناول حالة معينة، وقد تكون ثابتة في عقد أو في خطابات قبول، ولكن ليس من الضروري أن تكون ثابتة في وثيقة متاحة لأطراف أخرى مثل المعيار.

ثالثاً: يصف التعريف المحتوى المحتمل للمعيار بأنه قواعد وإرشادات أو خصائص تنطبق على الأنشطة أو العمليات وكذلك على نتائجها، يمكن أن تكون هذه النتيجة منتجاً أو خدمة.

ينص التعريف أيضاً على أن المعايير توضع من قبل هيئة معترف بها، وهذا يحد من وضع المعايير الرسمية للهيئات المعترف بها القادرة على جمع أصحاب المصلحة في التقييم بطريقة تعزز التوصل الى توافق في توفير هذه الهيئات منتدى مناسباً للصياغة الدقيقة، ومواصلة تطوير وتحديث المعيار، تسهل هذه الهيئات نشر المعايير وتتيحها للمستخدمين، وتعمل كمستودع لجمع المعايير في المجال أو المجالات المحددة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -ANWAE EL TAWIL, STANDARDS AND QUALITY, WORLD SCIENTIFIC PUBLISHING CO. PTE. LTD, 2014, P2.

### 1-2- تعريف معايير المحاسبة:

يعرف مصطلح "معيير المحاسبة" بأنه بيانات مكتوبة تصدر من وقت لآخر من قبل مؤسسات مهنة المحاسبة أو المؤسسات التي توجد فيها مشاركة كافية والتي تم انشاؤها خصيصا لهذا الغرض، توجد هذه المؤسسات أو الهيئات المحاسبية حاليا في العديد من دول العالم، على سبيل المثال مجلس معايير المحاسبة في الهند، ولجنة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة، ولجنة معايير المحاسبة في كندا، على المستوى الدولي تم انشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) لصياغة ونشر بما يخدم المصلحة العامة، معايير أساسية يجب مراعاتها في عرض الحسابات والبيانات المالية المدققة، ولتعزيز قبولها والالتزام بها في جميع أنحاء العالم، والتي حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2001، والذي أوكلت له مهام جديدة له، حيث أن إعادة الهيكلة الجديدة جاءت استجابة للمتطلبات التي يملها المحيط الدولي خاصة تلك التي شهدتها المحاسبة.

تتناول معايير المحاسبة بشكل أساسي القياسات والا فصاحات المالية المستخدمة في اعداد مجموعة من البيانات المالية المعروضة بشكل عادل، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار معايير نظاما للقياسات والا فصاحات، كما أنها ترسم الحدود التي يقع ضمنها السلوك المقبول، وفي هذا الجانب وفي العديد من الجوانب الأخرى، فهي تشبه القوانين في طبيعتها.<sup>1</sup>

### 2- فوائد المعايير المحاسبية:

تعد معايير المحاسبة السلطة الحاكمة في عالم المحاسبة، فهي تضمن أن المعلومات المقدمة للمستثمرين المحتملين ليست مضللة بأي شكل من الأشكال، ومن فوائد معايير المحاسبة ما يلي:

- تحقيق التوحيد في المحاسبة: توفر معايير المحاسبة قواعد للمعالجة القياسية وتسجيل

المعاملات حتى أن لديها تنسيقا قياسييا للبيانات المالية، هذه خطوات لتحقيق التوحيد في أساليب المحاسبة.

- تحسين موثوقية البيانات المالية: هناك العديد من أصحاب المصلحة في الشركة، وهم

يعتمدون على البيانات المالية للحصول على معلوماتهم، ويبني العديد من هؤلاء

أصحاب المصلحة قراراتهم على البيانات التي توفرها هذه البيانات المالية، ثم يتخذ

بعض المستثمرين المحتملين قراراتهم الاستثمارية، بناء على هذه البيانات المالية، كذلك

يجب أن تقدم هذه البيانات صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للشركة، وتضمن

معايير المحاسبة ذلك، فهي تتأكد من أن البيانات موثوقة وجديرة بالثقة.

<sup>1</sup> -PROF JAWHAR LAL, DR SEEMA SRIVASTAVA, FINANCIAL ACCOUNTING PRINCIPLES AND PRACTICES, S.CHARD AND COMPANY LTD, EDITION 2006. P11.

- **يمنع الاحتيال والتلاعب المحاسبي:** تضع معايير المحاسبة مبادئ ومنهجيات المحاسبة التي يجب على جميع الكيانات اتباعها، احدى نتائج ذلك هي أن إدارة الكيان لا يمكنها التلاعب بالبيانات المالية، اتباع هذه المعايير ليس اختياريا بل هو الزامي، لذلك فان هذه المعايير تجعل من الصعب على الإدارة تحريف أي معلومات مالية بل أنها تجعل من الصعب عليهم ارتكاب أي احتيال.
- **مساعدة المدققين:** تضع معايير المحاسبة جميع السياسات والقواعد واللوائح المحاسبية وما الى ذلك في شكل مكتوب، يجب اتباع هذه السياسات لذلك إذا تحقق المدقق من اتباع السياسات بشكل صحيح فيمكنه التأكد من أن البيانات المالية صحيحة وعادلة.
- **قابلية المقارنة:** هذا هدف رئيسي اخر لمعايير المحاسبة، نظرا لأن جميع كيانات الدولة تتبع نفس مجموعة المعايير، فان حساباتها المالية تصبح قابلة للمقارنة الى حد ما يمكن لمستخدمي البيانات المالية تحليل ومقارنة الأداء المالي لمختلف الشركات قبل اتخاذ أي قرارات، كما يمكن مقارنة بيانين لنفس الشركة من سنوات مختلفة، سيوضح هذا منحنى نمو الشركة للمستخدمين.
- **تحديد المساءلة الإدارية:** تساعد معايير المحاسبة في قياس أداء إدارة الكيان، ويمكن أن تساعد في قياس قدرة الإدارة على زيادة الربحية، والحفاظ على ملاءة الشركة، وغيرها من الواجبات المالية المهمة للإدارة، كما يجب على الإدارة اختيار سياستها المحاسبية بحكمة، تؤدي التغيرات المستمرة في السياسات المحاسبية الى ارباك مستخدمي هذه البيانات المالية، كما يفقد مبدأ الاتساق وقابلية المقارنة.<sup>1</sup>

### 3-معايير جودة التقارير المالية:

تتحقق جودة التقارير المالية من خلال توافر المعايير التالية:<sup>2</sup>

- **معايير قانونية:** سعت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية في جميع الدول، لفرض وتطوير معايير جودة التقارير المالية من خلال سن قوانين وتشريعات تلتزم بها جميع الكيانات لضبط جوانب الأداء في المؤسسات مع ما يتوافق مع التشريعات القانونية، التي تجبر الكيانات بالإفصاح الكافي واللازم لأدائها.
- **معايير رقابية:** تعتبر الرقابة من أهم العناصر التي تعتمد عليها الدول لفحص وتقييم مدى التزام الكيانات، بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية

<sup>1</sup> -NARINDER MEHRA, ACCOUNTING AND BOOKKEEPER : EVERYTHING YOU NEED TO KNOW, EDUCOHACK PRESS, 2025, P 33.

<sup>2</sup>-زبيدي البشير، سعدي يحيى، مرجع سابق، ص 91.

تخصيص الموارد، ولنجاح عملية الرقابة وتحقيق فعالية كبيرة، يجب على كل دولة أن تفرض وتحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية.

- **معايير مهنية:** ان الممارسات المحاسبية المتبعة تؤثر على جودة ونوعية المعلومات المالية، فالممارسة المحاسبية يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة، لضبط أداء العملية المحاسبية، وبالتالي فان تلبية احتياجات معينة للمستخدمين يتطلب اختيار معايير محاسبية تلي الغرض، مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثماراتهم.
- **معايير فنية:** تؤدي المعايير الفنية الى تطوير مفهوم جودة المعلومات، مما ينعكس ذلك على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عدم التأكد والشك لدى مختلف مستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، ويزيد ذلك من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة في المؤسسة، مما يؤدي الى زيادة ورفع مستوى الاستثمار.

### المبحث الثاني: خصائص جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية مؤشر على مدى موثوقية ودقة المعلومات المالية والمحاسبية الواردة فيها، ومدى قدرتها على تلبية حاجيات مستخدمي هذه التقارير من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية مهمة ودقيقة.

ولإحاطة بموضوع خصائص جودة التقارير المالية، تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب:

➤ **المطلب الأول: الخصائص النوعية للتقارير المالية**

➤ **المطلب الثاني: قياس جودة التقارير المالية**

➤ **المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التقارير المالية وتؤدي الى رداءتها**

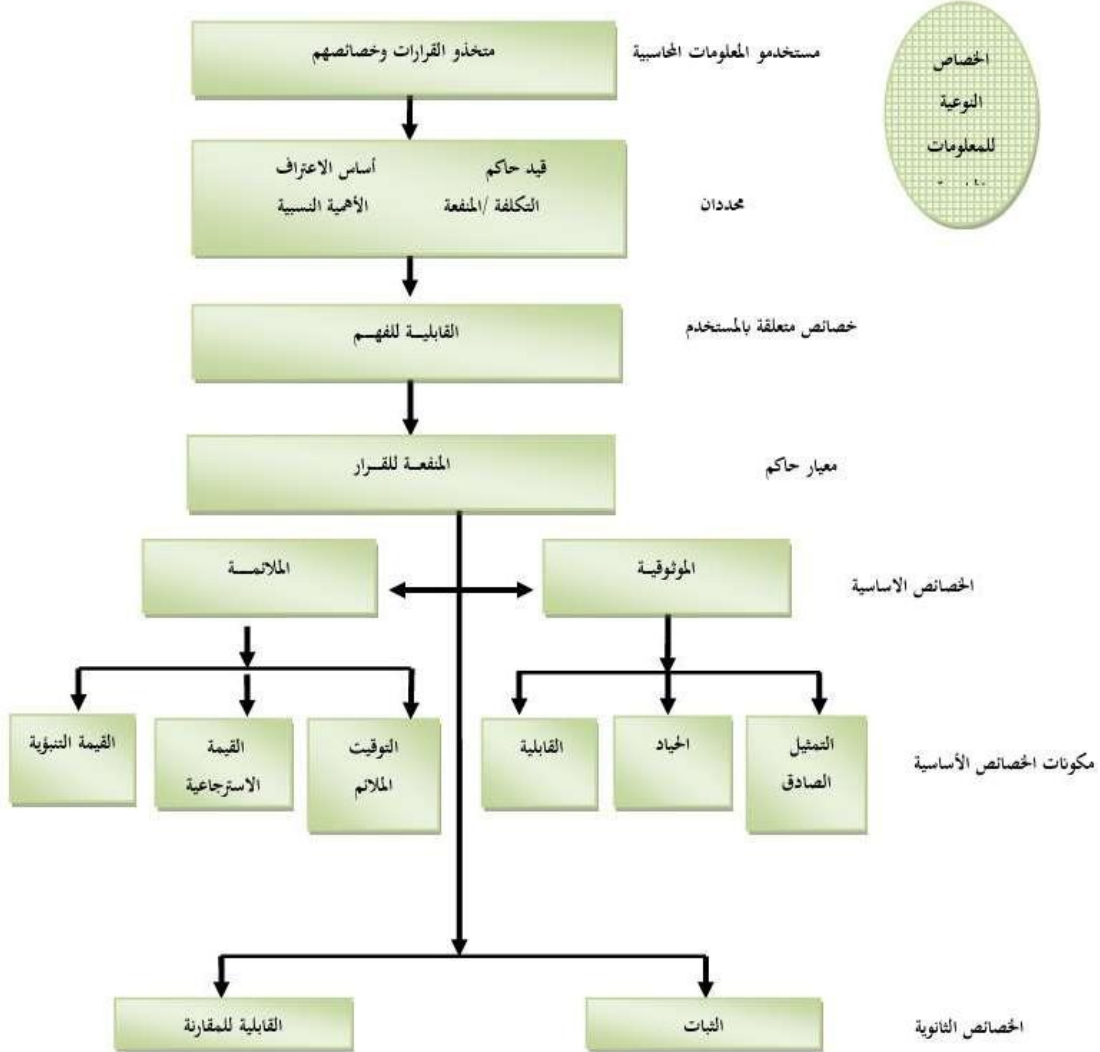
### المطلب الاول: الخصائص النوعية للتقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية أداة رئيسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية من قبل المستثمرين، المقرضين، الدائنين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وجب أن تتسم المعلومات المالية والمحاسبية بجودة عالية، وهو ما يتحقق جراء توفر الخصائص النوعية الأساسية والثانوية في المعلومات المالية والمحاسبية وفقا للإطار المفاهيمي للمعايير، مع الإشارة الى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتطبيقاتها العملية في تحسين جودة التقارير المالية.

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بيان حول مفاهيم معايير جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في مجموعة من الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر افادة) والمعلومات الأدنى (الأقل افادة) لأغراض اتخاذ القرارات، علاوة على ذلك وضع المجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تتمثل في التكلفة/المنفعة والأهمية النسبية للمعلومات.

والشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الشكل رقم (01): يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر : طارق عبد العال "تحليل القوائم المالية" الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر 2006 ص. 53

من خلال تحليل الشكل السابق، يفترض أن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم مستخدمون حصينين لديهم مستوى جيد من الفهم والاستيعاب عند تحليل واستخدام المعلومات المحاسبية، ثم يلي بعد هذه الفرضية قيد حاكم: التكلفة/المنفعة، ومعناه أن تكون المنفعة (الفائدة) المتحصل عليها من استخدام المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها، وبالتالي فإن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، أما تكلفة الحصول على المعلومة تقع على كاهل معديها، في حين أن المنفعة تعود على كل من معديها ومستخدميها، ثم يليها قيد الأهمية النسبية لقيمة الشيء المعترف به، الذي يعتمد على اعتبار كمية أو نوعية أو خليط منهما وهو وجود نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توافرها، بحيث

لا يتعدى كمية المعلومات هذه النقطة، لأن زيادة المعلومات عن لحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر على صنع القرار.<sup>1</sup>

تكتمل المنفعة المرجوة من المعلومات في توجيه آراء مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا من خلال معلومات محاسبية تتوفر على خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملاءمة والموثوقية.

### 1- الخصائص الأساسية للتقارير المالية:

#### 1-1-1- خاصية الملاءمة:

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تحدث فرقا في اتخاذ القرار، وذلك من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات لوضع تنبؤات مستقبلية على أساس أحداث ماضية أو حالية أو مستقبلية، حيث يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب لها ويقصد بالملاءمة مدى مطابقة المعلومات المتوفرة لاحتياجات متخذي القرارات.<sup>2</sup>

وحتى تكون المعلومات قادرة على أحداث تغييرات يجب أن تتطوي الملاءمة على الخصائص الفرعية التالية:<sup>3</sup>

#### 1-1-1-1- القيمة التنبؤية للمعلومات: (PREDICTIVE VALUE)

لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يتعين تميزها بقدرة تنبؤية بالأحداث، يعني قدرتها على مساعدة متخذي القرارات في احتمال الوصول الى تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل.

فالقيمة التنبؤية لا تعني أن المعلومة هي التنبؤ ولكنها تشير الى أنها قد تكون أداة لتحديد المعلومات التي تشكل مدخلات في نموذج التنبؤ.<sup>4</sup>

#### 1-1-1-2- القيمة الاسترجاعية للمعلومات (FEEDBACK VALUE)

يقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقديم مدى صحة التوقعات السابقة من حيث تعزيزها وتثبيتها أو تقسيم نتائج القرارات التي بنيت عليها هذه التوقعات، فالتنبؤ بالمستقبل يكون مفيدا من

1- هواري سويسي، بدر الدين خمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011، ص 2.

2- شرويدر، ريتشارد وكلاارك، مارتل، نظرية محاسبية، تعريب دار المريخ، تعريب خالد كاجيجي، الطبعة 1، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.

3- جمعة المدخلي، معايير التقارير الدولية، دار الصفاء للنشر والطباعة، الأردن، 2015، ص 98.

4- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية في إطار فكري وتحليلي وتطبيقي، مكتبة أفق للطباعة والنشر، غزة، 2011، ص 113.

خلال الوقوف على نتائج الماضي وتقييم اتجاهاته، فالمعلومات نقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية، والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية.<sup>1</sup>

### 1-1-3- التوقيت الملائم (TIME LINESS)

لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، فالمعلومة تفقد منفعتها عندما لا تكون متاحة عند الحاجة لها، وبذلك تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات على أساسها، فلا جدوى من توافر معلومات ملائمة ودقيقة إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها.<sup>2</sup>

### 1-2-2- خاصية الموثوقية:

تعتبر إحدى الخصائص النوعية الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية، وتسمى أيضا بالمصدقية أو التمثيل الصادق، فمن خلالها تكون المعلومات على درجة عالية من الأمانة وخالية من كل تحريف أو أخطاء وغير متحيزة، حيث يتم الاعتماد عليها لخلق الثقة بين أصحاب المصلحة، فيعتبرون أن هذه المعلومات تمثيلا صادقا عن المركز المالي للشركة.<sup>3</sup>

ولتحقق خاصية الموثوقية لابد من توافر الخصائص النوعية الفرعية التالية:

### 1-2-1- الحيادية (NEUTRALITE)

الحيادية معناها هي الوصف الذي يخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية، فلا يكون الوصف الحيادي ينطوي على محاباة أو متحيزا أو متلاعب به بطريقة معينة لزيادة احتمالية استلام المعلومات المالية من قبل المستخدمين بشكل موثوق أو غير موثوق، فالمعلومات الحيادية لا تعني معلومات دون تأثير على السلوك أو بدون غرض، إنما تعني عدم التحيز في إعدادها لخدمة مستخدم دون آخر.<sup>4</sup>

وعليه فإن الحياد معناه تجنب انتقاء المعلومات المفصح عنها حتى تخدم فئة معينة دون غيرها من المستفيدين أو قرار معين.

### 1-2-2- التمثيل الصادق (REPRESENTATIONEL FAITHFULNESS)

التمثيل الصادق هو التوافق بين القياس والوصف والظواهر التي تمثلها، والمقصود بالظواهر التي يتم تمثيلها في المحاسبة هي الموارد الاقتصادية والالتزامات ووج العمليات والأحداث التي تحدث تغيرا فيها.

<sup>1</sup>-يمينة عبدلي دور جودة التقارير المالية في التحقق من تأثير سياسة توزيع الأرباح على القرارات الاستثمارية، مرجع سابق، ص 33.

<sup>2</sup>-زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية في تحسين الأداء المالي، مرجع سابق، ص 112.

<sup>3</sup>-عبد القادر قرادي، الطاهر جمعات، المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي، مطبعة بن سالم، الجزائر، 2010، ص 60.

<sup>4</sup>-أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 100.

وتتطلب هذه الخاصية الابتعاد كلية عن التغيير في عملية القياس، وحتى تمثل الأرقام المحاسبية الأحداث فعليا فيجب على القائم بعملية القياس التحرر من التحيز.<sup>1</sup>

فغالبية المعلومات المحاسبية معرضة لبعض المخاطر من كونها لا ترقى الى التمثيل الصادق الذي يفهم أنها تصوره ولا يرجع ذلك الى التحيز فيها وانما للصعوبات التي تلازم والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يصعب قياسها، وكذلك الى صعوبة تصميم واستخدام وسائل عرض وقياس لإيصال الرسائل التي تتلاءم مع تلك العمليات المالية والأحداث.<sup>2</sup>

### 1-2-3- قابلية التأكد أو التحقق من المعلومات (VERIFIABILITY)

يقصد بقابلية التحقق أو التأكد من المعلومات هي إمكانية الوصول والولوج لنفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة، وتستخدم عند اعدادها نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة.<sup>3</sup>

### 2- العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية:

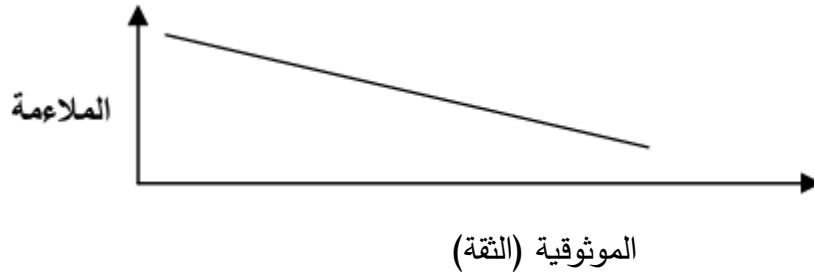
باعتبار أن كل من خاصيتي الملاءمة والموثوقية هما خاصيتان أساسيتان في تقييم نوعية المعلومات المتضمنة في التقارير المالية، بهدف استخدامها في عملية اتخاذ القرارات، ذلك أن أي تحسين في احدهما يؤدي الى تحسين في الأخرى، لكن ذلك لا يمكن أن يحدث دوما بسبب أن هنالك الكثير من الطرق والسياسات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق المزيد من الملاءمة والعكس صحيح.<sup>4</sup>

وعليه يمكن أن تتوافر خاصية الملاءمة في المعلومات ولا تتوافر خاصية الموثوقية، لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللا، فعلى سبيل المثال إذا كان مبلغ الأضرار المطالب بها بموجب اجراء قانوني جراء نزاع، فان اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في بيان المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب ومن جهة أخرى يمكن أن يكون الإفصاح عن المبلغ والظروف المطالبة به مناسبا.<sup>5</sup>

كما يمكن توضيح التعارض بين الخاصيتين الموثوقية والملاءمة في الشكل الاتي:

1-محمد عبد ربه، طريقك الى البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 138.  
2-طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 80.  
3-صافية بومصباح، الحسين بلعجوز، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي-دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، 2018، ص 272-294.  
4-مصطفى عقاري، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 106.  
5-أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 42.

الشكل رقم (11): تعارض خاصيتي الملاءمة والموثوقية



المصدر: مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2005، ص 108.

نستخلص من الشكل أعلاه أنه هناك علاقة عكسية بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية، حيث أنه كلما زادت جودة احدهما انخفضت جودة الأخرى، فمن الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل المزيد من الموثوقية أو العكس، وأنه ليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين سواء الملاءمة أو الموثوقية بالكامل في المعلومات المحاسبية مما يستلزم اجراء نوع من المبادلة بينهما.<sup>1</sup>

### 3- الخصائص الثانوية للمعلومات المتضمنة في التقارير المالية:

بالإضافة الى الخصائص النوعية الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية والمالية فان هناك أيضا خصائص ثانوية مدعمة للجودة، والتي يجب أن تتوافر عليها التقارير المالية والمتمثلة في الخصائص التالية:

#### 3-1- الثبات (CONSISTANCY)

ويقصد به تطبيق نفس المعالجة المحاسبية لأحداث متشابهة من فترة محاسبية لأخرى في الشركة، لذا نجد من المهم الموازنة بين الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية من فترة لأخرى مالم يؤثر ذلك على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، غير أن فكرة الثبات لا تعني أن الشركة غير قادرة على التحول من طريقة محاسبية لأخرى، ففي حالة اجراء تغييرات

<sup>1</sup>-قسوم حنان، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، رقم 05، عدد أكتوبر 2017.

لابد على الشركة القيام بعملية الإفصاح عن تلك التغييرات، مع وضع التبريرات اللازمة والتي أدت الى احداث تلك التغييرات.<sup>1</sup>

### 3-2- قابلية المقارنة (COMPARABILITY)

ان المقارنة تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد أوجه الاختلاف والتشابه في الأحداث الاقتصادية بين الشركات المماثلة وفي الشركة نفسها من خلال مقارنتها للسنة الحالية مع السنوات الماضية، فأى بيانات تفقد ميزة المقارنة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.<sup>2</sup>

### 3-3- قابلية الفهم (UNDERSTANDABILITY)

لكي تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية في متناول الجميع، يجب اعدادها بطريقة سهلة ومناسبة لكي تسهل عملية الفهم من طرف مستخدميها، وذلك لا يتعلق بشكل القائمة فقط وانما أيضا باختيار اللغة والسياسات والمنهجيات والافتراضات الأساسية التي تشكل التقرير، ترتبط هذه الخاصية بالمستخدم وهذا بافتراض أن لديه مستوى معقول من المعرفة بالنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما أن للمستخدم الرغبة في الاطلاع على المعلومات بقدر معقول من العناية، على ألا يتم استبعاد معلومات حول مسائل معقدة واغفالها بحجة صعوبة فهمها من قبل البعض اذا كانت ملائمة لحاجات متخذي القرارات.<sup>3</sup>

### 4- قيود استخدام الخصائص النوعية:

اختر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) محددان أساسيان يجب أخذهما بعين الاعتبار للتحقيق أهداف التقارير المالية، وتقديم المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين وهما:<sup>4</sup>

#### 4-1- قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة:

تعتبر هذه القاعدة قيد عام للتأكد من أن المنفعة المحصلة من المعلومات المتواجدة بالتقارير المالية أكبر من التكاليف الناجمة عن اعدادها والحصول عليها، فالمعلومات تشبه حالة السلع فلا بد أن تتجاوز قيمة منفعتها تكلفتها حتى تكون مرغوب فيها، فيجب على معدي المعلومات المحاسبية والمالية في الشركة الالتزام بإحداث مقارنة بين تكلفة المعلومات ومنفعتها، لكيلا تتحمل الشركة تكاليف إضافية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، بلال أسامة أبو سلامة، أثر الإفصاح الطوعي عن المخاطر على جودة المعلومات في التقارير المالية-دراسة تطبيقية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 724.

<sup>2</sup>- طلال محمود علي الحجاوي، محمد ال فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 92.

<sup>3</sup>- أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 52.

<sup>4</sup>- رضوان حلوة حنان، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 120.

<sup>5</sup>- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 36.

### 4-2- قاعدة الأهمية النسبية:

تتمثل الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في إذا ما كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين اعتماداً على القوائم المالية، فتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وعليه فإن مفهوم النسبية يزودنا بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات التي تكون مفيدة.<sup>1</sup> كذلك تعتبر هذه القاعدة ثاني قيد محاسبي، حيث توفر ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي، لأنه ينص على ضرورة الإفصاح فقط على البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية وعدم اشتغال هاته القوائم على التفاصيل، وكذلك بنود لا داعي للإفصاح عنها، مما قد ينجم عنه ارباك للمستخدم أو تضليل له، بل وقد يفقد القدرة عن التمييز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: قياس جودة التقارير المالية والمدخل الكمية للقياس:

#### 1- قياس جودة التقارير المالية:

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية، يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي:<sup>3</sup>

##### 1-1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بمدى تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، وبذلك تزيد قيمتها للتعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

##### 1-2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل المنفعة في عنصرين أساسيان وهما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، وتأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

<sup>1</sup>- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية (عرض القوائم المالية 1)، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 79.

<sup>2</sup>- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 27.

<sup>3</sup>- مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 306.

### 1-2-1- المنفعة الشكلية:

وتعني كلما كان شكل ومحتوى المعلومات مطابق مع متطلبات متخذي القرارات كلما كانت المعلومات عالية الجودة.

### 1-2-2- المنفعة التقييمية والتصحيحية:

وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

### 1-2-3- المنفعة الزمنية:

وتعني ارتفاع قيمة المعلومات من خلال إمكانية الحصول عليها بسهولة وبطريقة مباشرة.

### 1-3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يتم النظر في جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو لمتخذي القرارات عبر استخدام موارد محدودة.

### 1-4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ أن الوسيلة التي يمكن فيها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم لاتخاذ القرارات والتخطيط، فتتمثل جودة المعلومات في قدرتها على التنبؤ وتخفيض حالة عدم التأكد.

### 1-5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ اقتصادي مع نظم المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة، والتي تزيد من قيمة المعلومات.

## 2- المداخل الكمية للقياس:

يتم قياس جودة التقارير المالية بواسطة عدة مؤشرات استخدمت في الدراسات، فالقياس ارتكز على مؤشرات نوعية مرتبطة بمفهوم جودة التقارير المالية، حيث ركزت على جملة الخصائص النوعية على غرار الجزء الآخر الذي اعتمد مداخل أخرى كمية تجلت أساساً في كل من مدخل جودة الأرباح ومدخل جودة الاستحقاق ومدخل التحفظ المحاسبي، وعليه سنتطرق لمختلف المؤشرات المستخدمة في القياس كما يلي:

### 2-1- مدخل جودة الأرباح:

تعتبر التقارير المالية مؤشر للربحية والمصدر الأساسي للمعلومات المالية في أسواق رأس المال، فالربح المحاسبي أهم بند في هذه التقارير، فمن خلاله يمكن الحكم على فاعلية وكفاءة إدارة المؤسسة، كما يمثل مؤشر جيد على التدفقات النقدية المستقبلية، كما يعتبر الربح المحقق الموجه

لمختلف القرارات الاقتصادية التي لها علاقة بالمؤسسة، ولهذا أصبح يلعب دور هام في اتخاذ مختلف القرارات الاستراتيجية للتخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة، سواء على المستوى الداخلي للمؤسسة أو خارجها، ولهذا نجد اجماع الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الأرباح، ولهذا اهتمت العديد من الأطراف بجودة الأرباح لما له من أثر كبير على القرارات الاستثمارية.<sup>1</sup>

### 2-1-1-1- مفهوم جودة الأرباح:

عرفت جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح المعلن عنها على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وهذا ما يعني استمراريتها على المدى الطويل وبالتالي إعطائها مؤشرا جيدا على الأرباح المستقبلية.

كما عرفت على أنها الدرجة التي تعبر فيها أرباح الشركة الحالية عن العمليات التشغيلية الأساسية للشركة.

ومما سبق يمكن تعريف جودة الأرباح على أنها مدى صدق وعدالة الأرباح المفصح عنها من قبل الشركة في عكسها للأرباح الفعلية المحققة باعتبار أن التعريفات الخاصة بها تختلف، حيث أرجع الباحثون الاختلاف فيها الى أن استخدامات المعلومات المحاسبية تتوزع على قرارات مختلفة ترتبط بنوعية المستخدم.<sup>2</sup>

### 2-1-2- قياس جودة الأرباح:

تختلف الطرق التي يتم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، وهذا راجع الى اختلاف مفهومها، الا أن أغلب الباحثين يجمعون على أربعة مداخل لقياس جودة الأرباح:

### 2-1-2-1- استمرارية الأرباح:

باعتبار أن مؤشر استمرارية الأرباح من المؤشرات الأكثر استعمالا للتعبير عن جودة الأرباح، فاستمرارية الأرباح تشير الى احتمال تكرار الأرباح في المستقبل. تناولت دراستي (Barua(2006) و Francis(2004)، القياس الكمي لقدرة الأرباح الحالية التنبؤ بالأرباح المستقبلية من خلال دالة الانحدار التالية:

$$y_t = a_0 + \beta_{t-1} x_{t-1} + \beta_{t-2} x_{t-2} + \dots + \beta_n x_n + \varepsilon$$

حيث:

$y_t$  : الأرباح التاريخية للفترة المالية t

<sup>1</sup>-رفيق يوسف، حنان دريد، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح دراسة حالة: المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 1، 2021.

<sup>2</sup>- يمينة عبدلي، دور جودة التقارير المالية في التحقق من تأثير سياسة توزيع الأرباح على القرارات الاستثمارية، مرجع سابق، ص

$a_0$  : ثابت دالة الانحدار

$\beta$  : معامل تغير المتغير المستقل

$x_{t-1}$  : الأرباح التاريخية للفترة المالية t-1 وتعكس قدرة أرباح السنة السابقة على التنبؤ بأرباح السنة الحالية

$\beta_n x_n$  : الأرباح التاريخية للفترة المالية الأولى في السلسلة الزمنية، وتمثل أبعد فترة مالية عن الفترة المالية المتنبئ بها

$\varepsilon$  : الخطأ المعياري لدالة الانحدار

وينم قياس الأرباح بمعدل العائد على الأصول، وتتوافر القدرة التنبؤية في حالة انخفاض الخطأ المعياري لدالة الانحدار، وارتفاع قيمة معامل التحديد لها، كما يستند احصائياً على العديد من المعلمات الإحصائية الأخرى كالمعنوية الحقيقية وبواقي دالة الانحدار، والعلاقة بين قيمة ف المحسوبة وقيمتها الجدولية.<sup>1</sup>

2-1-2-2- قدرة الأرباح التاريخية والمؤشر الاستحقاقى على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

يتم تطوير دالة الانحدار والمحددة في العنصر السابق (2-1-2-1- استمرارية الأرباح) والسابق عرضها، لتتضمن بخلاف الأرباح التاريخية المؤشر الاستحقاقى (Accruals)، لتأخذ دالة الانحدار القياسية النموذج التالي:

$$y_t = a_0 + \beta_{t-1} x_{t-1} + \beta_{t-1} \text{Accrual}_{t-1} + \dots + \beta_n x_n + \beta_n \text{Accrual}_n + \varepsilon$$

حيث:

$y_t$  : الأرباح التاريخية للسنة المالية t

$x_{t-1}$  : الأرباح التاريخية للفترة المالية (t-1) وتعكس قدرة أرباح السنة السابقة على التنبؤ بأرباح السنة الحالية

$\text{Accrual}_{t-1}$  : المؤشر الاستحقاقى للسنة المالية (t-1)، ويعكس قدرة المؤشر الاستحقاقى في الفترة المالية السابقة على التنبؤ بأرباح الفترة المالية الحالية.

$n$  : الفترة المالية الأولى في السلسلة الزمنية "أبعد الفترات المالية عن الفترة المالية المتنبئ بها"  
 $\varepsilon$  : الخطأ المعياري لدالة الانحدار

ويحسب المؤشر الاستحقاقى وفق مدخلين رئيسيين، المدخل الأول يعتمد بصورة أساسية على قائمة التدفقات النقدية، ووفق هذا المدخل يقوم البعض بحسابه بمقدار الفرق بين صافي الدخل

<sup>1</sup>-طارق إبراهيم صالح سعادة، رؤية متعددة الأبعاد لنموذج اليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة مع دليل تجريبي من شركات قطاع الصناعات الدوائية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 03، العدد 01، الجزء 02، 2022.

بعد الضرائب وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، كما يقوم البعض بحسابه بمقدار الفرق بين الأرباح التشغيلية وصافي التدفقات من أنشطة التشغيل، وللحصول عليه في صورة معادلة يتم قسمة الفرق على متوسط اجمالي الأصول للفترة المالية، أما المدخل الثاني يعتمد بصورة رئيسية على قائمة المركز المالي فقط.

**2-1-2-3- قدرة مكونات السيولة والايادات الغير عادية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:**

تناولت دراستي (Baua (2006، و(Fairfield et al (1996) القياس الكمي للقدرة التنبؤية لكل من مكونات السيولة والايادات غير العادية، من خلال الاعتماد على دالة الانحدار التالية:

$$y_t = a_0 + \beta_{(1)t-1} x_{(1)t-1} + \beta_{(2)t-1} x_{(2)t-1} + \beta_{(3)t-1} x_{(3)t-1} + \varepsilon$$

حيث:

$y_t$  : الأرباح التاريخية للفترة المالية  $t$ ، وهي الفترة المالية المتنبئ بها.

$x_{(1)t-1}$  : النقدية التشغيلية للفترة المالية السابقة  $(t-1)$ .

$x_{(2)t-1}$  : مستحقات رأس المال العامل للفترة المالية السابقة  $(t-1)$ .

$x_{(3)t-1}$  : الإيرادات غير العادية للفترة المالية السابقة  $(t-1)$ .

$\varepsilon$  : الخطأ المعياري لدالة الانحدار

(جميع المتغيرات منسوبة الى اجمالي الأصول).

**2-1-2-4- قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية:**

تناولت دراستي (Baua (2006، القياس الكمي لقدرة الأرباح الحالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، من خلال الاعتماد على دالة الانحدار التالية:

$$y_t = a_0 + \beta_{t-1} x_{t-1} + \beta_{t-2} x_{t-2} + \dots + \beta_n x_n + \varepsilon$$

حيث:

$y_t$  : التدفقات النقدية التشغيلية للفترة المالية  $t$ .

$x_{t-1}$  : الأرباح التاريخية للسنة السابقة  $(t-1)$ .

$\beta_n x_n$  : الأرباح التاريخية للسنة الأخيرة في السلسلة الزمنية.

$\varepsilon$  : الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

(جميع المتغيرات منسوبة الى اجمالي الأصول).

**2-2-2- مدخل جودة الاستحقاق:**

يشير هذا المدخل الى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي، ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي

وضعه (Me Nicholson,2002) باعتباره أكثر النماذج دقة، ويمكن صياغة نموذج جودة الاستحقاق المعدل من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\begin{aligned} \frac{TC_{it}}{Total\ Asset_{it-1}} = & b_0 + b_1^* \frac{CFO_{it}}{Total\ Asset_{it-1}} + b_2^* \frac{CFO_{it}}{Total\ Asset_{it-1}} \\ & + b_3^* \frac{CFO_{it-1}}{Total\ Asset_{it-1}} + b_4^* \frac{\Delta REV_{it}}{Total\ Asset_{it-1}} \\ & + b_5^* + b_1^* \frac{|PPE_{it}}{Total\ Asset_{it-1}} + \varepsilon b_{it} \dots \dots \dots \end{aligned}$$

حيث :

الاستحقاق الاختياري الإجمالي للشركة (i) في السنة (t) وتحسب ( $\Delta CA_{it} - \Delta CL_{it} - \Delta Cash_{it} + \Delta STDEBT_{it} + \Delta TP_{it}$ )	$(TC_{it})$
الأصول الكلية للشركة في (i) السنة (t-1)	$(Total\ Asset)_{it-1}$
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة الحالية (t).	$(CFO_{it})$
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة القادمة (t-1).	$(CFO_{it-1})$
التغير في الإيراد الكلي للشركة (i) بين السنة (t) و السنة (t-1).	$(\Delta REV_{it})$
عقارات، مصانع ومعدات الشركة (i) في السنة (t).	$(PPE_{it})$
الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).	$(CA)_{(it)}$
الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).	$(CL_{it})$
النقد للشركة (i) في السنة (t).	$(Cash_{it})$
الجزء المتداول من الديون طويلة الأجل للشركة J في السنة (t).	$(STDEBT_{it})$
الضرائب المستحقة على الشركة (i) في السنة (t).	$(TP)_{it}$
المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في النموذج.	$(b_1 \dots b_5)$

<sup>1</sup> -مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 02، العدد 02، 2014.

### 2-3-مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر (التحفظ المحاسبي):

وفقا للمؤيدين لأصحاب المدخل فان عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف (أرباح أو خسائر) في التوقيت المناسب، يؤدي الى اضعاف جودة الربح، وهذا ما يؤدي الى اضعاف جودة المعلومات المحاسبية.

### 2-3-1- مفهوم التحفظ المحاسبي:

تعددت المفاهيم حول التحفظ المحاسبي واختلفت باختلاف آراء المفكرين والباحثين المحاسبين ولعل أهم هذه التعاريف نجد:

- ✓ ان مصطلح التحفظ المحاسبي يعد تطورا لمبدأ الحيطة والحذر، والذي نال قبول واسع لدى المحاسبين لعدة قرون وكان موجها نحو التأثير على قائمة حساب النتائج، ولذا وجب الأخذ بالحسبان جميع الخسائر والأعباء المحتملة، وتأجيل الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات لحين تحققها بالفعل، ولهذا لا يوجد تعريف متفق عليه في الفقه المحاسبي لمفهوم التحفظ، بالرغم من الدور الذي يلعبه ضمن النظرية والتطبيق.<sup>1</sup>
  - ✓ يستخدم التحفظ المحاسبي في كثير من الحالات رادعا لتخفيض حالة عدم التأكد من الاحتمالات والتقديرات المتعلقة بالاحتيايل والتضليل في القوائم المالية، وهو ما يساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية المفصح عنها ومستوى ملاءمة المعلومات.<sup>2</sup>
  - ✓ حسب نموذج (Feltjam-ohlson,1998) فان التحفظ المحاسبي هو التوقعات بأن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية في الأجل الطويل، حيث يفضل المحاسبون تخفيض العناصر الإيجابية في القوائم المالية (الأصول، الإيرادات، الأرباح) وتعظيم العناصر السلبية (الالتزامات، المصروفات، الخسائر).<sup>3</sup>
- مما سبق يتجلى لنا معنى ومضمون التحفظ المحاسبي في تعجيل الاعتراف بالنفقات والخسائر المحتملة حتى وان لم تحدث، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح الى غاية حدوثها فعلا، وهذا ما يسمح للأرباح بالتعبير بدقة عن النشاط الحقيقي للمؤسسة.

### 2-3-2- قياس التحفظ المحاسبي:

من أهم المقاييس المستعملة لقياس التحفظ المحاسبي مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية TACC/EBXT، المقدم من قبل دراسة ( Jain and

<sup>1</sup>-سعد الدين ايمان، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة AVJAA، 2015، ص 12.

<sup>2</sup>-ناظم شعلات جبار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وأثرها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017، ص 127.

<sup>3</sup>-Feltham, G. & ohlson, J, uncertainty resolution and theory of deprecation measurement, journal of accounting research, vol 34, autumn, 1996.

(Rezaee,2004)، فحسب هذه الدراسة ان التحفظ المحاسبي يؤدي الى استمرارية المستحقات السالبة عبر فترة زمنية طويلة، لأن المستحقات تزيد الدخل عندما تأخذ الإشارة الموجبة، وتخفض الدخل عندما تأخذ الإشارة السالبة، ومع ثبات العوامل الأخرى، فان الزيادة في المستحقات الاجمالية السالبة عبر فترة زمنية تعتبر مؤشرا على زيادة التحفظ، واستنادا لهذا النموذج فانه كلما انخفضت نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية زادت درجة التحفظ والعكس صحيح، حيث وفق هذا النموذج تعتبر الشركة متحفظة في سياستها المحاسبية اذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد صحيح.

والمعادلة التالية توضح كيفية قياس التحفظ من خلال هذا النموذج:<sup>1</sup>

$$\text{CONSERVATISM} = \text{TACC}/\text{EBXT}$$

حيث:

EBXT: الأرباح قبل البنود الغير العادية.

TACC: المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها بواسطة مدخلين مختلفين هما مدخل التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية

بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، ومدخل الميزانية والتي سنستخدمها في هذه الدراسة من أجل تحديدها.

$$\text{TACCit} = (\Delta \text{CAit} - \Delta \text{CLit} - \Delta \text{Chach it} + \Delta \text{STDEPTit} - \text{DEPINit}) \dots \dots \dots (1)$$

TACCit: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t؛

ΔCAit: التغير في الأصول الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔCLit: التغير في الخصوم الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔChach it: التغير في الخزينة للشركة i في السنة t؛

ΔSTDEPTit: التغير في الديون القصيرة الأجل للشركة i في السنة t؛

DEPINit: محصنات الاهتلاك ومحصنات المؤونات للشركة i في السنة t.

<sup>1</sup>-إسماعيل قزال، محمد زرقون، دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 28-13.

**المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه التقارير المالية والتي تؤدي الى رداءتها**  
تعدد مشاكل التقارير المالية التي تؤدي الى رداءتها، فهناك مشاكل تتعلق بالقوائم المالية ومشاكل تتعلق بالتقارير المالية الوصفية التي تم تناولها سابقا في المبحث الثاني.

### 1-1- مشاكل تتعلق بالقوائم المالية:

#### 1-1-1- معوقات الإفصاح المحاسبي:

للوصول الى مستوى أمثل للإفصاح يجب تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بشكل دقيق، مع موافقة قدرة ورغبة الإدارة في نشر هذه المعلومات، الا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول الى افصاح أمثل:<sup>1</sup>

- ✓ حصول المنافسين على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.
- ✓ ارتفاع التكاليف المترتبة على الإفصاح مع الاتحادات العالمية، بحيث أن اتاحة الكثير من المعلومات قد يؤدي بمطالبة الاتحادات العالمية لزيادة الأجر نتيجة ارتفاع الأرباح وتوزيعها، كما أن الإفصاحات الإضافية في هذا المجال قد تؤدي الى الاستفادة من هذه المعلومات من قبل اتحادات العمال في سعيها لتحسين موقفها التساومي ضد مصلحة الشركة أو المساهمين.
- ✓ تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير واستعمال البيانات المحاسبية المفصّل عنها.
- ✓ وجود مصادر بديلة لتزويد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من نشرها في التقارير الدورية.
- ✓ عدم المام المؤسسة بالاحتياجات المختلفة لمختلف فئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات.

#### 1-2-1- ممارسة إدارة الأرباح:

#### 1-2-1-1- مفهوم إدارة الأرباح:

عرفها (Rosenfield) بأنها "أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تدره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع الى أضرار في الأجل الطويل"<sup>2</sup>.  
وعرفها (Schipper) على أنها "تدخل متعمد من جانب الإدارة في التلاعب في عملية اعداد التقارير المالية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة لها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-ربما ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2018، ص ص، 99-100.

<sup>2</sup> - Rosenfield .Paul, What drives Earnings management?, 2000, P72.

<sup>3</sup> - Schipper.K, Commentary on Earnings Management, Accounting horizons, Vol 3, No 4, 1989, P92.

وعرفها (Mckee) على أنها "عملية اتخاذ القرارات التي تتلاءم مع تحقيق النتائج المحددة مسبقاً من قبل الإدارة في تقديم المعلومات في القوائم المالية والتي تحقق من خلالها منفعتها الخاصة"<sup>1</sup>. فمن خلال التعريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل ومحدد لإدارة الأرباح بأنها "قيام الإدارة بأنشطة متعمدة في القوائم المالية لتحقيق منافع خاصة، مستخدمة بذلك أساليب محاسبية من أجل القيام بعملية اختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي الذي يسمح لها بتعديل قيمة الربح المحاسبي لتحقيق أهدافها الخاصة.

### 1-2-2- طرق ممارسة إدارة الأرباح:

هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لممارسة إدارة الأرباح ولعل من أهمها نجد: أ- طريقة التخلص من كافة الخسائر دفعة واحدة في سنة واحدة:

في هذه الطريقة تقوم الإدارة بالتخلص من جميع الخسائر في سنة واحدة، لأغراض معينة كالحصول على مكافآت للإداريين في السنوات القادمة أو تجميل المركز المالي للمؤسسة من أجل إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال في السنوات القادمة أو القيام ببيع المؤسسة لاحقاً.<sup>2</sup> ب- طريقة احتياطات الطوارئ المستقبلية:<sup>3</sup>

في هذه الطريقة تسعى الإدارة في المؤسسة على تقدير تكوين الاحتياطات بشكل مبالغ فيه جداً في فترات الأداء المالي الجيد، الذي يتميز بأرباح مرتفعة من خلال تخفيض تلك الأرباح للاستفادة منها في فترات الأداء المالي الضعيف، أين تكون الأرباح منخفضة. ج- طريقة تمهيد الدخل:<sup>4</sup>

تقوم الإدارة في هذه الطريقة بتخفيض الأرباح المستقبلية لإدارة التوقعات المستقبلية عندما تكون الأرباح الحالية منخفضة، والأرباح المستقبلية مرتفعة أو الأرباح الحالية التي ترتفع فيها بشكل كبير وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل ملحوظ. د- طريقة التعسف في تطبيق مبدأ الأهمية:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Mckee.Thomas E, Earnings Management : An executive prespective ,1<sup>st</sup> edition, East Tennessee state university, Thomson Learning Academic Resource Lenter, USA , 2005 , P5.

<sup>2</sup> Hope, H. Ole & Wang, J.," Management Deception, Big-Bath Accounting, And Information Asymertry : Evidence From Linguistic Analysis", Accounting, Organizations And Society, Forthcoming, Rotman School Of Management Working Paper No. 3159372, 27 Apr 2018.www.ssrn.com.

<sup>3</sup> - Mittal, A & Garg, K. Ajay, "How Indian Firms Cope With a Crisis : Earnings Management Characteristics Of CNX Nifty 100 Companies", Asian Journal Of Finance And Accounting, Vol 11 Iss . (1), 7 Jun 2019, PP. 220-240.www.ssrn.com.

<sup>4</sup> - Black, E. Dirk, & Other, "A Test Of Income Smoothing Using Pseudo Fiscal Yeras", University Of Nebraska At Lincoln-School Of Accountancy, 29 Aug 2019. www.ssrn.com.

<sup>5</sup> - Schulzke, S. Kurt & Walliser, B. Gerlinede, "Toward a Unified Theory Of Materiality In Securities Law", University Of Connecticut School Of Business Research Paper No 17-04, 4 Mar 2018. www.ssrn.com.

في هذه الطريقة تقوم الإدارة بإخفاء البنود المهمة وإظهار بنود أخرى بشكل احتيالي عبر التفسير غير السليم أو اسقاط وحذف معلومات ضرورية.

هـ- طريقة تضخيم الأرباح:

في هذه الطريقة تقوم الإدارة بتعجيل الاعتراف بتحقيق الإيرادات وتسجيلها قبل اكتسابها الفعلي، أو من خلال تأجيل المصروفات والنفقات المعنية بالسنة الحالية ورسمتها وتحميلها لعدد من السنوات القادمة بدلا من تحميلها على أرباح السنة التي حدثت فيها، وغيرها من أشكال الاحتيال في معلومات التقارير المالية.<sup>1</sup>

### 1-3-1- ممارسة المحاسبة الإبداعية:

#### 1-3-1- مفهوم المحاسبة الإبداعية:

عرفت المحاسبة الإبداعية على أنها: "مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يعتمد عليها المحاسب لتحقيق مصلحة أصحاب المؤسسة، والمحاسبة الإبداعية مظهران الأول قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي عن الاستفادة من الثغرات القانونية والبدائل المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة، أما المظهر الثاني الغير قانوني ينتج عن تواطؤ مدقق الحسابات الخارجي ويتضمن تلاعب وتحريف في الأرقام المحاسبية."<sup>2</sup>

كما عرفت المحاسبة الإبداعية على أنها استخدام المرونة الموجودة في المحاسبة لإدارة القياس والافصاح المحاسبي بما يخدم مصالح القائمين على اعداد الحسابات.<sup>3</sup>

وعرفت على أنها: "التغيير المتعمد وتزوير المعلومات المالية لإرضاء الإدارة بقصد خداع المستخدمين اما من خلال انشاء موقف يمكن تصوره الشركة الى الغرباء أو إرضاء توقعات مالكي المؤسسة."<sup>4</sup>

وبناء على ما سبق فالمحاسبة الإبداعية هي عبارة عن ممارسات غير أخلاقية يقوم بها المحاسب عن طريق اختيار تقديرات وسياسات محاسبية يعتمد عليها كثغرات، لإيجاد الفرصة للتلاعب والغش في القوائم المالية مما يؤدي بها لتضليل أصحاب المصلحة، فتصبح القوائم المالية مضللة وغير صحيحة وتظهر بالشكل الذي يرغب فيه معديها على خلاف حالها في الواقع.

1- علاء علي أحمد حسين، قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 19، العدد 1، أبريل 2015، ص ص 245-248.

2- سيد عبد الرحمن عباس بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المملكة العربية السعودية، العدد 12،

3 - Jones, M. (2007), Accounting (2<sup>nd</sup> ed). New York : John Wiley & Sons, Inc.

4 - Benjamin. Rebecca Deborah, Amuda Siyanbola Trimisiu Tunji, Creative Accounting And Investment Decision In Listed Manufacturing Firms In Nigeria, Journal Of Accounting And Taxation, 31 January, 2020, Vol 12, No 01.

### 1-3-2- تقنيات المحاسبة الإبداعية:

- من أهم التقنيات المستعملة للمحاسبة الإبداعية في الممارسة المحاسبية نجد ما يلي:<sup>1</sup>
- ✓ خلق إيرادات وهمية لا وجود لها في الواقع.
  - ✓ التلاعب بالأنشطة الحقيقية ومنح خصومات زائدة للمبيعات في نهاية السنة.
  - ✓ تعديل في قيمة المخزونات عند نهاية السنة وذلك عن طريق الزيادة في القيمة من أجل تخفيض تكلفة السلع المباعة وزيادة في اجمالي الربح السنوي.
  - ✓ رسملة النفقات، وذلك عن طريق تسجيل التكاليف والمصروفات المتعلقة بأصل طويل الأجل في الميزانية بدلا من تسجيلها كمصروفات فورية في قائمة الدخل.
  - ✓ تمهيد الربح، وهو القيام بعملية استخدام لوسائل اختيارية مستندة الى المرونة في المعايير المحاسبية، لتقليل تقلبات الأرباح بين ما هو فعلي وما هو متوقع، وهي شكل من أشكال التلاعب بتوقيت الاعتراف بالأرباح.
  - ✓ التمويل خارج الميزانية، وهو أسلوب محاسبي يتيح للمؤسسات بإبقاء بعض الأصول والخصوم خارج ميزانيتها التقليدية، مما يساعد في تحسين نسب الديون والرافعة المالية، ويشمل عدة طرق وعلى سبيل المثال وأهمها عقود الايجار التشغيلي.
  - ✓ تقنية تحميل خسارة كبيرة لسنة مالية واحدة عن طريق تحميل جميع لنفقات في تلك السنة، ثم القيام بتحسين وتلميع صورة المؤسسة وإظهار الأرباح في السنوات المقبلة.

### 1-4-4-1- تعمد الأخطاء والغش:

#### 1-4-4-1- مفهوم الخطأ والغش:

حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 أن الهدف من المراجعة هو توفير تأكيدات معقولة بأن التقارير المالية تخلو بشكل عام من أي تحريف جوهري متعمد أو غير متعمد، في حين أن الفقرة الثانية من المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 حددت مسؤوليات مراجع الحسابات في الكشف عن أعمال تتعلق بالغش خلال عملية المراجعة، فالتحريفات في القوائم المالية تنشأ اما بسبب الغش أو الخطأ، والعامل الذي يميز بينهما هو أن الاجراء الأساس الناتج عن التحريف متعمدا أو غير متعمد في القوائم المالية، كما تناولت الفقرة الحادية عشر من ذات المعيار تعريف الغش على أنه فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، أو أطراف خارجية، الهدف منه هو اللجوء الى الخداع للحصول على منفعة غير قانونية وليست من

<sup>1</sup> شبرو نذير، بن خليفة بلقاسم، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسة المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 مكر، جوان 2021.

حقه، في حين عرفت الخطأ على أنه العمل أو الاجراء الغير متعمد الذي يؤدي الى تحريف في القوائم المالية.<sup>1</sup>

### 1-4-2-أنواع الأخطاء والغش:

#### 1-4-2-1-أنواع الأخطاء:

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي يوجهها مراجع الحسابات عند فحصه للدفاتر والسجلات

المحاسبية الى أنواع عديدة، إذا نضرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها:<sup>2</sup>

✓ أخطاء الحذف والسهو: وهي نتاج لعدم اثبات جزء من عملية محاسبية أو عملية بكاملها في الدفاتر المحاسبية.

✓ الأخطاء الارتكابية: وهي تنتج من خلال الأخطاء في العمليات الحسابية أو في عملية ترحيل الأرصدة وتنقسم الى قسمين:

- خطأ ارتكابي كلي: وهو عبارة عن خطأ متساو في طرف العملية، حيث أنه لا يؤثر على ميزان المراجعة.

- خطأ ارتكابي جزئي: وهو عبارة عن خطأ على مستوى أحد أطراف العملية، ويؤثر على توازن ميزان المراجعة.

✓ الأخطاء الفنية: وهي أخطاء تتعلق بعملية التسجيل المحاسبي للعمليات المالية في الدفاتر والسجلات بطريقة لا تتماشى مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو عدم استخدام الأصول والمبادئ والتي تؤثر على القوائم المالية سواء على النتيجة أو الأرباح والخسائر، ومن الأمثلة على ذلك الخلط بين المصاريف الإدارية والمصاريف الرأسمالية، وكذلك عدم اجراء قيود إهلاك الأصول الثابتة، فضلا عن تجاهل أسس القياس المحاسبي لعناصر الإيرادات والنفقات، وكذلك عدم اتباع مبدأ الحيطة والحذر بعدم تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتمل حدوثها.

✓ الأخطاء المتكافئة: ويقصد بالتكافؤ بين الأخطاء، هو جعل خطأ يمحو خطأ اخر في الدفاتر، فالتكافؤ في هذه الحالة يمنع من تأثير الخطأ على توازن ميزان المراجعة، فيزيد ذلك من صعوبة اكتشافها.

✓ الأخطاء الكتابية: وهي تنتج عن ترحيل الأرصدة أو المبالغ التالية:

1- محمد حولي، مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر)، مجلة روى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2017.  
2- أريج صباح أحمد قبايع، مراجعة عالية المستوى لدفاتر الحسابات لاكتشاف الأخطاء المحاسبية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 49، 2 تشرين الثاني 2022.

- نفس المبلغ في نفس الجانب ولكن لحساب اخر، وهذا النوع لا يؤثر على ميزان المراجعة.
- نفس المبلغ الى نفس الحساب ولكن الى الجانب الخاطئ، وهذا النوع يؤثر على ميزان المراجعة.

### 1-2-4-1- أنواع الغش:

حسب ما جاءت به نشرة معايير المراجعة هو تحديد الأخطاء المتمدة كنوع من المخالفات، وعادة ما يتم تقسيمها الى:<sup>1</sup>

- ✓ غش واحتيال العاملين: وبصفة عامة تتضمن سرقة موارد المؤسسة التي يملكها أصحابها أخطاء متمدة في السجلات المحاسبية، لإخفاء مثل نوع هذه الاختلاسات وغالباً ما تلجأ المؤسسة الى ضبط الموارد كمثال ضبط المخزونات لإخفاء نقصها من المخزون.
- ✓ غش واحتيال الإدارة: هي عبارة عن أخطاء وغش متعمد في السجلات المحاسبية من طرف الإدارة، وذلك بغرض تحريف في القوائم المالية وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، حيث تعتمد الإدارة على إخفاء جميع الأدلة وتتغلب على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف أنواع هذا الغش، ويمكن أن يرتكب هذا الغش عن طريق:
  - التلاعب في السجلات والدفاتر المحاسبية بقصد إخفاء عجز أو اتفاقيات أو اختلاس أو قصد الإساءة الى استعمال أحد الموجودات.
  - التلاعب في الدفاتر المحاسبية والسجلات والحسابات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع والمركز المالي للمؤسسة.

### 2- مشاكل تتعلق بالتقارير الوصفية:

عرفت التقارير الوصفية العديد من المشاكل التي تؤدي بها الى الرداءة، ولعل من أهمها المشاكل التي تواجه تقرير مجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات، فتعد المشاكل التي تواجه تقرير محافظ الحسابات من أخطر المشاكل لأن تقريره يعتبر الإشارة الخضراء ومفتاح الأمان لجميع الأطراف سواء شركاء أو مستثمرين أو إدارات لها مصلحة بالمؤسسة، وعليه فان المسؤولية التي تقع على عاتق محافظي الحسابات تعتبر كبيرة اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية.

### 1-2- دور المراجع الخارجي في كشف الأخطاء والغش:

1- عراب سارة، زيدان محمد، مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018.

يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية المناسبة لاكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، ولكنه غير مسؤول عم منعها أو اكتشاف كل حالة على حدى، فالدور الرئيسي الذي يقوم به هو فحص القوائم المالية، مع التزامه بالاستقلالية والحيادية لضمان جودة المعلومات المحاسبية لمستخدميها.<sup>1</sup>

### 2-2- المشاكل التي تواجه تقرير محافظ الحسابات:

يواجه تقرير محافظ الحسابات مشاكل تتعلق بصعوبة الحصول والوصول الى معلومات دقيقة، والتحديات المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية ضف لذلك مخاطر الاحتيال المالي والتلاعب به، ومشكلات متعلقة بالتكنولوجيا المتغيرة، وصعوبة الحفاظ على استقلالية محافظ الحسابات ونزاهته في بعض الأحيان، وعليه يواجه محافظ الحسابات تحديات ومشاكل أهمها:

✓ الوصول الى المعلومات:

من أهم المشاكل التي يعاني منها محافظي الحسابات هي الحصول على المعلومات الكافية والكاملة من الشركة لمراجعتها مما يؤثر على جودة التقرير النهائي.<sup>2</sup>

✓ تطبيق المعايير المحاسبية:

الصعوبات الكبيرة لدى محافظي الحسابات تكمن في فهم وتطبيق المعايير المحاسبية المحلية أو الدولية بشكل صحيح، مما يؤدي الى اختلافات في تفسير البيانات والمعطيات المالية والمحاسبية.<sup>3</sup>

✓ التلاعب والاحتيال المالي:

من أخطر المشاكل التي يواجهها محافظ الحسابات هو اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، أو الاحتيال المحاسبي الذي تقوم به الشركة، وهو ما يتطلب منه بذل عناية مهنية كبيرة، واتخاذ إجراءات مهنية صارمة.<sup>4</sup>

✓ التحديات التكنولوجية:

نظرا للتطورات التكنولوجية ومدى مساهمتها في تطور برمجيات المعلومات والمحاسبة، يجب على محافظ الحسابات تحديث مهارته وبرامجه لمواكبة التغيرات في تقنيات المحاسبة.<sup>5</sup>

✓ الاستقلالية والنزاهة:

1- مروان إبراهيم الفاضلي، مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس زليتن مسلاته بدولة ليبيا)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، 2017.  
2- رشيد سفاحو، عاشور كتوش، مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017.  
3- بوكساني رشيد، حمزة العرابي، معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها (دراسة استكشافية لأراء الممارسين لمهنة المحاسبة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2011.  
4- إسماعيل سبتي، جامعة عباس فرحات، دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء بالقوائم المالية دراسة عينة من محافظي الحسابات، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 2020.  
5- مصطفى مزوزي، بوبكر رزيقات، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين إجراءات وجودة مهنة التدقيق، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 10، العدد 01، 2025، ص 84-98.

من المشاكل التي يعاني منها محافظ الحسابات ويواجهها الضغوطات التي قد تؤثر على استقلاليتته ونزاهته أثناء أداء مهمته، وهو ما قد يعيق أداء مهمته بحيادية تامة.<sup>1</sup>

✓ ضغوط بيئة العمل:

قد يتعرض محافظ الحسابات لضغوط من إدارة الشركة لإصدار تقرير إيجابي، مما قد يتعارض مع متطلبات المهنة.<sup>2</sup>

✓ نقص الموارد البشرية:

يعتبر نقص الكفاءة المؤهلة في مجال المحاسبة والمراجعة، قد يشكل تحدياً في بعض الأحيان للشركات والمكاتب التي تحتاج إلى محافظي حسابات مؤهلين.<sup>3</sup>

### المبحث الثالث: المحددات وأثرها في جودة التقرير المالي

محددات ممارسة جميع القوائم المالية هي مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية التجميع المحاسبي للقوائم المالية للمجمع والكيانات التابعة له، ولإحاطة بموضوع المحددات تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، لتناول هذه المحددات وأثرها في جودة التقرير المالي بالتفصيل المستطاع عليه، حيث تم تقسيمها إلى:

- المطلب الأول: المحددات الداخلية وأثرها في جودة التقرير المالي
- المطلب الثاني: المحددات الخارجية وأثرها في جودة التقرير المالي
- المطلب الثالث: المحددات التشريعية أو القانونية وأثرها في جودة التقرير المالي

<sup>1</sup>- قادري عبد المجيد، مدى استقلالية محافظ الحسابات على ضوء القانون 01-10، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 02، جوان 2020، ص 08-41.

<sup>2</sup>- سفاحو رشيد، كتوش عاشور، مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مرجع سابق.

<sup>3</sup>- محمد بوشوشة، قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 01-10، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد 11، العدد 01، 2022.

### المطلب الاول: المحددات الداخلية وأثرها في جودة التقرير المالي:

من خلال تناولنا فيما سبق المحددات الداخلية، فمن بين المحددات الداخلية وجدنا العديد من المحددات ألا وأهمها:

- ✓ طبيعة الشركة
- ✓ التدقيق الداخلي
- ✓ نظم المعلومات المحاسبية
- ✓ العامل البشري
- ✓ أسعار التنازل بين الوحدات

وسنقوم بعرض مدى تأثير كل محدد داخلي على جودة التقرير المالي

#### 1-مدى تأثير طبيعة الشركة في جودة التقرير المالي:

من خلال تطرقنا لدراسات سابقة في الموضوع سواء كانت أجنبية أو محلية تعلقت بموضوع طبيعة الشركة ومدى التأثير في جودة التقرير المالي ارتأينا الى عرض كل ما تم جمعه والوصول اليه من نتائج، لإثراء بحثنا والانطلاق من حيث ما وصل اليه الأساتذة الباحثون السابقون، وأهم الدراسات التي تناولت الموضوع نجد ما يلي:

1-1-دراسة هيسار بانغاربيبيان، دينوك سونارسي، انداه سري واهيوني ، أبريه سانتوسو واهيوني، هارسونو يويونو (Hisar Pangaribuan1\*, Denok Sunarsi 2, Aprih Santoso3, Endah Sri Wahyuni4, and Harsono Yoewono5) ، تحت عنوان جودة القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها، هدفت هذه الدراسة الى تحديد أثر المعايير المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية على جودة التقرير المالي، حيث اعتمدت هذه الدراسة الكمية على منهج المسح مع عينة مكونة من 197 موظفا باستخدام تقنيات تحليل البيانات القائمة على التباين، فأظهرت النتائج أن تطبيق المعايير المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية أثر بشكل كبير في جودة التقرير المالي، بينما لم يلاحظ نفس التأثير بالنسبة لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية، مع ذلك تشير النتائج أن تطبيق هذه العوامل الثلاثة(المعايير المحاسبية، الرقابة الداخلية، نظم المعلومات) يظل ذا أهمية في تعزيز جودة التقارير المالية، يوفر هذا البحث اسهامات قيمة في الجهود الرامية الى تحسين جودة التقرير المالي.<sup>1</sup>

1-2-دراسة دانغ نجوك هونغ، فوثي ثوي فان، ولان ارتشر (Dang Ngoc Hung, Vu Thi Thuy Van & Lan Archer) ، تحت عنوان العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية من وجهة نظر

<sup>1</sup>- انداه سري، أبريه سانتوسو، دينوك سونارسي، هيسار بانغاربيبيان واهيوني، واهيوني هارسونو يويونو، جودة القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المحاسب، المجلد 27، العدد 01، جانفي 2023.

المراجعة: نهج تعلم الآلة، تناولت هذه الدراسة تأثير وأهمية خصائص الشركات على جودة القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفيتنامية من وجهة نظر المراجعة، حيث تم استخدام نماذج الانحدار وخوارزميات تعلم الآلة لتحليل بيانات 2225 ملاحظة لشركات مدرجة خلال الفترة 2014-2020، وتوصلت الدراسة الى أن ربحية الأعمال وحجم الشركة وحجم مجلس الإدارة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بجودة القوائم المالية في المقابل تظهر سياسة توزيع الأرباح والملكية الحكومية ومدة ادراج الشركة في السوق علاقة سلبية، كشفت النتائج أن العوامل الأكثر تأثيراً على جودة القوائم المالية تشمل الربحية والربح بعد الضريبة على اجمالي الأصول والملكية الحكومية وحجم الشركة، هذه النتائج لها تداعيات عملية للمشاركين في السوق وصناع السياسات لتحسين شفافية وجودة التقارير المالية.<sup>1</sup>

1-3-دراسة عفران علي، حيدر حيدر، ألفت حيدر، تحت عنوان أثر خصائص الشركة في جودة التقرير المالي، هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر حجم الشركة والنمو والربحية والأصول الملموسة والرافعة المالية في جودة التقرير المالي، ولتحقيق ذلك الهدف تم جمع البيانات الثانوية من التقارير المالية السنوية لست شركات تأمين مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وشملت الدراسة فترة 11 سنة من عام 2010 الى عام 2020، استخدمت الدراسة بيانات مقطعية زمنية وتم تحليلها على برنامج (E-views 10)، توصلت نتائج الدراسة أن لحجم الشركة وربحتها أثر إيجابي في جودة التقرير المالي، مما ينبغي أن الشركات ذات الحجم الكبير والربحية أقل ميلاً لممارسة إدارة الأرباح، أما الرافعة المالية فكان أثرها سلبي ولا بد من العمل على تخفيض مستوياتها ولكن باقي المتغيرات وهي النمو والأصول الملموسة فكانت غير ذات دلالة إحصائية هذا يعني أن المتغيرات المذكورة لم تؤثر في جودة التقرير المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.<sup>2</sup> من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير طبيعة الشركة في جودة التقرير المالي أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- أثر المعايير المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية على جودة التقرير المالي.

<sup>1</sup>- دانغ نجوك هونغ، فوثي ثوي فان، ولان ارتشر، العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية، مجلة الأعمال والدارة المقنعة، المجلد 10، العدد 01، 05 مارس 2023.

<sup>2</sup>-علي عفران، حيدر حيدر، ألفت حيدر، أثر خصائص الشركة في جودة التقرير المالي، مجلة جامعة حماة، المجلد السادس، العدد السابع، 2023.

- تأثير وأهمية خصائص الشركات على جودة القوائم المالية المدرجة في الأسواق المالية.
- أثر خصائص الشركة في جودة التقرير المالي، مثل حجم الشركة والنمو والربحية والأصول الملموسة والرافعة المالية.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة هيساربانغاربيان ومن معه الى تحديد أثر كل من المعايير المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية على جودة التقرير المالي، أما دراسة دانغ نجوك هونغ ومن معه هدفت الى تحديد تأثير خصائص الشركات على جودت القوائم المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية، وأما دراسة عفران علي ومن معه هدفت الى اختبار أثر حجم الشركة والنمو والربحية والأصول الملموسة والرافعة المالية في جودة التقرير المالي.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية مشتركة وهي سنة 2023 مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير طبيعة الشركة في جودة التقرير المالي، وحادثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير طبيعة الشركة في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ان تطبيق كل من المعايير المحاسبية ونظم المعلومات والرقابة الداخلية يظل ذا أهمية في تعزيز جودة التقارير المالية.
- أن العوامل التي لها ارتباط إيجابي وهي العوامل الأكثر تأثير على جودة القوائم المالية تشمل الربحية والربح بعد الضريبة على اجمالي الأصول والملكية الحكومية وحجم الشركة.
- أن حجم الشركة وربحتها لها أثر إيجابي في جودة التقرير المالي في حين أن الرافعة المالية فكان لها أثر سلبي، وأن كل من النمو والأصول الملموسة لم تؤثر اطلاقاً على جودة التقرير المالي.

### 2-مدى تأثير التدقيق الداخلي في جودة التقرير المالي:

2-1-دراسة زغبة طلال، شريط حسين الأمين، تحت عنوان أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية-دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية-، هدفت هذه الدراسة الى توضيح دور التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية، حيث يعتبر وجود تدقيق داخلي فعال بالمؤسسة من شأنه أن يعزز من تحقيق الجودة على مستوى القوائم المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على ثلاث محاور أساسية حيث تناول المحور الأول والثاني الجانب النظري للتدقيق الداخلي والقوائم المالية ومعايير الجودة التي تحكمها، أما الفصل الثالث فخصص للدراسة الميدانية من أجل اختبار فرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج من خلال تحليل الاستبيان الذي وجه الى عينة من المؤسسات قصد الحصول على آراء واجابات تخدم الموضوع، وتم التوصل الى أن للتدقيق الداخلي دور هام في قياس جودة القوائم المالية من خلال مساهمة المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة وهذا راجع الى استقلاليته داخل المؤسسة بالإضافة الى استمراره بزيادة كفاءة وفعالية خدماته والتي تمكن من تحسين للقوائم المالية.<sup>1</sup>

2-2-دراسة شيخي سلمة، رياض مريم، تحت عنوان التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة "س س"- ، هدفت الدراسة الى ابراز دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية كونها أداة رئيسية في اتخاذ القرارات المختلفة من طرف مستخدميها، حيث وجت الشركات الاقتصادية نفسها تعاني من مشاكل الإفصاح السليم عن المعلومات المحاسبية، وهو ما دفعها للبحث عن طرق فعالة تضمن لها الحصول على قوائم مالية تتمتع بالمصداقية والجودة.

وقد توصلت الدراسة الى قدرة المدقق الداخلي للشركة ذات المسؤولية المحدودة "س س" من خلال مهمة التدقيق الداخلي للثبوتات على المساعدة في تحسين جودة القوائم المالية بتحديد مواطن القوة والضعف التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية، مع تقديم توصيات لتصحيح النقائص الناتجة عن بعض الإجراءات الإدارية وكذا الأخطاء المحاسبية المتعلقة بالثبوتات.<sup>2</sup>

2-3-دراسة بن دوبة منصور، تحت عنوان أثر أخلاقيات مهنة التدقيق على جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر-، هدفت الدراسة الى ابراز أثر أخلاقيات مهنة التدقيق في الجزائر وكذا مساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية وذلك باستطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال التدقيق والمحاسبة وكذا الجباية بالجزائر كنموذج للدراسة،

1-زغبة طلال، شريط حسين الأمين، أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية-دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2018/05.

2-شيخي سلمة، رياض مريم، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة "س س"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 64-87.

من خلال توزيع استمارة استبيان بلغ عددها 223 استمارة واسترجاع 180 وبعد الفرز كان عدد الاستمارات القابلة للدراسة 150 وبعد استلام الردود تم التأكد من نسبة صلاحيتها، ومن ثم معالجة البيانات المجمعّة باستخدام طرق وأساليب التحليل الاحصائي المتمثل في برنامج spss 26 و smart pls 3 بالإضافة الى برنامج Excel، كما يتضمن تحليل المسار من خلال اختبار صدق مقياس متغيرات الدراسة واختبار صدق التمايز لمتغيرات الدراسة، ثم نمذجة المسار بطريقة المربعات الصغرى واختبار فروض الدراسة بعد عرض نموذج الدراسة ومن ثم تحليل المعلومات المستخرجة والتعليق عليها بطريقة علمية لغرض اختبار فرضيات الدراسة، ولقد توصلت النتائج الى أن أخلاقيات مهنة التدقيق المتمثلة في (الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، النزاهة والشفافية)، ساهمت في تحسين جودة التقارير المالية، كما ساعدت في تطوير وسائل تشجيعية لحماية المدققين ضد أي مظهر من مظاهر الاغراء من خلال نظام الحوافز والمكافآت التي سوف تجعلهم يلتزمون بالمهنة، وتقادي توجيه بعضهم الى سلوك غير أخلاقي.<sup>1</sup>

2-4-دراسة عبد الحق زياني، تحت عنوان دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية-دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات على مستوى الجزائر-، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية وهذا من خلال تقييمه انظام الرقابة الداخلية والتزامه بإجراءات التدقيق، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واستكمال الجانب النظري تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج spss واستخدام الاختبارات والمعالجة الإحصائية المناسبة بهدف الوصول الى الدلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانة على عدد من المدققين الماليين على مستوى الجزائر والبالغ عددهم 36 فرد.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: ان التدقيق المالي يلعب دورا هاما في تحسين جودة التقارير المالية من خلال التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية باعتباره أحد أهدافه الرئيسية، بالإضافة الى عدم وجود استقلالية للمدقق المالي رغم أنها منصوص عليها في نشرة معايير التدقيق الدولية وتوصية قانون SOX.<sup>2</sup>

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير التدقيق الداخلي في جودة التقرير المالي أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

<sup>1</sup>-بن دوبة منصور، أثر أخلاقيات مهنة التدقيق على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، جامعة أحمد درايعة أدرار، الموسم الجامعي 2022-2023.

<sup>2</sup>-عبد الحق زياني، دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية-دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات على مستوى الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 09، العدد 01، سنة 2023.

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- توضيح دور التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية.
- إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية كونها أداة رئيسية في اتخاذ القرارات المختلفة من طرف مستخدميها.
- إبراز أثر أخلاقيات مهنة التدقيق في الجزائر ومساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية.
- دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية والتزامه بإجراءات التدقيق.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة زغبة طلال ومن معه الى توضيح دور التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية، أما دراسة سلمة شخي ومن معها هدفت الى إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، وأما دراسة بن دوية منصور هدفت الى إبراز أثر أخلاقيات مهنة التدقيق في الجزائر ومساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية، أما دراسة عبد الحق زياني هدفت الى إبراز دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية إلا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية مشتركة وهي بين سنة 2018 الى غاية سنة 2023 مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير التدقيق الداخلي في جودة التقرير المالي، وحادثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحميل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير طبيعة الشركة في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- للتدقيق الداخلي دور هام في قياس جودة التقارير المالية من خلال مساهمة المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة وهذا راجع الى استقلاليته.
- قدرة المدقق الداخلي من خلال مهمة التدقيق الداخلي على المساعدة في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك بتحديد مواطن القوة والضعف التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية.

- ساهمت اخلاقيات مهنة التدقيق المتمثلة في الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، النزاهة والشفافية في تحسين جودة التقارير المالية.
- يلعب التدقيق المالي دورا هاما في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

### 3-مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقرير المالي:

3-1-دراسة عثمان عبد اللطيف تحت عنوان استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية-حالة ملبنة الساحل مستغانم-، هدفت الدراسة لإبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، حيث أصبح لزاما على المؤسسات عصرنة وتطوير أنظمتها المعلوماتية بما فيها النظام المحاسبي للحصول على معلومات ذات جودة تترجم على شكل تقارير مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار الأمثل، وتوصلت الدراسة الى أن استعمال تكنولوجيا المعلومات سهلت الممارسة المحاسبية وساعدت على تقديم معلومات دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.<sup>1</sup>

3-2-دراسة خليل إبراهيم عبد الله تحت عنوان دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، هدفت الدراسة لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات الحكومية الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت أداة الدراسة باستبيان تم توزيعه على كامل مجتمع الدراسة من مستخدمي النظم ومخرجاتها، وقد توصل الباحث الى نتائج أهمها أن التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية تتسم بالحيادية والتمثيل للواقع والأحداث وفق الضوابط القانونية والمعايير المهنية وأنها تمكن متخذي القرارات من المفاضلة بين البدائل وتدعم اتخاذ القرارات المناسبة، ولقد أوصى الباحث بضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والعمل على زيادة كفاءة وسرعة المعالجات المحاسبية مع الزام المؤسسات الحكومية بتطبيقها لضمان الحصول على التقارير المالية وفق الضوابط القانونية مع توفير بيئة قانونية وإدارية مستقرة تتلاءم مع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.<sup>2</sup>

1-عثمان عبد اللطيف، استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية-حالة ملبنة الساحل مستغانم-، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، 2018.

2-خليل إبراهيم عبد الله، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 20-08.

3-3-دراسة إبراهيم بوعزيز تحت عنوان مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية "دراسة ميدانية بمجمع صيدال"، هدفت الدراسة الى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية، ودوافع استخدامه بما يدعم المؤسسة للوصول الى أهدافها التي تحقق لها العديد من المزايا جراء تفعيل نظم المعلومات، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بمحاولة دراسة مجمع صيدال عن طريق دراسة استبائية لعينة من المحاسبين، وقد تبين من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين نظام المعلومات المحاسبية والقوائم المالية بمجمع صيدال، من خلال مساهمة نظام المعلومات المحاسبية بإعطاء معلومات شفافة وموثوقة وذات مصداقية تساهم في جودة القوائم المالية ومنه ترشيد مختلف القرارات على مستوى المجمع.<sup>1</sup>

3-4-دراسة سليلة مالية، قويسى مبروك، تحت عنوان أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية "القوائم المالية"، هذه الدراسة حاولت الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية؟، والهدف الأساسي منها يتمثل في ابراز دور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية واعداد قوائم مالية موحدة وشفافة، وتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لتشخيص المشكلة ودراستها.

توصلت الدراسة الى أنه كلما كان نظام المعلومات المحاسبي فعال وكفى وتوفر فيه الخصائص النوعية كلما كانت المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات جودة عالية تلخص نشاط المؤسسة وتعكس الصورة الحقيقية لها، مما يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الرشيدة.<sup>2</sup> من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقرير المالي أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- ابراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية.
- قياس دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في جودة التقارير المالية.
- أهمية دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية.

<sup>1</sup>-إبراهيم بوعزيز، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية "دراسة ميدانية بمجمع صيدال"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2021، ص 46.

<sup>2</sup>-سليمة مالية، قويسى مبروك، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية "القوائم المالية"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة عثمان عبد اللطيف الى ابراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في لنظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية، أما دراسة خليل إبراهيم عبد الله هدفت الى قياس دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في جودة التقارير المالية، وأما دراسة كل من إبراهيم بوعزيز ودراسة سليمة مالية هدفتا الى توضيح أهمية دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية مشتركة وهي بين سنة 2018 الى غاية سنة 2023 مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقرير المالي، وحادثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- استعمال تكنولوجيا المعلومات سهلت الممارسة المحاسبية وساعدت على تقديم معلومات دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- ان التقارير المالية الصادرة عم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المؤسسات تتسم بالحيادية والتمثيل للواقع والأحداث وفق الضوابط القانونية والمعايير المهنية.
- كلما كان نظام المعلومات المحاسبية فعال وكفى وتتوفر فيه الخصائص النوعية كلما كانت المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات جودة عالية تلخص نشاط المؤسسة وتعكس الصورة الحقيقية لها.

### 4-مدى تأثير العامل البشري في جودة التقرير المالي:

4-1-دراسة سعاد ضمضة، تحت عنوان أثر الإفصاح المحاسبية لمحاسبة الموارد البشرية على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار، هدفت الدراسة الى تبيان أثر الإفصاح المحاسبية لمحاسبة الموارد البشرية على جودة المعلومات المحاسبية، وتم الاعتماد على نمذجة المعادلات البنائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية، ولأجل ذلك تم اختيار عينة احصائية بلغت 105 مفردة، وتم اجراء التحاليل عليها باستخدام برنامج spss

والحزمة plspm، وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على محاسبة الموارد البشرية، كما يوجد أثر لمحاسبة الموارد البشرية على جودة المعلومات المحاسبية عن طريق محاسبة الموارد البشرية.<sup>1</sup>

4-2-دراسة تالار جلال كريم، فريدون فيض الله عزيز، ديار محمد صديق، ناجي أفراسياو فتاح، تحت عنوان أثر الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية على القوائم المالية: أدلة من مصارف مدينة السليمانية، هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على محاسبة الموارد البشرية في المصارف، وتأثيره في تنظيم البيانات الخاصة بتلك الموارد وإظهارها في القوائم المالية لذا تمثلت مشكلة البحث في صعوبة قياس رأس المال البشري وتحديد أثره على القوائم المالية في المصارف العراقية، وان هناك عدة نظم للمحاسبة اهتمت بحساب التكوين الرأسمالي المادي ولكن تجاهلت هذه النظم المحاسبية تكوين الثروة البشرية، ومن هنا ظهرت مشكلة قصور المحاسبة التقليدية وهذا القصور أفقدت المحاسبة جزءا كبيرا من أهميتها، لذلك شهدت الأونة الأخيرة اهتماما جديا بكل من النظرية والتطبيق للمحاسبة عن الموارد البشرية، ولتحقيق أهداف البحث اختبرت الفرضية التي مفادها أن الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية له تأثير على القوائم المالية، ومن أجل اختبار الفرضية قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية عن طريق تصميم وتوزيع استبانة على عينة الدراسة وأثبتت النتائج التي توصل اليها الباحثون صحة الفرضية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى الإفصاح العام عن الموارد البشرية في التقارير المالية للمصارف العاملة في مدينة السليمانية جاء متوسطا، وان المحاسبة عن الموارد البشرية اخذت في التطور وأن القوائم والتقارير المالية التي لا تفصح عن تكلفة الموارد البشرية لا تفي باحتياجات متخذي القرارات.<sup>2</sup> من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير العامل البشري في جودة التقرير المالي أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- تبيان أثر الإفصاح المحاسبي لمحاسبة الموارد البشرية على جودة المعلومات المحاسبية.
- تسليط الضوء على محاسبة الموارد البشرية وتأثيره في تنظيم البيانات الخاصة بتلك الموارد البشرية على القوائم المالية.

1-سعاد ضمضة، أثر الإفصاح المحاسبي لمحاسبة الموارد البشرية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه (ل م د)، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أحمد دارية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2018-2019.

2-تالار جلال كريم، فريدون فيض الله عزيز، ديار محمد صديق، ناجي أفراسياو فتاح، أثر الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية على القوائم المالية: أدلة من مصارف مدينة السليمانية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، أوت 2023.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة سعاد ضمضة الى تبيان أثر الإفصاح المحاسبي لمحاسبة الموارد البشرية على جودة التقارير المالية، أما دراسة تالار جلال ومن معه هدفت الى تسليط الضوء على محاسبة الموارد البشرية وأثره في تنظيم البيانات الخاصة بتلك الموارد البشرية على القوائم المالية.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية مشتركة وهي بين سنة 2019 الى غاية سنة 2023 مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير العامل البشري في جودة التقرير المالي، وحادثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير العامل البشري في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على محاسبة الموارد البشرية، كما يوجد أثر لمحاسبة الموارد البشرية على جودة المعلومات المحاسبية عن طريق محاسبة الموارد البشرية.
- الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية له تأثير على القوائم والتقارير المالية.
- مستوى الإفصاح العام عن الموارد البشرية في التقارير المالية في المؤسسات بصفة عامة جاء متوسطاً وأن المحاسبة عن الموارد البشرية أخذت في التطور وأن القوائم والتقارير المالية التي لا تفصح عن تكلفة الموارد البشرية لا تفي باحتياجات متخذي القرارات.

### 5-مدى تأثير أسعار التحويل في جودة التقرير المالي:

1-5-دراسة أوندا ادم: Ovunda Adum ، تحت عنوان The Impact Of Transfer Pricing On Financial Reporting : A Nigerian Study ، تنشأ قضية تسعير التحويلات عندما تكون الشركات مقسمة الى أقسام وتضم مراكز مسؤولية تعمل كوحدات أعمال استراتيجية، يرتبط هذا النوع من الحالات بتحديد أسعار مناسبة للمعاملات داخل المجموعة، وتصبح مشكلة تسعير التحويلات أكثر حدة عندما يكون للشركة فروع تابعة منتشرة حول العالم خاصة في دول ذات معدلات ضرائب متفاوتة في هذه الحالة، غالباً ما تحاول الشركات متعددة الجنسيات تقليل التزاماتها الضريبية عن طريق تحويل الأرباح من دول ذات ضرائب مرتفعة الى نظم ضريبية

منخفضة، وبطبيعة الحال، لا تشعر السلطات الضريبية في جميع أنحاء العالم بالارتياح لهذا النوع من الترتيبات، ولذلك تبذل جهود مماثلة لما تقوم به دائرة الإيرادات الداخلية النيجيرية (FIRS) لوقفها، عادة ما ترتبط مشكلة تسعير التحويل، فيما يتعلق بالتقارير المالية، بأوضاع ضريبية غير مؤكدة من حيث مدى الحاجة الى تسجيل الاحتياطات الضريبية بسبب عدم اليقين فيما يتعلق بموقف الإقرار الضريبي، ولتسعير التحويل عواقب ضريبية على الدخل، والتي تكون بالطبع أكثر وضوحا عندما تفرض الضرائب على أطراف المعاملة في أنظمة مختلفة، لذا تمثل هذه التسعيرة مشكلة حقيقية للشركات المتعددة الجنسيات والحكومات في جميع أنحاء العالم، لذلك أجريت هذه الدراسة لدراسة تأثير تسعير التحويل على التقارير المالية، وخلصت الدراسة الى أن الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات في نيجيريا والدول النامية الأخرى حول العالم، مقيدة بالموارد اللازمة لتطبيق تسعير التحويل بفعالية، ومع ذلك يوصى بشدة بتحديد أسعار تحويل مناسبة لنقل السلع والأصول غير الملموسة والخدمات داخل المجموعة و أو داخل الشركة الواحدة.<sup>1</sup>

دراسة كل من أنيسة أولحاج، مهدي بوشطارة، مسعود زروط: Annissa Ouelhadj, Mehdi Bouchetara, Messaoud Zerouti, *Transfer Pricing And Financial Performance : The Case Of Algerian Companies*، تحت عنوان التجارة الدولية أكثر من 60% من الاقتصاد العالمي، وهي أكثر ربحية داخل نفس المجموعة، مما يدفع الشركات الى السعي المستمر لتحقيق أداء مالي مرض، تبحث هذه الورقة العلمية ما اذا كان لتسعير التحويلات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للمجموعات الشركاتية في الجزائر، على مدى خمس سنوات منذ عام 2016، اختبر الباحثون انحدار متغيرات تسعير التحويلات (الأعباء الضريبية، حجم الشركة، الرفع المالي) باستخدام منهج كمي برنامج SPSS لعينة بحثية مكونة من 60 شركة تابعة لمجمعات تعمل في قطاعات مختلفة، وتوصلت الدراسة الى أن تسعير التحويلات له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على تلك المجمعات عند هامش خطأ 10% على الرغم من اختلاف المتغيرات فحجم الشركة فقط المتغير الذي أظهر تأثيرا إيجابيا ذا دلالة إحصائية على العائد على الأصول في المجمعات الجزائرية بهامش خطأ 1% ومع ذلك خلص الباحثون الى أنه كلما كبر حجم الشركة وجب عليها الاهتمام أكثر بتسعير تحويلاتها وقراراتها لتجنب أي تعديلات ضريبية قد تعيق أداءها المالي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ovunda Adum, The Impact Of Transfer Pricing On Financial Reporting :A Nigérian Study, Research Journal And Accounting, Vol 6, N° 16,2015.

<sup>2</sup> -Anissa Ouelhadj, Mehdi Bouchetara, Messaoud Zerouti, *Transfer Pricing And Financial Performance : The Case Of Algerian Companies*, Financial Sciences Nauki Of Finansach, Vol 28, N°01,2023.

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير التنازل بين الوحدات في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- معرفة مدى تأثير تسعير التحويل على التقارير المالية.
- دراسة العلاقة بين تسعير التحويلات فيما يخص الأعباء الضريبية، حجم الشركة، الرفع المالي، وأثرها على جودة التقرير المالي.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة أوندا دم لمعرفة مدى تأثير تسعير التحويل على التقارير المالية، أما دراسة أنيسة أولحاج ومن معها هدفت الى دراسة العلاقة بين تسعير التحويلات فيما يخص الأعباء الضريبية، حجم الشركة، الرفع المالي، وأثرها على جودة التقرير المالي.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متباعدة، فالدراسة الأولى أجريت في سنة 2015 أما الدراسة الثانية كانت في سنة 2023 مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير أسعار التحويل في جودة التقرير المالي، وحدثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير أسعار التحويل في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- تأثر تسعير التحويل بشكل كبير على التقارير المالية، حيث أن الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية حول العالم مقيدة بالموارد اللازمة لتطبيق تسعير التحويل بفعالية.
- كلما كان حجم الشركة كبير وجب عليها الاهتمام أكثر بتسعير تحويلاتها وقراراتها لتجنب أي تعديل ضريبي قد يعيق أدائها المالي.

### المطلب الثاني: المحددات الخارجية وأثرها في جودة التقرير المالي:

من خلال تناولنا فيما سبق المحددات الخارجية، فمن بين المحددات الخارجية وجدنا العديد من المحددات ألا وأهمها:

✓ محافظ الحسابات

✓ حوكمة الشركات

✓ لجان التدقيق

✓ البيئة الاقتصادية

وسنقوم بعرض مدى تأثير كل محدد خارجي على جودة التقرير المالي.

### 1-مدى تأثير محافظ الحسابات في جودة التقرير المالي:

1-1-دراسة مسعود كسكس، محمد زرقون، تحت عنوان دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين بالجنوب الشرقي الجزائري خلال سنة 2018، هدفت الدراسة الى تبيان دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه مراجع الحسابات تحسين هذه الأخيرة من خلال إعطائها أكثر مصداقية وأكثر صورة واضحة، وهذا ما تم طرحه من خلال استقصاء مجموعة من المهنيين والأكاديميين بالجنوب الشرقي الجزائري، وقد خلصت الدراسة الى أن مراجع الحسابات له دور هام من خلال أهم التقارير التي يقدمها وأهم التحاليل التي يقوم بها على القوائم المالية، والثقة التي يضعه فيها ملاك الكيانات من أجل التأكد من مصداقية هذه الأخيرة، والرقابة على تسيير المؤسسة، وأهم قواعد اعداد القوائم ومدى توافقتها مع معايير النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال ابداء رأيه بكل موضوعية وحياد.<sup>1</sup>

1-2-دراسة جمعة هوام تحت عنوان Audit Quality Practices And The Quality Of Financial Reporting، ان فهم محددات الجودة هو الهدف الأساسي لكل من أبحاث التقارير المالية وأبحاث التدقيق، وقد حدد الباحثون في كلا المجالين مجموعة واسعة من المتغيرات التي تعزز الجودة أو تضعفها، فالهدف من هذه الدراسة هو البحث عن تأثير جودة التدقيق الخارجي

<sup>1</sup>-مسعود كسكس، محمد زرقون، دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين بالجنوب الشرقي الجزائري خلال سنة 2018، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06(12) / 2019.

على جودة التقارير المالية من خلال مراجعة الأدبيات وبعض الدراسات التي تستخدم المنهج الوصفي والتحليلي، سعياً لاكتشاف وجود علاقة بين ممارسة جودة التدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة بين مقاييس جودة التدقيق الخارجي (استقلالية المراجع الخارجي، التدريب الفني والكفاءة، وأداء المشاركة) والتقارير المالية التي تقاس من حيث موثوقية التقرير المالي وملاءمته.<sup>1</sup>

1-3-دراسة المهدي بن الدين، فاطمة الزهراء رقابية، تحت عنوان دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية-دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات-، هدفت الدراسة الى ابراز دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية وهذا من خلال التأثير في الخصائص النوعية للقوائم المالية، وبغية الوصول لأهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، كما قاما بتوزيع استبيان لتحليل آراء لعينة من محافظي الحسابات الناشطين في كل من ولايتي ورقلة وغرداية، حيث تم افرغ النتائج في برنامج الحزمة الإحصائية SPSS، وقد توصلت الدراسة الى أن لمحافظ الحسابات دور فعال من خلال ابداء رأيه الفني الموضوعي حول صحة وصدق وانتظام القوائم المالية التي قام بمراجعتها، كما أن محافظ الحسابات يساهم مساهمة كبيرة في الرفع من الخصائص النوعية للقوائم المالية.<sup>2</sup>

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير محافظ الحسابات في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- البحث عن تأثير جودة التدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية.
- دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة مسعود كسكس الى البحث عن تأثير جودة التدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية، أما دراسة جمعة هوام ودراسة المهدي بن الدين هدفتا الى تبيان دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية. بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متقاربة فيما بينها، فالدراسة الأولى والثانية أجريتا في سنتي 2019 و2020 على التوالي، أما الدراسة الثالثة

<sup>1</sup>-Djemaa Haouam, Audit Quality Practices And The Quality Of Financial Reporting, Al Hadath Journal Of Financial And Economic Studies, Issue 05,2020 .

<sup>2</sup>-المهدي بن الدين، فاطمة الزهراء رقابية، دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية-دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 20 (2024)، ص ص 91-100.

كانت في سنة 2024 مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير محافظ الحسابات في جودة التقرير المالي، وحادثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصرا، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الاثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير محافظ الحسابات في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- محافظ الحسابات له دور هام من خلال أهم التقارير التي يقدمها، وأهم التحاليل التي يقوم بها على القوائم المالية.
- وجود علاقة بين مقاييس جودة التدقيق الخارجي (استقلالية المراجع الخارجي، التدريب الفني والكفاءة، أداء المشاركة) والتقارير المالية التي تقاس من حيث موثوقية التقرير المالي وملاءمته.
- لمحافظ الحسابات دور فعال من خلال ابداء رأيه الفني الموضوعي حول صحة وصدق وانتظام القوائم المالية التي قام بمراجعتها.
- مساهمة محافظ الحسابات في الرفع من الخصائص النوعية للقوائم المالية.

## 2-مدى تأثير حوكمة الشركات في جودة التقرير المالي:

1-2-دراسة طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، تحت عنوان مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، هدفت هذه الدراسة الى إمكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال مبادئها وأبعادها، والاستفادة من ذلك في تحسين جودة القوائم المالية، حيث تعتبر هذه القوائم المالية من المرتكزات الأساسية الموضحة والمنظمة في الوقت نفسه للعلاقة بين المسيرين والشركاء، الا أن هذه المعلومات في الحقيقة هي في يد المسيرين والافصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية يحد الى درجة معينة من موثوقيتها، لأن كثرة المعلومات المحاسبية والمالية في المؤسسة تمكن من حجب بعض المعلومات التي تخدم المسيرين وتتعارض مع مصالح الشركاء، وتكمن أهمية الدراسة في أهمية تطبيق حوكمة الشركات من خلال الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة

المعلومات المحاسبية، وتؤدي حوكمة الشركات الى زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية وذلك من خلال تحسين جودة القوائم المالية.<sup>1</sup>

2-2-دراسة كامل يونس سلمان بركة، تحت عنوان دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض وزعت على 49 شركة مدرجة في بورصة فلسطين، ولقد خلصت الدراسة الى أن نسبة كبيرة من المجيبين لديهم معرفة جيدة بأهمية نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، ان تطبيق نظام حوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات التي تطبق نظام الحوكمة، كما أوصت الدراسة تنمية الوعي بأهمية الاستمرار بتطبيق نظام حوكمة الشركات، والعمل على نشر ثقافة الحوكمة وتشجيع الشركات على زيادة الاهتمام بتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتوعية المستثمرين بأهمية المعلومات الصادرة عن الشركات التي تطبق نظام حوكمة الشركات عند اتخاذ أي قرار استثماري والاهتمام التدريبي والأكاديمي بهذا المجال.<sup>2</sup>

2-3-دراسة قتال سارة، تحت عنوان تأثير التطبيق الفعلي لمبدأ حوكمة الشركات على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة، هدفت الدراسة الى محاولة التعرف على مدى التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات، في المؤسسات الاقتصادية على تحقيق جودة التقارير المالية على مستوى بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة، من خلال اعداد استبانة وجمع البيانات من عينة بسيطة مكونة من 52 موظف على مستوى هذه المؤسسات، وتمت معالجتها احصائياً بواسطة برنامج التحليل الاحصائي spss، كما توصلت الدراسة الى تحقيق عدة نتائج وتوصيات أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.<sup>3</sup> من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير حوكمة الشركات في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

1-طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020.  
2-كامل يونس سلمان بركة، دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة المحاسب التدقيق والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2022.  
3-قتال سارة، تأثير التطبيق الفعلي لمبدأ حوكمة الشركات على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 02، 2022.

- إمكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال مبادئها وأبعادها والاستفادة من ذلك في تحسين جودة القوائم المالية.
- دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة التعرف على مدى التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية على تحقيق جودة التقارير المالية.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة طالب عبد العزيز ومن معه الى إمكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال مبادئها وأبعادها والاستفادة من ذلك في تحسين جودة القوائم المالية، أما دراسة يونس سلمان بركة تناولت دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أما دراسة قتال سارة هدفت الى محاولة التعرف على مدى التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية على تحقيق جودة التقارير المالية.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متقاربة فيما بينها، من سنة 2020 الى سنة 2022، مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير حوكمة الشركات في جودة التقرير المالي، وحادثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير حوكمة الشركات في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- أهمية تطبيق حوكمة الشركات من خلال الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث تؤدي حوكمة الشركات الى زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية وذلك من خلال تحسين جودة القوائم المالية.
- تنمية الوعي بأهمية الاستمرار بتطبيق نظام حوكمة الشركات على زيادة الاهتمام بتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- توعية المستثمرين بأهمية المعلومات الصادرة عن الشركات التي تطبق نظام حوكمة الشركات عند اتخاذ أي قرار استثماري والاهتمام التدريبي والأكاديمي بهذا المجال.

### 3-مدى تأثير لجان التدقيق في جودة التقرير المالي:

3-1-دراسة محي الدين محمد إبراهيم عثمان النعيم، إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، سفيان أبو البشر ادم سعد، تحت عنوان أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة، هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين فاعلية خصائص لجان المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال توزيع استمارة استبانة على عينة الدراسة، توصلت الدراسة الى أن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين خصائص فاعلية لجان المراجعة وملائمة المعلومات المحاسبية، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين خصائص فاعلية لجان المراجعة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أوصت الدراسة بأن على المصارف السودانية العمل على منح لجان المراجعة مزيد من الاستقلالية حتى تقوم بوظائفها بصورة تحسن جودة التقارير المالية، وزيادة تأهيل أعضاء لجان المراجعة من الناحيتين العلمية والعملية حتى يتمكنوا من أداء عملهم بصورة مثلى، وزيادة عدد أعضاء لجان المراجعة بالمصارف السودانية ليكون الحد الأدنى من ثلاثة الى خمسة أعضاء.<sup>1</sup>

3-2-دراسة بوسنة حمزة، تحت عنوان أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية: أدلة إضافية، هدفت الدراسة الى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية للشركات الصناعية الفرنسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2005-2014، وتطبيق نموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة، تشير النتائج الى وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية للشركات الصناعية الفرنسية، وبشكل أكثر تحديداً، يعتبر أعضاء لجنة التدقيق المستقلين الذين يمتلكون خبرة في مجال المالية والمحاسبة الأكثر فاعلية في الرفع من جودة التقارير المالية، كما توصلت الدراسة الى عدم وجود أي تأثير لباقي خصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية.<sup>2</sup>

3-3-دراسة كل من Faith Ibukun Babalola, Eseoghene Kokogho, Princess Eloho Odio, Mary Oyenike Adeyanju, Zamathula Sikhakhane- Audit Committess And Financial Reporting تحت عنوان Nwokediegwu, Quality : A Conceptual Analysis Of Governance Structures And Their Impact On Transparency، تستكشف هذه الدراسة الدور الحاسم للجان التدقيق في تعزيز جودة التقارير المالية ضمن هياكل حوكمة الشركات وتقدم تحليلاً مفاهيمياً لكيفية تأثير أطر

<sup>1</sup>-محي الدين إبراهيم عثمان النعيم، إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، سفيان أبو البشر ادم سعد، أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، الجزء 1، 2020، ص 430-454.

<sup>2</sup>-بوسنة حمزة، أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية: أدلة إضافية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020.

الحوكمة، بما في ذلك استقلال مجلس الإدارة، وتكوين اللجان، وتخصيص الموارد، على قدرة لجان التدقيق على ضمان الدقة والموثوقية والشفافية في التقارير المالية، وتستعرض الدراسة الأدبيات المتوفرة حول العلاقة بين لجان التدقيق وجودة التقارير المالية، مع التركيز على عوامل رئيسية مثل الخبرة المالية، والاستقلالية، والأطر التنظيمية، كما تقترح الورقة البحثية نموذجاً مفاهيمياً يربط بين الأداء الفعال للجان التدقيق وتحسين نتائج التقارير المالية، ويسلط التحليل الضوء على التحديات التي تواجه لجان التدقيق، مثل تضارب المصالح، ونقص الموارد، ونقص الدعم التنظيمي، والتي يمكن أن تقوض فعاليتها، بالإضافة إلى ذلك تجري مقارنات بين القطاعات والبلدان لدراسة الاختلافات في هياكل الحوكمة وتأثيرها على الشفافية المالية، وتختتم الورقة بتوصيات عملية لصانعي السياسات وقادة الشركات لتعزيز لجان التدقيق وتحسين معايير اعداد التقارير المالية، إلى جانب توجيهات للبحوث المستقبلية حول نماذج الحوكمة الناشئة، والتحديات التنظيمية العالمية، وتأثير الثقافة التنظيمية والتنوع على أداء لجان التدقيق.<sup>1</sup>

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير لجان التدقيق في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- تحليل العلاقة بين فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.
- فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية.
- الدور الحاسم للجان التدقيق في تعزيز جودة التقارير المالية ضمن هياكل حوكمة الشركات وتقدم تحليلاً مفاهيمياً لكيفية تأثير أطر الحوكمة.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة محي الدين محمد إبراهيم عثمان النعيم ومن معه إلى تحليل العلاقة بين فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة، أما دراسة بوسنة حمزة هدفت إلى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية، أما دراسة فايت ابوكان بابالولا هدفت إلى تبيان الدور الحاسم للجان التدقيق في تعزيز جودة التقارير المالية ضمن هياكل حوكمة الشركات وتقدم تحليلاً مفاهيمياً لكيفية تأثير أطر الحوكمة.

<sup>1</sup> - Faith Ibukun Babalola, Eseoghene Kokogho, Princess Eloho Odio, Mary Oyenike Adeyanju, Zamathula Sikhakhane-Nwokediegwu, Audit Committess And Financial Reporting Quality : A Conceptual Analysis Of Governance Structures And Their Impact On Transparency, International Journal Of Management And Organizational Research, Vol 4, Issue 1, January-February 2025.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية إلا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متقاربة فيما بينها، من سنة 2020 الى سنة 2025، مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير لجان التدقيق في جودة التقرير المالي، وحدثت النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير لجان التدقيق في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين خصائص فعالية لجان المراجعة وملائمة المعلومات المحاسبية، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين خصائص فعالية لجان المراجعة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية للشركات، وبشكل أكثر تحديداً، يعتبر أعضاء لجنة التدقيق المستقلين الذين يمتلكون خبرة في مجال المالية والمحاسبة الأكثر فعالية في الرفع من جودة التقارير المالية.
- تعزيز لجان التدقيق وتحسين معايير اعداد التقارير المالية.

## 4-مدى تأثير البيئة الاقتصادية في جودة التقرير المالي:

### 4-1-مدى تأثير التضخم في جودة التقرير المالي:

4-1-1-دراسة مراد مسعود سعادوي، أحمد يوسف السعدي، تحت عنوان أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية-دراسة ميدانية في شركة سوناطراك (الأغواط، حاسي الرمل)، هدفت الدراسة الى اختبار أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان لغرض جمع البيانات، حيث تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم 67 فرد، وتم تحليل النتائج باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وهذا من أجل الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة وتقديم

النموذج الأمثل لها، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق قواعد محاسبة التضخم في البيئة الجزائرية يؤثر بشكل إيجابي على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.<sup>1</sup>

### 4-2-2- مدى تأثير التحفظ المحاسبي في جودة التقرير المالي:

4-2-1- دراسة هبيته كوكب، دمدوم زكرياء، تحت عنوان مقارنة ممارسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية (أدلة من البيئة الجزائرية)، هدفت الدراسة الى بيان مدى مساهمة ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، وقد تمت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطبيق على عينة من 85 تتضمن محاسبين ومسيرين لمؤسسات اقتصادية بولايات الجنوب الشرقي (الوادي، ورقلة، بسكرة) في سنة 2020، وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي spss في قياس واختبار فرضيات الدراسة، تم التواصل من خلال الدراسة الى أن هناك أثر ملموس ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية من خلال تأثيره القوي على كل من (الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، فعالية حوكمة الشركات، تكلفة الأموال المملوكة).<sup>2</sup>

### 4-3-3- مدى تأثير المحاسبة الإبداعية في جودة التقرير المالي:

4-3-1- دراسة عبد الحق سعدي، عبد القادر شيخ، تحت عنوان المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هدفت الدراسة الى ابراز أثر المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم التطرق الى الإطار النظري لكل من المحاسبة الإبداعية وجودة القوائم المالية وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة، وذلك من خلال أداة الاستبيان لجمع المعلومات، حيث تم توزيعه على 46 مفردة كما تم استخدام برنامج الجداول excel لتفريغ البيانات، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss v23 لمعالجة البيانات وتحليل وتفسير النتائج، وتوصلت هذه الدراسة الى أن المحاسبة الإبداعية تؤثر بدرجة كبيرة على جودة القوائم المالية وذلك من خلال أبعادها التي تتمثل في الموثوقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-مراد مسعود سعداوي، أحمد يوسف السعدي، أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية-دراسة ميدانية في شركة سوناطراك (الأغواط، حاسي الرمل)، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 116-135.

<sup>2</sup>-هبيته كوكب، دمدوم زكرياء، مقارنة ممارسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية (أدلة من البيئة الجزائرية)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، ديسمبر 2022، ص 129-148.

<sup>3</sup>-عبد الحق سعدي، عبد القادر شيخ، المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية لجزائرية، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2021.

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير البيئة الاقتصادية في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- اختبار أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.
- بيان مدى مساهمة ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر.
- ابراز أثر المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة مراد مسعود سعداوي ومن معه الى اختبار أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، أما دراسة هبيته كوكب ومن معها هدفت الى بيان مدى مساهمة ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، أما دراسة عبد الحق سعدي ومن معه هدفت الى ابراز أثر المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متقاربة فيما بينها، من سنة 2021 الى سنة 2022، مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير البيئة الاقتصادية في جودة التقرير المالي، وحدثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير البيئة الاقتصادية في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن تطبيق قواعد محاسبة التضخم في البيئة الجزائرية يؤثر بشكل إيجابي على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

- هناك أثر ملموس ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية من خلال تأثيره القوي على كل من (الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، فعالية حوكمة الشركات، تكلفة الأموال المملوكة).
- تؤثر المحاسبة الإبداعية بدرجة كبيرة على جودة القوائم المالية وذلك من خلال أبعادها التي تتمثل في الموثوقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.

### المطلب الثالث: المحددات التشريعية أو القانونية وأثرها في جودة التقرير المالي:

من خلال تناولنا فيما سبق المحددات التشريعية أو القانونية، فمن بين هذه المحددات وجدنا العديد من المحددات ألا وأهمها:

- ✓ النظام المحاسبي المالي
- ✓ المعايير المحاسبية الدولية
- ✓ النظام الجبائي الجزائري
- ✓ القانون التجاري الجزائري

وسنقوم بعرض مدى تأثير كل محدد تشريعي أو قانوني على جودة التقرير المالي.

### 1-مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في جودة التقرير المالي:

1-1-دراسة منصر عبد العالي، جوامع اسماعين، تحت عنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة الى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة المالية من خلال هذه العلاقة الوسطية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات بتصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية بسيطة شملت 26 محاسب بمؤسسة الاسمنت (sct) تبسة، تم تحليلها باستخدام برنامج (spss v26)، وخلصت الدراسة الى وجود دور وسيط لجودة المعلومات المحاسبية وهي علاقة وسيطة كلية.<sup>1</sup>

1-2-دراسة كحول صورية، تحت عنوان دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة الى ابراز دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، فالنظام المحاسبي المالي كان كاستجابة لتكيف مع معايير المحاسبة الدولية في إطار

<sup>1</sup>-منصر عبد العالي، جوامع اسماعين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت (sct) تبسة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 01، 2022، ص 342-360.

عولمة المحاسبة ومحاولة إيجاد لغة محاسبية موحدة، حيث ركز النظام المحاسبي المالي على ضرورة أن تتوفر في المعلومات المحاسبية خصائص أساسية تضمن جودتها، وبالتالي توفير قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية وبالجودة المطلوبة، تكون قادرة على تخطي الحدود ومفيدة بالنسبة لمستخدميها وتساعد على اتخاذ القرارات، وقد توصلت الدراسة الى أن للنظام المحاسبي المالي دور كبير وفعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص التي تتوفر عليها، وهذا ما ينعكس بدوره في تلبية احتياجات ومتطلبات مستخدميها سواء كانوا محلين أو أجانِب.<sup>1</sup>

1-3-دراسة مجبلي خليصة، زلاسي رياض، تحت عنوان اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات-دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية، هدفت الدراسة الى لتوضيح إجراءات تحسين جودة المعلومة المحاسبية باستخدام النظام المحاسبي المالي كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، حيث بينت النتائج المتوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي لآراء المهنيين المحاسبين الى أن التغييرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي لها أن تساهم في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وفي تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلال حرصه على ضرورة توفر الخصائص النوعية المحققة للجودة(الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).<sup>2</sup>

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة المالية من خلال هذه العلاقة الوسطية.
- ابراز دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- توضيح إجراءات تحسين جودة المعلومة المحاسبية باستخدام النظام المحاسبي المالي كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

<sup>1</sup>-كحول صورية، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 602-617.

<sup>2</sup>-مجبلي خليصة، زلاسي رياض، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية لحوكمة الشركات دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2024، ص 955-970.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة منصر عبد العالي ومن معه تبيان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCf على جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة المالية من خلال هذه العلاقة الوسطية، أما دراسة كحول صورية هدفت الى ابراز دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أما دراسة مجيلي خليصة ومن معها هدفت الى توضيح إجراءات تحسين جودة المعلومة المحاسبية باستخدام النظام المحاسبي المالي كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متقاربة فيما بينها، من سنة 2022 الى سنة 2024، مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير البيئة الاقتصادية في جودة التقرير المالي، وحدثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصراً، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الاثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود دور وسيط لجودة المعلومات المحاسبية وهي علاقة وسيطة كلية.
- أن للنظام المحاسبي المالي دور كبير وفعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص التي تتوفر عليها، وهذا ما ينعكس بدوره في تلبية احتياجات ومتطلبات مستخدميها سواء كانوا محليين أو أجانب.
- أن التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي لها أن تساهم في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وفي تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلال حرصه على ضرورة توفر الخصائص النوعية المحققة للجودة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

## 2-مدى تأثير معايير المحاسبة الدولية في جودة التقرير المالي:

1-2-دراسة عائشة عبد الكريم لعبيدي، تحت عنوان دور المعايير الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وأثرها على البيئة العراقية، حققت معايير المحاسبة الدولية انتشاراً واسعاً

كنموذج لمعايير المحاسبة ذات جودة عالية، فإن تطبيق معايير المحاسبة ينتج عن تقارير مالية بجودة عالية هي العامل الأساس في تحديد نوعية هذه التقارير المالية كما أن هذه معايير المحاسبة الدولية مثلها مثل أي مجموعة أخرى من المعايير التي تسمح بقدر من الحرية في اختيار السياسات المحاسبية التي تبين مشكلة البحث من خلال عدة تساؤلات هل تساهم معايير المحاسبة الدولية في تطوير وتحسين نوعية المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها على البيئة العراقية، وكما هدف البحث على الفاء الضوء على هذه المعايير وانعكاسها في تحسين نوعية هذه المعلومات المحاسبية، ولقد توصلت الباحثة الى عدة استنتاجات أهمها (من خلال تحليل الاستبيان تبين أن الجانب الأكبر كان يؤيد تطبيق هذه المعايير المحاسبية في تحسين نوعية المعلومات ومدى تأثيرها على البيئة العراقية) وأهم التوصيات المقدمة من قبل الباحثة (ضرورة المساهمة في قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق من خلال اصدار معايير محلية تتوافق وتتطابق مع تلك الموجودة دوليا لسد الفجوة الكبيرة بين المعايير الدولية والعراقية).<sup>1</sup>

2-2-دراسة كنزة براهيمه، أحمد بوراس، تحت عنوان أثر تطبيق معايير التقارير المالية ias/ifrs على جودة المعلومات المالية-دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين-، هدفت هذه الدراسة لإبراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية، كما تهدف من الجانب التطبيقي لدراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين عن طريق تحليل الاستبيان من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة الى أن معايير التقارير المالية الدولية تعمل على تحقيق الخصائص الأساسية والداعمة للمعلومات المالية كالملائمة، المصدقية، الموثوقية، القابلية للتحقق والمقارنة، وأن لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية، والعلاقة بين المتغيرين طردية وقوية وهذا ما أكدته معامل التأثير.<sup>2</sup>

2-3-دراسة سعيداني محمد السعيد، زريقات بوبكر، زرقون محمد، تحت عنوان الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية ias/ifrs وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (ias/ifrs) على جودة التقارير المالية، ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الدراسة قام الباحثون بتصميم استبانة

1-عائشة عبد الكريم لعبيدي، دور المعايير الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وأثرها على البيئة العراقية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الأول، العدد 2، كانون الأول 2020.

2-كنزة براهيمه، أحمد بوراس، أثر تطبيق معايير التقارير المالية ias/ifrs على جودة المعلومات المالية-دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 2، جوان 2021.

تحتوي على 35 سؤالاً، وزعت على الأشخاص الذين لديهم الخبرة العلمية والعملية في مجال المحاسبة والمالية كما تم بالاستعانة بالمقابلة، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من محافظي الحسابات والمحاسبين في المؤسسات والمحللين ماليين، حيث اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي الاحصائي لتحليل متغيرات الدراسة، تم التوصل في هذه الدراسة أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية (ias/ifrs) يؤدي الى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية، وذلك من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بهذه المعايير.<sup>1</sup>

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- القاء الضوء على هذه المعايير وانعكاسها في تحسين نوعية هذه المعلومات المحاسبية.
- إبراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية.
- التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (ias/ifrs) على جودة التقارير المالية.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة عائشة عبد الكريم لعبيدي القاء الضوء على هذه المعايير وانعكاسها في تحسين نوعية هذه المعلومات المحاسبية، أما دراسة كنزة براهيمة ومن معها هدفت الى إبراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية، أما دراسة سعيداني محمد السعيد ومن معه هدفت الى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (ias/ifrs) على جودة التقارير المالية.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متقاربة فيما بينها، من سنة 2020 الى سنة 2022، مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير المعايير المحاسبة الدولية في جودة التقرير المالي، وحدثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

<sup>1</sup>-سعيداني محمد السعيد، زريقات بوبكر، زرقون محمد، الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (ias/ifrs) وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 153-164.

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصرا، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير معايير المحاسبة الدولية في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- عدد كبير من ممارسي المهنة يؤيد تطبيق هذه المعايير المحاسبية في تحسين نوعية المعلومات.
- معايير التقارير المالية الدولية تعمل على تحقيق الخصائص الأساسية والداعمة للمعلومات المالية كالملائمة، المصدقية، الموثوقية، القابلية للتحقق والمقارنة، وأن لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية، والعلاقة بين المتغيرين طردية وقوية وهذا ما أكده معامل التأثير.
- أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية (ias/ifrs) يؤدي الى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية، وذلك من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بهذه المعايير.

### 3-مدى تأثير النظام الجبائي الجزائري في جودة التقرير المالي:

3-1-دراسة ناصر شارفي، أيوب نجار، تحت عنوان دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، عالجت الدراسة دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، بحيث تسهر المؤسسات على اعدادها لمختلف الأطراف المهتمة بوضعيتها المالية، وبما أن القوائم المالية لها دور كبير في إعطاء الصورة المالية للمؤسسات فهي بالتالي تأثر على القرارات التي يتخذها مختلف الأطراف المتعاملين معها، وهذا ما قد يدفعها لإصدار قوائم لا تعكس الصورة الحقيقية لوضعيتها المالية، وفي هذا الاطار تظهر الرقابة الجبائية كأداة قانونية ومنظمة مخولة بإجراء مختلف الطرق للتأكد من جودة القوائم المالية، وبالتالي المساهمة في تعزيز جودتها وذلك في سبيل سعيها للتحقق من صحة كل التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>ناصر شرفي، أيوب نجار، دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 19، 2018.

3-2-دراسة ذوادي إبراهيم، حميداتو صالح، تحت عنوان أثر الاختلاف في قواعد المعالجة بين النظامين المحاسبي المالي والجبايي على جودة القوائم المالية في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركة حضاة حليب، هدفت هذه الدراسة الى تحديد أهم نقاط التباين بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبايي من حيث بدائل القياس والتقييم والاعتراف بمختلف الأعباء والايادات وأثرها على جودة القوائم المالية في ظل البيئة المحاسبية والاقتصادية في الجزائر، ولإحاطة بجوانب الموضوع تم القيام بدراسة حالة شركة حضاة حليب بالمسيلة كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أن البيئة الاقتصادية في الجزائر لا تسمح بالتطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، وأن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على القواعد الجبائية بشكل كبير بخصوص تقييم مختلف عناصرها، مما انعكس على جودة قوائمها بفقدانها لخاصيتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية.<sup>1</sup>

3-3-دراسة محمود تليلي، عبد الرؤوف سالم، محمد الصغير عاد، تحت عنوان أثر التعارض بين التشريع الجبايي والقواعد المحاسبية على قياس عناصر القوائم المالية، هدفت الورقة البحثية الى الوقوف عند أثر الاختلافات بين الممارسات المحاسبية والنصوص التشريعية على اعداد القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كذلك المعرفة ما إذا كان النظام الجبايي الجزائري يساير ويتماشى مع تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث أنه وبعد أكثر من عشرة سنوات من بداية العمل به اتضح أن هناك تضارب واختلاف بين بعض أحكام هذا النظام والنظام الجبايي الجزائري في قبول ورفض بعض عناصر القوائم المالية جباييا عنه محاسبيا عند تحديد الربح الخاضع للضريبة، حيث خلصت هذه الدراسة الى أن اعتماد النظام المحاسبي المالي يتطلب وبالضرورة تحيين النصوص الضريبية لتتماشى مع المبادئ والفرضيات التي جاء بها الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، وذلك بالعمل على تضيق حجم دائرة الاختلاف بينهما، بهدف الرفع من الموارد الجبائية باعتبارها أهم الموارد المالية العاملة للدولة ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي الوطني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-ذوادي إبراهيم، حميداتو صالح، أثر الاختلاف في قواعد المعالجة بين النظامين المحاسبي المالي والجبايي على جودة القوائم المالية في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركة حضاة حليب-، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، 2022.

<sup>2</sup>-محمود تليلي، عبد الرؤوف سالم، محمد الصغير عاد، مداخلة تحت عنوان أثر التعارض بين التشريع الجبايي والقواعد المحاسبية على قياس عناصر القوائم المالية، الملتقى الدولي: أثر البيئة المحاسبية على جودة التقارير والقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، متطلبات تطوير وتكامل الممارسات (المحاسبية، التدقيقية، والجبايية)، المنعقد في 10 أكتوبر 2023 بجامعة محمد بوضياف المسيلة.

من خلال تحليل الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير النظام الضريبي الجزائري في جودة التقرير المالي، أظهر تحليل اتجاهات الدراسات السابقة كما يلي:

### ➤ من حيث المحتوى:

اتخذت هذه الدراسات عدة توجهات بحثية مختلفة:

- دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، بحيث تسهر المؤسسات على اعدادها لمختلف الأطراف المهمة بوضعيتها المالية.
- تحديد أهم نقاط التباين بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي من حيث بدائل القياس والتقييم والاعتراف بمختلف الأعباء والايرادات وأثرها على جودة القوائم المالية في ظل البيئة المحاسبية والاقتصادية في الجزائر.
- الوقوف عند أثر الاختلافات بين الممارسات المحاسبية والنصوص التشريعية على اعداد القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

تناول الباحثون موضوع الدراسة عبر عدة اتجاهات بحثية، حيث هدفت دراسة ناصر شارفي ومن معه الى توضيح دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، بحيث تسهر المؤسسات على اعدادها لمختلف الأطراف المهمة بوضعيتها المالية، أما دراسة نوادي ابراهيم ومن معه هدفت الى تحديد أهم نقاط التباين بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي من حيث بدائل القياس والتقييم والاعتراف بمختلف الأعباء والايرادات وأثرها على جودة القوائم المالية في ظل البيئة المحاسبية والاقتصادية في الجزائر، أما دراسة محمود تليلي ومن معه هدفت الى الوقوف عند أثر الاختلافات بين الممارسات المحاسبية والنصوص التشريعية على اعداد القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

بالرغم من تنوع هذه الاتجاهات البحثية الا أن هذه الدراسات كانت خلال فترة زمنية متقاربة فيما بينها، من سنة 2018 الى سنة 2023، مما يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة الذي يتعلق بتأثير النظام الجبائي الجزائري في جودة التقرير المالي، وحدثة النتائج المتوصل اليها.

### ➤ من حيث المنهجية:

اعتمد كل الباحثون على الدراسات الكمية للموضوع، عبر الاعتماد على الاستبيان حصرا، مما خلص أن الدراسات السابقة اعتمدت على الاستبيان كدراسة دون اللجوء الى طرق أخرى كتحليل الدراسات السابقة «literature review» لتحديد الآثار الملاحظة، أو الى استعمال المقابلة كدعم للدراسات الإحصائية كما يلاحظ نقص كبير في الدراسات الكيفية للموضوع.

### ➤ من حيث النتائج:

توصلت الدراسات السابقة فيما يخص مدى تأثير النظام الجبائي الجزائري في جودة التقرير المالي الى مجموعة من النتائج أهمها:

- الرقابة الجبائية هي أداة قانونية منظمة مخولة بإجراء مختلف الطرق للتأكد من جودة القوائم المالية، وبالتالي المساهمة في تعزيز جودتها وذلك في سبيل سعيها للتحقق من صحة كل التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين.
- أن البيئة الاقتصادية في الجزائر لا تسمح بالتطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، وأن المؤسسات تعتمد على القواعد الجبائية بشكل كبير بخصوص تقييم مختلف عناصرها، مما انعكس على جودة قوائمها بفقدانها لخاصيتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية.
- أن اعتماد النظام المحاسبي المالي يتطلب وبالضرورة تحيين النصوص الضريبية لتتماشى مع المبادئ والفرضيات التي جاء بها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، وذلك بالعمل على تضيق حجم دائرة الاختلاف بينهما، بهدف الرفع من الموارد الجبائية باعتبارها أهم الموارد المالية العاملة للدولة ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي الوطني.

### 4-مدى تأثير القانون التجاري في جودة التقرير المالي:

من خلال العديد من الأبحاث التي أجراها الباحث وقام بها للبحث عن دراسات سابقة ترتبط بالمتغير المستقل القانون التجاري وعلاقته بالمتغير التابع جودة التقرير المالي، لم يتمكن من إيجاد ولا دراسة تتعلق بالموضوع، وعليه تعتبر فجوة بحثية لأفاق دراسات مستقبلية. تناول القانون التجاري في طياته مجموعة من القوانين التي تنظم عملية تجميع القوائم المالية، حيث قام بتعريف عملية التجميع وكيفيات اعداد وتجميع حسابات المجمع من خلال المادة 732 مكرر 4 من الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996 المتضمن القانون التجاري.

### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل التي تناولت جودة التقرير المالي، تم الربط بين متغير الدراسة محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وبين جودة التقرير المالي، حيث تم عرض علاقة كل من المحددات الداخلية والخارجية والمحددات التشريعية وأثرها في جودة التقرير المالي، ثم عرضت الدراسة أنواع التقارير المالية سواء كانت تقارير مالية أساسية أو تقارير مالية إضافية، ومكونات كل نوع من التقارير، ضف الى ذلك أهمية وأهداف هذه التقارير، مع تناول المعايير والخصائص النوعية لجودة التقارير المالية، كما بينت الدراسة في هذا الفصل أهمية قياس جودة التقارير المالية والمداخل الكمية للقياس، واختتمت الدراسة بالمشاكل التي تواجه التقارير المالية والتي تؤدي الى رداءتها، وخلصت دراسة الفصل بأن جودة التقرير المالي هي قدرته على تقديم معلومات دقيقة

وموثوقة تعكس بشكل صادق المركز المالي للمؤسسة وأدائها، مما يمكن مستخدمي هذه التقارير، كالمستثمرين والإدارة، من اتخاذ القرارات الحاسمة والمستنيرة، كما تتحقق الجودة عندما تكون المعلومات المتضمنة في التقارير المالية خالية من التحريف والتحيز، وتقدم وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

**الفصل الثالث:  
إجراءات الدراسة الميدانية**

### تمهيد

يركز هذا الفصل على عرض الإطار المنهجي الذي يشكل الدعامة الأساسية للجانب التطبيقي من هذه الدراسة. فبعد أن أُرسى الإطار النظري المنطلقات المفاهيمية، يأتي هذا الشق الميداني ليعرض بالتفصيل الخطوات الإجرائية التي تم اتباعها لاختبار ذلك البناء النظري. ويهدف إلى توضيح كيفية تحويل المفاهيم النظرية إلى بيانات إحصائية قابلة للقياس، مما يسمح بفحص تساؤلات البحث بشكل دقيق وموضوعي. ولأن القيمة العلمية لأي بحث تُقاس بمدى صرامة منهجيته، فإن هذا الفصل سيوضح بشفافية التصميم البحثي المعتمد لضمان التوصل إلى نتائج تتسم بالموثوقية والصلاحية.

### 1. منهج الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تبني المنهج الوصفي التحليلي. يُعنى الجانب الوصفي من المنهج، كما أشار بني يونس<sup>1</sup>، برصد ووصف الظاهرة قيد البحث—محددات ممارسات تجميع القوائم المالية—وذلك من خلال جمع البيانات التي تعكس خصائصها، أما الجانب التحليلي، فينتقل بالدراسة من مجرد الوصف إلى فهم العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها.

وضمن هذا الإطار، تم الاعتماد بشكل خاص على التصميم الارتباطي السببي. يهدف هذا التصميم ليس فقط إلى الكشف عن وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر وتحديد اتجاهها وقوتها، كما عرّفه المشهداني<sup>2</sup>، بل يمتد أيضاً لاختبار شبكة من التأثيرات السببية المفترضة ضمن نموذج نظري محدد، هذا التوجه يتوافق تماماً مع هدف الدراسة الرئيسي المتمثل في "نمذجة" محددات تجميع القوائم المالية المؤثرة في جودة التقرير المالي، وهو ما سيتم تحقيقه عبر استخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM).

### 2. مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع القائمين بممارسة عملية تجميع القوائم المالية على مستوى المجمعات التالية: (مجمع صيدال، مجمع جيكا، مجمع BCR، مجمع CONDOR، مجمع CID، مجمع ENPC).

<sup>1</sup> يونس بني، أسماء عبد المطلب، دليل المبتدئ إلى المناهج العامة في البحث العلمي، ط1، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2017، ص 165.

<sup>2</sup> هار جوزيف، هالت توماس، غينكل كريستيان، زارستد ماركو، ترجمة زكرياء بالخامسة المشهد، الأساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص82.

### 3. عينة الدراسة

لاختيار عينة الدراسة، تم تطبيق أسلوب المعاينة القصدية البسيطة. وتقوم هذه الطريقة، وفقاً للمنيزل وغرابية، على منح كل عنصر في مجتمع البحث الأصلي حظوظاً متكافئة ومستقلة في الاختيار<sup>3</sup>، هذا المبدأ يحد بشكل كبير من احتمالية التحيز في عملية الانتقاء، وبالتالي يدعم صلاحية النتائج للتعميم على مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع 50 استبانة على معظم أفراد العينة، وتم استرجاع 43 استبانة منها 40 استبانة صالحة وخاضعة للدراسة بعد استبعاد الاستبيانات الملغاة، نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، ولقد تم الاهتمام باختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة، وذلك بهدف التمكن من الوصول الى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

### 4. حدود الدراسة

**الحدود الزمنية:** تمت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من شهر جانفي 2025 إلى سبتمبر 2025.

**الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على مستوى المجمعات الجزائرية التالية: مجمع صيدال ومجمع جيكا ومجمع BCR ومجمع CONDOR ومجمع CID ومجمع ENPC.

**الحدود البشرية:** تقتصر هذه الحدود في مجموعة الموظفين الممارسين لعملية التجميع فقط دون الموظفين الآخرين في المالية والمحاسبة.

**الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمتغيرات المرتبطة أساساً بموضوع الدراسة، والتي تخص كل من محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وجودة التقرير المالي.

<sup>3</sup> المنيزل، عبد الله فلاح، غرابية، موسى عايش، الإحصاء لتربوي: تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، دار المسيرة، 2010، ص 20.

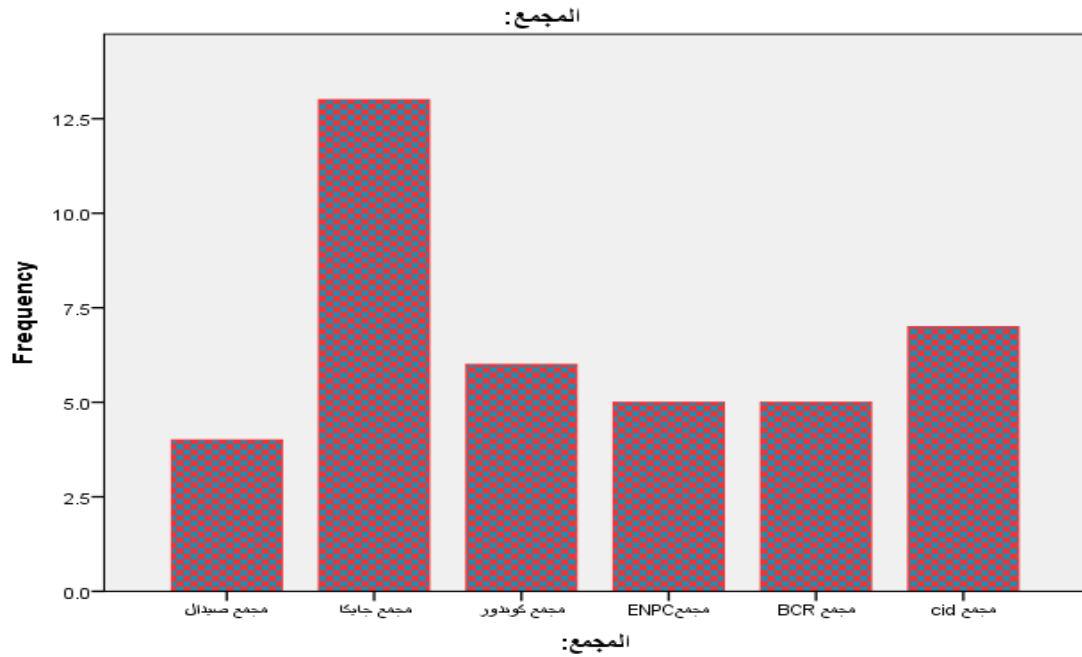
5. خصائص العينة

سنقوم بتوصيف العينة حسب بعض البيانات الشخصية كما هي موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (08): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المجمع

النسبة المئوية (Percent)	التكرار (Frequency)	المجمع
32.5%	13	مجمع جيكا
17.5%	07	مجمع CID
15.0%	06	مجمع كوندور
12.5%	05	مجمع ENPC
12.5%	05	مجمع BCR
10.0%	04	مجمع صيدال
100.0%	40	المجموع

شكل رقم (12): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المجمع



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الشكل رقم (12) والجدول رقم (8) البنية التوزيعية لعينة الدراسة وفقاً للانتماء المؤسسي للمشاركين. تكشف النتائج عن تركيز واضح للمشاركة في مجمع جيكا، الذي استحوذ وحده على قرابة ثلث العينة بنسبة بلغت 32.5% (ن=13)، مما يجعله المحور الأساسي الذي استُقيت منه البيانات. ويأتي هذا التركيز متبوعاً بتوزيع متفاوت لبقية المجمعات، حيث حلّ مجمع CID ثانياً بنسبة 17.5% (ن=7)، يليه مباشرة مجمع كوندور بنسبة 15.0% (ن=6)، مما يشير إلى أن هذه المجمعات الثلاثة مجتمعة تشكل ما يقارب 65% من إجمالي العينة.

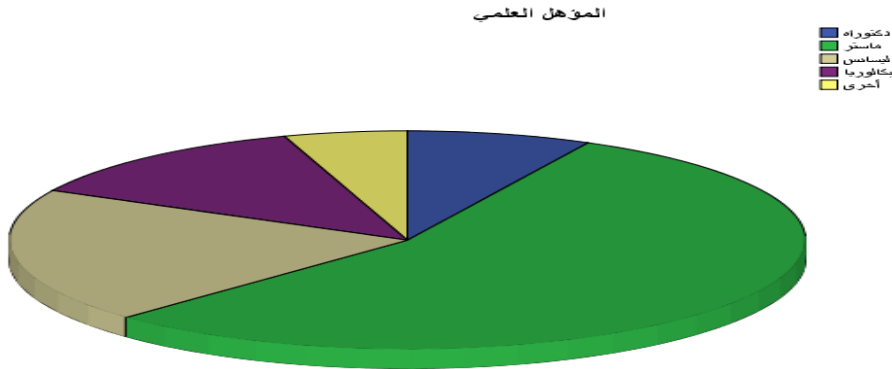
أما المجمعات المتبقية، فقد أظهرت مستويات مشاركة أكثر تقارباً ولكنها أقل كثافة. حيث تساوى كل من مجمع ENPC ومجمع BCR في حجم المشاركة بواقع 5 مستجيبين لكل منهما، أي ما يعادل 12.5% لكل مؤسسة. بينما سُجلت أدنى مساهمة من مجمع صيدال الذي لم تتجاوز نسبته 10.0% (ن=4). وفي المحصلة، يؤكد هذا التوزيع الطيف الواسع من المؤسسات التي شملتها الدراسة، إلا أنه يسلط الضوء في الوقت ذاته على هيمنة نسبة لمجمع "جيكا"، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج لاحقاً، حيث قد تعكس آراء المشاركين منه وزناً أكبر ضمن التحليل الإجمالي.

جدول رقم (09): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية (Percent)	التكرار (Frequency)	المؤهل العلمي
55.0%	22	ماستر
20.0%	08	ليسانس
12.5%	05	بكالوريا
7.5%	03	دكتوراه
5.0%	02	أخرى
100.0%	40	المجموع

المصدر: من مخرجات برنامج spss

الشكل (13): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من مخرجات برنامج spss

يتناول كل من الجدول رقم (09) والشكل رقم (13) الخصائص التعليمية لعينة الدراسة، والتي تعكس المستوى الأكاديمي لممارسي جميع القوائم المالية. تظهر النتائج هيمنة واضحة لحملة شهادة الماستر، حيث شكلوا أكثر من نصف العينة بواقع 22 مشاركاً، أي ما نسبته 55.0% هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أن درجة الماستر قد أصبحت المؤهل المعياري أو الأكثر شيوعاً لشغل الوظائف المحاسبية المتخصصة في المجمعات الجزائرية. ويأتي في المرتبة الثانية حملة

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

شهادة الليسانس الذين شكلوا نسبة 20.0% من العينة (ن=8)، مما يوضح أن هذا المؤهل لا يزال يمثل قاعدة أساسية للالتحاق بالمهنة.

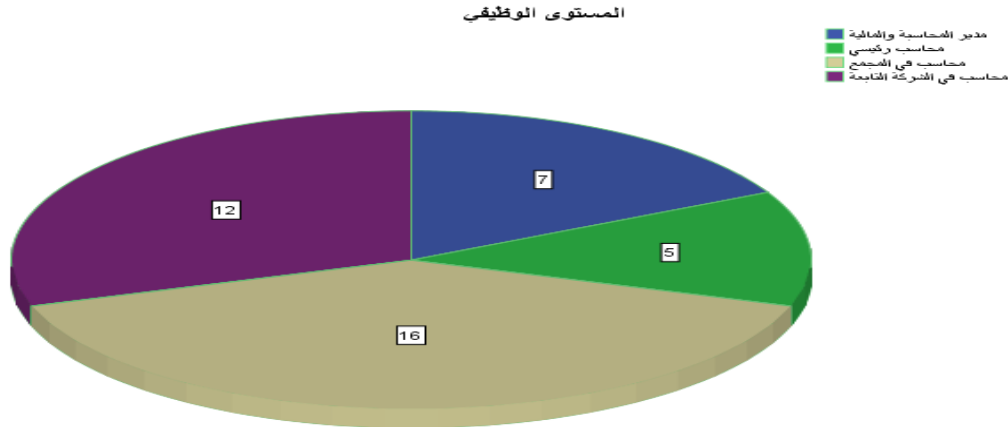
علاوة على ذلك، تكشف البيانات عن وجود تنوع في المستويات التعليمية الأخرى ضمن العينة. فمن اللافت وجود نسبة 12.5% من المشاركين من حملة شهادة البكالوريا (ن=5)، مما قد يشير إلى وجود كوادرات ذات خبرة طويلة تم توظيفها قبل اشتراط المؤهلات الجامعية العليا. كما أن الدراسة شملت نخبة أكاديمية متميزة من حملة شهادة الدكتوراه بنسبة 7.5% (ن=3)، وهو ما يثري الدراسة بأراء ذات خلفية بحثية وعلمية عميقة. وبشكل إجمالي، يتضح أن الغالبية العظمى من العينة (82.5%) هم من حملة الشهادات الجامعية (ليسانس فما فوق)، الأمر الذي يعكس الطبيعة التخصصية والمعرفية للمهام المرتبطة بعملية تجميع القوائم المالية.

جدول رقم (10): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الوظيفي
40.0%	16	محاسب في المجمع
30.0%	12	محاسب في الشركة التابعة
17.5%	07	مدير المحاسبة والمالية
12.5%	05	محاسب رئيسي
100.0%	40	المجموع

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (14): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من مخرجات برنامج spss

يقدم كل من الجدول رقم (10) والشكل رقم (14) عرضاً تفصيلياً لهيكل الوظيفي لعينة الدراسة، مما يسمح بفهم التراتبية المهنية للمشاركين. يتضح من النتائج أن النسبة الأكبر من المستجيبين تنتمي إلى فئة "محاسب في المجمع"، حيث شكلوا ما نسبته 40.0% من إجمالي العينة (ن=16). وتليها مباشرة فئة "محاسب في الشركة التابعة" بنسبة 30.0% (ن=12). ويشير هذا التركيز، الذي يمثل مجتمعاً 70% من العينة، إلى أن الدراسة نجحت بشكل كبير في الوصول إلى الكوادر التنفيذية التي تمارس بشكل مباشر المهام اليومية لعملية إعداد البيانات المالية تمهيداً لتجميعها. بالإضافة إلى ذلك، تضمن البحث تمثيلاً هاماً للمستويات الإدارية والإشرافية العليا، حيث بلغت نسبة المشاركين من فئة "مدير المحاسبة والمالية" 17.5% (ن=7)، وهي أعلى مرتبة في السلم الوظيفي المستهدف. كما شملت العينة أيضاً فئة "المحاسب الرئيسي" بنسبة 12.5% (ن=5). إن هذا التنوع في الهيكل الوظيفي للعينة يعتبر نقطة قوة في الدراسة، لأنه يضمن جمع وجهات نظر متكاملة من مختلف مستويات المسؤولية، بدءاً من المنفذين المباشرين للعمليات المحاسبية وصولاً إلى صناع القرار والمشرفين على دقة ومصداقية القوائم المالية المجمعة النهائية.

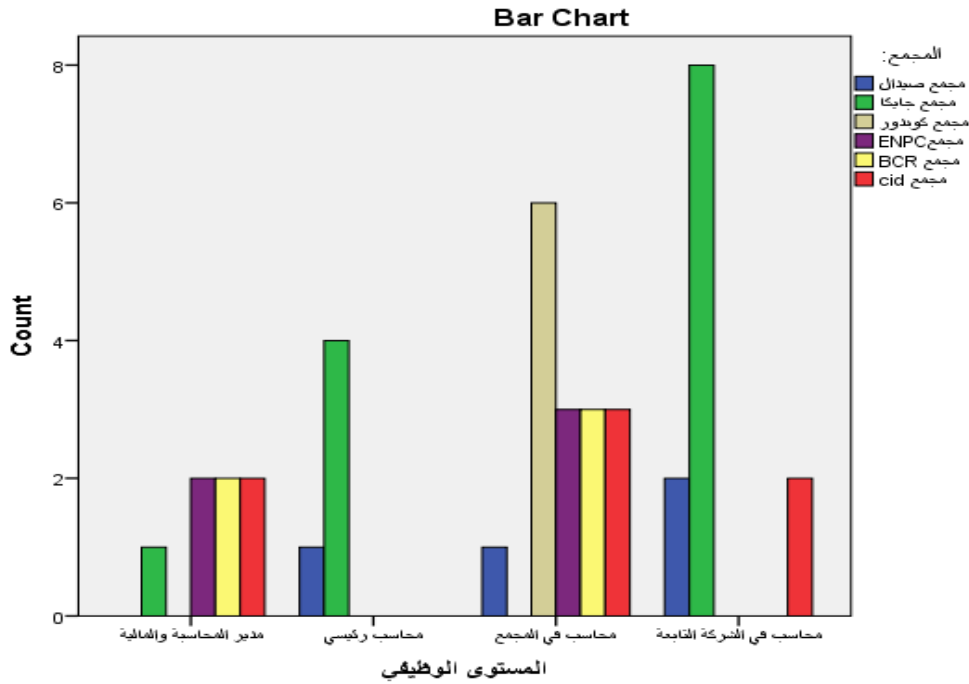
الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

جدول رقم (11): التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي ونوع المجمع

المجموع	مجمع CID	مجمع BC R	مجمع ENPC	مجمع كوندور	مجمع جيكا	مجمع صيدال	المستوى الوظيفي
7	2	2	2	0	1	0	مدير المحاسبة والمالية
5	0	0	0	0	4	1	محاسب رئيسي
16	3	3	3	6	0	1	محاسب في المجمع
12	2	0	0	0	8	2	محاسب في الشركة التابعة
40	7	5	5	6	13	4	المجموع

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

الشكل:15 التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي ونوع المجمع



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

يقدم كل من الجدول (11) والشكل رقم (15) تحليلاً تقاطعياً يربط بين المستوى الوظيفي للمشاركين والمجمع الذي ينتمون إليه، مما يكشف عن أنماط توزيع مثيرة للاهتمام داخل بنية العينة. يظهر التحليل بوضوح وجود تباين في الهيكل الوظيفي للمشاركين من كل مجمع؛ ففي مجمع جيكا، الذي يمثل أكبر شريحة في العينة، نجد أن المشاركة تتركز بشكل شبه كامل في المستويات التنفيذية والإشرافية الدنيا، حيث أن 8 من أصل 13 مشاركاً هم من فئة "محاسب في الشركة التابعة" و4 منهم "محاسب رئيسي". هذا التركيز يظهر بوضوح في الرسم البياني من خلال هيمنة اللون الأخضر (مجمع جيكا) في هاتين الفئتين الوظيفيتين.

على النقيض من ذلك، تظهر مجموعات أخرى توزيعاً مختلفاً. ففي مجمع كوندور، نجد أن جميع المشاركين الستة هم من فئة "محاسب في المجمع". أما المناصب الإدارية العليا، المتمثلة في "مدير المحاسبة والمالية"، فقد أتت بشكل حصري تقريباً من مجموعات ENPC، BCR، و CID، بواقع مديرين من كل منها، بينما لم تشمل العينة أي مدير من مجموعات صيدال أو كوندور. هذه التباينات في التوزيع لا تعكس بالضرورة الهيكل التنظيمي الفعلي لهذه المجموعات، ولكنها تسلط الضوء على طبيعة العينة التي تم الوصول إليها، حيث أن بعض المجموعات تم تمثيلها بشكل أكبر من خلال

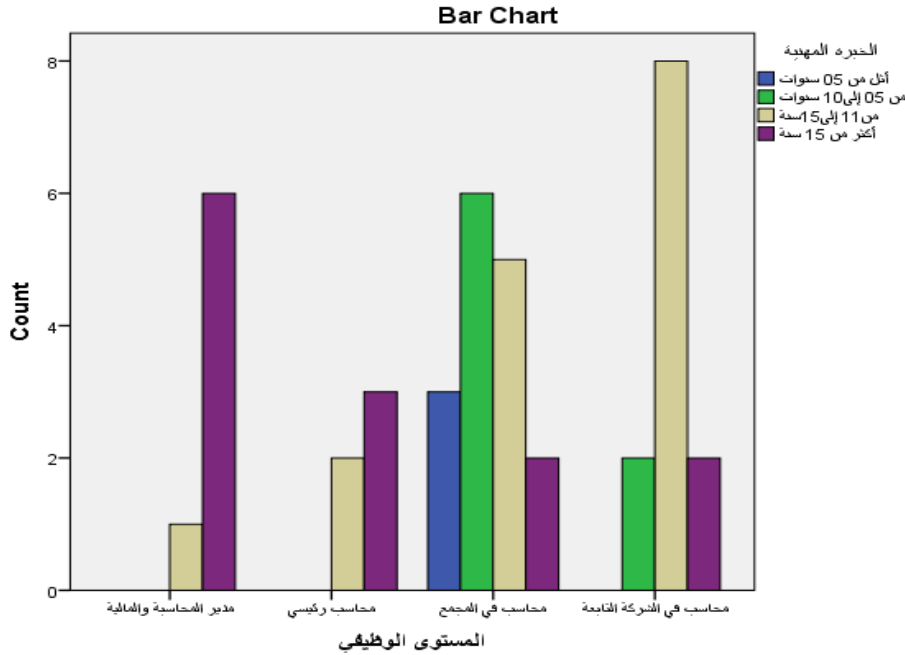
## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

كوادرها التنفيذية (مثل جيكا)، بينما تم تمثيل مجتمعات أخرى بشكل أكبر من خلال كوادرها الإدارية مثل ENPC و BCR و CID.

جدول رقم (12): التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي والخبرة المهنية

المجموع	أكثر من 15 سنة	من 11 إلى 15 سنة	من 5 إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	المستوى الوظيفي
7	6	1	00	00	مدير المحاسبة والمالية
5	3	2	00	00	محاسب رئيسي
16	2	5	06	03	محاسب في المجمع
12	2	8	02	00	محاسب في الشركة التابعة
40	13	16	8	3	المجموع

شكل رقم (16): التوزيع المتقاطع لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي والخبرة المهنية



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

يقدم كل من الجدول (12) والشكل رقم (16) تحليلاً معمقاً للعلاقة بين المستوى الوظيفي للمشاركين وسنوات خبرتهم المهنية، وهو ما يعكس المسار المهني المتوقع داخل المجمعات محل الدراسة. تبرز النتائج وجود علاقة طردية واضحة بين التقدم في السلم الوظيفي وتراكم سنوات الخبرة. يتجلى هذا الأمر بشكل قاطع في فئة "مدير المحاسبة والمالية"، حيث أن 6 من أصل 7 مدراء (أي ما يعادل 85.7%) يمتلكون خبرة مهنية تتجاوز 15 عاماً، كما يظهر بوضوح في هيمنة اللون البنفسجي في عمود هذه الفئة بالرسم البياني. وبالمثل، تتركز فئة "المحاسب الرئيسي" بشكل كامل ضمن شريحتي الخبرة الطويلة (11-15 سنة وأكثر من 15 سنة).

على الجانب الآخر، تظهر المستويات الوظيفية التنفيذية توزيعاً مختلفاً للخبرات. فئة "محاسب في المجمع"، وهي الأكبر في العينة، تظهر تنوعاً واسعاً في الخبرات مع تركيز خاص في فئة "من 5 إلى 10 سنوات" (ن=6). أما الفئة الأكثر إثارة للاهتمام فهي "محاسب في الشركة التابعة"، حيث يهيمن عليها بشكل شبه كامل أصحاب الخبرة في فئة "من 11 إلى 15 سنة" (ن=8)، وهو ما قد يشير إلى أن هذه الوظائف تتطلب مستوى مهني متوسط إلى عالٍ. وفي المجمل، تؤكد هذه

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

البيانات أن بنية العينة منطقية وتعكس واقعاً مهنيًا حيث تراكم الخبرة شرطاً أساسياً للتقدم إلى المناصب الإشرافية والقيادية في مجال المحاسبة.

الجدول رقم (13): يبين التقدير الكمي للمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة

المتغيرات	دلالة التقدير	التقدير الكمي
المجمع	مجمع صيدال	1
	مجمع جيكا	2
	مجمع كوندور	3
	مجمع ENPC	4
	مجمع BCR	5
	مجمع CID	6
المؤهل العلمي	دكتوراه	1
	ماستر	2
	ليسانس	3
	بكالوريا	4
	أخرى	5
المستوى الوظيفي	مدير المحاسبة والمالية	1
	محاسب رئيسي	2

3	محاسب في المجمع	
4	محاسب في الشركة التابعة	
1	أقل من 05 سنوات	الخبرة المهنية
2	من 05 إلى 10 سنوات	
3	من 11 إلى 15 سنة	
4	أكثر من 15 سنة	
1	أقل من 40 سنة	العمر
2	من 40 إلى 50 سنة	
3	من 50 إلى 60 سنة	
4	أكثر من 60 سنة	

يعرض الجدول رقم (13) آلية الترميز الرقمي (التقدير الكمي) التي تم اعتمادها لتحويل المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة من صيغتها الوصفية (الاسمية والترتيبية) إلى قيم عددية قابلة للمعالجة الإحصائية. تعتبر هذه الخطوة الإجرائية أساسية لتجهيز البيانات وإدخالها في برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS و Smart-PLS، حيث تتيح تطبيق الاختبارات الكمية اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها.

وقد تم تخصيص قيم رقمية متسلسلة لكل فئة من فئات المتغيرات. فبالنسبة للمتغيرات الترتيبية مثل "المؤهل العلمي"، "المستوى الوظيفي"، "الخبرة المهنية"، و"العمر" تم استخدام ترميز تصاعدي يعكس التدرج المنطقي بين الفئات، من الأدنى إلى الأعلى. على سبيل المثال، في متغير "الخبرة المهنية"، تم إعطاء القيمة (1) للفئة "أقل من 5 سنوات" وصولاً إلى القيمة (4) للفئة

"أكثر من 15 سنة". أما بالنسبة للمتغير الاسمي وهو "المجمع"، فإن الأرقام المخصصة (من 1 إلى 6) هي مجرد رموز تعريفية لا تحمل أي دلالة ترتيبية، وتستخدم فقط للتمييز بين المجموعات المختلفة في التحليل. إن هذا التعيد المنهجي يضمن دقة البيانات ويؤسس لمعالجة إحصائية سليمة وموثوقة.

### 6. أداة الدراسة

**1.6. الاستبيان:** بعد اطلاع الطالب على عدة دراسات لها علاقة بموضوع البحث، قام الطالب ببناء استبيان حول متغيرات الدراسة. حيث استهل الاستبيان بمقدمة توضح هدف الدراسة وتضمن سرية المعلومات، تلاها الجزء الأول المخصص للبيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة والتي شملت: (اسم المجمع، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية، والعمر).

أما الجزء الثاني من الاستبيان فقد خُصص لقياس متغيرات الدراسة الرئيسية، حيث تم تقسيم المتغير المستقل "محددات ممارسات تجميع القوائم المالية" إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، والتي تمثل محاور الاستبيان كالتالي:

**أ. محددات داخلية:** وقد اشتمل هذا البعد على محور واحد وهو:

**المحور الأول:** العامل البشري، وتضمن (10) عبارات لقياس كفاءة ومهارات ودعم فريق العمل القائم على عملية التجميع.

**ب. محددات خارجية:** وقد اشتمل هذا البعد على محور واحد وهو:

**المحور الثاني:** تكنولوجيا المعلومات، وتضمن (10) عبارات لقياس أثر الأنظمة المدمجة والتحول الرقمي في عملية التجميع.

**ج. محددات تشريعية:** وقد اشتمل هذا البعد على أربعة محاور وهي:

**المحور الثالث:** النظام المحاسبي المالي، وتضمن (11) عبارة لقياس دور النظام المحاسبي في تحسين جودة ودقة عملية التجميع.

**المحور الرابع:** معايير المحاسبة الدولية، وتضمن (10) عبارات لقياس أثر المعايير الدولية على الشفافية وقابلية المقارنة.

**المحور الخامس:** النظام الجبائي الجزائري، وتضمن (08) عبارات لقياس تأثير التشريعات الجبائية على إعداد القوائم المالية المجمعة.

المحور السادس: القانون التجاري، وتضمن (09) عبارات لقياس مدى وضوح ومساهمة الإطار القانوني في عملية التجميع.

وأخيراً، تم تخصيص المحور السابع لقياس المتغير التابع للدراسة:

المحور السابع: جودة التقرير المالي، وتضمن (10) عبارات لقياس أبعاد الجودة من حيث الموثوقية، الملاءمة، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح.

### 1.1.6. طريقة التصحيح

يجيب افراد العينة على الأسئلة في الاستبيان بوضع إشارة (x) على إحدى الإجابات الخمسة الموجودة أمام كل عبارة.

### الجدول رقم (14) يمثل درجات أسئلة الاستبيان

أسئلة الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجات	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث

إن توظيف هذا المقياس لا يقتصر على كونه أسلوباً شائعاً في البحوث المسحية، بل يعود إلى قدرته الفائقة على تحويل البيانات النوعية (الآراء والاتجاهات) إلى بيانات كمية ذات طبيعة ترتيبية، مما يجعلها خاضعة للمعالجة الإحصائية المتقدمة. وبالتالي، فهو يمثل الأداة المنهجية الأنسب لتحقيق أهداف هذه الدراسة التي تتطلب قياس متغيرات كامنة وتحليل العلاقات بينها.

**2.6. المقابلة:** إلى جانب الاستبيان، استُخدمت المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات. وتعد المقابلة تفاعلاً مباشراً بين الباحث والمشارك، يُطرح من خلاله أسئلة معمقة بهدف استجلاء الحقائق واستكشاف الأسباب المتعلقة بظاهرة البحث.<sup>4</sup>

وقد تم تصميم المقابلات في هذه الدراسة لتكون مكملة للبيانات الكمية، حيث هدفت إلى الحصول على معلومات تفسيرية غنية تساهم في ربط النتائج الإحصائية بالسياق العملي، وبالتالي إثراء تحليل العلاقة بين محددات ممارسات التجميع وجودة التقرير المالي.

<sup>4</sup> علاء عبد الخالق حسين المندلاوي، مناهج البحث العلمي المتطور في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2024، ص79.

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

### 7. تحليل اتجاهات وآراء أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

في هذا القسم نقوم بعرض وتحليل آراء المستجوبين نحو متغيرات البحث وكذا الأسئلة التي وضعت لقياس كل متغير وهذا من خلال القيم الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية (المتوسطات الحسابية) ومقاييس التشتت (الانحرافات المعيارية) وكانت إجابات أفراد العينة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (15): تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور "النظام المحاسبي المالي"

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المحور الأول: النظام المحاسبي المالي
		ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	العبارات
0.452	4.28	11 (27.5%)	29 (72.5%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	يعزز المصادقية عند تقديم القوائم للمدققين الخارجيين.
0.452	4.28	11 (27.5%)	29 (72.5%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	يدعم توحيد السياسات المحاسبية على مستوى المجمع.
0.439	4.25	10 (25%)	30 (75%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	يعزز دقة تصنيف الحسابات داخل المجمع.
0.423	4.23	9 (22.5%)	31 (77.5%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	يساهم في تحسين جودة القوائم المالية المجمعة.
0.405	4.2	8 (20%)	32 (80%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	يساعد على اعداد تقارير تتماشى مع القانون التجاري.

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

0.622	4.15	10 (25%)	27 (67.5%)	2 (5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	يوفر آليات لتقليل التباين بين ممارسات الفروع.
0.516	4.13	7 (17.5%)	32 (80%)	0 (0%)	1 (2.5%)	0 (0%)	يوفر منهجية واضحة لتقييم المخاطر المالية.
0.656	4.08	8 (20%)	29 (72.5%)	1 (2.5%)	2 (5%)	0 (0%)	يساهم في تحديد الأخطاء المالية وتصحيحها بكفاءة.
0.526	4.08	6 (15%)	32 (80%)	1 (2.5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	يتيح اعداد تقارير دورية لتقييم الأداء المالي.
0.552	4.05	6 (15%)	31 (77.5%)	2 (5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	يعزز قدرة المجمع على الامتثال لمعايير التدقيق.
0.751	4	9 (22.5%)	24 (60%)	5 (12.5%)	2 (5%)	0 (0%)	هناك حاجة لتطويره لإعداد قوائم ذات جودة عالية.
	4.16	<b>المتوسط الحسابي العام للمحور</b>					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

يُقدم الجدول رقم (15) تحليلاً تفصيلياً لآراء عينة الدراسة حول دور وأهمية النظام المحاسبي المالي. وبشكل عام، تكشف النتائج عن وجود درجة موافقة مرتفعة جداً واتفاق شبه تام بين الممارسين على الأدوار المحورية لهذا النظام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.16)، وجميع متوسطات العبارات تقع ضمن فئة "الموافقة المرتفعة". ويشير الانحراف المعياري المنخفض لمعظم الفقرات إلى وجود تجانس كبير في آراء العينة.

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

وقد احتلت عبارتان المرتبة الأولى بشكل متساوٍ وهما: "يعزز المصادقية عند تقديم القوائم للمدققين الخارجيين" و "يدعم توحيد السياسات المحاسبية على مستوى المجمع"، حيث حصلتا على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.28) لكل منهما. والجدير بالذكر أن 100% من أفراد العينة أبدوا موافقتهم أو موافقتهم الشديدة على هاتين العبارتين، مما يؤكد الإجماع التام على أن الدور الأساسي للنظام المحاسبي المالي يتمثل في كونه أداة لتوحيد الممارسات داخلياً وبناء جسور الثقة مع الجهات الرقابية الخارجية. وتأتي في مراتب متقدمة جداً الأدوار التقليدية للنظام مثل "تعزيز دقة التصنيف" (4.25)، و "تحسين الجودة" (4.23)، و "التمشي مع القانون" (4.20)، حيث حظيت جميعها بإجماع كامل من العينة. وعلى الرغم من هذا الاتفاق العام، إلا أن عبارة "هناك حاجة لتطوير النظام المحاسبي المالي لتمكينه من إعداد قوائم مالية مجمعة ذات جودة عالية" سجلت أدنى متوسط حسابي في المحور بلغ (4.00) ورغم أن هذه القيمة لا تزال مرتفعة، إلا أنها الأقل نسبياً، كما أنها صاحبة أعلى انحراف معياري (0.751)، حيث أبدى 17.5% من العينة حيادهم أو عدم موافقتهم. وهذا قد يمثل مؤشراً دقيقاً على وجود شعور لدى شريحة من الممارسين بأن النظام، رغم أهميته القصوى، قد لا يواكب جميع التطورات ويتطلب تحديثاً مستمراً لضمان تحقيق أعلى مستويات الجودة في التقارير المالية.

### الجدول (16): تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور "معايير المحاسبة الدولية"

المحور الثاني: معايير المحاسبة الدولية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العبارات	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)		
تسهم في تحسين الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية.	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	29 (72.5%)	11 (27.5%)	4.28	0.452
تساهم في تعزيز جودة القوائم المالية المجمعة.	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	33 (82.5%)	7 (17.5%)	4.18	0.385
تدعم استقطاب الاستثمارات الأجنبية.	0 (0%)	0 (0%)	2 (5%)	29 (72.5%)	9 (22.5%)	4.18	0.501

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

0.447	4.18	8 (20%)	31 (77.5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	تساعد على تحسين قابلية فهم القوائم المالية.
0.483	4.15	8 (20%)	30 (75%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	تضمن تقديم صورة صادقة للوضع المالية.
0.379	4.1	5 (12.5%)	34 (85%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	يؤدي الالتزام بها إلى تحسين دقة البيانات المالية.
0.441	4.1	6 (15%)	32 (80%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	تعزز مستوى الثقة بين المجمع والشركاء الماليين.
0.417	4.08	5 (12.5%)	33 (82.5%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	تتيح مقارنة الأداء المالي مع النظراء عالمياً.
0.417	4.08	5 (12.5%)	33 (82.5%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	تساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بالتلاعب المحاسبي.
0.417	4.08	5 (12.5%)	33 (82.5%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	يمكن تطويرها وتكييفها لتعزيز تطلعات المعدين.
4.14		المتوسط الحسابي العام للمحور					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

يستعرض الجدول رقم (16) آراء عينة الدراسة بشأن دور وأهمية معايير المحاسبة الدولية في سياق المجمعات الجزائرية. تشير النتائج بوضوح إلى وجود درجة موافقة مرتفعة وإجماع كبير بين الممارسين على التأثيرات الإيجابية لهذه المعايير، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.14) كما تدل قيم الانحراف المعياري المنخفضة لجميع العبارات (أقل من 0.51) على درجة عالية من التجانس والاتفاق في آراء المستجوبين.

وقد احتلت عبارة "تسهم في تحسين الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية" المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.28)، حيث وافق عليها أو وافق بشدة 100% من أفراد العينة. هذا يعكس إدراكاً تاماً بأن القيمة الجوهرية للمعايير الدولية تكمن في قدرتها على إرساء لغة محاسبية مشتركة تعزز من وضوح وموثوقية المعلومات المالية. وتلتها بفارق بسيط ثلاث عبارات بمتوسط حسابي

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

بلغ (4.18) لكل منها، وهي: "تساهم في تعزيز جودة القوائم المالية"، "تدعم استقطاب الاستثمارات الأجنبية"، و"تساعد على تحسين قابلية فهم القوائم المالية"\*\*\*، مما يؤكد على النظرة الإيجابية الشاملة لدورها في تحسين جودة المخرجات المحاسبية وتسهيل التواصل مع الأطراف الخارجية كالمستثمرين والمستخدمين.

في المقابل، سجلت العبارات المتعلقة بـ"إتاحة مقارنة الأداء عالمياً"، و"تقليل مخاطر التلاعب المحاسبي"، و"إمكانية تطويرها وتكييفها"\*\*\* أدنى متوسط حسابي في المحور بلغ (4.08) لكل منها. ورغم أن هذه القيمة لا تزال مرتفعة، إلا أنها الأقل نسبياً، مما قد يلمح إلى أن هذه الجوانب، رغم أهميتها، قد لا تكون هي الفائدة الملموسة الأولى التي يراها الممارسون على أرض الواقع مقارنة بتعزيز الشفافية والجودة. وبشكل عام، يمكن استنتاج أن هناك قناعة راسخة لدى الممارسين في المجمعات الجزائرية بأن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية هو ركيزة أساسية لتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة كافة الأطراف المعنية.

### الجدول (17): تحليل استجابات عينة الدراسة حول تأثير "النظام الجبائي الجزائري"

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المحور الثالث: النظام الجبائي الجزائري
		ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	العبارات
0.591	4.1	8 (20%)	29 (72.5%)	2 (5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	يؤدي تعقيد وعدم استقرار التشريعات الجبائية إلى تحديات إضافية.
0.417	4.08	5 (12.5%)	33 (82.5%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	يساهم الامتثال للنظام الجبائي في تحسين العلاقة مع السلطات

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

							الضريبية.
0.61 6	3.93	4 (10%)	31 (77.5 %)	3 (7.5%)	2 (5%)	0 (0%)	تساهم التحفيزات الجبائية في تحسين التدفقات المالية.
0.63 3	3.9	4 (10%)	30 (75%)	4 (10%)	2 (5%)	0 (0%)	يؤثر النظام الجبائي على القرارات الاستثمارية للمجمع.
0.64 8	3.88	2 (5%)	34 (85%)	2 (5%)	1 (2.5%)	1 (2.5%)	يتطلب توافقاً دقيقاً بين القوائم المنفصلة والموحدة للمجمع.
0.40 4	3.88	1 (2.5%)	33 (82.5 %)	6 (15%)	0 (0%)	0 (0%)	يسهم في تعزيز مبدأ الشفافية داخل المجمعات.
0.74 3	3.75	2 (5%)	30 (75%)	5 (12.5 %)	2 (5%)	1 (2.5%)	يحدد التزامات ضريبية تؤثر على إعداد القوائم المالية المجمعة.
0.92 5	3.63	5 (12.5 %)	22 (55%)	6 (15%)	7 (17.5 %)	0 (0%)	يؤثر اختلاف المعدلات الضريبية بين الفروع على

						طريقة التجميع.
	3.91	المتوسط الحسابي العام للمحور				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

يستعرض الجدول رقم (17) آراء الممارسين حول تأثيرات النظام الجبائي الجزائري على عملية تجميع القوائم المالية. تشير النتائج إلى وجود درجة موافقة مرتفعة بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.91) ومع ذلك، يلاحظ وجود تباين أكبر في الآراء مقارنة بالمحاور السابقة، كما يتضح من قيم الانحراف المعياري المرتفعة نسبياً لبعض العبارات.

وقد حصلت عبارة "يؤدي تعقيد وعدم استقرار التشريعات الجبائية إلى تحديات إضافية" على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.10)، وبنسبة موافقة وموافقة بشدة تصل إلى 92.5%. هذه النتيجة القوية تعكس إجماعاً واضحاً بين الممارسين على أن البيئة التشريعية الجبائية تشكل تحدياً حقيقياً يضيف طبقة من التعقيد على عملهم. وتأتي في المرتبة الثانية عبارة "يساهم الامتثال للنظام الجبائي في تحسين العلاقة مع السلطات الضريبية" بمتوسط حسابي (4.08)، مما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية للامتثال الضريبي في إدارة علاقات المجمع مع الجهات الرقابية.

في المقابل، سجلت عبارة "يؤثر اختلاف المعدلات الضريبية بين الفروع التابعة على طريقة تجميع القوائم المالية" أدنى متوسط حسابي في المحور بلغ (3.63)، وهي القيمة الوحيدة التي تقع في نطاق "الموافقة المتوسطة". واللافت هنا هو ارتفاع نسبة عدم الموافقة والحياد التي بلغت مجتمعة 32.5%، بالإضافة إلى أعلى انحراف معياري (0.925)، مما يشير إلى انقسام واضح في آراء العينة حول هذه النقطة. قد يُفسر هذا بأن بعض الممارسين يرون أن المعالجات المحاسبية لتوحيد الضرائب هي إجراءات تقنية موحدة لا تتأثر كثيراً باختلاف المعدلات، بينما يرى آخرون أنها تسبب تعقيدات جوهرية. وبشكل عام، تؤكد نتائج هذا المحور أن النظام الجبائي يُنظر إليه كمحدد رئيسي ومصدر للتحديات في عملية التجميع، مع وجود بعض الجدل حول جوانبه الفنية الدقيقة.

الجدول (18): تحليل استجابات عينة الدراسة حول محددات "العامل البشري"

المحور الرابع: العامل البشري	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

	بي	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	العبارات
0.439	4.25	10 (25%)	30 (75%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	المهارات المحاسبية للفريق تؤثر على جودة التقارير المالية.
0.427	4.15	7 (17.5%)	32 (80%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	يتمتع الفريق بالكفاءة والمعرفة اللازمة بالقوانين.
0.672	4.1	9 (22.5%)	28 (70%)	1 (2.5%)	2 (5%)	0 (0%)	الثقافة المعرفية والمؤهلات العلمية تشجع على إعداد تقارير دقيقة.
0.694	4.08	8 (20%)	29 (72.5%)	2 (5%)	0 (0%)	1 (2.5%)	توفر المجمعات تدريبات دورية لتحسين الأداء.
0.639	4.05	9 (22.5%)	24 (60%)	7 (17.5%)	0 (0%)	0 (0%)	يسعى الفريق لبناء علاقة جيدة مع أعضاء الشركات التابعة.
0.66	4.03	7 (17.5%)	29 (72.5%)	2 (5%)	2 (5%)	0 (0%)	التغيرات في أعضاء الفريق تؤثر على جودة التقرير المالي.
0.597	3.95	4 (10%)	32 (80%)	2 (5%)	2 (5%)	0 (0%)	تتوفر موارد بشرية كافية لدعم وإعداد التقارير للمجمع.

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

0.723	3.88	6 (15%)	25 (62.5%)	7 (17.5%)	2 (5%)	0 (0%)	يوجد ضغط عمل نتيجة لضيق الوقت يؤثر على دقة التقارير.
0.687	3.8	3 (7.5%)	29 (72.5%)	5 (12.5%)	3 (7.5%)	0 (0%)	هناك دعم وتحفيز من الإدارة لفريق العمل.
0.82	3.76	4 (10.5%)	25 (65.8%)	6 (15.8%)	2 (5.3%)	1 (2.6%)	يتم مكافأة فريق العمل على الأداء الجيد (ن=38).
04		المتوسط الحسابي العام للمحور					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

يستعرض الجدول رقم (18) آراء عينة الدراسة حول أبعاد "العامل البشري" كمحدد رئيسي في عملية تجميع القوائم المالية. تشير النتائج إلى وجود درجة موافقة مرتفعة على أهمية هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.00) ويكشف التحليل التفصيلي عن إجماع قوي حول الجوانب المتعلقة بالكفاءات والمهارات، مع وجود بعض التحفظات حول الجوانب التنظيمية والإدارية.

وقد جاءت عبارة "المهارات المحاسبية للفريق تؤثر على جودة التقارير المالية" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.25)، وبموافقة تامة (100%) من أفراد العينة، مما يؤكد على الإدراك المطلق بأن المهارات الفنية هي حجر الزاوية في جودة المخرجات المحاسبية. تليها مباشرة عبارات تقييم الكفاءات والمعرفة بالقوانين (4.15)، وأهمية الثقافة المعرفية والمؤهلات العلمية (4.10)، مما يعزز فكرة أن رأس المال البشري المعرفي هو المحدد الأهم من وجهة نظر الممارسين.

في المقابل، سجلت العبارات المتعلقة بالبيئة التنظيمية الداعمة متوسطات حسابية أقل نسبياً. فقد حصلت عبارة "هناك دعم وتحفيز من الإدارة لفريق العمل" على متوسط (3.80)، بينما سجلت عبارة "يتم مكافأة فريق العمل على الأداء الجيد" أدنى متوسط حسابي في المحور بلغ (3.76) ورغم أن هذه القيم لا تزال مرتفعة، إلا أنها الأقل في المحور، كما يلاحظ ارتفاع نسبة عدم الموافقة والحياد

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

فيهما، مما قد يلمح إلى وجود فجوة بين إدراك أهمية المهارات الفردية وبين واقع الدعم والتحفيز المقدم من الإدارات. وهذا الاستنتاج يفتح الباب أمام توصيات بضرورة تعزيز آليات التحفيز والمكافآت لضمان استمرارية الأداء المتميز للفرق المحاسبية.

الجدول (19): تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور "تكنولوجيا المعلومات"

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المحور الخامس: تكنولوجيا المعلومات
		ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	العبارات
0.427	4.15	7 (17.5%)	32 (80%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	نظام ERP يقلل من الأخطاء البشرية.
0.427	4.15	7 (17.5%)	32 (80%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	تطبيق تكنولوجيا المعلومات يقلل الأخطاء ويسهل التحديث.
0.463	4.13	7 (17.5%)	31 (77.5%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	تسهم في تحسين التنسيق وتوحيد العمليات بين

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

							الفروع.
0.379	4.1	5 (12.5%)	34 (85%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	نظام ERP يسمح بالتنبؤ لمستقبل المجمع.
0.496	4.1	7 (17.5%)	30 (75%)	3 (7.5%)	0 (0%)	0 (0%)	نظام ERP يحسن إدارة البيانات وسرعة إعدادها.
0.441	4.1	6 (15%)	32 (80%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	تعزز موثوقية التقارير وتساعد في إعدادها بشكل متكامل.
0.379	4.1	5 (12.5%)	34 (85%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	التدريب الدوري يساعد على استخراج معلومات دقيقة.
0.555	4	5 (12.5%)	31 (77.5%)	3 (7.5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	البرمجيات السحابية تسهل التواصل والعمل عن

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

							بعد.
0.423	3.98	3 (7.5%)	33 (82.5%)	4 (10%)	0 (0%)	0 (0%)	الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحدث تلقائياً.
0.747	3.83	4 (10%)	29 (72.5%)	3 (7.5%)	4 (10%)	0 (0%)	يواجه الممارسون تحديات كبيرة عند استخدام أدوات التحول الرقمي.
4.06		المتوسط الحسابي العام للمحور					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

يستعرض الجدول رقم (19) آراء عينة الدراسة حول دور تكنولوجيا المعلومات في عملية تجميع القوائم المالية. تشير النتائج إلى وجود درجة موافقة مرتفعة وإجماع واضح بين الممارسين على الفوائد الجوهرية للأنظمة التكنولوجية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.06) كما تدل قيم الانحراف المعياري المنخفضة لمعظم العبارات على وجود اتفاق كبير في وجهات النظر.

وقد جاءت عبارتان في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.15) لكل منهما، وهما: "نظام التسيير المدمج (ERP) يقلل من الأخطاء البشرية" و "تطبيق تكنولوجيا المعلومات يقلل الأخطاء ويسهل تحديث التقارير". هذه النتيجة تؤكد أن القيمة الأساسية التي يراها الممارسون في التكنولوجيا هي قدرتها على أتمتة العمليات وتعزيز دقة البيانات. وتأتي بعدها مباشرة وبمتوسطات حسابية مرتفعة جداً عبارات تتعلق بـ "تحسين التنسيق بين الفروع" (4.13) و "تحسين إدارة البيانات وسرعة إعدادها" (4.10)، مما يعزز النظرة إلى التكنولوجيا كأداة لا غنى عنها لزيادة الكفاءة التشغيلية.

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

في المقابل، سجلت العبارة المعكوسة "يواجه ممارسي جميع القوائم المالية تحديات كبيرة عند استخدام أدوات التحول الرقمي" أدنى متوسط حسابي في المحور بلغ (3.83) ورغم أن هذه القيمة لا تزال مرتفعة، إلا أن 82.5% من العينة وافقوا أو وافقوا بشدة على وجود هذه التحديات. هذا الاستنتاج، إلى جانب الانحراف المعياري المرتفع نسبياً (0.747)، يشير إلى وجود مفارقة مهمة: فبينما يقر الممارسون بالفوائد الهائلة للتكنولوجيا، فإنهم يعانون في الوقت ذاته من صعوبات وتحديات في تطبيقها. وهذا يفتح الباب أمام توصيات بضرورة التركيز على التدريب وإدارة التغيير لتسهيل عملية التحول الرقمي وضمان الاستفادة الكاملة من إمكانياتها.

الجدول (20): تحليل استجابات عينة الدراسة حول دور "القانون التجاري"

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المحور السادس: القانون التجاري
		ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	العبارات
0.379	4.1	5 (12.5%)	34 (85%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	يساهم في تقليل الأخطاء المحاسبية أثناء الإعداد.
0.267	4.08	3 (7.5%)	37 (92.5%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	يساعد في تعزيز الشفافية المالية داخل المجمعات.
0.267	4.08	3 (7.5%)	37 (92.5%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	يوفر أدوات لتحسين الشفافية والمصادقية.
0.316	4.05	3 (7.5%)	36 (90%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	مواده واضحة وسهلة التطبيق.

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

0.316	4.05	3 (7.5%)	36 (90%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	الالتزام به يساهم في تحسين دقة القوائم المالية.
0.392	4	3 (7.5%)	34 (85%)	3 (7.5%)	0 (0%)	0 (0%)	يساهم في توحيد السياسات المحاسبية بين الفروع.
0.392	4	3 (7.5%)	34 (85%)	3 (7.5%)	0 (0%)	0 (0%)	يعزز من جودة التقرير المالي.
0.392	4	3 (7.5%)	34 (85%)	3 (7.5%)	0 (0%)	0 (0%)	يساعد في تحسين العلاقة مع الجهات الرقابية.
0.552	3.95	4 (10%)	31 (77.5%)	4 (10%)	1 (2.5%)	0 (0%)	يوفر إطاراً مناسباً لتجميع القوائم المالية الموحدة.
4.03		المتوسط الحسابي العام للمحور					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

يستعرض الجدول رقم (20) آراء عينة الدراسة حول دور القانون التجاري الجزائري كمحدد تشريعي لعملية تجميع القوائم المالية. السمة الأبرز لنتائج هذا المحور هي درجة الاتفاق المرتفعة والإجماع شبه التام بين الممارسين، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.03)، وجميع العبارات سجلت متوسطات حسابية مرتفعة. ويعزز هذا الاستنتاج قيم الانحراف المعياري شديدة الانخفاض لجميع

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

العبارات تقريباً، مما يدل على تجانس استثنائي في وجهات النظر وغياب شبه كامل للآراء المخالفة أو المحايدة.

وقد حصلت عبارة "يساهم تطبيق القانون التجاري الجزائري في تقليل الأخطاء المحاسبية" على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.10)، مما يعكس قناعة راسخة بأن الالتزام بالإطار القانوني هو خط الدفاع الأول ضد الأخطاء. وتلتها مباشرة عبارتان بمتوسط (4.08) وانحراف معياري هو الأدنى على الإطلاق (0.267)، وهما: "يساعد في تعزيز الشفافية المالية" و"يوفر أدوات لتحسين الشفافية والمصادقية"، مما يؤكد أن الإطار القانوني يُنظر إليه كضامن أساسي للإفصاح السليم.

في المقابل، سجلت عبارة "يوفر القانون التجاري الجزائري إطاراً مناسباً لتجميع القوائم المالية الموحدة" أدنى متوسط حسابي في المحور بلغ (3.95) ورغم أن هذه القيمة مرتفعة، إلا أنها الوحيدة التي سجلت نسبة حياد وعدم موافقة ملحوظة (12.5%)، بالإضافة إلى أعلى انحراف معياري (0.552). قد يشير هذا التباين النسبي إلى أنه بينما يقر الممارسون بالفوائد العامة للقانون التجاري، قد يرى البعض أن نصوصه المتعلقة بالتجميع تحديداً قد تحتاج إلى مزيد من التفصيل أو التحديث لتكون "إطاراً مناسباً" بالكامل. وبشكل عام، تؤكد النتائج أن القانون التجاري يعتبر إطاراً تشريعياً صلباً وموضع ثقة وإجماع من قبل ممارسي المهنة في المجمعات الجزائرية.

الجدول (21): تحليل استجابات عينة الدراسة حول أهمية "جودة التقرير المالي"

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المحور السابع: جودة التقرير المالي
		ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	ك (%)	العبارات
0.452	4.28	11 (27.5%)	29 (72.5%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	تعزز الثقة بين المجمع وأصحاب المصلحة الخارجيين.
0.494	4.25	11 (27.5%)	28 (70%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	تساعد في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
0.439	4.25	10	30	0 (0%)	0 (0%)	0	تعزز مصداقية المجمع في

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

		(25%)	(75%)			(0%)	الأسواق المحلية والدولية.
0.494	4.25	11 (27.5%)	28 (70%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	تتيح للمجمع تحسين سمعته في القطاع المالي.
0.423	4.23	9 (22.5%)	31 (77.5%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	تساهم في تعزيز قدرة المجمع على جلب الاستثمارات.
0.516	4.2	10 (25%)	28 (70%)	2 (5%)	0 (0%)	0 (0%)	تساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالتلاعب المالي والمحاسبي.
0.594	4.18	10 (25%)	28 (70%)	1 (2.5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	تؤثر على قرارات الشركاء والمستثمرين في المجمع.
0.447	4.18	8 (20%)	31 (77.5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	تسهم في تحسين العلاقات مع الجهات الرقابية.
0.447	4.18	8 (20%)	31 (77.5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	0 (0%)	تعكس التزام المجمع بالمعايير المحاسبية والمهنية.
0.572	4.08	7 (17.5%)	30 (75%)	2 (5%)	1 (2.5%)	0 (0%)	تعكس الأداء الفعلي للفروع التابعة.
	4.21	المتوسط الحسابي للعام للمحور					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

يستعرض الجدول رقم (21) آراء عينة الدراسة حول أهمية ونتائج "جودة التقرير المالي"، وهو المتغير التابع في هذه الدراسة. تكشف النتائج عن إجماع شبه تام وقناعة راسخة لدى الممارسين بالأدوار الحيوية التي تلعبها التقارير المالية عالية الجودة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.21)، وهو أعلى متوسط عام بين جميع محاور الدراسة، مما يدل على الأهمية القصوى التي يوليها المشاركون لهذا المفهوم.

وقد جاءت عبارة "تعزز جودة التقارير المالية الثقة بين المجمع وأصحاب المصلحة الخارجيين" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.28)، وبموافقة تامة (100%) من أفراد العينة، مما يبرز

أن بناء الثقة مع الأطراف الخارجية هو الهدف الأسمى لجودة التقارير من وجهة نظر الممارسين. وتلتها مباشرة وبشكل متساوٍ ثلاث عبارات بمتوسط حسابي مرتفع جداً بلغ (4.25)، وهي: "تساعد في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات الاستراتيجية"، "تعزز مصداقية المجمع في الأسواق"، و\*\*"تتيح للمجمع تحسين سمعته"\*\*. هذا التركيز في القمة يعكس إدراكاً عميقاً بأن جودة المعلومات المالية ليست مجرد مطلب فني، بل هي أصل استراتيجي يعزز من مكانة المجمع وقدرته التنافسية.

في المقابل، سجلت عبارة "تعكس جودة التقارير المالية المجموعة الأداء الفعلي للفروع التابعة" أدنى متوسط حسابي في المحور بلغ (4.08). على الرغم من أن هذه القيمة مرتفعة جداً، إلا أنها الأقل نسبياً، وهي العبارة التي سجلت أعلى نسبة من الآراء غير الموافقة والمحايدة (7.5%). قد يشير هذا التباين الطفيف إلى وجود إدراك ضمني لدى بعض الممارسين بأن عملية التجميع، بما تتضمنه من تسويات واستبعادات، قد لا تعكس دائماً الأداء الفردي لكل فرع بنفس الدقة التي تعكس بها أداء المجمع ككل. بشكل عام، تؤكد النتائج أن هناك وعياً كاملاً لدى الممارسين بالآثار الاستراتيجية والمالية المترتبة على جودة التقارير المالية.

### 8. اكتشاف نوع توزيع البيانات المستجوبين وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة

للتأكد من طبيعة توزيع بيانات متغيرات الدراسة، تم إجراء اختبار كولمجراف-سميرنوف (K-S) بعد تجميع استجابات العينة في قاعدة بيانات إحصائية. يهدف هذا الاختبار إلى مقارنة توزيع بيانات العينة بالتوزيع الطبيعي القياسي، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الإحصائية التالية:

$H_0$ : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي.

$H_1$ : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع بيانات العينة والتوزيع الطبيعي.

تم اعتماد قاعدة القرار بأن يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig.) أصغر من 0.05. ويعني رفض  $H_0$  أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يوجه الباحث نحو استخدام الأساليب الإحصائية اللامعلمية المناسبة لطبيعة هذه البيانات.

جدول 22: يبين نتائج (Tests of Normality) لبيانات المستجوبين

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			العبارات
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
.000	38	.502	.000	38	.484	العبارة 1
.000	38	.528	.000	38	.472	العبارة 2
.000	38	.473	.000	38	.496	العبارة 3
.000	38	.715	.000	38	.347	العبارة 4
.000	38	.550	.000	38	.459	العبارة 5
.000	38	.528	.000	38	.472	العبارة 6
.000	38	.655	.000	38	.389	العبارة 7
.000	38	.570	.000	38	.409	العبارة 8
.000	38	.624	.000	38	.402	العبارة 9
.000	38	.533	.000	38	.424	العبارة 10
.000	38	.787	.000	38	.344	العبارة 11
.000	38	.473	.000	38	.496	العبارة 12
.000	38	.664	.000	38	.415	العبارة 13
.000	38	.585	.000	38	.442	العبارة 14
.000	38	.570	.000	38	.446	العبارة 15
.000	38	.664	.000	38	.415	العبارة 16
.000	38	.520	.000	38	.475	العبارة 17
.000	38	.584	.000	38	.457	العبارة 18
.000	38	.616	.000	38	.434	العبارة 19
.000	38	.585	.000	38	.442	العبارة 20
.000	38	.585	.000	38	.442	العبارة 21

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

.000	38	.620	.000	38	.433	العبارة 22
.000	38	.678	.000	38	.369	العبارة 23
.000	38	.801	.000	38	.347	العبارة 24
.000	38	.635	.000	38	.414	العبارة 25
.000	38	.447	.000	38	.485	العبارة 26
.000	38	.585	.000	38	.442	العبارة 27
.000	38	.520	.000	38	.475	العبارة 28
.000	38	.674	.000	38	.405	العبارة 29
.000	38	.554	.000	38	.467	العبارة 30
.000	38	.550	.000	38	.459	العبارة 31
.000	38	.640	.000	38	.377	العبارة 32
.000	38	.710	.000	38	.407	العبارة 33
.000	38	.770	.000	38	.324	العبارة 34
.000	38	.796	.000	38	.350	العبارة 35
.000	38	.616	.000	38	.429	العبارة 36
.000	38	.653	.000	38	.384	العبارة 37
.000	38	.754	.000	38	.377	العبارة 38
.000	38	.671	.000	38	.368	العبارة 39
.000	38	.554	.000	38	.467	العبارة 40
.000	38	.520	.000	38	.475	العبارة 41
.000	38	.597	.000	38	.419	العبارة 42
.000	38	.682	.000	38	.398	العبارة 43
.000	38	.642	.000	38	.425	العبارة 44
.000	38	.584	.000	38	.457	العبارة 45
.000	38	.616	.000	38	.434	العبارة 46

### الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

.000	38	.520	.000	38	.475	العبارة 47
.000	38	.624	.000	38	.402	العبارة 48
.000	38	.668	.000	38	.428	العبارة 49
.000	38	.433	.000	38	.485	العبارة 50
.000	38	.433	.000	38	.485	العبارة 51
.000	38	.302	.000	38	.535	العبارة 52
.000	38	.556	.000	38	.421	العبارة 53
.000	38	.674	.000	38	.405	العبارة 54
.000	38	.556	.000	38	.421	العبارة 55
.000	38	.480	.000	38	.482	العبارة 56
.000	38	.504	.000	38	.450	العبارة 57
.000	38	.302	.000	38	.535	العبارة 58
.000	38	.671	.000	38	.368	العبارة 59
.000	38	.502	.000	38	.484	العبارة 60
.000	38	.570	.000	38	.446	العبارة 61
.000	38	.665	.000	38	.410	العبارة 62
.000	38	.678	.000	38	.369	العبارة 63
.000	38	.609	.000	38	.446	العبارة 64
.000	38	.528	.000	38	.472	العبارة 65
.000	38	.698	.000	38	.392	العبارة 66
.000	38	.609	.000	38	.446	العبارة 67
.000	38	.665	.000	38	.410	العبارة 68

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V23

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء فحص دقيق لخصائص توزيع البيانات التي تم جمعها، وهي خطوة إجرائية ضرورية لتحديد المسار الإحصائي الملائم. وللتحقق من مدى تطابق

بيانات كل فقرة من فقرات الاستبيان مع التوزيع الطبيعي، تم استخدام اختباري Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk، مع إعطاء وزن أكبر لنتائج اختبار Shapiro-Wilk نظراً لدقته العالية مع أحجام العينات المماثلة لحجم العينة في هذه الدراسة.

يُلخص الجدول رقم (22) نتائج هذا الفحص، والتي جاءت متسقة وحاسمة عبر جميع العبارات. فقد أظهرت النتائج أن مستويات الدلالة الإحصائية (Sig) لكافة الفقرات كانت (0.000)، وهي قيمة تقل بشكل جوهري عن عتبة المعنوية المحددة عند (0.05) وعليه، تم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) التي تنص على أن البيانات تتوزع طبيعياً، وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تؤكد أن توزيع البيانات يختلف اختلافاً ذا دلالة إحصائية عن التوزيع الطبيعي. كما أن قيم إحصاء Shapiro-Wilk، والتي كانت بعيدة بشكل ملحوظ عن الواحد الصحيح، تدعم هذا الاستنتاج وتؤكد وجود انحراف واضح عن الاعتدالية.

إن هذه النتيجة المنهجية لا تعتبر عائقاً، بل هي الموجه الأساسي لاختيار الأداة التحليلية الأنسب. حيث أن عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي يمثل أحد المبررات الجوهرية لاعتماد منهجية المربعات الصغرى الجزئية في نمذجة المعادلات الهيكلية (PLS-SEM) فباعتمادها تقنية لامعلمية (Non-parametric)، لا تفترض PLS-SEM توزيعاً محدداً للبيانات، مما يجعلها الخيار الإحصائي الأمثل لتحليل نموذج هذه الدراسة بكفاءة وموثوقية، وضمان الحصول على تقديرات قوية للعلاقات بين متغيراتها الكامنة.

### 9. أساليب المعالجة الإحصائية والأدوات المستخدمة

لتحليل البيانات التي تم جمعها ومعالجتها بطريقة منهجية تضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، تم الاعتماد على حزمة متكاملة من الأساليب الإحصائية والأدوات البرمجية المتخصصة. فكما يشير عبد المجيد، لا يمكن تحقيق الصرامة العلمية في البحث دون اتباع خطوات إحصائية واضحة ومنظمة<sup>5</sup>، وفيما يلي عرض للأدوات والأساليب التي تم توظيفها في هذه الدراسة:

#### 1.9. تجهيز البيانات والتحليل الوصفي باستخدام (SPSS v.23)

تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 23 كأداة أساسية في المرحلة الأولى من معالجة البيانات. ويُعد هذا البرنامج، الذي يعمل بكفاءة في بيئة Windows، من أبرز

<sup>5</sup> مروان إبراهيم عبد المجيد، طرق ومناهج البحث العلمي، عمان، الأردن، دار النشر العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2002، ص 97.

البرامج المستخدمة في تحليل بيانات البحوث العلمية نظراً لقدراته العالية في إدارة البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية<sup>6</sup>، وقد شملت العمليات التي تم إجراؤها باستخدام هذا البرنامج ما يلي:

**ترميز وإدخال البيانات:** تم ترميز استجابات مقياس ليكرت الخماسي بمنحها قيمة رقمية (1=غير موافق بشدة، ...، 5=موافق بشدة)، ومن ثم إدخالها في قاعدة بيانات البرنامج تمهيداً للتحليل.

**الإحصاء الوصفي:** تم استخدام البرنامج لحساب مجموعة من المؤشرات الوصفية بهدف توصيف خصائص العينة وتحديد الاتجاهات العامة في استجاباتها، وشملت هذه المؤشرات:

**التكرارات والنسب المئوية:** لوصف الخصائص الديمغرافية والوظيفية لعينة الدراسة (مثل المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي).

**المتوسط الحسابي (Mean):** استُخدم لقياس النزعة المركزية في استجابات أفراد العينة على كل عبارة، مما ساعد في تحديد درجة الموافقة العامة وترتيب الفقرات حسب أهميتها النسبية (كشك، 1996).

**الانحراف المعياري (Standard Deviation):** استُخدم لقياس مدى تشتت أو تجانس استجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي لكل عبارة. فكلما انخفضت قيمته، دل ذلك على وجود اتفاق أكبر بين أفراد العينة.

### 2.9. نمذجة العلاقات بين المتغيرات باستخدام (SmartPLS v.4)

بعد إجراء التحليلات الوصفية الأولية، تم الانتقال إلى المرحلة المتقدمة من التحليل والمتمثلة في اختبار نموذج الدراسة وفرضياته. ولهذا الغرض، تم استخدام برنامج SmartPLS، وهو برنامج متخصص في نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS). وقد تم اختيار هذه المنهجية تحديداً للأسباب التالية:

**طبيعة البيانات:** كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي، فإن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وتعتبر منهجية PLS-SEM أداة لأمعلمية (Non-parametric) لا تشترط هذا التوزيع، مما يجعلها الخيار الأمثل.

**حجم العينة:** تعتبر PLS-SEM فعالة وقوية حتى مع أحجام العينات الصغيرة نسبياً، وهو ما يتناسب مع حجم العينة في هذه الدراسة.

<sup>6</sup> أحمد صبري نصر محمود صبري الرفاعي، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، القاهرة دار قباء للنشر والتوزيع، 2000، ص 112.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى اختبار نموذج سببي معقد وتحديد التأثير بين المتغيرات، وهو ما تتخصص فيه نمذجة المعادلات الهيكلية.

وباستخدام SmartPLS، تم تقييم كل من نموذج القياس (للتأكد من موثوقية وصدق المقاييس) والنموذج الهيكلي (لاختبار الفرضيات وقياس قوة التأثير بين المتغيرات).

### خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل عرضاً شاملاً للإجراءات المنهجية المتبعة في الجانب الميداني للدراسة، حيث تم تبرير اختيار المنهج الوصفي التحليلي وتحديد مجتمع وعينة الدراسة التي تكونت من (40) ممارساً لعملية تجميع القوائم المالية. وقد تم عرض تفصيلي لأدوات جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان والمقابلة، مع تحليل وصفي دقيق لخصائص العينة الديمغرافية واتجاهات استجاباتها الأولية باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما خلصت الاختبارات التمهيدية إلى أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما وجه اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة. وبذلك، يكون هذا الفصل قد أرسى الأساس المنهجي والوصفي اللازم للانتقال إلى الفصل اللاحق، الذي سيُخصص لعرض نتائج التحليل الاستدلالي واختبار فرضيات الدراسة.

**الفصل الرابع:  
عرض ومناقشة النتائج**

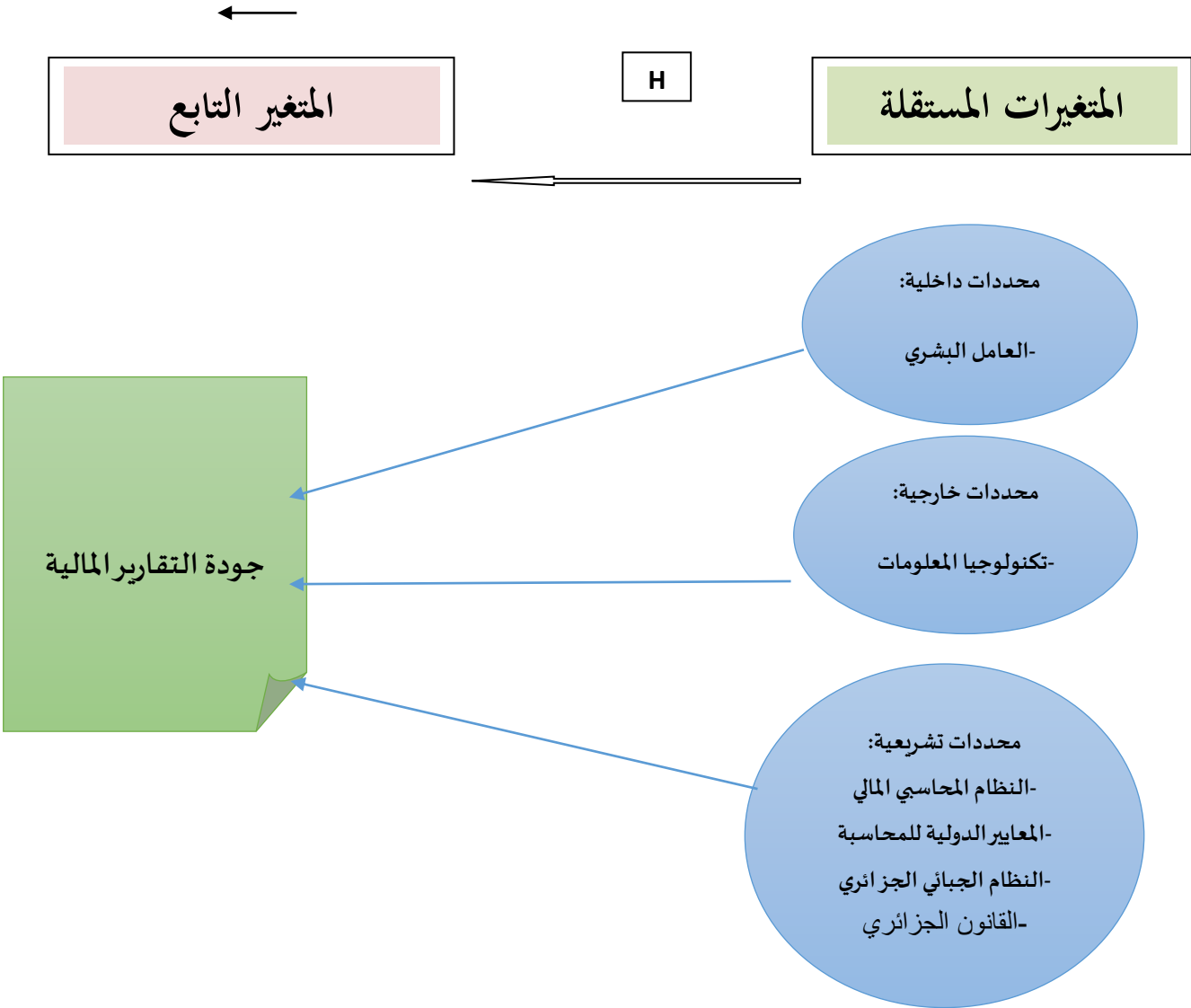
### تمهيد

يُعنى هذا الفصل بعرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية. فبعد تجهيز البيانات التي تم جمعها، تم تطبيق نمذجة المعادلات الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) باستخدام برنامج (SmartPLS)، وذلك بهدف اختبار نموذج الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات التي تم بناؤها مسبقاً. سيتناول هذا الفصل جزئين، الجزء الأول: تقييم صلاحية نموذج القياس، ومن ثم ينتقل إلى عرض نتائج النموذج الهيكلي الذي يوضح طبيعة واتجاه تأثير محددات ممارسات تجميع القوائم المالية على جودة التقرير المالي في المجمعات الجزائرية، والجزء الثاني: خصص لعرض المقابلات ومناقشتها.

الجزء الأول: تحليل ومناقشة النتائج بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)

الشكل رقم (17) نموذج الدراسة النظري

لاختصار فرضيات البحث، نطرح العلاقات المفترضة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة في النموذج العام للدراسة على النحو الآتي:



المصدر: من إعداد الباحث

يستعرض هذا الجزء الإطار التطبيقي للدراسة، حيث يتم تقديم النموذج المفاهيمي الذي يربط بين المتغيرات الرئيسية والعلاقات المفترضة بينها، والتي تعالج إشكالية البحث حول العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية المجمعّة. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار هذه الشبكة المعقدة من العلاقات، تم

اتباع مقارنة كمية تستند إلى بيانات أولية تم جمعها عبر استبيان. وفيما يتعلق بالتحليل الإحصائي، فقد تم اختيار تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، وتحديداً عبر تطبيق منهجية المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM). ويُبرر هذا التوجه بمدى ملاءمة هذه المنهجية لأهداف الدراسة التنبؤية، وكفاءتها في معالجة النماذج المركبة، ومرونتها تجاه البيانات التي لا تلتزم بشرط التوزيع الطبيعي. وبناءً عليه، تم هيكلة هذا الجزء الأول في المباحث الآتية لعرض النتائج بشكل متسلسل ومنطقي:

✓ المبحث الأول: يتناول الإطار النظري لنمذجة المعادلات الهيكلية ويعرض النموذج التصوري للدراسة.

✓ المبحث الثاني: يركز على تحليل وتقييم صلاحية نماذج القياس والنموذج الهيكلي.

✓ المبحث الثالث: يخصص لاختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج النهائية.

### المبحث الأول: نمذجة المعادلة البنائية (Structural Equation Modeling - SEM)

تُعد نمذجة المعادلة البنائية مقارنة إحصائية متكاملة ومتعددة المتغيرات، تم تصميمها خصيصاً لاختبار النماذج النظرية التي تفترض وجود علاقات سببية متداخلة. وهي تمثل دمجاً متطوراً لأساليب إحصائية كلاسيكية، مثل تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي التوكيدي (CFA)، مما يمنحها قدرة فريدة على فحص النظريات. وتكمن القيمة الأساسية لهذه التقنية في أنها تنقل الباحث من دراسة العلاقات الثنائية المنفصلة إلى اختبار نموذج نظري شامل وتقييم درجة توافقه مع البيانات المستمدة من الميدان. وبهذه الطريقة، تسمح نمذجة المعادلة البنائية بتحليل تأثيرات متنوعة ومتزامنة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مما يجعلها أداة مثالية للتحقق من الفرضيات في النماذج البحثية المركبة. ووفقاً لـ (Johen J., 2014, p. 28)، تركز نمذجة المعادلة البنائية على ثلاث سمات جوهرية: أ. القدرة على ترجمة الأطر النظرية إلى تمثيل مرئي وجبري للعلاقات المفترضة. ب. صياغة هذه العلاقات بشكل رياضي ضمن منظومة من المعادلات الدقيقة. ج. إمكانية التحقق إحصائياً من مدى تطابق النموذج النظري مع البيانات المستقاة من الواقع.

### 1. أهداف النمذجة بالمعادلة البنائية في هذه الدراسة:

تشمل الغايات الرئيسية لتوظيف هذه المنهجية في البحث الحالي ما يلي:

#### 1.1. التحقق من جودة القياس:

التأكد من أن محاور الاستبيان التي تم تصميمها لقياس المتغيرات (مثل العامل البشري، النظام المحاسبي، وجودة التقرير المالي) تتمتع بالصدق والموثوقية اللازمة.

#### 2.1. اختبار العلاقات السببية:

قياس وتقدير قوة واتجاه تأثير محددات ممارسات التجميع (المتغيرات المستقلة) على جودة التقرير المالي (المتغير التابع).

#### 3.1. تقييم النموذج المقترح:

الحكم على مدى قدرة النموذج النظري للدراسة على تفسير الواقع العملي في المجمعات الجزائرية بناءً على البيانات الميدانية.

### 2. مقارنة بين منهجتي نمذجة المعادلة البنائية

ينقسم تطبيق نمذجة المعادلة البنائية إلى مقاربتين أساسيتين:

#### 1.2. المنهج القائم على التغيرات (CB-SEM):

يركز هذا الأسلوب على مدى تطابق مصفوفة التغيرات بين المتغيرات في العينة مع تلك التي يفترضها النموذج النظري، وهدفه الأساسي هو تأكيد أو دحض النظريات القائمة. ويُعتبر برنامج AMOS من أبرز أدواته.

منهج المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM): يُعد هذا الأسلوب بديلاً قوياً، لكنه يركز بشكل أكبر على تعظيم القدرة التنبؤية للنموذج وتفسير أكبر قدر ممكن من التباين في جودة التقرير المالي. ويُعد برنامج SmartPLS الأداة الأكثر شيوعاً لتطبيقه.

مبررات اختيار منهجية المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)

جاء قرار تبني منهجية (PLS-SEM) في هذه الدراسة مستنداً إلى مجموعة من الخصائص التي تتلاءم مع طبيعة البحث وأهدافه، والتي أشار إليها (Hair et al., 2020, p. 43)، ومن أهمها:

### 2.2. المرونة مع طبيعة البيانات:

لا تشترط هذه التقنية افتراضات صارمة حول التوزيع الطبيعي للبيانات، وهو ما يتوافق مع نتائج اختبار الاعتدالية التي أُجريت على بيانات الدراسة.

### 3.2. التعامل مع النماذج المعقدة:

تتميز PLS-SEM بكفاءتها العالية في تحليل النماذج البحثية المركبة التي تحتوي على متغيرات متعددة، كما هو الحال في نموذج هذه الدراسة الذي يضم ستة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد.

### 4.2. الكفاءة مع مقاييس ليكرت:

تتعامل بفعالية مع البيانات الترتيبية (Ordinal) الناتجة عن مقاييس ليكرت، وهي الأداة الرئيسية المستخدمة في استبيان الدراسة.

### 5.2. التركيز على التنبؤ:

تُعرف PLS-SEM بقدرتها على بناء نماذج قوية تهدف إلى التنبؤ بالمتغير التابع، وهو ما ينسجم مع هدف الدراسة في تحديد العوامل التي تؤثر على جودة التقرير المالي.

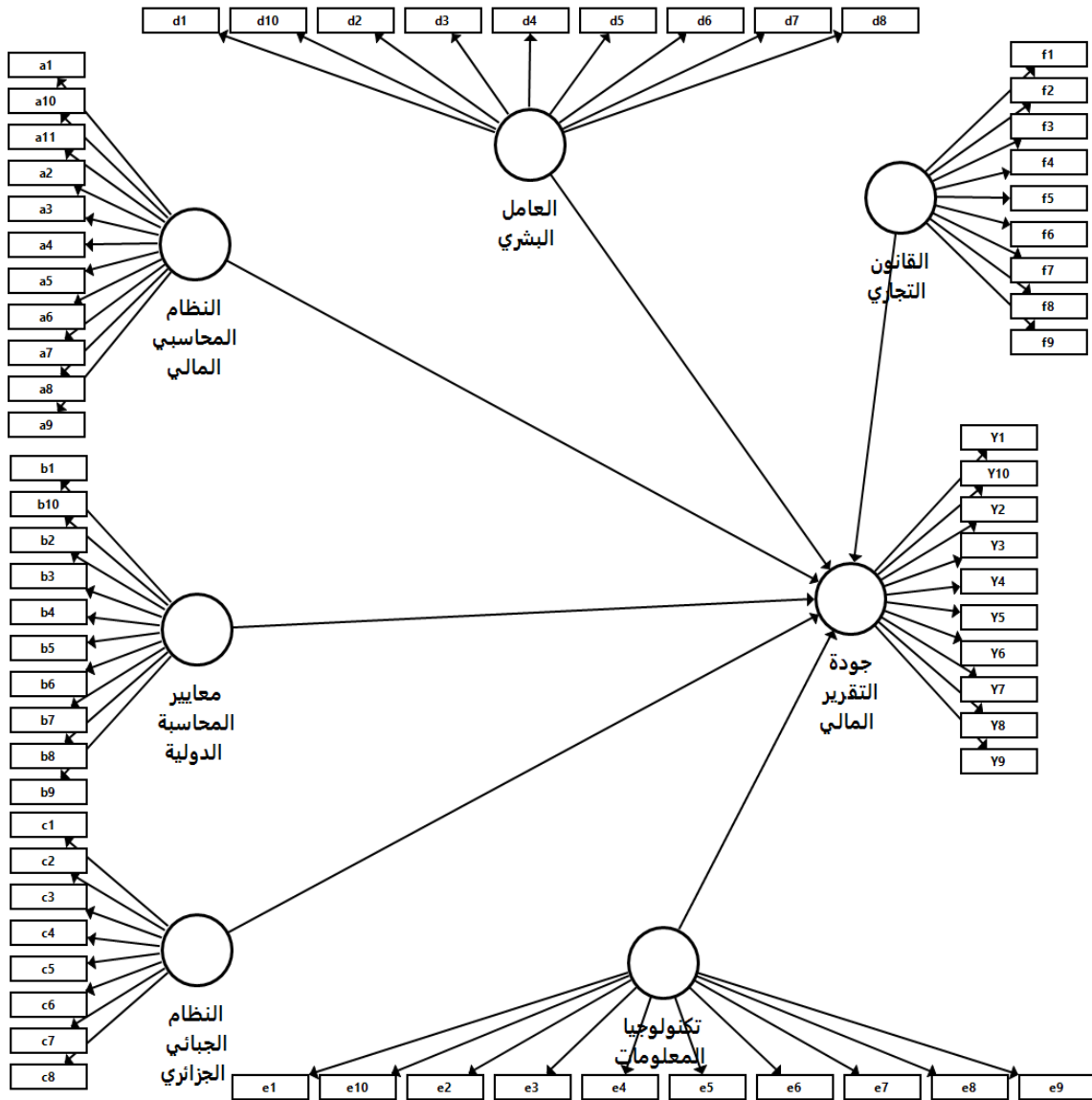
### 5.2. المتانة الإحصائية:

تتمتع بقدرة عالية على التعامل مع القضايا الشائعة في البيانات مثل القيم المفقودة (بنسب معقولة)، مما يعزز من موثوقية النتائج النهائية.

### 3. النموذج التصوري وفرضيات الدراسة

يقوم النموذج المقترح في هذه الدراسة على فحص تأثير مجموعة من المحددات التي تم تصنيفها إلى: محددات داخلية (العامل البشري)، ومحددات خارجية (تكنولوجيا المعلومات)، ومحددات تشريعية (النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، النظام الجبائي، والقانون التجاري). ويهدف النموذج إلى قياس أثر هذه المحددات مجتمعة ومنفردة على المتغير التابع والأساسي للدراسة وهو "جودة التقرير المالي" كما يراها ممارسو عملية التجميع في المجمعات الجزائرية.

الشكل رقم (18) النموذج التصوري لفرضيات الدراسة



المصدر: من مخرجات Smartpls

### المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار النموذج

يُخصص هذا المبحث لعرض وتحليل مخرجات نمذجة المعادلات الهيكلية (PLS-SEM)، التي تم تطبيقها باستخدام برنامج (SmartPLS.3.3) وتنقسم عملية التحليل، وفقاً للأعراف المنهجية المتبعة في هذا المجال، إلى خطوتين متتاليتين ومرتبطتين:

#### 1. تقييم نموذج القياس: (Measurement Model Assessment)

تركز هذه المرحلة الأولية على فحص الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة. حيث يتم التحقق من موثوقية (Reliability) وصدق (Validity) المقاييس، وذلك من خلال تقييم طبيعة العلاقة بين كل متغير كامن (المفهوم النظري) ومؤشراته (فقرات الاستبيان). ويعتبر نجاح النموذج في هذه المرحلة شرطاً أساسياً للانتقال إلى الخطوة التالية.

#### 2. تقييم النموذج الهيكلي: (Structural Model Assessment)

بعد التأكد من جودة نموذج القياس، يتم في هذه المرحلة اختبار الفرضيات البحثية. حيث يتم تقدير معاملات المسار (Path Coefficients) التي توضح قوة واتجاه التأثير بين المتغيرات المستقلة (المحددات) والمتغير التابع (جودة التقرير المالي)، بالإضافة إلى تقييم القدرة التفسيرية الإجمالية للنموذج.

وبناءً على هذا التسلسل، سيتم أولاً عرض نتائج تقييم نموذج القياس لضمان متانته، ومن ثم الانتقال إلى تحليل النموذج الهيكلي للوصول إلى استنتاجات نهائية بشأن فرضيات الدراسة.

#### 3. تحليل نموذج القياس (النموذج الخارجي) Measurement Model

يستند تقييم نموذج القياس بشكل أساسي على فحص نوعين من الصلاحية: الصدق التقاربي (Convergent Validity) والصدق التمييزي (Discriminant Validity).

##### 1.3. تحليل الصدق التقاربي (Convergent Validity)

يقيس الصدق التقاربي مدى اتفاق وارتباط المؤشرات (الفقرات) التي يُفترض أنها تقيس نفس المتغير الكامن. وبمعنى آخر هو دليل على أن فقرات المقياس الواحد متقاربة بالفعل في قياسها للمفهوم نفسه. واستناداً إلى الإرشادات المنهجية التي وضعها (Hair et al., 2017)، يتم تقييم الصدق التقاربي من خلال ثلاثة مؤشرات حاسمة هي:

##### 1.1.3. التثبعات العاملية للمؤشرات (Outer Loadings).

2.1.3. الموثوقية المركبة (Composite Reliability – CR).

3.1.3. متوسط التباين المستخلص (Average Variance Extracted – AVE).

يستند الحكم على الصدق التقاربي في هذه الدراسة إلى ثلاثة معايير إحصائية صارمة، تم تلخيصها في الجدول رقم (23)، والتي تضمن أن أدوات القياس تعمل كما هو متوقع نظرياً.

الجدول رقم (23): المؤشرات المستخدمة لاختبار الصدق التقاربي

المعيار	القيمة المعتمدة	التفسير والدلالة
التشبعات الخارجية (Outer Loadings)	$0.70 \leq$	للتأكد من أن كل فقرة ترتبط بشكل جوهري بالمتغير الذي من المفترض أن تقيسه.
الموثوقية المركبة (Composite Reliability – CR)	$0.70 \leq$	لضمان أن جميع فقرات المتغير الواحد تعمل معاً بشكل متسق لقياس نفس المفهوم.
متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted – AVE)	$0.50 \leq$	لإثبات أن المتغير يفسر تباين مؤشراتته بدرجة أكبر من تباين الخطأ، وهو جوهر الصدق التقاربي.

المصدر: (Hair Jr et al. 2017)

تبدأ عملية التحقق من الصدق التقاربي بفحص التشبعات الخارجية لكل مؤشر، للتأكد من مساهمته الفردية في قياس المتغير الكامن. ثم، يتم تقييم الموثوقية المركبة للحكم على مدى ثبات المقياس كوحدة متكاملة. أما الاختبار النهائي والحاسم فيتمثل في متوسط التباين المستخلص (AVE)، الذي يجب أن يتجاوز 0.50 ليؤكد أن المتغير الكامن يلتقط قدرًا كافيًا من المعلومات من مؤشراتته. بعبارة أخرى، يضمن هذا المعيار أن الإشارة (Signal) أقوى من الضوضاء (Noise) في القياس. إن استيفاء هذه المعايير الثلاثة مجتمعة يوفر دليلاً قوياً على أن المقاييس المستخدمة صالحة وموثوقة، مما يسمح بالانتقال بثقة إلى مرحلة اختبار الفرضيات.

### 1.1.3. تقييم الاتساق الداخلي عبر فحص التشبعات العاملة

تُعتبر التشبعات العاملة (Factor Loadings) المؤشر الإحصائي الأولي للحكم على جودة نموذج القياس، حيث تكشف عن مدى مساهمة كل فقرة في بناء المفهوم النظري العام (المتغير الكامن). يمكن تفسير قيمة التشبع كعامل يوضح نسبة التباين في الفقرة التي يفسرها المتغير الكامن. ولذلك، فإن التشبعات المرتفعة تُعد دليلاً قاطعاً على أن الفقرة هي بالفعل مقياس فعال للمتغير الذي تنتمي إليه، وأنها تشترك معه في تباين جوهري. ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق قيم تشبعات خارجية (Outer Loadings) تفوق المستويات الموصى بها إحصائياً هو شرط ضروري لتأكيد الاتساق الداخلي وصلاحيّة المقياس المستخدم.

الجدول رقم (24): نتائج تحليل التشبعات الخارجية (Outer Loadings) لمؤشرات

#### متغيرات الدراسة قبل التعديل

القرار المبدئي	التشبع	المؤشر	المتغير	القرار المبدئي	التشبع	المؤشر	المتغير
مرشح للحذف	0.471	d1	العامل البشري	إبقاء	0.85	a1	النظام المحاسبي المالي
إبقاء	0.743	d2		إبقاء	0.716	a2	
إبقاء	0.655	d3		إبقاء	0.861	a3	
حذف	0.192	d4		إبقاء	0.821	a4	
إبقاء	0.624	d5		إبقاء	0.869	a5	
حذف	0.063	d6		إبقاء	0.67	a6	
إبقاء	0.605	d7		إبقاء	0.626	a7	
إبقاء	0.607	d8		إبقاء	0.783	a8	
إبقاء	0.737	d10		إبقاء	0.776	a9	
إبقاء	0.66	f1		القانون التجاري	إبقاء	0.641	
إبقاء	0.741	f2	حذف		0.123	a11	
إبقاء	0.842	f3	إبقاء		0.68	b1	معايير

الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

إبقاء	0.834	f4		حذف	0.286	b2	المحاسبة الدولية
إبقاء	0.634	f5		إبقاء	0.678	b3	
إبقاء	0.716	f6		إبقاء	0.782	b4	
إبقاء	0.806	f7		إبقاء	0.868	b5	
إبقاء	0.806	f8		إبقاء	0.776	b6	
إبقاء	0.852	f9		إبقاء	0.789	b7	
إبقاء	0.672	Y1		إبقاء	0.734	b8	
إبقاء	0.879	Y2		إبقاء	0.579	b9	
إبقاء	0.914	Y3		إبقاء	0.573	b10	
إبقاء	0.876	Y4		إبقاء	0.64	c1	
إبقاء	0.522	Y5	إبقاء	0.516	c2		
إبقاء	0.776	Y6	مرشح للحذف	0.496	c3		
إبقاء	0.818	Y7	إبقاء	0.753	c4		
إبقاء	0.687	Y8	إبقاء	0.779	c5		
إبقاء	0.808	Y9	إبقاء	0.529	c6		
إبقاء	0.84	Y10	إبقاء	0.631	c7		
حذف	0.364	e1	حذف	0.355	c8		
إبقاء	0.643	e2	تكنولوجيا المعلومات				
إبقاء	0.66	e3					
إبقاء	0.609	e4					
إبقاء	0.93	e5					
إبقاء	0.875	e6					
إبقاء	0.937	e7					
إبقاء	0.782	e8					
إبقاء	0.564	e9					

حذف	0.094	e10				
-----	-------	-----	--	--	--	--

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Smartpls

يمثل الجدول رقم (24) نتائج فحص التشبعات الخارجية (Outer Loadings) لجميع مؤشرات متغيرات الدراسة، وهي الخطوة الأولى والأساسية لتقييم الموثوقية على مستوى المؤشر الفردي كما يُشترط أن تكون قيمة التشبع أكبر من أو تساوي 0.70 ليعتبر المؤشر موثوقاً. ومع ذلك، يمكن قبول المؤشرات التي تتراوح تشبعاتها بين 0.40 و0.70 بشرط ألا يؤثر الإبقاء عليها سلباً على الموثوقية المركبة (CR) أو متوسط التباين المستخلص (AVE) للمتغير. أما المؤشرات التي تقل تشبعاتها عن 0.40 فيجب حذفها بشكل مباشر. (Hair Jr et al., 2017)

عند تطبيق هذه المعايير على نتائج الدراسة، يلاحظ أن غالبية المؤشرات تتمتع بتشبعات قوية ومقبولة، حيث تتجاوز قيمتها 0.60، والكثير منها يتجاوز العتبة المثالية 0.70. هذا يدل على أن معظم فقرات الاستبيان تقيس بفعالية المتغيرات الكامنة التي تنتمي إليها.

إلا أن التحليل كشف أيضاً عن وجود عدد من المؤشرات الضعيفة التي لا تستوفي الشروط الدنيا للصلاحية، وهي كالتالي:

في متغير "النظام المحاسبي المالي": المؤشر (a11) سجل تشبعاً سالباً ومنخفضاً جداً (-0.123).

في متغير "معايير المحاسبة الدولية": المؤشر (b2) سجل تشبعاً ضعيفاً بلغ (0.286).

في متغير "النظام الجبائي الجزائري": المؤشر (c8) سجل تشبعاً ضعيفاً بلغ (0.355).

في متغير "العامل البشري": المؤشران (d4) و (d6) سجلا تشبعات منخفضة جداً بلغت (0.192) و (0.063) على التوالي.

في متغير "تكنولوجيا المعلومات": المؤشران (e1) و (e10) سجلا تشبعات ضعيفة بلغت (0.364) و (0.094) على التوالي.

إضافة إلى ذلك، هناك مؤشرات تقع في المنطقة الحدية (بين 0.40 و0.50)، مثل (d1) و (c3)، والتي يُعتبر حذفها خياراً وارداً لتحسين جودة القياس.

الإجراء التصحيحي:

بناءً على هذه النتائج، سيتم حذف جميع المؤشرات التي سجلت تشبعات أقل من 0.40 بشكل مباشر من النموذج. والعبارات التي ارتفع تضخمها Vif أيضاً يتم حذفها، ثم نقوم بإعادة تشغيل التحليل للتحقق من أن هذا الحذف قد أدى إلى تحسين مؤشرات الصدق والموثوقية الأخرى للمتغيرات المعنية، والتأكد من أن المؤشرات المتبقية تشكل مقياساً قوياً ومتماسكاً.

الجدول رقم (25): التشبعات العاملية (Outer Loadings) النهائية لمؤشرات متغيرات الدراسة

العبارة	النظام المحاسبي المالي	معايير المحاسبة الدولية	النظام الجبائي الجزائري	تكنولوجيا المعلومات	القانون التجاري	العامل البشري	جودة التقرير المالي
a1	0.854						
a2	0.726						
a3	0.881						
a5	0.841						
a6	0.733						
a7	0.609						
a8	0.781						
a9	0.782						
b1		0.694					
b3		0.675					
b4		0.789					
b5		0.884					
b6		0.774					
b7		0.777					
b8		0.717					
b9		0.583					
b10		0.59					
c1			0.795				

الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

				0.668			c2
				0.69			c4
				0.877			c5
				0.726			c7
			0.72				e2
			0.68				e3
			0.7				e4
			0.798				e6
			0.662				e9
		0.659					f1
		0.753					f2
		0.85					f3
		0.867					f4
		0.639					f5
		0.699					f6
		0.797					f7
		0.791					f8
	0.755						d2
	0.695						d3
	0.643						d5
	0.634						d8
	0.795						d10
0.644							Y1
0.892							Y2
0.543							Y5
0.79							Y6
0.83							Y7
0.694							Y8

0.835						Y9
0.832						Y10

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Smartpls

بعد فحص التشبعات العاملية الأولية، تم تحديد وحذف جميع المؤشرات التي لم تستوفِ العتبة الإحصائية المقبولة (أقل من 0.40)، وذلك بهدف تنقية نموذج القياس وتعزيز تماسكه الداخلي. يعرض الجدول رقم (25) التشبعات الخارجية النهائية للمؤشرات المتبقية في النموذج بعد إجراء هذا التعديل.

يتضح من النتائج الجديدة أن جميع المؤشرات المتبقية تتمتع بتشبعات مقبولة وقوية، حيث أن أدنى قيمة تشبع مسجلة هي (0.543) للمؤشر (Y5)، وهي قيمة تتجاوز بشكل مريح الحد الأدنى المقبول (0.40). كما أن غالبية المؤشرات تظهر تشبعات تفوق 0.60، والعديد منها يتجاوز العتبة المثالية 0.70، مما يدل على أن كل مؤشر متبقٍ هو بالفعل انعكاس قوي وموثوق للمتغير الكامن الذي ينتمي إليه.

إن عملية الحذف هذه لم تكن مجرد إجراء شكلي، بل هي خطوة منهجية ضرورية أدت إلى بناء نموذج قياس أكثر قوة وصلاحية. فالنموذج المنفح أصبح الآن خالياً من المؤشرات التي كانت تسبب "ضوضاء" إحصائية، مما يضمن أن المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية على مستوى المؤشر الفردي (Indicator Reliability). وبناءً على هذه النتائج المطمئنة، يمكن الانتقال بثقة إلى المرحلة التالية من التقييم، وهي فحص الموثوقية المركبة (CR) ومتوسط التباين المستخلص (AVE) للتأكد من الصدق التقاربي للمقاييس على مستوى المتغير ككل.

### 2.1.3. تقييم ثبات المقياس عبر الموثوقية المركبة (Composite Reliability)

لتقييم درجة الاتساق الداخلي (Internal Consistency) للمقاييس المستخدمة، تم الاعتماد على مؤشر الموثوقية المركبة (CR). يقيس هذا المعيار مدى قدرة مجموعة من المؤشرات على قياس متغير كامن مشترك بشكل متجانس، وهو مقياس يعتبر أكثر دقة من معامل ألفا كرونباخ لأنه يأخذ في الحسبان الاختلاف في مساهمة كل مؤشر (تشبعه) في قياس المتغير الكامن. وكما يذكر (Hair et al., 2017)، يتم تقييم هذا المعيار ضمن نطاق يتدرج من الصفر إلى الواحد، حيث يعكس الاقتراب من الواحد الصحيح درجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي. ولضمان جودة المقاييس في

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

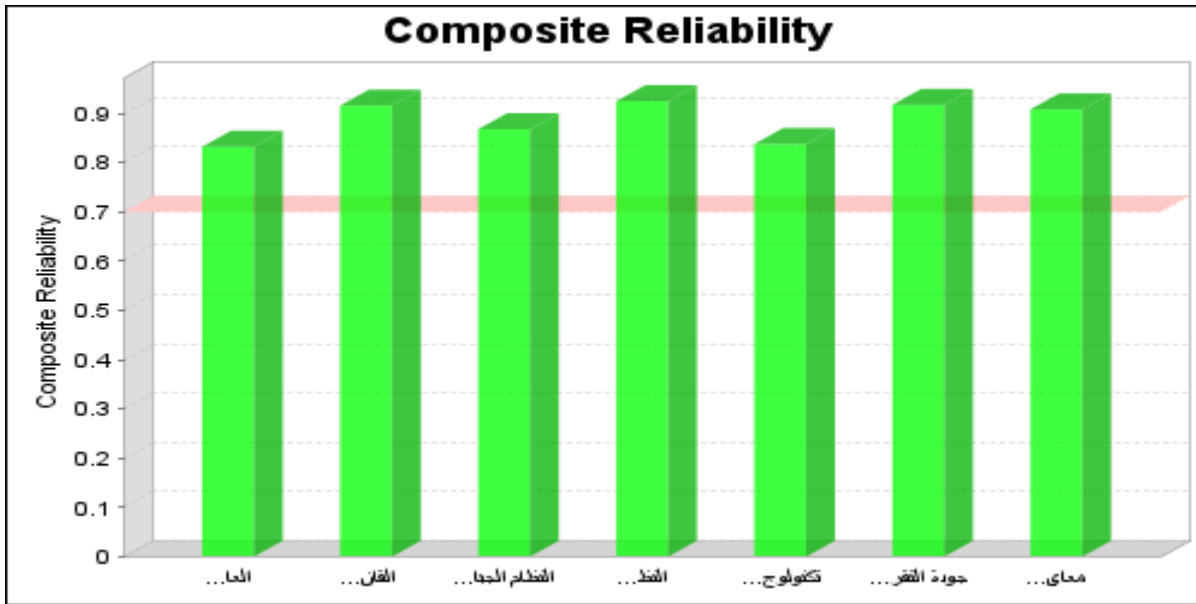
هذه الدراسة، اعتُبرت قيمة 0.70 هي العتبة الدنيا للصلاحية، بينما تشير القيم التي تقترب من 0.90 إلى مستويات مثالية من الموثوقية. وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (26) والشكل رقم (19) الموضحين أدناه.

الجدول رقم (26): نتائج اختبار الموثوقية والاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة)

الموثوقية المركبة (Composite Reliability)	ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)	المتغير (المحور)
0.925	0.911	النظام المحاسبي المالي
0.908	0.893	معايير المحاسبة الدولية
0.868	0.815	النظام الجبائي الجزائري
0.832	0.749	العامل البشري
0.838	0.771	تكنولوجيا المعلومات
0.916	0.896	القانون التجاري
0.917	0.895	جودة التقرير المالي (المتغير التابع)

المصدر: من مخرجات برنامج Smartpls

الشكل رقم (19) يمثل قيم الموثوقية المركبة



المصدر: من مخرجات برنامج Smartpls

يستعرض الجدول رقم (26) نتائج اختبار الموثوقية والاتساق الداخلي (Reliability and Internal Consistency) لجميع المتغيرات الكامنة في نموذج الدراسة، وذلك باستخدام مؤشرين أساسيين: معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) والموثوقية المركبة (Composite Reliability - CR). ووفقاً للأدبيات المنهجية، يُشترط أن تتجاوز قيم كلا المؤشرين العتبة المقبولة عند 0.70 للدلالة على أن مقاييس الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي (Hair Jr et al., 2017). عند فحص النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن جميع متغيرات الدراسة قد استوفت هذا الشرط وبجدارة. فقد تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ بين 0.749 لمتغير "العامل البشري" كحد أدنى، و0.911 لمتغير "النظام المحاسبي المالي" كحد أقصى، وجميعها قيم ممتازة. وبالنظر إلى مؤشر الموثوقية المركبة (CR)، والذي يُعتبر تقديراً أكثر دقة وملاءمة في سياق (PLS-SEM)، نجد أن النتائج أكثر قوة. فقد تراوحت قيمه بين 0.832 لمتغير "العامل البشري" و0.925 لمتغير "النظام المحاسبي المالي". والجدير بالذكر أن أربعة متغيرات، بما في ذلك المتغير التابع، قد سجلت قيماً تتجاوز 0.90، وهو ما يدل على مستوى موثوقية ممتاز. بناءً على هذه النتائج القوية، يمكن التأكيد على أن جميع المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية جداً من الموثوقية والاتساق الداخلي. وهذا يعني أن مجموعة الفقرات المخصصة لقياس كل متغير تعمل معاً بشكل متجانس ومتسق، مما يعزز الثقة في صلاحية البيانات ويمهد الطريق للانتقال إلى المرحلة التالية من تقييم نموذج القياس، وهي فحص الصدق التقاربي.

### 3.1.3 متوسط التباين المفسر (AVE)

يمثل متوسط التباين المستخلص (Average Variance Extracted - AVE) المقياس النهائي والأكثر أهمية للحكم على الصدق التقاربي (Convergent Validity) لكل متغير في النموذج. ويُحسب هذا المؤشر كمتوسط لمربعات التحميلات العاملية لجميع المؤشرات المرتبطة بمتغير كامن معين، وهو يعكس بشكل مباشر نسبة التباين في هذه المؤشرات التي يمكن أن تُعزى إلى المتغير الكامن نفسه.

ووفقاً لما أشار إليه (Garson, 2016)، فإن العتبة المقبولة لقيمة AVE هي 0.50 أو أعلى. تحقيق هذا الشرط يعني أن المتغير الكامن يفسر ما لا يقل عن 50% من تباين مؤشراتته، مما يدل على أن التباين المشترك الناتج عن المفهوم النظري يتجاوز التباين العشوائي الناتج عن خطأ القياس. أما القيم

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

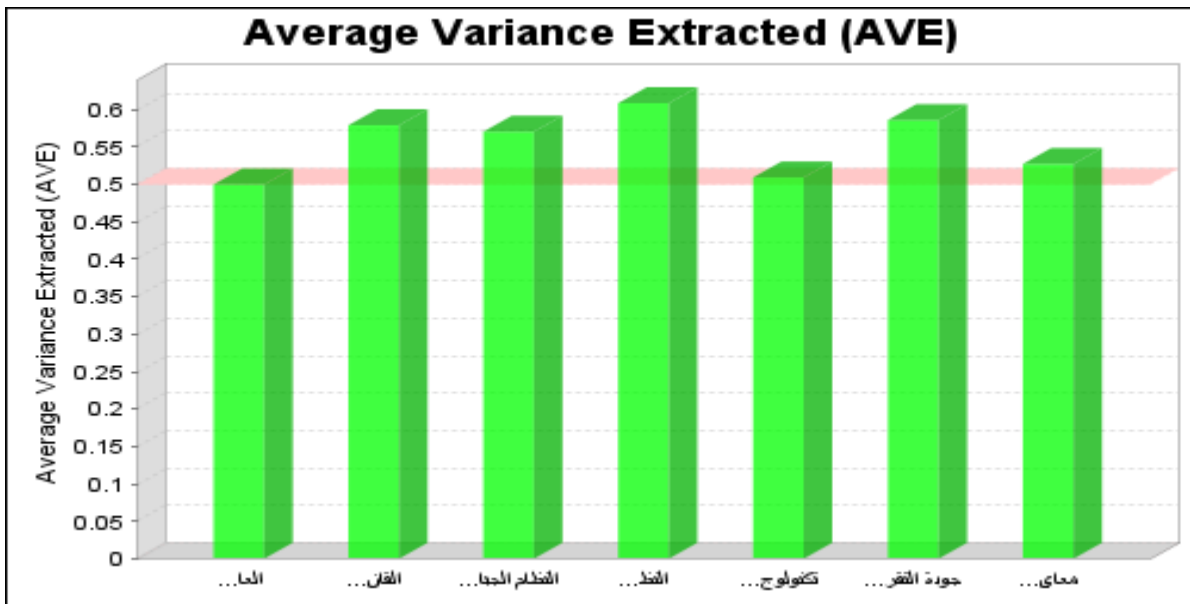
التي تقل عن 0.50 فتشير إلى ضعف في الصدق التقاربي، حيث يكون تباين الخطأ أكبر من التباين المفسر. ويخلص الجدول التالي قيم AVE المحسوبة لجميع متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (27): نتائج متوسط التباين المستخلص (AVE) لمتغيرات الدراسة

المتغير	متوسط التباين المستخلص (AVE)
النظام المحاسبي المالي	0.609
القانون التجاري	0.579
جودة التقرير المالي	0.586
النظام الجبائي الجزائري	0.571
معايير المحاسبة الدولية	0.528
تكنولوجيا المعلومات	0.510
العامل البشري	0.500

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

الشكل (20): نتائج متوسط التباين المفسر



المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

يُلخص الجدول رقم (27) والشكل (20)، نتائج متوسط التباين المستخلص (Average Variance Extracted -AVE)، وهو المؤشر النهائي والحاسم لتقييم الصدق التقاربي (Convergent Validity) لجميع المتغيرات الكامنة في نموذج الدراسة. ووفقاً للأدبيات المنهجية، يُشترط أن تتجاوز قيمة AVE العتبة الدنيا المقبولة عند 0.50، وذلك لضمان أن كل متغير كامن يفسر ما لا يقل عن نصف التباين في مؤشرات الخاصة (Hair Jr et al., 2017).

تُظهر النتائج الموضحة في الجدول أن جميع متغيرات الدراسة قد استوفت هذا الشرط بنجاح. فقد تراوحت قيم AVE بين 0.500 لمتغير "العامل البشري" كحد أدنى، و0.609 لمتغير "النظام المحاسبي المالي" كحد أقصى.

بما أن جميع قيم التشعبات العاملية (Outer Loadings) كانت مقبولة، وجميع قيم الموثوقية المركبة (CR) تجاوزت العتبة الموصى بها، والآن أظهرت النتائج أن جميع قيم متوسط التباين المستخلص (AVE) تفوق الحد الأدنى (0.50)، يمكن الاستنتاج بثقة تامة أن نموذج القياس (Measurement Model) لهذه الدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصدق والموثوقية. وهذا يعني أن جميع المقاييس المستخدمة في الاستبيان هي أدوات صالحة لقياس المفاهيم النظرية التي صُممت من أجلها. وبناءً على هذه القاعدة المنهجية الصلبة، يمكن الانتقال بثقة إلى المرحلة التالية من التحليل، وهي تقييم النموذج الهيكلي واختبار فرضيات الدراسة.

### 2.3. الصدق التمييزي Discriminant Validity

يهدف اختبار الصدق التمييزي إلى التحقق من أن كل متغير كامن (Construct) في نموذج الدراسة يمثل مفهوماً نظرياً فريداً ومستقلاً عن بقية المتغيرات الأخرى. ويعتبر تحقيق هذا الشرط ضرورياً لضمان أن المقاييس المختلفة لا تقيس نفس الظاهرة الأساسية عن غير قصد. وللتأكد من استيفاء هذا المعيار، تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من الأدوات التشخيصية، بما في ذلك معيار فورنل-لاركر (Fornell-Larcker Criterion)، ونسبة (Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT)، بالإضافة إلى فحص التشعبات المتقاطعة (Cross-Loadings).

### 1.2.3. معيار فورنر لاركر

يُعد معيار فورنل-لاركر (1981) أحد الأساليب الكلاسيكية والموثوقة لفحص الصدق التمييزي. تقوم فلسفة هذا المعيار على مبدأ أن العلاقة بين المتغير ومؤشراته يجب أن تكون أقوى من علاقته بأي متغير آخر في النموذج. وللتحقق من ذلك عملياً، تتم مقارنة الجذر التربيعي لقيمة متوسط التباين المستخلص (AVE) لكل متغير مع معاملات الارتباط بين هذا المتغير وجميع المتغيرات الأخرى. ويتحقق الصدق التمييزي إذا كانت قيمة الجذر التربيعي لـ AVE أكبر من جميع قيم الارتباط في الصف والعمود الخاصين بها. ويقدم الجدول التالي نتائج تطبيق هذا المعيار على متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار الصدق التمييزي باستخدام معيار فورنل-لاركر (Fornell-

#### Larcker Criterion)

المتغير	العامل البشري	القانون التجاري	النظام الجبائي	النظام المحاسبي	تكنولوجيا المعلومات	جودة التقرير المالي	معايير المحاسبة الدولية
العامل البشري	0.707						
القانون التجاري	0.405	0.761					
النظام الجبائي الجزائري	0.489	0.303	0.755				
النظام المحاسبي المالي	0.183	0.557	0.028	0.780			
تكنولوجيا المعلومات	0.530	0.668	0.387	0.339	0.714		

	0.76	0.629	0.407	0.42	0.49	0.683	جودة التقرير المالي
0.72	0.41	0.49	0.19	0.43	0.33	0.36	معايير المحاسبة الدولية

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS.

يستعرض الجدول رقم (28) نتائج معيار فورنل-لاركر (Fornell-Larcker Criterion) ، وهو أحد الاختبارات الأساسية لتقييم الصدق التمييزي (Discriminant Validity) بين المتغيرات الكامنة في نموذج الدراسة. وللتحقق من الصدق التمييزي وفقاً لهذا المعيار، يجب أن تكون القيمة القطرية لكل متغير) والتي تمثل الجذر التربيعي لقيمة متوسط التباين المستخلص AVE الخاصة به (أكبر من جميع قيم معاملات الارتباط بين هذا المتغير والمتغيرات الأخرى في النموذج (أي جميع القيم الموجودة في العمود والصف الخاصين به).

عند تطبيق هذه القاعدة على النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن شرط الصدق التمييزي قد تحقق بنجاح لجميع متغيرات الدراسة. على سبيل المثال، نجد أن قيمة الجذر التربيعي لـ AVE لمتغير "جودة التقرير المالي" هي (0.766)، وهذه القيمة أكبر من أعلى معامل ارتباط له مع متغير آخر، وهو الارتباط مع متغير "العامل البشري" الذي بلغ (0.683) وبالمثل، فإن قيمة الجذر التربيعي لـ AVE لمتغير "تكنولوجيا المعلومات" هي (0.714)، وهي أكبر من أعلى معامل ارتباط له مع متغير "القانون التجاري" والذي بلغ (0.668).

بما أن جميع القيم القطرية في الجدول أكبر من قيم الارتباطات في أعمدها وصفوفها، يمكن الاستنتاج بثقة أن جميع المتغيرات الكامنة في نموذج الدراسة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق التمييزي. وهذا يعني أن كل متغير يمثل مفهوماً نظرياً مستقلاً ومتميزاً عن المتغيرات الأخرى، مما يعزز من صلاحية البناء النظري للنموذج ويمهد الطريق لاختبار الفرضيات.

2.2.3 فحص التشبعات المتقاطعة

كإجراء إضافي للتأكد من الصدق التمييزي، تم إجراء فحص للتشبعات المتقاطعة. تعتمد هذه الطريقة على مبدأ بسيط ومباشر مستوحى من التحليل العاملي، حيث يُفترض أن كل مؤشر (فقرة) يجب أن يظهر ارتباطاً أقوى بالمتغير الكامن الذي صُمم لقياسه مقارنة بارتباطه بأي متغير كامن آخر في النموذج. وكما يشير (Gefen, 2005)، فإن تحقق هذا الشرط -أي أن يكون تشبع المؤشر على "متغيره الأم" أعلى من تشبعاته على جميع المتغيرات الأخرى- يُعد دليلاً قوياً على أن المقاييس المستخدمة متميزة ومستقلة عن بعضها البعض.

جدول رقم(29): معاملات الموثوقية (Cross Loading)

معايير المحاسبة الدولية	جودة التقرير المالي	تكنولوجيا المعلومات	النظام المحاسبي المالي	النظام الجبائي الجزائري	القانون التجاري	العامل البشري	العبارات
0.291	0.644	0.517	0.164	0.35	0.242	0.348	Y1
							Y1
0.359	0.832	0.379	0.297	0.281	0.278	0.611	0
0.256	0.892	0.492	0.279	0.397	0.389	0.683	Y2
0.156	0.543	0.321	0.236	0.171	0.337	0.34	Y5
0.362	0.79	0.604	0.306	0.314	0.381	0.588	Y6
0.367	0.83	0.522	0.489	0.366	0.506	0.566	Y7
0.339	0.694	0.366	0.277	0.277	0.337	0.353	Y8
0.382	0.835	0.596	0.387	0.408	0.499	0.57	Y9
0.158	0.245	0.092	0.854	-0.066	0.28	0.111	a1
						-	
0.213	0.161	0.075	0.726	-0.012	0.293	0.021	a2
0.091	0.398	0.436	0.881	-0.015	0.593	0.218	a3
0.172	0.436	0.286	0.841	-0.043	0.456	0.163	a5
0.105	0.34	0.363	0.733	-0.155	0.508	0.232	a6
0.075	0.057	-0.07	0.609	0.167	0.23	0.024	a7
0.271	0.35	0.312	0.781	0.41	0.412	0.141	a8
0.101	0.186	0.159	0.782	-0.044	0.499	0.047	a9
0.694	0.285	0.286	0.148	0.197	0.137	0.443	b1
0.59	0.129	0.344	-0.116	0.259	0.037	0.12	b10

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

0.675	0.13	0.223	0.023	0.268	0.235	0.188	b3
0.789	0.376	0.277	0.226	0.314	0.189	0.334	b4
0.884	0.375	0.372	0.209	0.313	0.23	0.367	b5
0.774	0.325	0.492	0.326	0.375	0.444	0.268	b6
0.777	0.372	0.406	0.032	0.438	0.216	0.209	b7
0.717	0.304	0.518	0.088	0.359	0.408	0.168	b8
0.583	0.034	0.242	0.111	0.159	0.3	0.083	b9
0.349	0.294	0.18	-0.084	0.795	0.172	0.402	c1
0.236	0.42	0.385	0.144	0.668	0.128	0.347	c2
0.349	0.319	0.32	-0.155	0.69	0.235	0.466	c4
0.355	0.267	0.264	0.099	0.877	0.285	0.253	c5
0.356	0.189	0.22	0.098	0.726	0.426	0.325	c7
0.231	0.514	0.535	-0.176	0.561	0.306	0.795	d10
0.401	0.579	0.451	0.437	0.266	0.39	0.755	d2
0.33	0.47	0.38	0.377	0.094	0.376	0.695	d3
0.11	0.379	0.275	0.22	0.239	0.327	0.643	d5
0.166	0.438	0.181	-0.259	0.574	0.005	0.634	d8
0.231	0.294	0.72	0.282	0.216	0.642	0.296	e2
0.436	0.367	0.68	0.361	0.27	0.491	0.121	e3
0.258	0.268	0.7	0.028	0.131	0.435	0.421	e4
0.564	0.634	0.798	0.414	0.428	0.502	0.588	e6
0.157	0.482	0.662	0.029	0.212	0.375	0.341	e9
0.316	0.334	0.415	0.256	0.209	0.659	0.277	f1
0.533	0.388	0.544	0.319	0.371	0.753	0.245	f2
0.184	0.541	0.47	0.506	0.309	0.85	0.527	f3
0.146	0.387	0.514	0.447	0.282	0.867	0.287	f4
0.176	0.181	0.259	0.42	0.102	0.639	0.163	f5
0.185	0.278	0.36	0.45	0.103	0.699	0.299	f6
0.16	0.38	0.624	0.608	0.106	0.797	0.268	f7
0.347	0.346	0.805	0.39	0.255	0.791	0.264	f8

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS.

يستعرض الجدول رقم (29) نتائج فحص مصفوفة التشبعات المتقاطعة (Cross-Loadings)، وهو

إجراء تكميلي أساسي لتقييم الصدق التمييزي (Discriminant Validity). ويقوم هذا الاختبار على

قاعدة بسيطة ومباشرة: يجب أن يكون تشبع كل مؤشر (فقرة) على المتغير الكامن الذي ينتمي إليه (التشبع الأساسي) أعلى بشكل واضح من تشبعاته على جميع المتغيرات الكامنة الأخرى في النموذج (التشبعات المتقاطعة). عند فحص النتائج الموضحة في الجدول، يتبين أن هذا الشرط قد تحقق بنجاح لجميع مؤشرات الدراسة دون استثناء. على سبيل المثال، نجد أن مؤشرات متغير "جودة التقرير المالي" ( $Y_1, Y_2, \dots, Y_{10}$ ) تسجل أعلى قيم تشبع لها في عمود "جودة التقرير المالي" (تتراوح بين 0.543 و 0.892)، بينما تكون تشبعاتها على المتغيرات الأخرى أقل بشكل جوهري. وبالمثل، فإن مؤشرات متغير "النظام المحاسبي المالي" ( $a_1, a_2, \dots, a_9$ ) تُظهر ارتباطها الأقوى بعمود "النظام المحاسبي المالي" (تتراوح بين 0.609 و 0.881)، وهكذا بالنسبة لجميع متغيرات النموذج. الاستنتاج: إن نجاح النموذج في هذا الاختبار، بالإضافة إلى نجاحه في اختبارات الصدق التقاربي ومعيار فورنل-لاركر، يقدم دليلاً قوياً ومتكاملاً على جودة نموذج القياس (Measurement Model). فهذه النتائج تؤكد أن المقاييس المستخدمة ليست فقط موثوقة (Reliable) وصادقة تقاربياً (Convergent Validity)، بل هي أيضاً متميزة ومستقلة عن بعضها البعض (Discriminant Validity). وبذلك، يمكن التأكيد على أن نموذج القياس متين وصالح، مما يوفر أساساً منهجياً صلباً للانتقال إلى المرحلة التالية والأهم، وهي تقييم النموذج الهيكلي واختبار فرضيات الدراسة.

### 3.2.3 مقياس نسبة HTMT كأداة متقدمة للصدق التمييزي

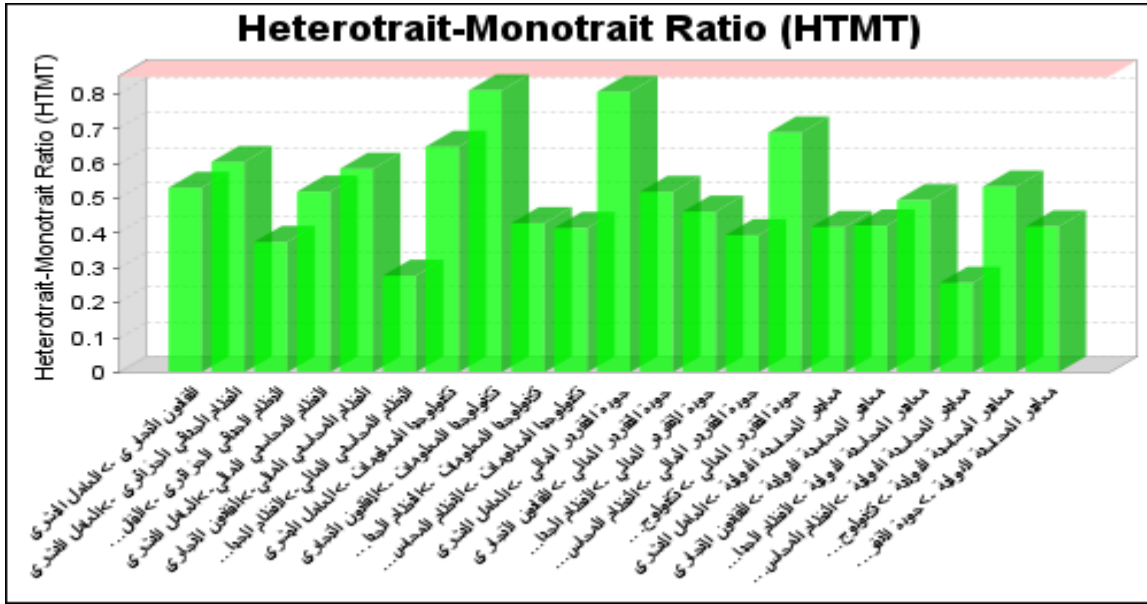
لتعزيز قوة التحقق من الصدق التمييزي، تم توظيف مقياس نسبة Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT). يُعتبر هذا المقياس، الذي قدمه هينسلر وزملاؤه، تطوراً منهجياً هاماً، حيث أثبتت الدراسات قدرته الفائقة على تحديد مشكلات التمييز بين المتغيرات بمعدلات دقة تصل إلى 99%، متجاوزاً بذلك قدرات معيار فورنل-لاركر والتشبعات المتقاطعة. (Henseler et al., 2015) الفلسفة وراء HTMT هي مقارنة متوسط الارتباطات بين متغيرين مختلفين بمتوسط الارتباطات داخل كل متغير. وتُعد القيمة المرتفعة لنسبة HTMT (القريبة من 1) مؤشراً على أن المتغيرين متشابهان للغاية لدرجة قد يقيسان نفس المفهوم. ولضمان تمايز واضح بين متغيرات الدراسة، تم تبني الحد الأعلى الذي اقترحه الباحثون وهو 0.90، بحيث تُعتبر أي قيمة تتخطى هذه العتبة دليلاً على وجود مشكلة في الصدق التمييزي.

الجدول رقم (30): نتائج اختبار الصدق التمييزي باستخدام نسبة HTMT

المتغير	العامل البشري	القانون التجاري	النظام الجبائي	النظام المحاسبي	تكنولوجيا المعلومات	جودة التقرير المالي	معايير المحاسبة الدولية
العامل البشري							
القانون التجاري	0.531						
النظام الجبائي الجزائري	0.606	0.375					
النظام المحاسبي المالي	0.520	0.586	0.278				
تكنولوجيا المعلومات	0.649	0.811	0.430	0.416			
جودة التقرير المالي	0.807	0.520	0.463	0.395	0.690		
معايير المحاسبة الدولية	0.418	0.423	0.495	0.258	0.535	0.420	

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

الشكل رقم(21): يمثل المدرج التكراري لاختبار HTMT



المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

يستعرض الجدول رقم (30) والشكل (21) نتائج نسبة Heterotrait–Monotrait Ratio (HTMT)، والتي تُعد مقياساً حديثاً وأكثر صرامة لتقييم الصدق التمييزي (Discriminant Validity) وللتحقق من الصدق التمييزي وفقاً لهذا المعيار، يجب أن تكون جميع قيم HTMT في المصنوفة أقل من العتبة الموصى بها عند 0.90. (Henseler et al., 2015).

عند فحص النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن جميع قيم HTMT المسجلة بين متغيرات الدراسة أقل بكثير من الحد الأعلى المقبول (0.90) حيث كانت أعلى قيمة مسجلة هي (0.811) بين متغيري "تكنولوجيا المعلومات" و"القانون التجاري"، تليها القيمة (0.807) بين متغيري "جودة التقرير المالي" و"العامل البشري". وبما أن كلتا القيمتين، بالإضافة إلى جميع القيم الأخرى، تقل عن 0.90، فإن هذا يقدم دليلاً قوياً على تحقق الصدق التمييزي.

إن نجاح النموذج في اجتياز اختبار HTMT، إلى جانب نجاحه في معيار فورنل-لاركر والتشبعات المتقاطعة، يوفر دليلاً ثلاثياً ومتكاملاً على جودة نموذج القياس. هذه النتائج مجتمعة تؤكد بثقة أن جميع المتغيرات الكامنة في الدراسة هي مفاهيم مستقلة وتمييزة عن بعضها البعض. وبذلك، يكون قد تم إرساء أساس منهجي متين يسمح بالانتقال إلى المرحلة التالية من التحليل، وهي تقييم النموذج الهيكلي واختبار فرضيات الدراسة.

#### 4. تقييم النموذج الهيكلي

بعد التأكد من صلاحية وموثوقية نموذج القياس (النموذج الخارجي)، تنتقل عملية التحليل إلى المرحلة الثانية والأساسية، وهي تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي). تركز هذه المرحلة على فحص العلاقات السببية المفترضة بين المتغيرات الكامنة، وذلك من خلال اختبار قوة ودلالة معاملات المسار التي تربط بينها.

#### 1.4. فحص مشكلة التعدد الخطي

قبل الشروع في تقييم معاملات المسار، من الضروري منهجياً التأكد من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة. تحدث هذه المشكلة عندما يكون هناك ارتباط عالٍ بين متغيرين مستقلين أو أكثر، مما قد يؤدي إلى تقديرات غير مستقرة وغير موثوقة لتأثيراتها على المتغير التابع. ولتشخيص هذه المشكلة، تم استخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF)، والذي يقيس مدى تضخم تباين معاملات الانحدار بسبب وجود ارتباطات خطية بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (31): نتائج اختبار التعدد الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF)

المتغير	المؤشر	قيمة VIF	المتغير	المؤشر	قيمة VIF
جودة التقرير المالي	Y1	1.912	النظام الجبائي	c1	1.97
	Y2	4.123		c2	1.519
	Y5	1.834		c4	1.567
	Y6	2.906		c5	3.544
	Y7	2.829		c7	2.746
	Y8	2.299		d2	1.559
	Y9	2.871		d3	1.733
النظام المحاسبي المالي	Y10	3.139	العامل البشري	d5	1.44
	a1	3.949		d8	1.963
	a2	2.225		d10	2.316
	a3	3.442		e2	1.945
	a5	2.685		e3	1.482

1.794	e4		2.505	a6	
1.417	e6		2.485	a7	
1.241	e9		2.866	a8	
1.649	f1	القانون التجاري	2.747	a9	
2.402	f2		2.341	b1	معايير المحاسبة الدولية
3.654	f3		2.831	b3	
4.022	f4		3.399	b4	
2.706	f5		4.268	b5	
2.598	f6		2.783	b6	
3.406	f7		1.976	b7	
3.115	f8		2.88	b8	
			1.877	b10	
			2.103	b9	

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

يستعرض الجدول رقم (31) نتائج اختبار التعدد الخطي (Collinearity Test)، والذي تم إجراؤه باستخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor -VIF). ويهدف هذا الاختبار إلى التأكد من عدم وجود ارتباطات خطية عالية بين مؤشرات المتغيرات المستقلة، والتي قد تؤثر سلباً على استقرار ودقة تقديرات النموذج الهيكلي. ووفقاً للأدبيات المنهجية، يُشترط أن تكون قيم VIF أقل من العتبة 5 للدلالة على عدم وجود مشكلة تعدد خطي حقيقية (Hair Jr et al., 2017). بعض الباحثين يتبنون معياراً أكثر صرامة عند 3.3، ولكن المعيار 5 هو الأكثر شيوعاً وقبولاً. عند فحص النتائج الموضحة في الجدول، يتبين أن جميع قيم VIF المحسوبة لمؤشرات متغيرات الدراسة تقل بشكل واضح عن العتبة 5. حيث كانت أعلى قيمة مسجلة هي (4.268) للمؤشر (b5) الخاص بمتغير "معايير المحاسبة الدولية"، تليها القيمة (4.123) للمؤشر (Y2) الخاص بمتغير "جودة التقرير المالي". وبما أن جميع القيم، بما في ذلك القيم القصوى، تقع ضمن النطاق المقبول، يمكن الاستنتاج بثقة. الاستنتاج: بناءً على النتائج الموضحة، تم التأكد من عدم وجود مشكلة تعدد خطي جوهرية في نموذج الدراسة. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تتمتع بدرجة كافية من الاستقلالية، مما يضمن أن

تقديرات معاملات المسار في النموذج الهيكلي ستكون مستقرة وموثوقة. وبذلك، يمكن المضي قدماً في اختبار فرضيات الدراسة بثقة في سلامة البناء الإحصائي للنموذج.

#### 2.4. تقييم دلالة وأهمية علاقات النموذج البنائي العام

يتم خلال هذه المرحلة اختبار معنوية المسارات المفترضة للنموذج البنائي العام والمتضمن العلاقات المباشرة وغير المباشرة أين يتم تقدير معاملات المسار عن طريق معادلة الانحدار المتعدد. حيث يستخدم الانحدار المتعدد للحصول على معاملات الانحدار المعيارية والتي تمثل معاملات المسار المعيارية.

جدول رقم (32): اختبار نتائج التمهيد لمعاملات المسار

P values	قيمة ت ( O/STDEV )	الانحراف المعياري (STDEV)	متوسط العينة (M)	العينة الأصلية (O)	المؤشرات الاحصاءات
0.00	4.715	0.137	0.653	0.644	التقرير جودة - < Y1 المالي
0.00	12.219	0.068	0.835	0.832	التقرير جودة - < Y10 المالي
0.00	17.303	0.052	0.891	0.892	التقرير جودة - < Y2 المالي
0.004	2.844	0.191	0.542	0.543	التقرير جودة - < Y5 المالي
0.00	9.53	0.083	0.791	0.79	التقرير جودة - < Y6 المالي
0.00	9.925	0.084	0.821	0.83	التقرير جودة - < Y7 المالي
0.00	5.981	0.116	0.688	0.695	التقرير جودة - < Y8 المالي
0.00	10.102	0.083	0.833	0.835	التقرير جودة - < Y9 المالي
0.00	4.295	0.199	0.786	0.854	المحاسبي النظام - < a1 المالي
0.001	3.352	0.217	0.665	0.726	المحاسبي النظام - < a2 المالي
0.00	4.56	0.193	0.838	0.881	المحاسبي النظام - < a3 المالي
0.00	4.423	0.19	0.798	0.841	المحاسبي النظام - < a5

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

					المالي
0.00	3.67	0.2	0.689	0.733	المحاسبي النظام -< a6 المالي
0.01	2.57	0.237	0.541	0.609	المحاسبي النظام -< a7 المالي
0.00	3.986	0.196	0.759	0.781	المحاسبي النظام -< a8 المالي
0.002	3.172	0.247	0.723	0.782	المحاسبي النظام -< a9 المالي
0.001	3.32	0.209	0.657	0.695	المحاسبة معايير -< b1 الدولية
0.042	2.036	0.289	0.533	0.589	معايير -< b10 المحاسبة الدولية
0.005	2.785	0.241	0.593	0.672	المحاسبة معايير -< b3 الدولية
0.00	4.039	0.196	0.758	0.792	المحاسبة معايير -< b4 الدولية
0.00	4.759	0.186	0.838	0.885	المحاسبة معايير -< b5 الدولية
0.00	3.753	0.205	0.709	0.771	المحاسبة معايير -< b6 الدولية
0.00	4.441	0.175	0.734	0.779	المحاسبة معايير -< b7 الدولية
0.001	3.359	0.213	0.659	0.715	المحاسبة معايير -< b8 الدولية
0.00	4.821	0.165	0.729	0.795	الجبائي النظام -< c1 الجزائري
0.00	4.398	0.152	0.666	0.668	الجبائي النظام -< c2 الجزائري
0.001	3.482	0.198	0.682	0.69	الجبائي النظام -< c4 الجزائري
0.00	5.693	0.154	0.822	0.877	الجبائي النظام -< c5 الجزائري
0.025	2.248	0.323	0.628	0.726	الجبائي النظام -< c7 الجزائري
0.00	10.913	0.073	0.793	0.795	البشري العامل -< d10
0.00	8.39	0.09	0.761	0.755	البشري العامل -< d2
0.00	7.251	0.096	0.709	0.695	البشري العامل -< d3
0.00	3.604	0.178	0.615	0.643	البشري العامل -< d5
0.00	3.946	0.161	0.616	0.634	البشري العامل -< d8
0.001	3.213	0.224	0.655	0.72	تكنولوجيا -< e2

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

					المعلومات
					تكنولوجيا -< e3 المعلومات
0.00	4.045	0.168	0.635	0.68	
					تكنولوجيا -< e4 المعلومات
0.001	3.455	0.203	0.653	0.7	
					تكنولوجيا -< e6 المعلومات
0.00	7.863	0.102	0.806	0.798	
					تكنولوجيا -< e9 المعلومات
0.002	3.136	0.211	0.651	0.662	
0.013	2.481	0.266	0.602	0.659	f1 < التجاري القانون
0.002	3.105	0.243	0.704	0.753	f2 < التجاري القانون
0.00	4.21	0.202	0.823	0.85	f3 < التجاري القانون
0.00	5.206	0.167	0.821	0.867	f4 < التجاري القانون
0.009	2.63	0.243	0.58	0.639	f5 < التجاري القانون
0.006	2.724	0.257	0.624	0.699	f6 < التجاري القانون
0.00	4.408	0.181	0.767	0.797	f7 < التجاري القانون
0.00	3.94	0.201	0.746	0.791	f8 < التجاري القانون

### المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

بعد التأكد من جودة نموذج القياس، انتقل التحليل إلى المرحلة المحورية، وهي تقييم النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات البحثية. ولتحقيق ذلك، تم تطبيق إجراء التمهيد (Bootstrapping)، وهو أسلوب إعادة معاينة يُستخدم لتقدير الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار. ووفقاً لتوصيات (Hair et al., 2014, p. 138)، تم استخدام 5000 عينة فرعية لضمان الحصول على تقديرات مستقرة وموثوقة. يتم الحكم على الفرضيات من خلال فحص معاملات المسار (Path Coefficients) التي تمثل قوة واتجاه العلاقة، بالإضافة إلى قيم (T-Statistics) و (P-Values) لتحديد دلالتها الإحصائية. وتُعتبر العلاقة دالة إحصائياً إذا تجاوزت قيمة T العتبة الحرجة (عادة 1.96 لمستوى دلالة 0.05) وكانت قيمة P أقل من 0.05.

### 3.4. اختبار معامل التحديد $R^2$

يتم خلال هذه المرحلة حساب قيم معامل التحديد الخاص بالأثر الكلي للعوامل، أي المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة كما يبين الجدول:

الجدول رقم(33): يمثل اختبار معامل التحديد  $R^2$

المتغير التابع	R Square	R Square Adjusted
جودة التقرير المالي	0.617	0.547

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

بعد تقييم النموذج ككل، يتم الحكم على قوته التفسيرية من خلال فحص معامل التحديد ( $R^2$ ) للمتغير التابع. وكما هو موضح في الجدول رقم (33)، بلغت قيمة  $R^2$  للمتغير "جودة التقرير المالي" 0.617. هذه النتيجة تعتبر ذات أهمية جوهرية، حيث تعني أن 61.7% من التباين في مستوى "جودة التقرير المالي" يمكن تفسيره من خلال التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة الستة (النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، النظام الجبائي، العامل البشري، تكنولوجيا المعلومات، والقانون التجاري) المدرجة في نموذج الدراسة.

واستناداً إلى المعايير الإرشادية التي تعتبر أن قيمة  $R^2$  القريبة من 0.50 تمثل قوة تفسيرية "متوسطة"، وقيمة 0.75 تمثل قوة "جوهرية"، فإن النموذج الحالي يُظهر قوة تفسيرية بين المتوسطة والجوهرية. كما أن قيمة  $R^2$  المعدلة ( $Adjusted R^2$ )، التي بلغت 0.547، تؤكد هذه القوة التنبؤية مع الأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة. وبناءً على هذه الصلاحية التنبؤية القوية للنموذج ككل، يمكن الانتقال بثقة إلى تحليل التأثيرات الفردية لكل متغير مستقل من خلال اختبار فرضيات الدراسة.

### 4.4. حجم الأثر

يعرف بأنه مؤشر إحصائي يوضح لنا كم التباين الذي أمكن تفسيره للمتغير التابع حينما اعتبرنا متغيراً مستقلاً يرتبط في علاقة معه أو مؤشر عليه.

الجدول رقم (34): نتائج اختبار حجم الأثر ( $f^2$ ) للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	حجم الأثر ( $f^2$ ) على "جودة التقرير المالي"
العامل البشري	0.326
النظام المحاسبي المالي	0.110
تكنولوجيا المعلومات	0.098
النظام الجبائي الجزائري	0.013
القانون التجاري	0.005
معايير المحاسبة الدولية	0.003

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

لانتقال من التقييم الإجمالي للنموذج إلى فهم المساهمة الفردية لكل متغير، تم حساب حجم الأثر ( $f^2$ )، وهو مؤشر يحدد الأهمية العملية لكل محدد مستقل في تفسير متغير "جودة التقرير المالي"، بصرف النظر عن دلالاته الإحصائية. ووفقاً لمعايير كوهين (Cohen, 1988)، تُعتبر قيم  $f^2$  التي تزيد عن 0.35 كبيرة، وبين 0.15 و 0.35 متوسطة، وبين 0.02 و 0.15 صغيرة، وأقل من 0.02 ضئيلة. يكشف التحليل، كما هو معروض في الجدول رقم (34)، عن تباين هائل في قوة تأثير المحددات المختلفة. فبينما يُظهر النموذج ككل قدرة تفسيرية قوية ( $R^2 = 0.617$ )، يتضح أن هذه القدرة مدفوعة بشكل أساسي بمتغير واحد مهيم وهو "العامل البشري"، الذي سجل حجم أثر بلغ ( $f^2 = 0.326$ ). وتُصنف هذه القيمة بأنها ذات أثر متوسط يقترب من الكبير، مما يجعله المحدد الأكثر أهمية وتأثيراً في النموذج بفارق شاسع. في المقابل، أظهر متغيران آخران تأثيراً صغيراً ولكنه ملموس، وهما "النظام المحاسبي المالي" ( $f^2 = 0.110$ ) و "تكنولوجيا المعلومات" ( $f^2 = 0.098$ ). أما المتغيرات التشريعية الأخرى، فقد كان تأثيرها ضئيلاً للغاية؛ حيث سجل "النظام الجبائي الجزائري" ( $f^2 = 0.013$ )، و "القانون التجاري" ( $f^2 = 0.005$ )، و "معايير المحاسبة الدولية" ( $f^2 = 0.003$ ) \*\* أحجام أثر لا تكاد تُذكر. هذا التفصيل الدقيق للأهمية النسبية لكل محدد يُعد ذا قيمة تطبيقية عالية، حيث يسلط الضوء على أن "العامل البشري" هو المحرك الرئيسي الذي يساهم في تفسير التباين في جودة التقرير المالي، ويمهد الطريق لاختبار الدلالة الإحصائية لهذه المسارات.

#### 5.4. اختبار الملاءمة التنبؤية ( $Q^2$ - Predictive Relevance)

إلى جانب تقييم القوة التفسيرية ( $R^2$ )، تم فحص الملاءمة التنبؤية للنموذج باستخدام مؤشر  $Q^2$  ل Stone-Geisser. لا يقيس هذا المؤشر مدى ملاءمة النموذج للبيانات الحالية فحسب، بل يقيّم قدرته على التنبؤ بنقاط بيانات جديدة لم تستخدم في تقدير النموذج. ويتم ذلك من خلال تقنية الحذف الأعمى (Blindfolding). ووفقاً لما أشار إليه (Hair et al., 2011, p. 147)، فإن القاعدة الأساسية لهذا الاختبار بسيطة: إذا كانت قيمة  $Q^2$  للمتغير التابع أكبر من الصفر، فهذا يعني أن النموذج يتمتع بملاءمة تنبؤية. بعبارة أخرى، يدل ذلك على أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة بالفعل على التنبؤ بالمتغير التابع، وأن النموذج ليس مجرد وصف للبيانات الحالية بل له قيمة تنبؤية مستقبلية.

جدول رقم (35): معامل الملاءمة التنبؤية للمتغير التابع

المتغير	SSO	SSE	$Q^2 = 1 - \text{SSE/SSO}$
جودة التقرير المالي	320	220.394	0.311

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

يستعرض الجدول رقم (35) نتائج اختبار الملاءمة التنبؤية (Predictive Relevance) للنموذج الهيكلي، والذي تم قياسه باستخدام مؤشر  $Q^2$  ل Stone-Geisser. ويهدف هذا الاختبار إلى تقييم مدى قدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع، وهو ما يتجاوز مجرد تقييم قوته التفسيرية ( $R^2$ ). ووفقاً للقاعدة المنهجية، يُشترط أن تكون قيمة  $Q^2$  أكبر من الصفر للدلالة على أن النموذج يتمتع بملاءمة تنبؤية. وتُفسر قيم  $Q^2$  التي تزيد عن 0.25 بأنها تمثل ملاءمة تنبؤية متوسطة، بينما تشير القيم التي تزيد عن 0.50 إلى ملاءمة تنبؤية كبيرة (Hair et al., 2017). عند فحص النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن قيمة  $Q^2$  للمتغير التابع "جودة التقرير المالي" قد بلغت 0.311. وبما أن هذه القيمة أكبر من الصفر، فإنها تؤكد أن النموذج يتمتع بملاءمة تنبؤية. وعلاوة على ذلك، بما أن القيمة (0.311) تتجاوز عتبة 0.25، يمكن تصنيف الملاءمة التنبؤية للنموذج بأنها متوسطة القوة. الاستنتاج: بناءً على هذه النتيجة، يمكن التأكيد على أن النموذج المقترح ليس مجرد نموذج وصفي يفسر البيانات الحالية، بل يمتلك أيضاً قدرة تنبؤية متوسطة ومقبولة. وهذا يعني أن المحددات

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

المستقلة (النظام المحاسبي، العامل البشري، إلخ) لها أهمية عملية حقيقية في التنبؤ بمستوى جودة التقرير المالي. وهذه النتيجة تعزز من الصلاحية الكلية للنموذج الهيكلي وتدعم أهمية العلاقات التي سيتم اختبارها في الفرضيات.

### 6.4 معيار (GoF) لجودة مطابقة النموذج

كإجراء تقييمي إضافي، تم حساب مؤشر جودة المطابقة (GoF) الذي اقترحه Tenenhaus و Vinzi (2004). يُعتبر GoF مؤشراً شاملاً يدمج أداء نموذج القياس (من خلال AVE) والنموذج الهيكلي (من خلال  $R^2$ ). وكما أشار Henseler و Sarstedt (2013)، فإنه يُستخدم لتقييم الملاءمة الكلية لنموذج PLS. ويوضح الجدول التالي القيم التي تم استخدامها لحساب هذا المؤشر.

جدول (36): جودة المطابقة GoF

المتغير	R Square	متوسط التباين المستخلص (AVE)
النظام المحاسبي المالي	0.617	0.609
القانون التجاري		0.579
جودة التقرير المالي		0.586
النظام الجبائي الجزائري		0.571
معايير المحاسبة الدولية		0.528
تكنولوجيا المعلومات		0.510
العامل البشري		0.500

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

$$GOF = \sqrt{R^2 \times (AVE)}$$

$$GoF = 0.585$$

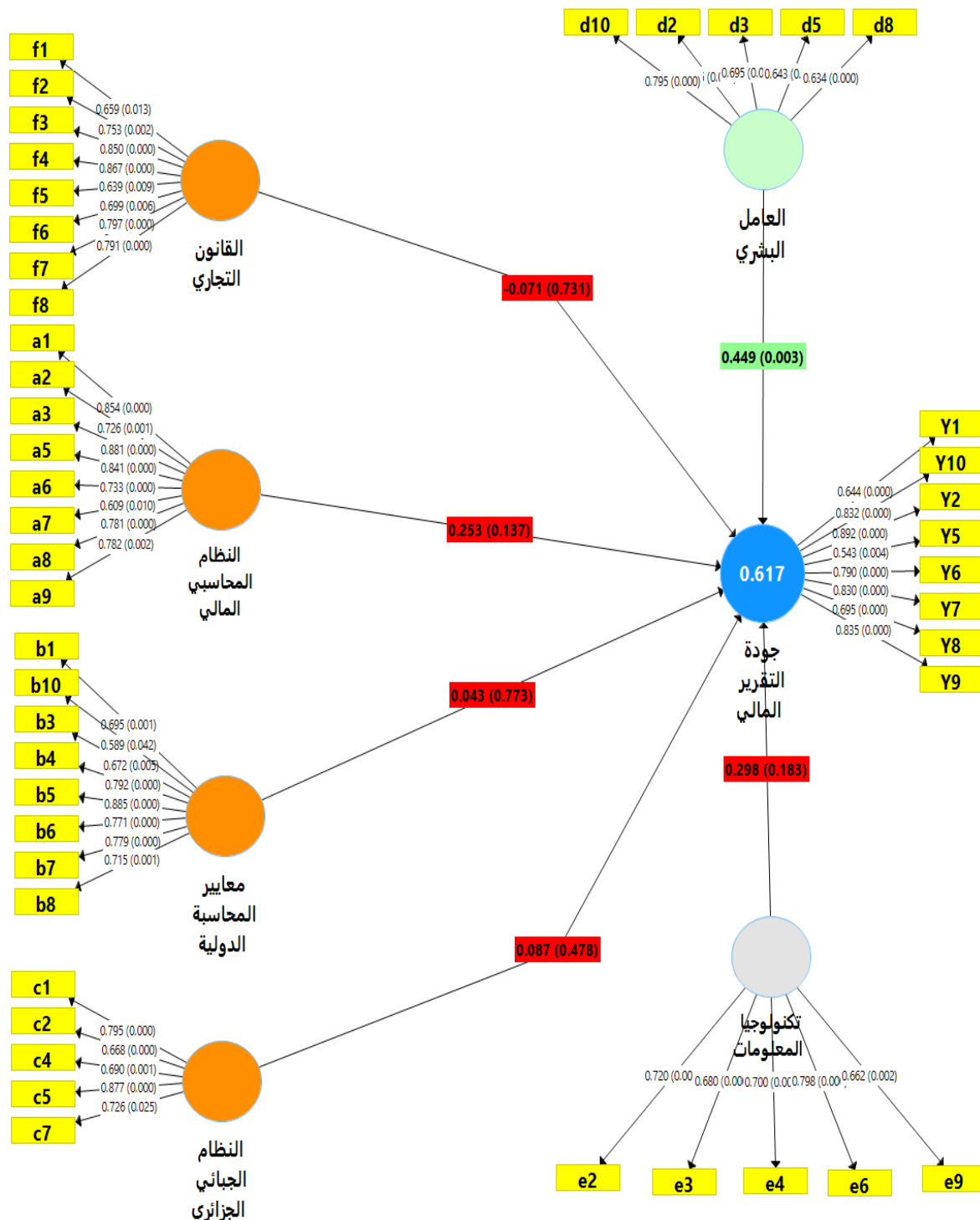
للحصول على تقييم شامل ومتكامل لجودة النموذج الكلي، تم حساب مؤشر جودة المطابقة (Goodness-of-Fit - GoF)، الذي يُعد مقياساً تجميعياً يوازن بين أداء نموذج القياس وأداء النموذج الهيكلي. ويتم استخلاص قيمة هذا المؤشر من خلال حساب الجذر التربيعي لمتوسط قيم متوسط التباين المستخلص (AVE) لجميع المتغيرات الكامنة، مضروباً في متوسط قيم معامل التحديد ( $R^2$ ) للمتغيرات التابعة في النموذج. وكما هو موضح في الجدول رقم (36)، بلغ متوسط قيم AVE لمتغيرات الدراسة السبعة 0.555، بينما بلغت قيمة  $R^2$  للمتغير التابع الوحيد في النموذج، وهو "جودة التقرير المالي"، 0.617. وبتطبيق معادلة GoF، تم التوصل إلى قيمة نهائية بلغت 0.585. ولتفسير هذه القيمة، تم الاعتماد على المعايير الإرشادية التي وضعها (Wetzels, Odekerken-Schröder & Van Oppen, 2009, p. 187)، والتي تصنف جودة المطابقة إلى ثلاثة مستويات (صغيرة  $0.10 \leq$ ، متوسطة  $0.25 \leq$ ، كبيرة  $0.36 \leq$ ). وبما أن القيمة المحسوبة (0.585) تتجاوز بشكل واضح عتبة الجودة الكبيرة (0.36)، فإن ذلك يشير بقوة إلى أن نموذج الدراسة يتمتع بجودة مطابقة كلية كبيرة. الاستنتاج: تؤكد هذه النتيجة أن النموذج المقترح لا يتمتع فقط بمقاييس قوية على المستوى الفردي (صدق وموثوقية نموذج القياس) وعلى مستوى التنبؤ (قوة تفسيرية عالية للنموذج الهيكلي)، بل إنه يظهر أيضاً توازناً ممتازاً بين هذين الجانبين. إن تحقيق جودة مطابقة كلية كبيرة يعزز من الثقة في صلاحية النموذج ككل، ويؤكد قدرته على تمثيل العلاقات المفترضة بين محددات ممارسات التجميع وجودة التقرير المالي في السياق الجزائري بشكل مناسب وموثوق.

### 5. اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة:

لتقييم دلالة العلاقات المفترضة بين المتغيرات، تتطلب منهجية (PLS-SEM) تطبيق إجراء إحصائي إضافي يُعرف بـ التمهيد (Bootstrapping). ونظراً لأن (PLS-SEM) هي طريقة لا-معلمية، فإنها لا تفترض توزيعاً محدداً للبيانات، وبالتالي لا تنتج قيم (P-Values) بشكل تلقائي كما في تحليل الانحدار. تتلخص فكرة التمهيد في محاكاة عملية سحب العينات من المجتمع الأكبر، وذلك من خلال إنشاء عدد كبير من العينات الفرعية (تم تحديدها بـ 5000 عينة في هذه الدراسة) من البيانات الأصلية مع الإحلال. هذا الإجراء يسمح بتقدير توزيع المعاينة لمعاملات المسار، مما يمكننا من حساب الخطأ المعياري، وقيم (T-Statistics)، وقيم (P-Values) لكل علاقة في النموذج. كما تم

استخدام فترات الثقة المحسوبة بطريقة (BCa) كأداة إضافية للتحقق من استقرار التقديرات، كما أوصى بذلك Hair وزملاؤه (2020، ص 248).

الشكل رقم (22) نموذج الفرضيات الجزئية



المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

## 1.5. اختبار الفرضيات الجزئية لمحور المتغيرات الداخلية

### 1.1.5. الفرضية الجزئية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للنظام المحاسبي المالي على جودة التقرير المالي.

جدول رقم (37): معامل المسار للفرضية الجزئية الأولى

الفرضية	العينة الأصلية	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية
النظام المحاسبي المالي - < جودة التقرير المالي	0.25	0.17	1.45	0.14

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى الى وجود تأثير ضعيف غير دال إحصائياً لمتغير "النظام المحاسبي المالي" على "جودة التقرير المالي" ( $\beta = 0.253, SD = 0.173, T = 1.458, P = 0.145$ ). وبما أن قيمة P (0.145) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وإحصاء T (1.458) أقل من القيمة الحرجة (1.96)، فإنه يتم رفض الفرضية الأولى ( $H_1$ ). تُعتبر هذه النتيجة من النتائج اللافتة في الدراسة، فبينما يُفترض نظرياً أن النظام المحاسبي المالي هو حجر الزاوية في جودة التقارير، لم يظهر التحليل الإحصائي تأثيراً مباشراً ودالاً له. ويمكن تفسير ذلك من عدة زوايا؛ أولاً، قد يكون تأثير النظام المحاسبي المالي غير مباشر (Indirect Effect)، حيث أنه يوفر الإطار والأدوات التي يمكن من خلالها "العامل البشري" (الذي ثبت تأثيره القوي) من إنتاج تقارير عالية الجودة. أي أن النظام بحد ذاته لا يضمن الجودة، بل جودة تطبيقه هي الأهم. ثانياً، قد يُعزى عدم الدلالة الإحصائية إلى صغر حجم العينة، فالقيمة الاحتمالية (0.145) ليست بعيدة جداً عن عتبة الدلالة، ومعامل المسار (0.253) يعتبر متوسط القوة نسبياً. هذا يشير إلى وجود "إشارة" إيجابية في البيانات، لكنها لم تكن قوية بما يكفي لتصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية في هذه العينة. وأخيراً، يمكن أن يُفسر ذلك بأن النظام المحاسبي المالي يُعتبر "عاملاً صحياً" (Hygiene Factor)؛ أي أن وجوده ضروري وأساسي، لكنه لا يُعتبر العامل المميز الذي يفسر التباين في مستويات الجودة بين المجمعات، لأن الجميع ملزم بتطبيقه.

### 2.1.5. اختبار الفرضية الجزئية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لمعايير المحاسبة الدولية على جودة التقرير المالي.

جدول رقم (38): معامل المسار للفرضية الجزئية الثانية

الفرضية	العينة الأصلية	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية
معايير المحاسبة الدولية - < جودة التقرير المالي	0.04	0.15	0.28	0.77

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية عن وجود تأثير ضعيف غير دال إحصائياً لمتغير "معايير المحاسبة الدولية" على "جودة التقرير المالي" ( $\beta = 0.043, SD = 0.151, T = 0.286, P = 0.775$ ). وبما أن قيمة  $P$  (0.775) كبيرة جداً وأكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وإحصاء  $T$  (0.286) قريب جداً من الصفر، فإنه يتم رفض الفرضية الثانية ( $H_2$ ) بشكل قاطع. تُعتبر هذه النتيجة من أبرز النتائج وأكثرها إثارة للجدل في الدراسة، حيث أنها تتحدى الافتراض النظري الشائع بأن تطبيق المعايير الدولية يؤدي تلقائياً إلى تحسين جودة التقارير المالية. ويمكن تفسير غياب هذا التأثير المباشر بأن الممارسين في السياق الجزائري قد ينظرون إلى تطبيق هذه المعايير على أنه إجراء امتثال شكلي (Formal Compliance) أكثر من كونه تبنياً حقيقياً لفلسفة "العرض العادل" التي تقوم عليها. ففي ظل وجود متطلبات قانونية وضريبية محلية قوية، قد يتم تكييف المعايير الدولية لتخدم هذه المتطلبات بدلاً من تطبيقها بروحها الأصلية. إن معامل المسار الضعيف جداً والقريب من الصفر (0.043) يؤكد على غياب أي علاقة سببية مباشرة وملموسة.

فالنتيجة لا تعني أن المعايير الدولية غير مهمة، بل تشير إلى أن تأثيرها قد يكون مضمراً وغير مباشر، حيث أنها قد تساهم في رفع مستوى المعرفة لدى "العامل البشري" وتوفير لغة مشتركة، لكنها لا تظهر كمتغير مستقل قادر على تفسير التباين في جودة التقارير المالية. وهذا يسلط الضوء على الفجوة المحتملة بين "التطبيق الشكلي" و"التطبيق الجوهرى" للمعايير في البيئة العملية.

### 3.2.5. اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للنظام الجبائي الجزائري على جودة التقرير المالي.

جدول رقم (39): معامل المسار للفرضية الجزئية الثالثة

الفرضية	العينة الأصلية	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية
النظام الجبائي الجزائري - جودة التقرير المالي	0.08	0.12	0.70	0.48

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة عن وجود تأثير ضعيف غير دال إحصائياً لمتغير "النظام الجبائي الجزائري" على "جودة التقرير المالي" ( $\beta = 0.087, SD = 0.124, T = 0.702, P = 0.483$ ). وبما أن قيمة  $P$  (0.483) أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وإحصاء  $T$  (0.702) أقل من القيمة الحرجة (1.96)، فإنه يتم رفض الفرضية الثالثة ( $H_3$ ). تُقدم هذه النتيجة رؤية مهمة حول كيفية إدراك الممارسين لدور النظام الجبائي. فعلى الرغم من أن التحليل الوصفي أظهر أن النظام الجبائي يُعتبر مصدراً للالتزامات والتحديات، إلا أن تأثيره المباشر على "جودة التقرير المالي" لم يكن ذا دلالة إحصائية. ويمكن تفسير ذلك من منظور "هيمنة المحاسبة الضريبية (-Tax Driven Accounting)". ففي البيئات التي تكون فيها التقارير المالية موجهة بشكل كبير لخدمة الأغراض الضريبية، قد ينصب تركيز الممارسين على تحقيق الامتثال الضريبي (Tax Compliance) بدقّة، وهو هدف قد يختلف عن هدف تحقيق جودة الإبلاغ المالي (Financial Reporting Quality) بمفهومها الواسع الذي يخدم المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين. وبالتالي، فإن النظام الجبائي يؤثر بقوة على "محتوى" و"شكل" التقارير، لكنه لا يُنظر إليه بالضرورة على أنه عامل يرفع من "جودتها" المعلوماتية. إن معامل المسار الإيجابي والضعيف جداً (0.087) يدعم هذه الفكرة، حيث يشير إلى غياب علاقة سببية مباشرة ومؤثرة. وعليه، يمكن القول إن تأثير النظام الجبائي هو تأثير إلزامي ومنظم، ولكنه لا يظهر كمتغير مستقل يساهم في تفسير التباين في جودة التقارير المالية بين المجموعات المختلفة.

#### 4.2.5. اختبار الفرضية الجزئية الرابعة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للقانون التجاري على جودة التقرير المالي.

جدول رقم (40): معامل المسار للفرضية الجزئية الرابعة

الفرضية	العينة الأصلية	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية
القانون التجاري -> جودة التقرير المالي	-0.07	0.21	0.33	0.73

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرابعة عن وجود تأثير ضعيف غير دال إحصائياً لمتغير "القانون التجاري" على "جودة التقرير المالي" ( $\beta = -0.071, SD = 0.212, T = 0.334, P = 0.738$ ). وبما أن قيمة P (0.738) أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وإحصاء T (0.334) أقل من القيمة الحرجة (1.96)، فإنه يتم رفض الفرضية الرابعة ( $H_4$ ) فعلى الرغم من أن التحليل الوصفي أظهر موافقة عالية من العينة على أهمية القانون التجاري، إلا أن التحليل الاستدلالي يثبت أن هذا المتغير ليس له تأثير مباشر ومستقل على جودة التقرير المالي في هذا النموذج. ويمكن تفسير ذلك بأن الممارسين قد ينظرون إلى القانون التجاري على أنه إطار امتثال (Compliance Framework) وليس محركاً للجودة (Quality Driver). أي أنهم يلتزمون به لأنه شرط قانوني أساسي، لكن ما يدفعهم فعلياً لتحقيق جودة أعلى قد يكون مرتبطاً بمتغيرات أخرى أكثر تأثيراً، مثل "العامل البشري" الذي أثبت قوته في الفرضية الخامسة في مرحلة الاختبار الأول المجري، بالإضافة إلى ذلك، فإن معامل المسار السلبي والضعيف جداً (-0.071) يشير إلى غياب أي علاقة سببية حقيقية. هذه النتيجة لا تقلل من أهمية القانون التجاري، بل تسلط الضوء على أن تأثيره قد يكون تأثيراً أساسياً (Baseline effect) ومفترضاً مسبقاً، بحيث لا يظهر كمتغير مفسر للتباين في "الجودة" بين المجموعات المختلفة. فالجميع يلتزم به، وبالتالي لا يصبح عاملاً مميزاً يرفع من جودة تقارير مجمع ما عن الآخر.

### 5.2.5. اختبار الفرضية الجزئية الخامسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للعامل البشري على جودة التقرير المالي.

جدول رقم (41): معامل المسار للفرضية الجزئية الخامسة

الفرضية	العينة الأصلية	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية
العامل البشري - < جودة التقرير المالي	0.449	0.15	2.99	0.00

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الخامسة وجود تأثير إيجابي وقوي وذو دلالة إحصائية عالية لمتغير "العامل البشري" على "جودة التقرير المالي" ( $\beta = 0.449, SD = 0.150, T = 2.997, P = 0.003$ ). وعليه، يتم قبول الفرضية الخامسة ( $H_5$ ). تتسجم هذه النتيجة بقوة مع الأدبيات المحاسبية والإدارية التي تؤكد على الدور المحوري لرأس المال البشري. ففي سياق عملية معقدة مثل تجميع القوائم المالية، والتي تتجاوز مجرد التطبيق الآلي للقواعد لتشمل الحكم المهني في معالجة المعاملات بين الشركات وتوحيد السياسات المختلفة، يصبح العنصر البشري هو المحدد الحاسم للجودة. وتشير النتيجة إلى أن الممارسين في المجمعات الجزائرية يرون أن كفاءتهم، وخبرتهم، وقدرتهم على تفسير وتطبيق المعايير المعقدة هي التي تضمن في النهاية دقة وموثوقية التقرير المالي، وأن الأنظمة والقوانين، رغم أهميتها، تبقى أدوات تعتمد فعاليتها على من يستخدمها. إن قوة هذا التأثير ( $\beta = 0.449$ )، مقارنة بالضعف الواضح لتأثيرات المحددات الأخرى في النموذج، تقدم رسالة واضحة: إن الاستثمار في الكوادر البشرية - من خلال التدريب المستمر، وتوفير بيئة عمل داعمة، وتحفيز الكفاءات - هو الاستراتيجية الأكثر فعالية لتعزيز جودة التقارير المالية. فالنتيجة لا تظهر فقط أن العامل البشري مهم، بل تبرهن إحصائياً على أنه المحدد الأكثر هيمنة وتأثيراً في هذا السياق، مما يجعله نقطة الارتكاز لأي جهود تطويرية مستقبلية.

6.2.5. الفرضية الجزئية السادسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لتكنولوجيا المعلومات على جودة التقرير المالي.

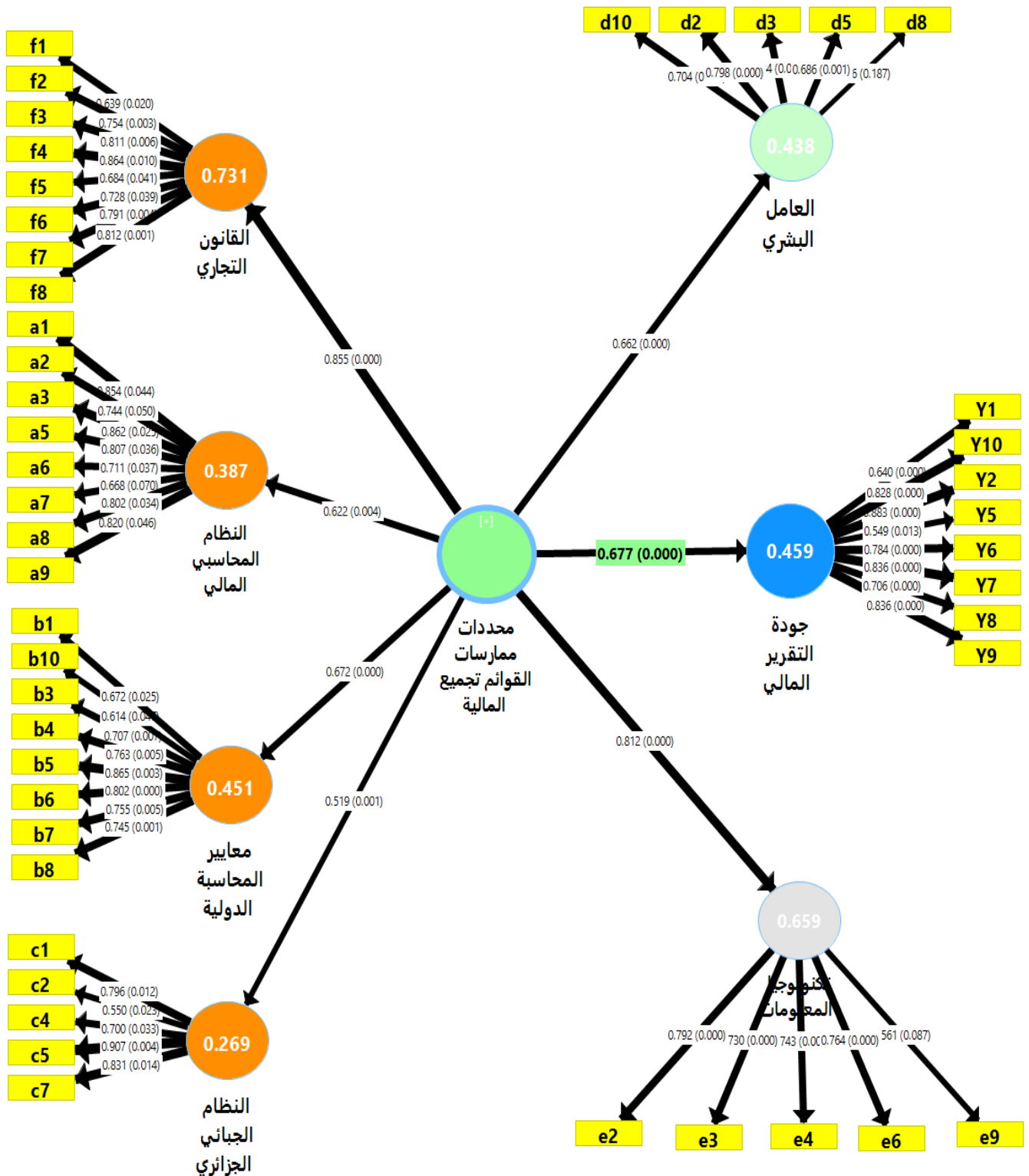
جدول رقم (42): معامل المسار للفرضية الجزئية السادسة

الفرضية	العينة الأصلية	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية
تكنولوجيا المعلومات -> جودة التقرير المالي	0.29	0.22	1.29	0.19

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

أظهرت نتائج اختبار الفرضية السادسة عن وجود تأثير ضعيف غير دال إحصائياً لمتغير "تكنولوجيا المعلومات" على "جودة التقرير المالي" ( $\beta = 0.298, SD = 0.229, T = 1.299, P = 0.194$ ). وبما أن قيمة  $P$  (0.194) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وإحصاء  $T$  (1.299) أقل من القيمة الحرجة (1.96)، فإنه يتم رفض الفرضية السادسة ( $H_0$ ). تُعد هذه النتيجة ذات أهمية خاصة، فعلى الرغم من أن التحليل الوصفي أظهر إجماعاً على فوائد التكنولوجيا في تقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة، إلا أن التحليل الاستدلالي لم يثبت وجود تأثير مباشر ومستقل لها على جودة التقرير المالي. ويمكن تفسير ذلك بأن التكنولوجيا هي أداة تمكينية وليست غاية في حد ذاتها. أي أن قيمتها الحقيقية لا تكمن في وجودها، بل في كيفية استخدامها من قبل الكوادر البشرية. وهذا يدعم فكرة أن تأثير تكنولوجيا المعلومات قد يكون غير مباشر، حيث أنها تعزز من قدرات "العامل البشري" (الذي ثبت تأثيره)، وهو بدوره الذي ينتج الجودة. علاوة على ذلك، فإن معامل المسار (0.298) هو ثاني أقوى معامل في النموذج بعد "العامل البشري"، والقيمة الاحتمالية (0.194) ليست شديدة الارتفاع. هذا قد يشير، كما في حالة النظام المحاسبي المالي، إلى أن صغر حجم العينة قد يكون قد حال دون وصول هذا التأثير الإيجابي الملموس إلى عتبة الدلالة الإحصائية. فالنتيجة لا تنفي أهمية التكنولوجيا، بل تضعها في سياقها الصحيح كعامل مساعد تعتمد فعاليته بشكل كبير على العنصر البشري الذي يديره ويستخدم مخرجاته.

الشكل رقم (23): نموذج الفرضية الرئيسية



المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

### 3.5. الفرضية العامة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لمحددات ممارسات تجميع القوائم المالية على جودة التقرير المالي.

جدول رقم (43): معامل المسار الفرضية الرئيسية

القيمة الاحتمالية	القيمة معامل $R^2$	الانحراف المعياري	العينات الأصلية	الفرضيات
0.00	0.46	0.10	0.67	محددات ممارسات تجميع القوائم المالية -> جودة التقرير المالي

المصدر: مخرجات برنامج Smartpls

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وجود تأثير إيجابي وقوي وذو دلالة إحصائية عالية جداً لمتغير "محددات ممارسات تجميع القوائم المالية" على "جودة التقرير المالي" ( $\beta = 0.677, T = 6.248, P = 0.000$ ). وبما أن قيمة  $P$  (0.000) أقل بكثير من مستوى الدلالة (0.05)، فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة وبقوة. هذه النتيجة تقدم دليلاً إحصائياً قاطعاً على أن المحددات التي تم دراستها، عند أخذها كنظام متكامل، لها تأثير جوهري ومباشر في تشكيل جودة التقارير المالية المجمعة في السياق الجزائري. إن قوة معامل المسار (0.677) تشير إلى أن كل تحسن في بيئة المحددات (سواء كانت تشريعية أو بشرية أو تكنولوجية) سيؤدي إلى تحسن كبير وملحوظ في جودة المخرجات المحاسبية النهائية.

### تقييم القوة التفسيرية للنموذج ( $R^2$ ):

لتقييم مدى قدرة النموذج على تفسير المتغير التابع، تم فحص معامل التحديد ( $R^2$ ). وقد بلغت قيمة  $R^2$  لمتغير "جودة التقرير المالي" 0.46.

تعني هذه القيمة أن 46% من التباين في "جودة التقرير المالي" يمكن تفسيره من خلال التأثير المشترك لـ "محددات ممارسات تجميع القوائم المالية". ووفقاً للمعايير الإرشادية، تُعتبر هذه القيمة دليلاً على قوة تفسيرية متوسطة ومقبولة جداً من الناحية العملية، مما يؤكد على الأهمية الجوهرية للنموذج النظري الذي تم بناؤه. الاستنتاج العام يقدم تحليل النموذج الهرمي إجابة واضحة وشاملة لإشكالية

الدراسة؛ حيث تم إثبات أن محددات ممارسات تجميع القوائم المالية ككل لها تأثير إيجابي وجوهري على جودة التقرير المالي. والنموذج المقترح ينجح في تفسير 46% من التغيرات في هذه الجودة، مما يعزز من قيمته النظرية والتطبيقية. وتبرز النتائج أيضاً أن المحددات القانونية والتكنولوجية هي الأبعاد الأقوى ضمن هذا الإطار الشامل، مما يقدم رؤى قيمة لصناع القرار حول أهم نقاط الارتكاز لتعزيز جودة الإبلاغ المالي في المجمعات الجزائرية.

يظهر سيناريو تحليلي عميق يكشف عن طبيعة العلاقات بين محددات ممارسات التجميع وجودة التقرير المالي. فبينما أظهر نموذج المسارات المتعددة (الفرضيات الفرعية) أن "العامل البشري" هو المحدد الوحيد الذي يمتلك تأثيراً مباشراً ومستقلاً وذا دلالة إحصائية، أثبت النموذج الهرمي (الفرضية الرئيسية) أن المحددات كمفهوم شامل ومتكامل لها تأثير قوي جداً ودال إحصائياً. هذا التباين الظاهري ليس تناقضاً، بل هو دليل على وجود تأثير تكاملي (Synergistic Effect). ويمكن تفسير ذلك كالتالي: مركزية العامل البشري: تُظهر نتيجة الفرضيات الفرعية أن "العامل البشري" هو العامل التمكيني (Enabling Factor) الرئيسي. فهو المتغير الذي "يُفَعِّل" قيمة المحددات الأخرى. فالقانون التجاري، والنظام المحاسبي، والتكنولوجيا هي أدوات وإطارات صامتة؛ لا تكتسب قيمتها إلا من خلال الكفاءة والخبرة والحكم المهني للعنصر البشري الذي يطبقها ويفسرها. لذلك، عند وضعها في منافسة مباشرة، يطغى تأثير العامل البشري على تأثير الأدوات التي يستخدمها.

في المقابل، تُظهر نتيجة الفرضية الرئيسية أن العامل البشري لا يعمل في فراغ. إن جودة التقرير المالي ليست نتاجاً للمهارات الفردية وحدها، بل هي نتاج تفاعل هذه المهارات مع بيئة تنظيمية وتشريعية وتكنولوجية داعمة. النموذج الهرمي يثبت أن "جودة البيئة ككل" (مجموع المحددات) هي التي تؤثر بشكل حاسم. وهذا يعني أن أفضل المحاسبين سيجدون صعوبة في إنتاج تقارير عالية الجودة في غياب نظام محاسبي واضح، أو إطار قانوني سليم، أو تكنولوجيا فعالة.

فالدراسة أثبتت أن جودة التقرير المالي هي نتاج معادلة متكاملة، وأن "العامل البشري" هو المتغير الأكثر هيمنة بشكل مستقل، لكنه يحقق كامل إمكاناته فقط عندما يعمل ضمن نظام متكامل وقوي من المحددات الأخرى. وبالتالي، فإن التوصية الرئيسية لصناع القرار لا تقتصر على الاستثمار في الكوادر البشرية فحسب، بل تمتد إلى ضرورة بناء وتطوير بيئة محاسبية وتشريعية وتكنولوجية متكاملة تمكّن هذه الكوادر من تحقيق أعلى مستويات الجودة في الإبلاغ المالي.

### الجزء الثاني: عرض المقابلات وتحليلها

تم تقسيم المقابلة الى أربعة أقسام مفصلة كما يلي:

✓ القسم الأول:

في هذا القسم تم تناول المعلومات العامة حول القائم بعملية التجميع الذي أجريت معه المقابلة، كاسمه ولقبه، اسم المجمع، الوظيفة التي يشغلها، وعدد سنوات الخبرة في مجال التجميع.

✓ القسم الثاني:

تم التطرق فيه الى مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمحددات ممارسات تجميع القوائم المالية وهي:

-النظام المحاسبي المالي

-معايير المحاسبة الدولية

-النظام الجبائي الجزائري

-العامل البشري

-تكنولوجيا المعلومات

-القانون التجاري

حيث جاءت الأسئلة نصف موجهة، وهدفت الى توضيح مدى تأثير كل محدد في جودة التقرير المالي، ثم أسئلة حول الصعوبات التي يتلقاها القائمون على عملية ممارسة التجميع عند التطبيق لهاته المحددات.

✓ القسم الثالث:

في هذا القسم تم طرح أسئلة مباشرة حول كيفية تأثير المحددات التي تناولناها سابقا في الخصائص النوعية لجودة التقرير المالي كالشفافية، والدقة، الملاءمة، القابلية للمقارنة.

✓ القسم الرابع:

خصصنا في هذا القسم مجال مفتوح للإجابة على أسئلة تتعلق بتوصيات وتحسينات لأهم الجوانب التي يراها القارئون بعملية ممارسة تجميع القوائم المالية أنها ستؤدي الى تحسين جودة التقرير المالي.

### أولاً: عرض المقابلات

#### المقابلة الأولى:

#### القسم الأول: معلومات عامة

-اسم ولقب القائم بعملية التجميع: السيد مزيتي مصطفى

-اسم المجمع: مجمع كوندور وهو مجمع جبائي.

-ما هو دوركم الوظيفي في تجميع القوائم المالية داخل المجمع؟

-القيام بكامل مراحل عملية التجميع.

-كم عدد السنوات التي قضيتها في هذا المجال؟

-10 سنوات كخبرة في مجال التجميع وستان في مجمع كوندور.

#### القسم الثاني: محددات ممارسات التجميع

#### 1-النظام المحاسبي المالي:

-الى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

-هنالك تأثير مباشر على ممارسة عملية التجميع.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للنظام المحاسبي المالي تحد من مرونة عملية التجميع؟

- لا توجد صعوبات محددة.

### 2-معايير المحاسبة الدولية:

- الى أي مدى تؤثر معايير المحاسبة الدولية في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟
- استخدامها كمرجع للمعلومات المحاسبية في حالة عدم تواجد هذه المعلومات في النظام المحاسبي المالي.
- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لمعايير المحاسبة الدولية تحد من مرونة عملية التجميع؟
- لا توجد صعوبات.

### 3-النظام الجبائي الجزائري:

- الى أي مدى تؤثر قوانين النظام الجبائي الجزائري في عملية تجميع القوائم المالية؟
- تأثير وعلاقة مباشرة
- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لقوانين النظام الجبائي الجزائري تحد من مرونة عملية التجميع؟
- نعم توجد العديد من الصعوبات في تطبيق بعض القوانين الجبائية خاصة عند حساب الضريبة على أرباح الشركات.

### 4-العامل البشري:

- ما مدى تأهيل وكفاءة فريق اعداد التجميع في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟
- المجمع يحتوي على مجموعة من الشباب وهم في مرحلة التكوين والمرافقة.
- هل هناك صعوبات تتعلق بالموارد البشرية تحد من عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟
- نعم، مشكلة تغيير العمال بحيث كلما يتكون ويتعلم الشاب في مجال المحاسبة وخاصة في ممارسات التجميع، تقوم هذه الكفاءات بالتخلي عن منصب عملها والهجرة الى المؤسسات الاقتصادية الأخرى بعدما تم اكتساب العديد من المعارف والخبرة في المجمع.

### 5-تكنولوجيا المعلومات:

-ما نوع أنظمة المعلومات المحاسبي أو نظام التسيير المدمج المستخدم في المجمع؟ وهل يساهم في تسهيل تجميع القوائم المالية؟

-نستعمل لإعداد القوائم المالية المنفصلة والقوائم المالية المجمعة مجموعة من البرامج كال: PC COMPTA، POWER bi، SHARE POINT، EXCEL، فمجموع هذه البرمجيات يساعدنا في اعداد قوائم مالية ذات جودة عالية، وهي أقل تكلفة ولكن تحتاج الى وقت كبير وجهد كبير من طرف القائمين بعملية التجميع، والمجمع قرر بجلب نظام تسيير مدمج ERP، وهي في مرحلة اختيار أحسن عرض.

-هل تعتقد أن توفر التكنولوجيا الكفاية في دقة وسرعة التجميع؟

-بالطبع فان التكنولوجيا الجديدة ساهمت بربح الوقت والجهد عند اعداد القوائم المالية، دون وجود أخطاء، وهذا ما سعى المجمع من خلاله للبحث عن أجود برنامج محاسبي يعمل بنظام التسيير المدمج ERP.

### 6-القانون التجاري:

-الى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق القانون التجاري في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟

-بعد صدور النظام المالي المحاسبي والقانون الجبائي، لا حاجة للقانون التجاري.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للقانون التجاري تحد من مرونة عملية التجميع؟

-لا توجد صعوبات.

### القسم الثالث: جودة التقرير المالي

برأيكم كيف تؤثر المحددات سابقة الذكر في:

-شفافية التقارير المالية

-تأثير إيجابي

-دقة وخطو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية

-تأثير إيجابي

-ملاءمتها الزمنية (أي صدورها في الوقت المناسب لمستخدميها)

-تأثير إيجابي

-قابليتها للمقارنة مع فترات أو كيانات أخرى

-تأثير إيجابي

### القسم الرابع: توصيات وتحسينات

-ما هي أهم الجوانب التي تحتاج الى تحسين في عملية ممارسات التجميع لضمان جودة أعلى للتقارير المالية؟

-يجب تحيين النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS، خاصة في مجال التجميع.

-هل لديكم اقتراحات تتعلق بتطوير النظم أو الكفاءات البشرية أو التشريعات لدعم هذه العملية؟

-يجب توضيح التشريع الجبائي في عملية التجميع وحساب الضريبة على أرباح الشركات المجمعة.

المقابلة الثانية:

### القسم الأول: معلومات عامة

- اسم ولقب القائم بعملية التجميع: السيد حرفوش محند الحسين
- اسم المجمع: فرع مجمع جيكا بولاية سطيف وهو مجمع اقتصادي ومحاسبي وجبائي
- ما هو دوركم الوظيفي في تجميع القوائم المالية داخل المجمع؟
- مسؤول الفرع على مستوى مجمع جيكا والقيام بعملية التجميع.
- كم عدد السنوات التي قضيتها في هذا المجال؟
- منذ سنة 2010، وقد بلغت عدد سنوات الخبرة في التجميع أثر من 12 سنة.

### القسم الثاني: محددات ممارسات التجميع

#### 1- النظام المحاسبي المالي:

- الى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟
- هناك تأثير مباشر على ممارسة عملية التجميع، فالنظام المحاسبي المالي جاء بالطرق المحاسبية لعملية التجميع وأعطى سند قانوني للتطبيق، وخصص إطار ايجابي.
- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للنظام المحاسبي المالي تحد من مرونة عملية التجميع؟
- لا توجد صعوبات كبيرة ولكن تؤثر على الممارسة، ولعل أهمها: (القيمة العادلة من أجل إعادة التقييم، النهج المكون كأسلوب محاسبي "L'approche par composants"

#### 2- معايير المحاسبة الدولية:

- الى أي مدى تؤثر معايير المحاسبة الدولية في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟
- تأثير إيجابي لأن النظام المحاسبي المالي مستوحى من معايير المحاسبة الدولية.
- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لمعايير المحاسبة الدولية تحد من مرونة عملية التجميع؟

-نعم توجد صعوبات وهي محدودية التطبيق بحكم اختلاف بيئة تطبيق المعايير والبيئة الجزائرية.

### 3-النظام الجبائي الجزائري:

-الى أي مدى تؤثر قوانين النظام الجبائي الجزائري في عملية تجميع القوائم المالية؟

-تأثير مباشر، ولكن ليست الى حد كبير بسبب أن التجميع المحاسبي يخضع للنظام المحاسبي المالي، أما التجميع الجبائي يخضع للتشريعات الضريبية.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لقوانين النظام الجبائي الجزائري تحد من مرونة عملية التجميع؟

-لا توجد صعوبات مع النظام الجبائي الجزائري، ومجمع جيكا يحتوي على مصلحة خاصة بالتدقيق الجبائي.

### 4-العامل البشري:

-ما مدى تأهيل وكفاءة فريق اعداد التجميع في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟

-مجمع جيكا وفر جميع الإمكانيات والوسائل لفريق العمل القائم بعملية التجميع، خاصة من ناحية التكوين والتأطير.

-هل هناك صعوبات تتعلق بالموارد البشرية تحد من عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

-لا توجد صعوبات، خاصة وأن مستوى تقييم الأجور مرتفع في مجمع جيكا وهو ما يساعد فريق العمل، ضف الى ذلك يمتلك المجمع فرع مختص بالتكوين "SFIC"

### 5-تكنولوجيا المعلومات:

-ما نوع أنظمة المعلومات المحاسبي أو نظام التسيير المدمج المستخدم في المجمع؟ وهل يساهم في تسهيل تجميع القوائم المالية؟

- نستعمل لإعداد القوائم المالية المجمعة برنامج مطور من قبل مهندسي الاعلام الآلي على مستوى فرع جيكا، فعملية التجميع تكون جيدة عندما تكون القوائم المالية المنفصلة لكل فرع جيدة.

- هل تعتقد أن توفر التكنولوجيا الكفاية في دقة وسرعة التجميع؟

- نعم، تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تطور البرمجيات المحاسبية، وهذا ما أدى الى البحث عن نظام تسيير مدمج، والمجمع في مرحلة تبني نظام التشغيل "ODOO"، وهذا بالتعميم لجميع الفروع التابعة لمجمع جيكا، لكي تسهل عملية التجميع، وتكون أكثر دقة وشفافية.

### 6- القانون التجاري:

- الى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق القانون التجاري في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟

- يعد القانون التجاري هو القانون العام والنظام المحاسبي المالي هو القانون الخاص.

- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للقانون التجاري تحد من مرونة عملية التجميع؟

- لا توجد صعوبات.

### القسم الثالث: جودة التقرير المالي

برأيكم كيف تؤثر المحددات سابقة الذكر في:

- شفافية التقارير المالية

- جيدة

- دقة وخلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية

- جيدة

- ملاءمتها الزمنية (أي صدورها في الوقت المناسب لمستخدميها)

- جيدة

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

-قابليتها للمقارنة مع فترات أو كيانات أخرى

-جيدة، خاصة المقارنة مع الشركات المنافسة فهي تساعد على المعرفة الجيدة للمنافسين من خلال قوائمهم المالية.

### القسم الرابع: توصيات وتحسينات

-ما هي أهم الجوانب التي تحتاج الى تحسين في عملية ممارسات التجميع لضمان جودة أعلى للتقارير المالية؟

-يجب تحيين النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS، خاصة في مجال الأدوات والوسائل المالية (les outils et instruments financiers).

-هل لديكم اقتراحات تتعلق بتطوير النظم أو الكفاءات البشرية أو التشريعات لدعم هذه العملية؟

-يجب الإسراع في عملية تثبيت نظام المعلومات المدمج في جميع الفروع والقيام بعملية التكوين اللازمة لجميع العمال، على مستوى جميع الفروع.

### المقابلة الثالثة:

#### القسم الأول: معلومات عامة

-اسم ولقب القائم بعملية التجميع: السيد جبارة رضا

-اسم المجمع: مجمع صيدال وهو مجمع اقتصادي ومحاسبي وجبائي

-ما هو دوركم الوظيفي في تجميع القوائم المالية داخل المجمع؟

-مدير فرعي للمالية والمحاسبة على مستوى مجمع صيدال والمسؤول على عملية التجميع.

-كم عدد السنوات التي قضيتها في هذا المجال؟

-30 سنة في المجمع و20 سنة خبرة في ممارسات التجميع.

### القسم الثاني: محددات ممارسات التجميع

#### 1- النظام المحاسبي المالي:

- إلى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

- تأثير مباشر على ممارسة عملية التجميع، فالنظام المحاسبي المالي هو النظام الذي جاء خصيصا للشركات الكبرى (المؤسسات الكبيرة).

- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للنظام المحاسبي المالي تحد من مرونة عملية التجميع؟

- لا توجد صعوبات كبيرة ولكن توجد نقائص كبيرة وهذا بسبب عدم تحيينه منذ سنة 2010، مقارنة المعايير الدولية التي هي دائما في تطور وتجديد، وكذلك ضعف المجلس الوطني للمحاسبة في اصدار معايير أو نماذج تطبيقية لعملية التجميع.

#### 2- معايير المحاسبة الدولية:

- إلى أي مدى تؤثر معايير المحاسبة الدولية في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

- تأثير إيجابي، ولكن استخدام محدود لمعايير المحاسبة الدولية.

- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لمعايير المحاسبة الدولية تحد من مرونة عملية التجميع؟

- نعم توجد صعوبات وهي محدودية التطبيق على غرار الدول المطبقة للمعايير الدولية للمحاسبة، تعتبر المعايير الدولية للمحاسبة على أنها المرجع الوحيد للمحاسبة بما فيها تفسيرات التطبيق.

#### 3- النظام الجبائي الجزائري:

- إلى أي مدى تؤثر قوانين النظام الجبائي الجزائري في عملية تجميع القوائم المالية؟

- لا يوجد تأثير كبير، وهذا راجع الى وجود كفاءات في مجال التشريع الضريبي في المجمع.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لقوانين النظام الجبائي الجزائري تحد من مرونة عملية التجميع؟

-لا توجد صعوبات كبيرة مع النظام الجبائي الجزائري، ولكن عدم وجود استقرار في صدور القوانين وكثرة القوانين أدى الى خلق نزاع في العديد من القضايا مع الإدارة الضريبية بالنسبة للرقابة الجبائية للفروع التابعة للمجمع.

### 4-العامل البشري:

-ما مدى تأهيل وكفاءة فريق اعداد التجميع في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟

-مجمع صيدال يحتوي على كفاءات شبابية مع وجود إطارات كانت تعمل سابقا في المجمع الوطني للأدوية "ENDIMED" لديها خبرة كبيرة في المجال، وتوفير دورات تكوينية لجميع العمال بما فيهم فريق اعداد القوائم المالية المجمعة.

-هل هناك صعوبات تتعلق بالموارد البشرية تحد من عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟  
لا توجد صعوبات.

### 5-تكنولوجيا المعلومات:

-ما نوع أنظمة المعلومات المحاسبي أو نظام التسيير المدمج المستخدم في المجمع؟ وهل يساهم في تسهيل تجميع القوائم المالية؟

-نستعمل لإعداد القوائم المالية المجمعة برنامج تسيير مدمج ERP، فعال على جميع المستويات واسمه "MEGA COMPTA".

-هل تعتقد أن توفر التكنولوجيا الكفاية في دقة وسرعة التجميع؟

-نعم، تكنولوجيا المعلومات تساهم في بشكل كبير في عملية التجميع من حيث الدقة والوقت والجهد.

6- القانون التجاري:

-الى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق القانون التجاري في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟

-فرض القانون التجاري على جميع المجمعات اعداد القوائم المالية المجمععة ونشرها على مستوى البوابة الالكترونية للسجل التجاري.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للقانون التجاري تحد من مرونة عملية التجميع؟  
-لا توجد صعوبات.

القسم الثالث: جودة التقرير المالي

برأيكم كيف تؤثر المحددات سابقة الذكر في:

-شفافية التقارير المالية

-جيدة

-دقة وخطو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية

-جيدة

-ملاءمتها الزمنية (أي صدورها في الوقت المناسب لمستخدميها)

-جيدة

-قابليتها للمقارنة مع فترات أو كيانات أخرى

-جيدة.

القسم الرابع: توصيات وتحسينات

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

- ما هي أهم الجوانب التي تحتاج الى تحسين في عملية ممارسات التجميع لضمان جودة أعلى للتقارير المالية؟

- يجب تحيين النظام المحاسبي المالي ليتماشى مع المعطيات الاقتصادية الحديثة وهي دخول العديد من المؤسسات الى سوق الأوراق المالية البورصة.

- هل لديكم اقتراحات تتعلق بتطوير النظم أو الكفاءات البشرية أو التشريعات لدعم هذه العملية؟

- يجب تحيين جميع التشريعات الجزائرية (النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي الجزائري، القانون التجاري الجزائري).

### المقابلة الرابعة:

#### القسم الأول: معلومات عامة

- اسم ولقب القائم بعملية التجميع: السيد عزوز مراد

- اسم المجمع: مجمع أقروديف وهو مجمع اقتصادي ومحاسبي وجبائي

- ما هو دوركم الوظيفي في تجميع القوائم المالية داخل المجمع؟

- الرئيس المسؤول في مجمع أقروديف على عملية التجميع الجبائي.

- كم عدد السنوات التي قضيتها في هذا المجال؟

- 23 سنة خبرة في ممارسات التجميع.

#### القسم الثاني: محددات ممارسات التجميع

##### 1- النظام المحاسبي المالي:

- الى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

-تأثير مباشر، فالنظام المحاسبي المالي هو النظام المحاسبي المفروض اتباعه من قبل المشرع الجزائري.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للنظام المحاسبي المالي تحد من مرونة عملية التجميع؟

- نعم توجد العديد من الصعوبات، وهذا راجع الى عدم تحيين النظام المحاسبي المالي.

### 2-معايير المحاسبة الدولية:

-الى أي مدى تؤثر معايير المحاسبة الدولية في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

-لا يوجد تأثير كبير، وهذا راجع الى البيئة الجزائرية.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لمعايير المحاسبة الدولية تحد من مرونة عملية التجميع؟

-نعم توجد صعوبات وهي كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الجزائرية، خاصة عندما توجهت سياسة المجمع الى عملية التصدير للخارج.

### 3-النظام الجبائي الجزائري:

-الى أي مدى تؤثر قوانين النظام الجبائي الجزائري في عملية تجميع القوائم المالية؟

-تؤثر بشكل كبير، خاصة في مجال الرقابة الجبائية على مستوى المجمع.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لقوانين النظام الجبائي الجزائري تحد من مرونة عملية التجميع؟

-نعم توجد صعوبة تطبيق القوانين الجبائية وهذا يرجع الى كفاءة العامل البشري في المجمع أو الفروع.

### 4-العامل البشري:

-ما مدى تأهيل وكفاءة فريق اعداد التجميع في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟

-مجمع أقروديف يقوم بعملية التكوين ولكن نقص كبير لا يغطي العجز والاحتياجات.

- هل هناك صعوبات تتعلق بالموارد البشرية تحد من عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

- نعم توجد صعوبات خاصة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

### 5-تكنولوجيا المعلومات:

-ما نوع أنظمة المعلومات المحاسبي أو نظام التسيير المدمج المستخدم في المجمع؟ وهل يساهم في تسهيل تجميع القوائم المالية؟

-نستعمل لإعداد القوائم المالية المجموعة برنامج محاسبي "DLG" و"EXCEL" وبعض الاجتهادات الشخصية.

-هل تعتقد أن توفر التكنولوجيا الكافية في دقة وسرعة التجميع؟

-نعم، تكنولوجيا المعلومات تساهم في بشكل كبير في عملية التجميع حيث يسعى المجمع لتثبيت نظام التسيير المدمج ERP، حيث أن العديد من الفروع قامت بعملية التثبيت.

### 6-القانون التجاري:

-الى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق القانون التجاري في عملية ممارسات تجميع القوائم المالية؟

-فرض القانون التجاري بإيداع الحسابات السنوية للنشر على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري.

-هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للقانون التجاري تحد من مرونة عملية التجميع؟

-لا توجد صعوبات.

### القسم الثالث: جودة التقرير المالي

برأيكم كيف تؤثر المحددات سابقة الذكر في:

-شفافية التقارير المالية

-جيدة

## الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج

-دقة وخلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية

-جيدة

-ملاءمتها الزمنية (أي صدورها في الوقت المناسب لمستخدميها)

-جيدة

-قابليتها للمقارنة مع فترات أو كيانات أخرى

-جيدة.

### القسم الرابع: توصيات وتحسينات

-ما هي أهم الجوانب التي تحتاج الى تحسين في عملية ممارسات التجميع لضمان جودة أعلى للتقارير المالية؟

-يجب تحيين النظام المحاسبي المالي، وتوفير النصوص التطبيقية للقوانين الجبائية مما يسهل عملية تطبيق القوانين.

-هل لديكم اقتراحات تتعلق بتطوير النظم أو الكفاءات البشرية أو التشريعات لدعم هذه العملية؟

-يجب تحيين جميع التشريعات الجزائرية.

-تدريس التجميع كمقياس في الجامعات الجزائرية.

-تحسين الأجور خاصة لفريق العمل القائم بعملية التجميع.

### ثانيا: تحليل المقابلات

#### 1-النظام المحاسبي المالي:

أكد المستجوبون أن النظام المحاسبي المالي هو المرجعية الأساسية في عملية تجميع القوائم المالية، كما أكدوا أنه توجد علاقة تأثير مباشرة في جودة التقرير المالي، وأن النظام المحاسبي بحاجة ملحة للتحسين ليتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والعالمية.

### 2-معايير المحاسبة الدولية:

ما تم تأكيده من قبل المستجوبون أن معايير المحاسبة الدولية لا تؤثر في جودة التقرير المالي لأن البيئة الجزائرية غير ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأن النظام الخاضع له هو النظام المحاسبي المالي، وفي حالة عدم وجود نصوص قانونية تنظيمية في النظام المحاسبي المالي، لا يتم الرجوع الى معايير المحاسبة الدولية، وانما الى المجلس الوطني للمحاسبة CNC، فهو الهيئة الوحيدة المخولة لها قانونا لإصدار المعايير والتنظيمات المحاسبية.

### 3-النظام الجبائي الجزائري:

أكد جميع المستجوبون على أن النظام الجبائي لا يؤثر على جودة التقرير المالي على غرار القائم بعملية التجميع على مستوى مجمع كوندور الذي أكد على وجود تأثير كبير على جودة التقرير المالي، وهذا راجع الى طبيعة المجمع الذي ينتهج نظام التجميع الجبائي، ونقص الكفاءة والخبرة لفريق عملية التجميع في المجمع.

### 4-العامل البشري:

أكد جميع المستجوبون على أن العامل البشري يؤثر على جودة التقرير المالي، بينما توجد صعوبات تتعلق بكفاءة وخبرة الموارد البشرية تحد من جودة التقرير المالي وهذا راجع الى محدودية الأجرة الشهرية التي يتقاضاها العمال خاصة فريق العمل القائم بعملية التجميع، حيث أن الأجر المقبوض لا يمثل بما يقابل من الجهد والعمل المبذول، ضف الى ذلك عدم وجود فرصة لإجراء تدريبات دورية ودعم وتحفيز من قبل المجمع، خاصة وأن العمال دائما ما يعملون تحت ضغط عمل نتيجة لضيق الوقت المتاح.

### 5-تكنولوجيا المعلومات:

حسب أجوبة المستجوبون فان جميع المجمعات تستعمل برمجيات محاسبية محلية منخفضة التكلفة، وهذه المجمعات بصدد تثبيت برامج نظام تسيير مدمج ERP، وهذه البرامج ذات تكلفة مرتفعة، ضف لذلك أن اعداد هذه البرامج يمر على عدة مراحل، وكذلك يجب توفير تكوين لفريق العمل وكلك جميع الوحدات على مستوى المجمع وفروعه، فأهم سبب جعل العملية متأخرة نوعا ما هو لجوء أصحاب القرار في المجمعات الى تبني مبدأ (التكلفة والعائد).

### 6-القانون التجاري:

جميع المستجوبون أكدوا أن القانون التجاري له تأثير من خلال اجبار المجمعات على اعداد قوائم مالية مجمعة، ونشر وايداع حساباتها الاجتماعية على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري من أجل توفير المعلومات لمستخدميها.

### 7-جودة التقرير المالي:

ما أجمع عليه المستجوبون من خلال أجوبتهم بوجوب أن تكون التقارير المالية شفافة ودقيقة وخالية من الأخطاء الجوهرية، كما تؤثر جودة التقارير المالية على قرارات الشركاء والمستثمرين، ضف الى ذلك أجمع المستجوبون على أن جودة التقارير المالية تعكس التزام المجمع بالمعايير المحاسبية والمهنية، وتتيح للمجمع تحسين سمعته في القطاع المالي، وكذلك أجمع المستجوبون على أن التقارير المالية الدقيقة تسهم في تحسين العلاقات مع الجهات الرقابية.

### خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل في جزئه الأول عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية. فبعد تجهيز البيانات التي تم جمعها، تم تطبيق نمذجة المعادلات الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) باستخدام برنامج (SmartPLS)، وقد تم اختبار نموذج الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات التي تم بناؤها مسبقاً، من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات التحليلية والقياسية المتقدمة.

أما الجزء الثاني فتم فيه عرض المقابلات التي أجريت مع القائمين على عملية ممارسة تجميع القوائم المالية، وتم عرض كل مقابلة وتحليل ما جاء فيها.

الخاتمة

تعتبر عملية ممارسات تجميع القوائم المالية من أهم الممارسات في البيئة الجزائرية التي تؤثر في جودة التقرير المالي، ويعتبر من أهم المواضيع البحثية في مجال المحاسبة والمالية، وترجع أهميته من خلال دراسة أثر هذه المحددات على جودة التقرير المالي في البيئة الجزائرية، حيث أن القوائم المالية المجمعة تعطي صورة صادقة عن المجمع والشركات التابعة له، مما يحسن العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية المجمعة والمجمعات رغم وجود العديد من التحديات المختلفة لممارسة عملية التجميع.

انطلاقاً مما سبق تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على محددات ممارسات تجميع القوائم المالية في بعض المجمعات الجزائرية وأثرها في جودة التقرير المالي، كما تهدف الى تقديم توصيات من شأنها تحسين بيئة الأعمال الجزائرية وتعزيز مصداقية القوائم المالية المجمعة.

في هذا الإطار تم طرح فرضية رئيسية تهدف الى معرفة هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لمحددات ممارسات تجميع القوائم المالية في جودة التقرير المالي، من خلالها تناولنا المحددات التالية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، النظام الجبائي الجزائري، القانون التجاري، العامل البشري، تكنولوجيا المعلومات، حيث تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية pls-sem. في الختام تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لمحددات ممارسات تجميع القوائم المالية في بعض المجمعات الجزائرية وأثرها في جودة التقرير المالي، وتعطي صورة واضحة لفهم كيفية تأثير هذه المحددات في المجمعات، كما تسلط الضوء على أهمية تعزيز دور العامل البشري في المجمعات، مما يساهم في تحسين جودة التقرير المالي.

### اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الستة الفرعية باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية pls-sem، على عينة مكونة من 40 استبانة، وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات:

النتيجة	الفرضية	
مرفوضة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للنظام المحاسبي المالي على جودة التقرير المالي. السبب: يوجد أثر ضعيف (من حيث الحجم)، لكنه غير دال احصائيا، وبالتالي لا يمكن اعتماد هذا التأثير أو تعميمه علميا.	الفرضية الأولى
مرفوضة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لمعايير المحاسبة الدولية على جودة التقرير المالي. السبب: يوجد أثر ضعيف (من حيث الحجم)، لكنه غير دال احصائيا، وبالتالي لا يمكن اعتماد هذا التأثير أو تعميمه علميا.	الفرضية الثانية
مرفوضة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للنظام الجبائي الجزائري على جودة التقرير المالي. السبب: يوجد أثر ضعيف (من حيث الحجم)، لكنه غير دال احصائيا، وبالتالي لا يمكن اعتماد هذا التأثير أو تعميمه علميا.	الفرضية الثالثة
مرفوضة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للقانون التجاري على جودة التقرير المالي. السبب: يوجد أثر ضعيف (من حيث الحجم)، لكنه غير دال احصائيا، وبالتالي لا يمكن اعتماد هذا التأثير أو تعميمه علميا.	الفرضية الرابعة
مقبولة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) للعامل البشري على جودة التقرير المالي. السبب: يوجد أثر قوي إيجابي ذو دلالة احصائية، وبالتالي يمكن اعتماد هذا التأثير وتعميمه علميا.	الفرضية الخامسة
مرفوضة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لتكنولوجيا المعلومات على جودة التقرير المالي. السبب: يوجد أثر ضعيف (من حيث الحجم)، لكنه غير دال احصائيا، وبالتالي لا يمكن اعتماد هذا التأثير أو تعميمه علميا.	الفرضية السادسة
مقبولة	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0,05$ ) لحدودات ممارسات تجميع القوائم المالية على جودة التقرير المالي. السبب: يوجد أثر قوي إيجابي ذو دلالة احصائية، وبالتالي يمكن اعتماد هذا التأثير وتعميمه علميا.	الفرضية الرئيسية

### محدودات الدراسة:

واجهت الدراسة عدة محدوديات، منها صعوبة الحصول على البيانات عن طريق جمع استمارات الاستبيان لأن عدد المجمعات محدود، وعدد القائمين بعملية ممارسة التجميع قليل جدا، بالإضافة الى ذلك فان سعينا للحصول على البيانات القيمة والمفيدة لدراستنا، قمنا بإجراء عدة مقابلات مع المسؤولين على عملية التجميع في بعض المجمعات الجزائرية، حيث أن عدد المقابلات كان قليل جدا بالنسبة لعدد المجمعات التي تم تناولها.

### توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها، توصي الدراسة بما يلي:

1-إعطاء أهمية كبيرة للعامل البشري داخل المجمعات الجزائرية وإعادة الاعتبار لكرامة المهني الممارس لعملية التجميع، من خلال رفع الأجور وتمكين القائمين بعملية التجميع من الاستفادة من تریصات دورية لتنمية خبرتهم المعرفية، وكذلك المشاركة في الندوات العلمية من أجل اكتساب الخبرة المهنية والاحتكاك بالفئات المهنية كالخبراء المحاسبين وحافظي الحسابات لتنمية خبرتهم في المجال.

2-تطوير ممارسات عملية التجميع عن طريق توفير مكاتب خاصة بالقائمين على ممارسة تجميع القوائم المالية، وتوفير جميع الظروف المواتية لمزاولة الممارسة المهنية، حيث أن انشاء قسم خاص بممارسة التجميع على مستوى وظيفة المحاسبة والمالية يعطي نوعا من الحرية والاستقلالية للقائمين بعملية التجميع، وتخفيف الضغوطات عليهم المتواجدة بقسم المحاسبة والمالية.

3-توفير الإمكانيات والوسائل المادية اللازمة لاقتناء تكنولوجيا المعلومات، مثل تثبيت نظام التسيير المدمج ERP، مع توفير تریصات ودورات للتمكن من استغلال التكنولوجيا بأحسن وجه.

4-اجراء المزيد من الدراسات لفهم المحددات التي قد تؤثر على جودة التقرير المالي في البيئة الجزائرية، كدور السوق المالي والعوامل البيئية المحاسبية كالعوامل الاجتماعية والثقافية.

### افاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة افاق جديدة للبحث في مجال الممارسة المحاسبية لعملية التجميع، وكذلك العوامل المؤثرة في جودة التقرير المالي وخاصة في البيئة المحاسبية الجزائرية، كما يمكن للدراسات المستقبلية أن تركز على كيفية تأثير المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية أو محدّدات تشريعية في جودة التقرير المالي، كما يمكن أن تتناول الدراسات المستقبلية تأثير التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والعملات الافتراضية.

- Dov Ogien, Gestion Financière De L'entreprise, 4eme Edition DUNOD, France 2018, P 5.
- Eglen Yean-Yves Et Al, Les Mécanismes Comptables De L'entreprise, Gualino, Paris 1998, P 431.
- Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion Financière De L'entreprise, Dunod 11 Edition, Paris 2005, P 572.
- Hamadi Benamor, La Consolidation Des Bilans 2006, 1ere Edition, Tunisie, Les Editions Raouf Yaich, 2006, P 3.
- Harrison, j. & Stickney, C .P(2019) Finanacial Accounting : A Managerial Approach (8th Ed.).Mc Graw-Hill Education, P 350-352.
- Kieso, D .E. Weigandt, J .J . & Warfield,T.D.(2020).Intermediate Accounting(16 th Ed.).Wiley, p 1250-1255.
- Richard. L Doernberg, International Taxation in A Nutshell, West Academic Publishing, 2018, P 178.
  
- Nobes, C. & Parker, R. (2016).Comparative International Accounting (13th ed.)Pearson Education Limited, P 220-225.
- Doupnik, T. & Perera, H. (2015).International Accounting (4th Ed.). Mc Graw-Hill Education, P100-105.
- Scott, W.R. (2015).Financial Accounting Theory (7th Ed.) Pearson Canada, P 430-435.
- Gaughan, P.A. (2017)..Mergers ; Acquisitions, And Corporate Restructurings (7th Ed.), Wiley, P 56-60.
- Higgins, R .C. (2015). Analysis For Financial Management (11th Ed.).Mc Graw-Hill Education.
- Brigham, E.F& Ehrhardt, M.C. (2017).Financial Management : Theory & Practice (15th Ed.).Cengage Learning, P 344-348.
  
- Harold Birkenz, Advanced Accounting Consolidations And Mergers, wiley, 2021, p 227.
- Richard Baker& Valdean Lembke, Advanced Financial Accounting, Cambridge Business Publishers, 2020, P 312.
- Paul Kimmel & Jerry Weygandt & Donald Kieso, Financial Accounting : Tools For Business Decison Making, Wiley, 2021, P 450.
- Steven Colings, International Financial Reporting Standards(IFRS) Guidebook , Routledge, 2022,P 178.
- Michael E.Bradbury & Jhon J .Glynn, Consolidated Financial Statements, Pearson, 2019, P 95.
- PKF International Ltd, Wiley IFRS 2023 : Interpretation And Application Of IFRS Standards, Wiley, 2023, P 145.
- Abbas Ali Mirza & Graham Holt, IFRS Stanandards Explained : A Guide to IFRS 1 To IFRS 17, Wiley, 2022, P 145
- Floyd A .Beams &, Joseph.H Anthony, Bruce. Bettinghams,Keneth A.Smith, Pearson Edition, 2015.
- Timothy Jhonsson, Financial Reporting And Analysys, MC Graw-Hill Education, 2022, P 195.
- Danielle Marcos, Corporate Financial Management, Pearson Education, 2023, P 103.

- Christian et Christiane Raulet, Comptabilité Des Sociétés Commerciales, 13 Eme Editions, Dunod, France 2001, p 273.
- Peter J. Walton, Financial Accounting : A Practical Approach, Wiley, 2016, P105-125.
- Richard Lewis & David Pendrill, Advanced Financial Accounting, Pearson Education, 2019, P 220-240.
- Kieso,D .E.,weigandt,J .J .,&warfield,T.D.(2018).Intermediate Accounting.Wiley, p 1100-1130.
- Stephane Mercier, La Consolidation Guide Pratique, Edipro, 3Edition, 2013, P106.
- Philippe Dondon, Odile Barbe, La Consolidation Méthodologie Et Pratique, Edition (ECM), 1999.
- Eric Toret, Le Reporting Financier Aspect Comptable Fiscaux Et De Gestion, Paris, Dunod, 2006, P 18.
- Manuel De Comptabilité Générale De La Classe 1, SONATACH, janvier 2010, p99.
- Manuel De Comptabilité Financière, Ministère des finances, CNC, Edition 2013, P189.
- Ovunda Adum, The Impact Of Transfer Pricing On Financial Reporting : A Nigérian Study, Research Journal And Accounting, Vol 6, N° 16, 2015.
- Anissa Ouelhadj, Mehdi Bouchetara, Messaoud Zerouti, Transfer Pricing And Financial Performance : The Case Of Algerian Companies, Financial Sciences Nauki Of Finansach, Vol 28, N°01,2023.
- Djemaa Haouam, Audit Quality Practices And The Quality Of Financial Reporting, Al Hadath Journal Of Financial And Economic Studies, Issue 05,2020.
- Faith Ibukun Babalola, Eseoghene Kokogho, Princess Eloho Odio, Mary Oyenike Adeyanju, Zamathula Sikhakhane-Nwokediegwu, Audit Committess And Financial Reporting Quality : A Conceptual Analysis Of Governance Structures And Their Impact On Transparency, International Journal Of Management And Organizational Research, Vol 4, Issue 1, January-February 2025.
- Paul Rosenfield, Contenporary Issues In Financial Reporting, Routleng, Canada, 2006, P27.
- Anwae El Tawil, Standards And Quality, World Scientific Publishing Co. Pte. LTD, 2014, P2.
- Prof Jawhar Lal, Dr Seema Srivastava, Financial Accounting Principles And Practices, S.Chard And Company LTD, Edition 2006, P 11.
- Narinder Mehra, Accounting And Bookkeeper: Everything You Need To Know, Educohack Press, 2025, P 33.
- Feltham, G. & Ohlson, J, Uncertainty Resolution And Theory Of Deprecation Measurement, Journal Of Accounting Research, Vol 34, Autumn, 1996.
- Rosenfield .Paul, What Drives Earnings Management?, 2000, P72.
- Schipper.K, Commentary on Earnings Management, Accounting horizons, Vol 3, No 4, 1989, P 92.
- Mckee Thomas E, Earnings Management : An Executive Prespective, 1<sup>st</sup> edition, East Temmessee state university, Thomson Learning Academic Resource Lenter, USA, 2005, P5.

- Hope, H. Ole & Wang, J," Management Deception, Big-Bath Accounting, And Information Asymmetry : Evidence From Linguistic Analysis", Accounting, Organizations And Society, Forthcoming, Rotman School Of Management Working Paper No. 3159372, 27 Apr 2018. www.ssrn.com.
- Mittal, A & Garg, K. Ajay, "How Indian Firms Cope With a Crisis : Earnings Management Characteristics Of CNX Nifty 100 Companies", Asian Journal Of Finance And Accounting, Vol 11 Iss. (1), 7 Jun 2019, PP. 220-240. www.ssrn.com.
- Black, E. Dirk, & Other, "A Test Of Income Smoothing Using Pseudo Fiscal Yeras", University Of Nebraska At Lincoln-School Of Accountancy, 29 Aug 2019. www.ssrn.com.
- Schulzke, S. Kurt & Walliser, B. Gerlinede, "Toward a Unified Theory Of Materiality In Securities Law", University Of Connecticut School Of Business Research Paper No 17-04, 4 Mar 2018. www.ssrn.com.
- Jones, M. (2007), Accounting (2<sup>nd</sup> ed). New York : John Wiley & Sons, Inc.
- Benjamin. Rebecca Deborah, Amuda Siyanbola Trimisiu Tunji, Creative Accounting And Investment Decision In Listed Manufacturing Firms In Nigeria, Journal Of Accounting And Taxation, 31 January, 2020, Vol 12, No 01.
- Johen J. McArdle & John R. Nesselroade. (2014). Longitudinal data analysis using structural equation models. American Psychological Association. Library of Congress Cataloging-in- Publication Data.
- Henseler, J. & Sarstedt, M. (2013). Goodness-of-fit indices for partial least squares path modeling. Computational Statistics, 28(2), 565–580.
- Gefen, D. &. (2005). A practical guide to factorial validity using PLS-Graph: tutorial and annotated example. Communication.
- Cohen, J. (1988). Statistical power analysis for the behavioral sciences (1st edition). New York: Academic Press.
- Hair, J. F. Hult, Tomas, Ringle, Christian, Sarstedt, Marko. (2014). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM) SAGE Publications, Inc.
- Hair, J. F. Hult, Tomas, Ringle, Christian, Sarstedt, Marko. (2017). A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM). Second Edition. SAGE Publications, Inc.
- Joe F. Hair, Christian M. Ringle & Marko Sarstedt (2011) PLS-SEM: Indeed a Silver Bullet, Journal of Marketing Theory and Practice, 19:2, 139-152  
<http://dx.doi.org/10.2753/MTP1069-6679190202>
- Michel Tenenhaus Silvano Amato, Vincenzo Esposito Vinzi. A global Goodness-of-Fit index for PLS structural equation modeling Retrieved from: [https://www.researchgate.net/publication/284462849\\_A\\_global\\_goodness-of-fit\\_index\\_for\\_PLS\\_structural\\_equation\\_modelling/link/5658334908aeafc2aac2895f/download](https://www.researchgate.net/publication/284462849_A_global_goodness-of-fit_index_for_PLS_structural_equation_modelling/link/5658334908aeafc2aac2895f/download).
- Martin Wetzels. Gaby Odekerken-Schröder. Claudia van Oppen.(2009). using pls path modeling for assessing hierarchical construct models: guidelines and empirical illustration. MIS Quarterly Vol. 33 No. 1, pp. 177-195/March 2009 Retrieved from: [https://www.researchgate.net/publication/228754673\\_Using\\_PLS\\_Path\\_Modeling\\_for\\_Assessing\\_Hierarchical\\_Construct\\_Models\\_Guidelines\\_and\\_Empirical\\_Illustration?enrichId=rgreqc3d36cf507b0418d9d03650953760cb2XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdIOzIyODc1NDY3MztBUzoxMDExMzkxMzk3OTI5MDIAMSQTQwMTEyNDg1ODk1Nw%3D%3D&el=1\\_x\\_2&\\_esc=publicationCoverPdf](https://www.researchgate.net/publication/228754673_Using_PLS_Path_Modeling_for_Assessing_Hierarchical_Construct_Models_Guidelines_and_Empirical_Illustration?enrichId=rgreqc3d36cf507b0418d9d03650953760cb2XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdIOzIyODc1NDY3MztBUzoxMDExMzkxMzk3OTI5MDIAMSQTQwMTEyNDg1ODk1Nw%3D%3D&el=1_x_2&_esc=publicationCoverPdf)
- Garson. David, PARTIAL LEAST SQUARES (PLS-SEM), President Statistical Publishing Associates 274 Glenn Drive Asheboro, NC 27205, USA, 2016,

-Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 43(1), 115-135.

### باللغة العربية:

- محمد فتحي، اقتصاديات الشركات والتحالفات الاقتصادية، دار الفكر العربي، 2017، ص 102
- بوزيد رشيد، المحاسبة المتقدمة، دار وهران للنشر، 2020، ص150.
- وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 138، ص39.
- بن عامر محمد صالح، النظام الجبائي الجزائري، دار هومة، 2017 ص 142
- بن عيسى عبد القادر، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2019، ص 178.
- بن عمر محمد الصالح، المحاسبة المتقدمة والمراجعة، دار الخلدونية للنشر، 2017، ص 210.
- العوام عاطف محمد، القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة، مكتب أمير للكمبيوتر، رقم الإيداع ISBN- 94/10089-4-356-204-977، 2000، ص11.
- عمورة جمال، تجميع القوائم المالية باستخدام طريقة التكافؤ وتغيير محيط التجميع: حساب فارق الاقتناء وفقا للنظريات المفسرة للتجميع والمعايير المحاسبية والابلاغ المالية الدولية ias ifrs، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27، المجلد 2، 2013، ص 15.
- عريوة رشيد، اعداد القوائم المالية المجمع وفق النظام المحاسبي المالي scf في ظل المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs-دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.
- خملول محمد بلقايد، اعداد وعرض القوائم المالية المجمع وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمع الجزائرية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020.
- الجريدة الرسمية، المادة 132-01، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص15.
- الجريدة الرسمية، المادة 132-03، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص16
- الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009: قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، الفصل الثاني: سير الحسابات، ص 56.
- عطية عبد الرحمان، المحاسبة المالية المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، امتحان شهادة الخبرة في المحاسبة، نسخة الكترونية، 2018، ص 160.

## قائمة المراجع

- علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام SCF، تمارين وتطبيقات محلولة، الصفحات الزرقاء، 2018، ص31.
- سماعين عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية ومحاسبية، الصفحات الزرقاء، 2023، ص233.
- الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ:25مارس2009، ص47.
- السديمي وائل(2021/2/18)، حدود البحث العلمي، موقع سنذك، اطلع عليه في:2025/3/2. <https://www.sanadkk.com/blog/post/32/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.html>
- الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة(ط1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص51.
- حسياني عبد الحميد، صالح بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (ط1)، (ج2)، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص7.
- بن علي أمال، مسعودي زكرياء، البعد الاستراتيجي للحوكمة الرشيدة المطبقة في الشركات العائلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص 109-124.
- درامشية لمياء، بلقاسمي فاطمة، المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر دراسة تأصيلية، مجلة الحوار الثقافي، عدد 9، 2016.
- بن جميلة محمد، طيار منى، تشكيلة أعضاء الأجهزة الإدارية في الشركة المختلطة الاقتصاد، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 32، عدد 4، ديسمبر 2021، ص 499-509.
- علاش زهية، معزوز نشيدة، الية الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية في الجزائر-دراسة حالة الرقابة على الشركات الأجنبية بمديرية الظرائب لولاية البليدة خلال الفترة 2015-2018، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 2، 2021، ص7-26.
- مبروك حسين، المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في 25 أفريل 1993، القانون التجاري في ضوء الممارسة القضائية، النص الكامل للقانون تعديلاته الى غاية 31 مارس 2023 مدعم بالاجتهاد القضائي والتصوص القانونية ذات الصلة، برتي للنشر، الطبعة 13، 2023، ص 466.
- دربال سهام، المسؤولية التضامنية في قانون الشركات التجارية الجزائري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص 146-155.

## قائمة المراجع

- عباس زهرة، بن عويدة نجوى، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 03، العدد 01، (2022)، ص 05-36.
- شيلي الهام، تسيير الموارد البشرية في ظل تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 06، العدد 01، جوان 2023، ص 79-94.
- تواتي مريم، أسعار التنازل الداخلية كأداة لتحسين أداء مراكز المسؤولية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.
- القانون 10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة في 11 جويلية 2010، ص 07.
- تحريشي جمانة، دور الحوكمة في تفعيل الدور التنموي للقطاع العام، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 333-348.
- بن أزواو ليلى، دور لجان المراجعة في الرقابة على جودة التدقيق: دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل، م، د) في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة باتنة 1، 2022-2023.
- عطية الجيار، البيئة الاقتصادية والسياسية وأثرها على التسويق الدولي، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 01، العدد 01، 2014، ص 179-200.
- عزري حميد، خوني رابح، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة 1999-2018، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 212-232.
- وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، المؤسسة الوطنية، النظام المحاسبي المالي للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 07.
- الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 04، ص 03.
- ايت محمد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013، جامعة الجزائر 03، (2013، 2014)، ص 122.
- سحنون أسامة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في ظل تولي المجلس مهمة التتميط المحاسبي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص 33-62.

## قائمة المراجع

- كيموش بلال بتصرف، معايير التقرير المالي الدولية ملخصات وتطبيقات، الجزء الأول، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى 2022، ص 63.
- راشدي أمين، أثر ترجمة البيانات المالية بالعملة الأجنبية على القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي استنادا للمعيار الدولي رقم 21، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019.
- بوسماحة محمد، مطبوعة في مقياس المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، جامعة طاهري محمد بشار، السنة الجامعية 2019-2020، ص 105.
- انداه سري، أبريه سانتوسو، دينوك سونارسي، هيسار بانغاربيبيان واهيوني، واهيوني هارسونو يويونو، جودة القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المحاسب، المجلد 27، العدد 01، جانفي 2023.
- دانغ نجوك هونغ، فوثي ثوي فان، ولان ارتشر، العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية، مجلة الأعمال والدارة المقنعة، المجلد 10، العدد 01، 05 مارس 2023.
- عفران علي، حيدر حيدر، حيدر ألفت، أثر خصائص الشركة في جودة التقرير المالي، مجلة جامعة حماة، المجلد السادس، العدد السابع، 2023.
- زغبة طلال، شريط حسين الأمين، أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05/2018.
- شخي سلمة، رياض مريم، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة "س س"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 64-87.
- بن دوبة منصور، أثر أخلاقيات مهنة التدقيق على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، جامعة أحمد درايعية أدرار، الموسم الجامعي 2022-2023.
- زياني عبد الحق، دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية-دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات على مستوى الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 09، العدد 01، سنة 2023.
- عثمان عبد اللطيف، استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية-حالة ملبنة الساحل مستغانم-، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، 2018.

## قائمة المراجع

- خليل إبراهيم عبد الله، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 08-20.
- بوعزيز إبراهيم، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية " دراسة ميدانية بمجمع صيدال"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2021، ص 46.
- سليمة مالية، قويسى مبروك، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية "القوائم المالية"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023.
- ضميمة سعاد، أثر الإفصاح المحاسبي لمحاسبة الموارد البشرية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه (ل م د)، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أحمد دارية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2018-2019.
- تالار جلال كريم، فريدون فيض الله عزيز، ديار محمد صديق، ناجي أفراسياو فتاح، أثر الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية على القوائم المالية: أدلة من مصارف مدينة السليمانية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، أوت 2023.
- كسكس مسعود، زرقون محمد، دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين بالجنوب الشرقي الجزائري خلال سنة 2018-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06(12) / 2019
- بن الدين المهدي، رقايقية فاطمة الزهراء، دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية-دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 20 (2024)، ص ص 91-100.
- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020.
- كامل يونس، بركة سلمان، دور نظام حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة المحاسب التدقيق والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2022.

## قائمة المراجع

- قتال سارة، تأثير التطبيق الفعلي لمبدأ حوكمة الشركات على تحقيق جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية بولاية تبسة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 02، 2022.
- محي الدين إبراهيم عثمان النعيم، إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، سفيان أبو البشر ادم سعد، أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، الجزء 1، 2020، ص 430-454.
- بوسنة حمزة، أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية: أدلة إضافية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020
- سعداوي مراد مسعود، السعدي أحمد يوسف، أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية-دراسة ميدانية في شركة سوناطراك (الأغواط، حاسي الرمل)، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 116-135.
- هبيطة كوكب، دمدوم زكرياء، مقارنة ممارسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية (أدلة من البيئة الجزائرية)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، ديسمبر 2022، ص 129-148.
- عبد الحق سعدي، عبد القادر شيخ، المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2021.
- منصر عبد العالي، جوامع اسماعين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت (sct) تبسة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 01، 2022، ص 342-360.
- كحول صورية، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 602-617.
- مجيلي خليصة، زلاسي رياض، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية لحوكمة الشركات دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2024، ص 955-970.
- لعبيدي عائشة عبد الكريم، دور المعايير الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وأثرها على البيئة العراقية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الأول، العدد 2، كانون الأول 2020.
- براهمة كنزة، بوراس أحمد، أثر تطبيق معايير التقارير المالية ias/ifrs على جودة المعلومات المالية-دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 2، جوان 2021.

## قائمة المراجع

- سعيداني محمد السعيد، زريقات بوبكر، زرقون محمد، الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (ias/ifrs) وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 153-164.
- شرفي ناصر، نجار أيوب، دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 19، 2018.
- نواوي إبراهيم، حميداتو صالح، أثر الاختلاف في قواعد المعالجة بين النظامين المحاسبي المالي والجبائي على جودة القوائم المالية في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركة حضنة حليب-، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، 2022.
- تليلي محمود، سالم عبد الرؤوف، عاد محمد الصغير، مداخلة تحت عنوان أثر التعارض بين التشريع الجبائي والقواعد المحاسبية على قياس عناصر القوائم المالية، الملتقى الدولي: أثر البيئة المحاسبية على جودة التقارير والقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، متطلبات تطوير وتكامل الممارسات (المحاسبية، التدقيقية، والجبائية)، المنعقد في 10 أكتوبر 2023 بجامعة محمد بوضياف المسيلة.
- زبيدي البشير، سعيدي يحي، جودة التقارير المالية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، العدد 19، المجلد 02، 2016.
- البيومي محمد محمود عبد السلام، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- راضي محمد سامي، تحليل التقارير لمالية-محاسبي-مالي-ائتماني، دار التعليم الجامعي مصر، 2015، ص 13.
- الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 95.
- نشريات هيئة السوق المالية للملكة العربية السعودية، اطلع عليه في: 2025/4/15  
[https://www.alahlicapital.com/PublishedDocuments/cma/How-to-read-board-of-directors-report-of-listed-company\\_Ar.pdf](https://www.alahlicapital.com/PublishedDocuments/cma/How-to-read-board-of-directors-report-of-listed-company_Ar.pdf)
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال ارسالها.
- الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 24 جوان 2013، الجريدة الرسمية رقم 2014/24، ص 14.

## قائمة المراجع

- موقع المركز الوطني للسجل التجاري اطلع عليه في:2025/4/16،  
<https://sidjilcom.cnrc.dz/ar/web/sidjilcom/-/comptes-sociaux/1.4>
- وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 183 مكرر 2.
- وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 176
- وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 75
- عبدلي يمينة، دور جودة التقارير المالية في التخفيف من تأثير سياسة توزيع الأرباح على القرارات الاستثمارية-دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2022-2023.
- زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي-دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.
- زبيدي البشير، سعدي يحي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 02، 2017.
- سويسي هوارى، خمقاني بدر الدين، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011، ص 2.
- شرويدر، ريتشارد وكلاارك، مارتل، نظرية محاسبية، تعريب دار المريخ، تعريب خالد كأجيبي، الطبعة 1، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
- المدخلي جمعة، معايير التقارير الدولية، دار الصفاء للنشر والطباعة، الأردن، 2015، ص98.
- شاهين علي عبد الله، النظرية المحاسبية في إطار فكري وتحليلي وتطبيقي، مكتبة آفاق للطباعة والنشر، غزة، 2011، ص 113.
- قرادي عبد القادر، جمعات الطاهر، المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي، مطبعة بن سالم، الجزائر، 2010، ص 60.
- عبد ربه محمد، طريقك الى البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 138.
- حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 80.

## قائمة المراجع

- بومصباح صافية، بلعجوز الحسين، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي-دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعرييج، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، 2018، ص 272-294.
- عقاري مصطفى، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 106.
- جمعة أحمد حلمي، نظرية المحاسبة المالية النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 42.
- قسوم حنان، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، رقم 05، عدد أكتوبر 2017.
- الداعور جبر إبراهيم، محمد نواف عابد، بلال أسامة أبو سلامة، أثر الإفصاح الطوعي عن المخاطر على جودة المعلومات في التقارير المالية-دراسة تطبيقية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 724.
- الحجاوي طلال محمود علي، محمد ال فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 92.
- أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 52.
- رضوان حلوة حنان، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر ولتوزيع، عمان، الأردن، ص 120.
- الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 36.
- حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية (عرض القوائم المالية 1)، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 79.
- خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 27.
- مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 306.
- يوسف رفيق، دريد حنان، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح دراسة حالة: المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 1، 2021.

## قائمة المراجع

- سعادة طارق إبراهيم صالح، رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة اليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة مع دليل تجريبي من شركات قطاع الصناعات الدوائية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 03، العدد 01، الجزء 02، 2022
- مليجي مجدي مليجي عبد الحكيم ، أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 02، العدد 02، 2014.
- سعد الدين ايمان، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة AVJAA، 2015، ص 12.
- جبار ناظم شعلات، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وأثرها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017، ص 127.
- قزال إسماعيل، زرقون محمد، دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 13-28.
- ربا ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2018، ص 99-100.
- علاء علي أحمد حسين، قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 19، العدد 1، أبريل 2015، ص 245-248.
- سيد عبد الرحمن عباس بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المملكة العربية السعودية، العدد 12،
- شبرو نذير، بن خليفة بلقاسم، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسة المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 مكرر، جوان 2021.

## قائمة المراجع

- حولي محمد، مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2017.
- أريج صباح أحمد قباعه، مراجعة عالية المستوى لدفاتر الحسابات لاكتشاف الأخطاء المحاسبية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 49، 2 تشرين الثاني 2022.
- عراب سارة، زيدان محمد، مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018.
- الفاضلي مروان إبراهيم، مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس زليتن مسلاته بدولة ليبيا)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، 2017.
- سفالحو رشيد، كتوش عاشور، مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017.
- بوكساني رشيد، العرابي حمزة، معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها (دراسة استكشافية لأراء الممارسين لمهنة المحاسبة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2011.
- سبتي إسماعيل، عباس فرحات، دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء بالقوائم المالية دراسة عينة من محافظي الحسابات، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 2020.
- مزوزي مصطفى، رزيقات بوبكر، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين إجراءات وجودة مهنة التدقيق، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 10، العدد 01، 2025، ص 84-98.
- قادري عبد المجيد، مدى استقلالية محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 02، جوان 2020، ص 41-08.
- بوشوشة محمد، قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 10-01، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد 11، العدد 01، 2022.
- المندلوي علاء عبد الخالق حسين، مناهج البحث العلمي المتطور في العلوم الإنسانية والاجتماعية. مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2024.
- بني يونس، عبد المطلب أسماء، دليل المبتدئ إلى المناهج العامة في البحث العلمي، ط1، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2017.

## قائمة المراجع

- عبد المجيد، مروان، إبراهيم، طرق ومناهج البحث العلمي. عمان. الأردن. دار النشر العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2002.
- كشك، محمد، بهجت، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية. مصر. دار الطباعة الحرة، 1996.
- الرفاعي، أحمد، صبري، نصر، محمود، صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss. القاهرة. دار قباء للنشر والتوزيع، 2000.
- المنيزل، عبد الله فلاح، وغرايبة، عايش موسى، الإحصاء التربوي: تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. دار المسيرة، 2010.
- هار، جوزيف، هالت، توماس، غينكل، كريستيان، زارستد، ماركو، ترجمة: بالخامسة، زكرياء، الأساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.

## الملحق رقم 01

<p>28 25 مارس سنة 2009 م</p> <p style="text-align: center;">الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19</p> <p style="text-align: center;">28 28 ربيع الأول عام 1430 هـ</p>					
<p><b>ميزانية</b></p> <p><b>السنة المالية المغلقة هي .....</b></p>					
N - 1 صافي	N صافي	N اهلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					<p><b>أصول غير جارية</b></p> <p>فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي</p> <p>تشبيكات معنوية</p> <p>تشبيكات عينية</p> <p>أراض</p> <p>مبان</p> <p>تشبيكات عينية أخرى</p> <p>تشبيكات معنوح امتيازها</p> <p>تشبيكات يجري إنجازها</p> <p>تشبيكات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع معاملة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض و أصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مزجلة على الأصل</p>
					<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
					<p><b>أصول جارية</b></p> <p>مخزونات و منتجات قيد التنفيذ</p> <p>حسابات دائنة و استخدامات معاملة</p> <p>الزبائن</p> <p>المديون الآخرون</p> <p>الضرائب و ما شابهها</p> <p>حسابات دائنة أخرى و استخدامات معاملة</p> <p>الموجودات و ما شابهها</p> <p>الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى</p> <p>الخزينة</p>
					<b>مجموع الأصول الجارية</b>
					<b>للمجموع العام للأصول</b>



## الملحق رقم 03

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعياءات الاستغلال
			<b>1 - إنتاج السنة المالية</b> المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			<b>2 - استهلاك السنة المالية</b>
			<b>3 - القيمة المضافة للاستغلال (2-1)</b> أعياء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			<b>4 - الفلوس الإجمالي من الاستغلال</b> المنتجات العملية الأخرى الأعياء العملية الأخرى الخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف من خسائر القيمة و المؤونات
			<b>5 - النتيجة العملياتية</b> المنتوجات المالية الأعياء المالية
			<b>6 - النتيجة المالية</b>
			<b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)</b> الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعياء الأنشطة العادية
			<b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> العنصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العنصر غير العادية - الأعياء (يطلب بيانها)
			<b>9 - النتيجة غير العادية</b>
			<b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b> حصة الشركات الموضوعية موزعة المعادلة في النتيجة الصافية
			<b>11 - النتيجة الصافية للمجموع الدمج (1)</b> و منها حصة نوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)
			( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

## الملحق رقم 04

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<b>جدول سيولة الخزينة</b> <b>(الطريقة للبضرة)</b> <b>الفترة من ..... إلى .....</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة للملكية من الأنشطة العمليانية</b> التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			<b>تدفقات أموال الخزينة قبل التخلص غير المعينة</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة للملكية من الأنشطة العمليانية (أ)</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة للملكية من أنشطة الاستثمار</b> المسحوبات عن اقتناء تشييبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تشييبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة للملكية من أنشطة الاستثمار (ب)</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة للملكية من أنشطة التمويل</b> التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة للملكية من أنشطة التمويل (ج)</b> تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحسوبة

## الملحق رقم 05

37	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م			
جدول تغير الأموال الخاصة					
ملاحظة	رأس مال الشركة	ملاوة الإصدار	شارق التقييم	فرق إحداه التقييم	الاحتياطات و النتيجة
					<b>الرصيد في 31 ديسمبر N - 2</b>
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
					<b>الرصيد في 31 ديسمبر N - 1</b>
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
					<b>الرصيد في 31 ديسمبر N</b>

## الملحق رقم 06

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19				42		
<b>جدول الاهتلاكات</b>								
الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في مناصر الفارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية			
Good will تشبيكات معنوية تشبيكات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية								
<p><b>ملاحظة 1</b> - يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.</p> <p><b>ملاحظة 2</b> - يسمح عموم "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكتملة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك (...).</p> <p style="text-align: center;"><b>جدول خسائر القيمة في التشبيكات والأصول الأخرى غير الجارية</b></p>								
الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة للجمعة في بداية السنة المالية	ارتفعت خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة للجمعة في نهاية السنة المالية			
Good will تشبيكات معنوية تشبيكات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية								
<b>جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)</b>								
الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال للممتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممتوحة	العصص المبحوطة	القيمة المحسوبة للسندات للممتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

## الملحق رقم 07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

### استمارة استبيان موجهة لمجموعة من ممارسي تجميع القوائم المالية

في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة 20 أوت 55 سكيكدة - ندعو سيادتكم المحترمة للمشاركة في الإجابة على هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله إلى إبراز محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وأثرها في جودة التقرير المالي - دراسة ميدانية لبعض المجمعات الجزائرية علما أن مشاركتكم في هذا البحث ستستخدم في إطار البحث الأكاديمي ولا علاقة له بجوانب أخرى. وفي الأخير نشكركم على تعاونكم.

من إعداد الطالب: بلال عبد الحليم

تحت إشراف الأستاذ: رماش كمال.

البريد الإلكتروني: [a.bellal@univ-skikda.dz](mailto:a.bellal@univ-skikda.dz)

[abellal2018@gmail.com](mailto:abellal2018@gmail.com)

رقم الهاتف: 0661354475

السنة الجامعية: 2025/2024

الجزء الأول: معلومات عامة عن عينة الدراسة

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

اسم المجمع: .....

المؤهل العلمي: دكتوراه  ماجستير  ماستر

ليسانس  بكالوريا  أخرى

المستوى الوظيفي: مدير المحاسبة والمالية  رئيس قسم المحاسبة والمالية  محاسب رئيسي

محاسب في المجمع  محاسب في الشركة التابعة  أخرى

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات  من 5 إلى 10 سنوات

من 11 إلى 15 سنة  أكثر من 15 سنة

العمر: أقل من 40 سنة  من 40 إلى 50 سنة

من 50 إلى 60 سنة  أكثر من 60 سنة

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: النظام المحاسبي المالي

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية المجمعة					
يعزز النظام المحاسبي المالي دقة تصنيف الحسابات داخل المجمع					
يساعد النظام المحاسبي المالي على اعداد تقارير مالية تتماشى مع القانون التجاري الجزائري					

					يوفر النظام المحاسبي المالي اليات لتقليل التباين بين ممارسات الفروع المختلفة للمجمع
					يعزز النظام المحاسبي المالي المصدقية عند تقديم القوائم المالية المجمعة للمدققين الخارجيين
					يدعم النظام المحاسبي المالي توحيد السياسات المحاسبية على مستوى المجمع
					يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحديد الأخطاء المالية وتصحيحها بكفاءة
					يتيح النظام المحاسبي المالي اعداد تقارير دورية تساهم في تقييم الأداء المالي للمجمع
					يعزز النظام المحاسبي المالي قدرة المجمع على الامتثال لمعايير التدقيق المحلية والدولية
					يوفر النظام المحاسبي المالي منهجية واضحة لتقييم المخاطر المالية داخل المجمع
					هناك حاجة لتطوير النظام المحاسبي المالي لتمكينه من إعداد قوائم مالية مجمعة ذات جودة عالية

#### المحور الثاني: معايير المحاسبة الدولية

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البيان
					تساهم معايير المحاسبة الدولية تعزيز جودة القوائم المالية المجمعة
					يدعم تطبيق معايير المحاسبة الدولية استقطاب الاستثمارات الأجنبية
					تتيح معايير المحاسبة الدولية مقارنة الأداء المالي للمجمع مع نظرائه في الأسواق العالمية
					تسهم معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية

					تضمن معايير المحاسبة الدولية تقديم صورة صادقة للوضع المالي للمجمع امام الجهات الرقابية
					يؤدي الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية الى تحسين دقة البيانات المالية المجمعة
					تساعد معايير المحاسبة الدولية على تحسين قابلية فهم القوائم المالية المجمعة من قبل مستخدميها
					يعزز تطبيق معايير المحاسبة الدولية مستوى الثقة بين المجمع والشركاء الماليين
					يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تقليل المخاطر المرتبطة بالتلاعب المحاسبي
					يمكن تطوير وتكييف المعالجات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل أكبر لتعزيز تطلعات معدي البيانات المالية المجمعة في الجزائر

### المحور الثالث: النظام الجبائي الجزائري

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البيان
					يحدد النظام الجبائي الجزائري التزامات ضريبية تؤثر على اعداد القوائم المالية المجمعة
					يؤدي تعقيد وعدم استقرار التشريعات الجبائية الى تحديات إضافية في اعداد التقارير المالية
					يؤثر اختلاف المعدلات الضريبية بين الفروع التابعة على طريقة تجميع القوائم المالية
					تساهم التحفيزات الجبائية المقدمة للمجمعات في تحسين التدفقات المالية

					يتطلب النظام الجبائي الجزائري توافقا دقيقا بين القوائم المنفصلة للفروع والقوائم الموحدة للمجمع
					يساهم الامتثال للنظام الجبائي الجزائري في تحسين العلاقة مع السلطات الضريبية
					يسهم النظام الجبائي الجزائري في تعزيز مبدأ الشفافية داخل المجمعات
					يؤثر النظام الجبائي الجزائري على القرارات الاستثمارية للمجمع

#### المحور الرابع: العامل البشري

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البيان
					يتمتع فريق اعداد تجميع القوائم المالية بالكفاءة اللازمة والمعرفة لجميع القوانين المحاسبية والجبائية المتعلقة بالمجمعات
					المهارات المحاسبية للفريق تؤثر على جودة التقارير المالية
					توفر المجمعات تدريبات دورية لتحسين الأداء المحاسبي والمالي
					هناك دعم وتحفيز من الإدارة لفريق العمل
					يسعى فريق العمل في المجمع على بناء علاقة جيدة مع أعضاء الشركات التابعة
					يوجد ضغط عمل نتيجة لضيق الوقت المتاح لإعداد التقارير المالية يؤثر على دقتها
					تتوفر موارد بشرية كافية لدعم واعداد التقارير للمجمع
					التغيرات في أعضاء الفريق تؤثر على جودة التقرير المالي

					يتم مكافأة فريق العمل على الأداء الجيد
					الثقافة المعرفية للتجميع والمؤهلات العلمية تشجع على اعداد تقارير دقيقة

### المحور الخامس: تكنولوجيا المعلومات

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البيان
					نظام التسيير المدمج erp يقلل من الأخطاء البشرية عند اعداد تجميع القوائم المالية
					تسمح التقارير المالية المجمعة عن طريق نظام التسيير المدمج بالتنبؤ لمستقبل المجمع الاقتصادي
					التطور المستمر للأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحدث تلقائيا لتتوافق مع القوانين المحاسبية والجبائية المحدثة
					يساعد نظام التسيير المدمج في تحسين إدارة البيانات المالية داخل المجمع واعدادها بسرعة بفضل تكنولوجيا المعلومات
					تكنولوجيا المعلومات تسهم في تحسين التنسيق بين الأقسام والكيانات التابعة للمجمع وتوحيد العمليات بين الفروع المختلفة
					يؤدي تطبيق تكنولوجيا المعلومات الى تقليل الأخطاء البشرية اثناء اعداد القوائم المالية المجمعة وتسهيل تحديث التقارير المالية
					استخدام تكنولوجيا المعلومات يعزز من موثوقية التقارير المالية ويساعد في اعدادها بشكل متكامل
					يساعد التدريب الدوري على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الذكاء

					الاصطناعي على استخراج معلومات دقيقة واتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة
					تسهل البرمجيات السحابية التواصل بين فرق اعداد تجميع القوائم المالية وتسمح بالعمل عن بعد بكفاءة عالية
					يواجه ممارسي تجميع القوائم المالية تحديات كبيرة عند استخدام أدوات التحول الرقمي

### المحور السادس: القانون التجاري

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البيان
					مواد القانون التجاري الجزائري المتعلقة بإعداد القوائم المالية المجمعة واضحة وسهلة التطبيق
					الالتزام بالقانون التجاري الجزائري يساهم في تحسين دقة القوائم المالية المجمعة
					يساعد القانون التجاري الجزائري في تعزيز الشفافية المالية داخل المجمعات
					يساهم القانون التجاري الجزائري في توحيد السياسات المحاسبية بين فروع المجمع
					يوفر القانون التجاري الجزائري اطارا مناسبا لتجميع القوائم المالية الموحدة
					يعزز القانون التجاري من جودة التقرير المالي
					يساهم تطبيق القانون التجاري الجزائري في تقليل الأخطاء المحاسبية أثناء اعداد القوائم المالية المجمعة
					يساعد القانون التجاري الجزائري في تحسين العلاقة بين المجمعات والجهات الرقابية

					يوفر القانون التجاري الجزائري أدوات لتحسين الشفافية والمصدقية في عرض التقارير المالية المجمعة
--	--	--	--	--	---

### المحور السابع: جودة التقرير المالي

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	البيان
					تؤثر جودة القوائم المالية على قرارات الشركاء والمستثمرين في المجمع
					تساهم جودة التقارير المالية في تعزيز قدرة المجمع في جلب الاستثمارات
					تعزز جودة التقارير المالية الثقة بين المجمع وأصحاب المصلحة الخارجيين
					تساعد التقارير المالية عالية الجودة في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات الاستراتيجية
					تعكس جودة التقارير المالية المجمع الأداء الفعلي للفروع التابعة
					تسهم التقارير المالية الدقيقة في تحسين العلاقات مع الجهات الرقابية
					تعزز جودة التقارير المالية مصداقية المجمع في الأسواق المحلية والدولية
					تساعد التقارير المالية عالية الجودة في تقليل المخاطر المرتبطة بالتلاعب المالي والمحاسبي
					تعكس جودة التقارير المالية التزام المجمع بالمعايير المحاسبية والمهنية
					تتيح التقارير المالية عالية الجودة للمجمع تحسين سمعته في القطاع المالي

الملحق رقم 08

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مقابلة مع مجموعة من ممارسي تجميع القوائم المالية

في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة 20 أوت 55 سكيكدة - ندعو سيادتكم المحترمة للمشاركة في الإجابة على مقابلة الهدف من خلالها إبراز محددات ممارسات تجميع القوائم المالية وأثرها في جودة التقرير المالي - دراسة ميدانية لبعض المجمعات الجزائرية علما أن مشاركتكم في هذا البحث ستستخدم في إطار البحث الأكاديمي ولا علاقة له بجوانب أخرى.

وفي الأخير نشكركم على تعاونكم.

من إعداد الطالب: بلال عبد الحليم

تحت إشراف الأستاذ: رماش كمال.

البريد الإلكتروني: [a.bellal@univ-skikda.dz](mailto:a.bellal@univ-skikda.dz)

[abellal2018@gmail.com](mailto:abellal2018@gmail.com)

رقم الهاتف: 0661354475

السنة الجامعية: 2025/2024

## القسم الأول: معلومات عامة

اسم ولقب القائم بعملية التجميع:

اسم المجمع:

ما هو دوركم الوظيفي في تجميع القوائم المالية داخل المجمع؟

كم عدد السنوات التي قضيتها في هذا المجال؟

## القسم الثاني: محددات ممارسات التجميع

### 1- النظام المحاسبي المالي:

- إلى أي مدى تؤثر القوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للنظام المحاسبي المالي تحد من مرونة عملية التجميع؟

### 2- معايير المحاسبة الدولية:

- إلى أي مدى تؤثر معايير المحاسبة الدولية في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لمعايير المحاسبة الدولية تحد من مرونة عملية التجميع؟

### 3- النظام الجبائي الجزائري:

- إلى أي مدى تؤثر قوانين النظام الجبائي الجزائري في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية لقوانين النظام الجبائي الجزائري تحد من مرونة عملية التجميع؟

### 4- العامل البشري:

- ما مدى تأهيل وكفاءة فريق اعداد التجميع في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

- هل هناك صعوبات تتعلق بالموارد البشرية تحد من عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟

## 5-تكنولوجيا المعلومات:

- ما نوع أنظمة المعلومات المحاسبي أو نظام التسيير المدمج المستخدم في المجمع؟ وهل يساهم في تسهيل تجميع لقوائم المالية؟
- هل تعتقد أن توفر التكنولوجيا الكافية يساهم في دقة وسرعة التجميع؟

## 6-القانون التجاري:

- الى أي مدى تؤثر قوانين الصادرة والمتضمنة تطبيق القانون التجاري في عملية ممارسة تجميع القوائم المالية؟
- هل هناك صعوبات تنظيمية وتطبيقية للقانون التجاري تحد من مرونة عملية التجميع؟

## القسم الثالث: جودة التقرير المالي

برأيكم كيف تؤثر المحددات سابقة الذكر في:

- ✓ شفافية التقارير المالية
- ✓ دقة وخطو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية
- ✓ ملاءمتها الزمنية (أي صدورها في الوقت المناسب للمستخدمين)
- ✓ قابليتها للمقارنة مع فترات أو كيانات أخرى

-الى أي مدى تساهم ممارسات التجميع الحالية في تعزيز ثقة المستخدمين في جودة التقارير المالية؟

## القسم الرابع: توصيات وتحسينات

- ماهي أهم الجوانب التي تحتاج الى تحسين في عملية ممارسات التجميع لضمان جودة أعلى للتقارير المالية؟
- هل لديكم اقتراحات تتعلق بتطوير النظم أو الكفاءات البشرية أو التشريعات لدعم هذه العملية؟

## الملحق رقم 09

The screenshot shows the IBM SPSS Statistics Data Editor interface. The main window displays a list of variables with columns for Name, Type, Width, Decimals, Label, Values, Missing, Columns, Align, Measure, and Role. A dialog box titled "Value Labels" is open, showing a list of value labels for a variable. The dialog includes fields for Value and Label, and buttons for Add, Change, Remove, Spelling, OK, Cancel, and Help.

Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure	Role
n	Numeric	12	0		None	None	12	Right	Scale	Input
المجموع	Numeric	12	1	المجموع	1.00	None	12	Right	Nominal	Input
المؤهل العلمي	Numeric	12	1	المؤهل العلمي	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
المستوى الوظيفي	Numeric	12	1	المستوى الوظيفي	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
الخبرة المهنية	Numeric	12	1	الخبرة المهنية	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
العمر	Numeric	12	1	العمر	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a1	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a2	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a3	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a4	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a5	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a6	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a7	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a8	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a9	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a10	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
a11	Numeric	12	1	المسور الأول: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b1	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b2	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b3	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b4	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b5	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b6	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b7	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b8	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b9	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
b10	Numeric	12	1	المسور الثاني: معيار	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
c1	Numeric	12	1	المسور الثالث: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
c2	Numeric	12	1	المسور الثالث: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input
c3	Numeric	12	1	المسور الثالث: العظام	1.00	None	12	Right	Ordinal	Input

## الملحق رقم 10

The screenshot shows the IBM SPSS Statistics Viewer interface. The main window displays a Crosstabulation table and a Bar Chart. The Crosstabulation table shows the relationship between the job level (المستوى الوظيفي) and the professional experience (الخبرة المهنية). The Bar Chart displays the counts for each combination of job level and professional experience.

	الخبرة المهنية				Total
	أقل من 05 سنوات	من 05 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	
مدير إدارية وإدارية المستوى الوظيفي	0	0	1	6	7
مساعد رئيسي	0	0	2	3	5
مساعد في المجمع	3	6	2	2	16
مساعد في الشركة القديمة	0	2	8	2	12
Total	3	8	16	13	40

# الملحق رقم 11

SmaPLS: C:\Users\ch\smartpls\_workspace1

File Edit View Themes Calculate Info Language

Save New Project New Path Model Add Data Group Generate Data Groups Clear Data Groups

Project Explorer: ly, ECSI, lynd, raid, wafa, أجنس, ريان, لفتي, HALIM (40 records)

Indicators: a1, a2, a3, a4, a5, a6, a7, a8, a9, a10, a11, b1, b2, b3, b4

Indicators	Indicator	Correlations	Raw File	No.	Missing	Mean	Median	Min	Max	Standard Devia...	Excess Kurtosis	Skewness
n				1	0	20.500	21.000	1.000	40.000	11.543	-1.200	0.000
المجموع				2	0	3.375	3.000	1.000	6.000	1.669	-1.258	0.344
المؤهل العلمي				3	0	3.450	3.000	1.000	6.000	1.117	0.831	0.130
المستوى الوظيفي				4	0	3.650	4.000	1.000	5.000	1.370	-0.130	-1.025
المؤهل المهني				5	0	2.975	3.000	1.000	4.000	0.908	-0.433	-0.574
العمر				6	0	2.175	2.000	1.000	4.000	0.891	-1.008	0.077
a1				7	0	4.225	4.000	4.000	5.000	0.418	-0.135	1.369
a2				8	0	4.250	4.000	4.000	5.000	0.433	-0.592	1.200
a3				9	0	4.200	4.000	4.000	5.000	0.400	0.451	1.559
a4				10	0	4.150	4.000	2.000	5.000	0.614	2.780	-0.776
a5				11	0	4.275	4.000	4.000	5.000	0.447	-0.953	1.048
a6				12	0	4.275	4.000	4.000	5.000	0.447	-0.953	1.048
a7				13	0	4.075	4.000	2.000	5.000	0.648	3.911	-1.224
a8				14	0	4.075	4.000	2.000	5.000	0.519	6.263	-1.011
a9				15	0	4.050	4.000	2.000	5.000	0.545	4.779	-0.927
a10				16	0	4.125	4.000	2.000	5.000	0.509	7.110	-0.977
a11				17	0	4.000	4.000	2.000	5.000	0.742	1.078	-0.764
b1				18	0	4.175	4.000	4.000	5.000	0.380	1.220	1.778
b2				19	0	4.175	4.000	3.000	5.000	0.494	0.567	0.356
b3				20	0	4.075	4.000	3.000	5.000	0.412	3.031	0.544
b4				21	0	4.275	4.000	4.000	5.000	0.447	-0.953	1.048

16:07 2025-09-21

